

كتاب القدر ومعه مثل المهر

تأليف

أبي الحسن علي بن محمد بن محمد بن علي
ابن منصور الخفري البجلي
المتوفى سنة ٦٦٩ هـ
تحقيق وتعليق ودراصة

عادل أحمد عبدالموجود عيسى محمد معوض

مستودعات
مكتبة أبي براهيم
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

ملحق قرآن

وَمَعَهُ

مَثَلُ الْمُقَرَّبِ

تأليف

أبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي
ابن عصفور الحضرمي البجلي
المتوفى سنة ٦٦٩ هـ

تحقيق وتعليق ودراسة

عادل أحمد عبد الموجود علي محمد معوض

منشورات

مجمع أبي بفيون

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

جميع الحقوق محفوظة

جميع حقوق الملكية الادبية والفنية محفوظة لدار الكتب العلمية بيروت - لبنان ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً أو مجزأً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته على اسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطياً.

Copyright ©
All rights reserved

Exclusive rights by DAR al-KOTOB al-ILMIYAH Beirut - Lebanon. No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

الطبعة الأولى
١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م

دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

العنوان : رمل الظريف، شارع البحتري، بناية ملكارت
تلفون وفاكس : ٣٦٤٣٩٨ - ٣٦٦١٢٥ - ٦٠٢١٣٣ (١ ٩٦١) -
صندوق بريد : ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان

DAR al-KOTOB al-ILMIYAH
Beirut - Lebanon

Address : Ramel al-Zarif, Bohtory st., Melkart bldg., 1st Floor.
Tel. & Fax : 00 (961 1) 60.21.33 - 36.61.35 - 36.43.98
P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

Dar al-Kotob al-Ilmiyah - Publishing House
P.o.box : 11-9424 Beirut - Lebanon

ISBN 2-7451-0067-X

EAN 9782745100672

No 00068



9 782745 100672

بَابُ النَّعْتِ

النعت :

اصطلاحاً^(١) ، عبارة عن : اسم^(٢) - أو ما هو في تقديره من ظرف ، أو مجرور ،
 أو جملة^(٣) - يتبع ما قبله لتخصيص نكرة^(٤) / أو إزالة اشتراك عارض في معرفة^(٥) ،
 أو مدح^(٦) ، أو ذم^(٧) ، أو ترحم^(٨) ، أو تأكيد^(٩) ، بما يدل على حليته^(١٠) ؛ كطويل ،

(١) م : باب النعت

قولى : « النعت اصطلاحاً » أعنى فى اصطلاح النحويين لا بالنظر إلى اللغة ؛ فإنه لغة من قبيل المعانى ، وفى اصطلاح النحويين من قبيل الألفاظ . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « عبارة عن اسم » مثال ذلك قولك : مررت بزيد العاقل . أ هـ .

(٣) م : وقولى : « أو ما هو فى تقديره من ظرف أو مجرور أو جملة » مثال ذلك قولك : مررت برجل عندك ذاهب ، ومررت برجل من أصحابك عالم ، ومررت برجل أبوه قائم . أ هـ .

(٤) م : وقولى : « لتخصيص نكرة » مثال ذلك قولك : مررت برجل مهندس ، فقولك رجل مهندس أخص من قولك رجل . أ هـ .

(٥) م : وقولى : « أو إزالة اشتراك عارض فى معرفة » مثال ذلك قولك : مررت بزيد الفارس ، إذا كان العهد بينك وبين مخاطبك فى شخصين يسمى كل واحد منهما بـ « زيد » ، وأحدهما فارس ، والآخر ليس كذلك . أ هـ .

(٦) م : وقولى : « أو مدح » مثال ذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا أَقَرُّ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ ﴾ [الفاتحة : ١] فوصفه سبحانه بالرحمن الرحيم على جهة المدح ؛ إذ لا يتصور اشتراك ، فيصير الوصف بالرحمن الرحيم إزالة له . أ هـ .

(٧) م : وقولى : « أو ذم » مثال ذلك قوله سبحانه : ﴿ فَاسْتَوِدَّ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾ [النحل : ٩٨] ؛ فالمقصود بوصف الشيطان بـ « الرجيم » الذم لا إزالة اشتراك ؛ فإن كل شيطان رجيم . أ هـ .

(٨) م : وقولى : « أو ترحم » مثال ذلك : مررت بزيد المسكين ، إذا قدرت أن مخاطبك يعلم من قصدت بـ « زيد » إلا أنك وصفته بالمسكين على جهة التوجع له والترحم . أ هـ .

(٩) م : وقولى : « أو تأكيد » مثال ذلك قوله تعالى : ﴿ نفخة واحدة ﴾ [الحاقة : ١٣] . أ هـ .

(١٠) م : وقولى : « بما يدل على حليته » أعنى بذلك : كل صفة للموصوف ثابتة فيه غير منجزة له من غيره ، وسواء كانت ظاهرة للحس ، كالطول والقصر ، أو غير ظاهرة له ؛ كالعلم والفهم ، ولا يضر اصطلاح من جعل الحلية الصفة الظاهرة للحس خاصة ؛ كالطول والقصر ؛ فإن اللغة قابلة لما ذكرته ، تقول : تحلى زيد بالعلم ، ومن ذلك قوله [من الخفيف] :

مَنْ تَحَلَّى بِغَيْرِ مَا هُوَ فِيهِ فَضَحَتْهُ شَوَاهِدُ الْإِمْتِحَانِ

أ هـ .

أو نَسَبِهِ^(١)؛ كقرشي ، أو فعله^(٢) ؛ كقائم ، أو خاصّة من خواصه ؛ وذلك أن تصفّه بصفة سببيه ؛ نحو قولك : « مَرَزْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ أَبَوُهُ » .

ويشترط في الظرف والمجرور أن يكونا تَامِيْنِ^(٣) ، وأعني بذلك : أن يكون في الوصف بهما فائدة ، ويشترط في الجملة أن تكون مُخْتَمِلَةٌ للصدق والكذب^(٤) ، وأن يكون فيها ضميرٌ عائِدٌ على الموصوف .

ويكون مُحْكَمٌ ذلك الضمير في الإثبات والحذف ، كحكمه لو وقعت الجملة صِلَةً^(٥) ، وقد تقدّم ذكر ذلك ، إلا أن يكون الضمير مرفوعًا بالابتداء ، فَإِنَّهُ يجوز حَذْفُهُ ، كان في الجملة الواقعة صِفَةً طَوَّلٌ أو لم يكن ؛ نحو قوله [من الكامل] :
 ١٦٨- إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَارًا عَلَيْكَ ، وَزُبُّ قَتْلِ عَارٍ^(٦)

(١) م : وقولي : « أو نسبه » لم أرد بذلك النسب بـ « ياء » النسب خاصة ؛ نحو : قرشي ، بل أردت بذلك ما يسميه النحويون نسبًا ؛ نحو : تميمي ودارع ونبال ورجل ، وجعلت الوصف بذى وذات من قبيل النسب لما كان معنى الوصف بهما كمعنى الوصف بدارع ونبال وما أشبه ذلك مما يراد به النسب ؛ ألا ترى أن معنى قولك : دارع : ذو درع ، ونبال ذو نبل . أ هـ .
 (٢) م : وقولي : « أو فعله » أعني بذلك مثل قولك : مررت برجل قائم ، ومثل قولك : مررت برجل مضروب ؛ لأن الفعل قد يضاف إلى المفعول والفاعل ؛ كما تضاف سائر المصادر ، ومن إضافة المصدر إلى المفعول قوله : [من الطويل]

وَأَنْتُمْ لِهَذَا النَّاسِ كَالْقَبِيلَةِ الَّتِي بِهَا إِنْ يَضِلُّ النَّاسُ يُهْدَى ضَلَالُهَا

[ينظر البيت للفرزدق في ديوانه ٧٦ / ٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٨١ / ١ ، والكتاب ٨٥ / ٣]
 والقبلة لاضلال لها ، وإنما المعنى : ضلالهم إياها . أ هـ .

(٣) م : وقولي : « ويشترط في الظرف والمجرور أن يكونا تامين » وأعني بذلك أن يكون للوصف بهما فائدة ؛ مثال ذلك : هذا رجل دون عمرو ، وهذا ثوب لك ، ولو قلت : هذا رجل اليوم ، وهذا رجل بك - لم يجز . أ هـ .

(٤) م : وقولي : « ويشترط في الجملة أن تكون محتملة للصدق والكذب » مثال ذلك قولك : مررت برجل أبوه قائم ، ولو قلت : مررت برجل هل قام أبوه - لم يجز . أ هـ .

(٥) م : وقولي : « ويكون حكم ذلك الضمير في الإثبات والحذف كحكمه لو وقعت الجملة صلة » إلى آخره أعني أنه يجوز أن يقال : مررت برجل يضرب أبوه ، ويضربه أبوه ؛ كما تقول : جاءني الذي يضرب أبوه ، ويضربه أبوه وتقول : هذا رجل مرّ به زيد ؛ كما تقول : هذا الذي مرّ به زيد ، ولا يجوز أن تقول : هذا الذي مر زيد ، ويجوز أن تقول : مررت برجل مرّ به زيد ، ومررت برجل مر زيد ، تريد : مرّ به زيد ؛ كما تقول : مررت بالذي مرّ به زيد ، ومررت بالذي مرّ زيد ، تريد : مرّ به زيد . أ هـ .

(٦) البيت : لثابت بن قطنه يرثي بها يزيد بن المهلب بن أبي صفرة . =

أنى : هُوَ عَار .

فأما قوله [من الرجز] :

١٦٩- جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذُّبْبَ قَطْ؟ (١)

فصفة مَذْقٍ ، إنما هو القول المضمَر ، أنى : تقول فيه هل رأيت الذُّبْبَ قَطْ ، فهذا لونه .
والنَّعْتُ لا يكون إلا بالمشتق ، وهو المأخوذ من المصدر (٢) ، أو ما هو فى حكمه ،
وهو ما لم يؤخذ من مصدر ، إلا أنه فى معنى ما أُخِذَ منه ؛ نحو قولك : « مَرَزْتُ بِرَجُلٍ
أَسَدٍ » ، ف « أَسَدٌ » فى معنى شجاع .

ولا يجوز الوصف بما هو فى حكم المشتق قياساً ، إلا أن يكون الاسم منسوباً (٣) ،
أو اسم عدد (٤) ، أو اسم كَيْل (٥) كـ « ذِرَاعٍ » ، أو اسم إشارة ؛ نحو قولك :
« مَرَزْتُ بِزَيْدٍ هَذَا » ، أو اسماً مشاراً إليه ؛ نحو قولك : « مَرَزْتُ بِهَذَا الرَّجُلِ » .
والنَّعْتُ : إن لم يرفع ضميراً عائداً على المنعوت (٦) ، فإنه يتبعه لفظاً ، أو موضعاً فى

= الشاهد : فيه قوله : « ورب قتل عار » حيث جاز حذف العائد لأنه مبتدأ ، والتقدير هو
عار ، وقيل : « رب » اسم مبتدأ و « عار » خبرها .

ينظر : ديوانه ص ٤٩ ، والحماسة الشجرية ٣٣٠/١ ، وخزانة الأدب ٥٦٥/٩ ، ٥٧٦ ، ٥٧٧
والدرر ١٢/٢ ، وشرح شواهد المغني ٨٩/١ ، ٣٩٣ ، والشعر والشعراء ٦٣٥/٢ ،
وبلا نسبة فى الأزهية ص ٢٦٠ ، وتخليص الشواهد ص ١٦٠ ، والجنى الداني ص ٤٣٩ ،
وجواهر الأدب ص ٢٠٥ ، ٣٦٥ ، وخزانة الأدب ٧٩/٩ ، وشرح التصريح ١١٢/٢ ، ولسان
العرب والمقتضب ٦٦/٣ ، وجمع الهوامع ٩٧/١ ، ٢٥/٢ .

(١) البيت لم ينسبه أحد من الرواة إلى قائله وقيل قائله العجاج .

المذق : اللبن الممزوج بالماء وأصله مصدر مذقت اللبن إذا مزجته بالماء .

الشاهد فيه قوله : « هل رأيت الذُّبْبَ قَطْ ؟ » فظاهرها أنها نعت لمذق وهي جملة استفهامية لا
ينعت بها فيؤول على إضمار قول تكون هذه الجملة مقولاً له ، وهذا القول نعت لمذق .

ينظر : الإنصاف ١١٥/١ ، أمالي ابن الشجري ١٤٩/٢ وابن يعيش ٥٣/٣ ، واللسان
(مذق) ، والمقاصد النحوية ٦١/٤ .

(٢) م : وقولى : « والنعت لا يكون إلا بالمشتق ، وهو المأخوذ من المصدر » مثال ذلك : قائم ؛ فإنه
مأخوذ من القيام ، وضاحك ؛ فإنه مأخوذ من الضحك . أ هـ .

(٣) م : وقولى : « إلا أن يكون الاسم منسوباً » مثال ذلك : مررت برجل قرشى . أ هـ .

(٤) م : وقولى : « أو اسم عدد » مثال ذلك : مررت بثوب عشرين شبراً . أ هـ .

(٥) م : وقولى : « أو اسم كيل » مثال ذلك : مررت بثوب ذراع . أ هـ .

(٦) م : وقولى : « إن لم يرفع ضميراً عائداً على المنعوت » إلى آخره ، أعنى : أنه إذا كان =

واحد من ألقاب الإعراب ، وفي واحد من التعريف والتذكير .
 وإن رفع ضميرًا عائداً عليه^(١) ، فإنه إن كان مشتقاً بقياس ، نحو : أَفْعَل في الألوان ، وفاعل من فَعَلَ ؛ كقائم ، فإنه يتبع المنعوت في الشيئين المتقدمين ، وفي واحد من الإفراد والتثنية والجمع ، وفي واحد من التذكير والتأنيث ، إلا أفعل^(٢) من ، فإنها لا تتبع في تأنيث ولا تثنية ولا جمع ؛ بل تكون مفردة مذكورة على كل حال .
 وإن لم يكن مُشْتَقًّا ، أو كان مشتقاً بغير قياس ، فإنه يتبع المنعوت - ولا بد - في الشيئين المتقدمين .

وأما الاثنان الباقيان ، فبعض الصفات يتبع فيهما ؛ كحسن^(٣) ، وبعضها يتبع في أحدهما ؛ كـ « صَبُور »^(٤) ، وكالوصف بالجامد الذي في معنى المشتق ؛ نحو قولك : « مَرَزْتُ بِامْرَأَةِ حَجَرِ الرَّأْس » . وبعضها لا يتبع في واحد منهما ؛ كالمصدر^(٥)

= كذلك ، فلا يلزم إتياعه إلا في واحد من ألقاب الإعراب ، وفي واحد من التعريف والتذكير ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : مررت بامرأتين قائمتين أبوهما ، لم يتبع قائمتين امرأتين إلا في التذكير والخفض . ألا ترى أن الأول مثني مؤنث ، والثاني مفرد مذكر ، وقد يتبع في أكثر من ذلك ؛ نحو قولك : مررت برجل قائم أبوه ؛ ألا ترى أن قائمتا موافق لرجل في خفض والتذكير والإفراد والتذكير ؟ أ هـ .

(١) م : وقولي : « وإن رفع ضميرًا عائداً عليه » إلى آخره مثال ذلك : مررت برجل أحمر ، ومررت برجل ضاحك . أ هـ .
 (٢) م : وقولي : « إلا أفعل من » إلى آخره ؛ مثال ذلك : مررت بامرأة أكرم من هند ، وبامرأتين أكرم من الهندين ، ونساء أكرم من الهندات ، وبرجل أكرم من الزيدتين ، وبرجال أكرم من الزيدتين . أ هـ .

(٣) م : وقولي : « وأما الاثنان الباقيان ، فبعض الصفات يتبع فيهما ، كحسن » أعني بالاثنتين الباقيتين واحداً من التذكير والتأنيث ، وواحداً من الإفراد والتثنية والجمع ؛ ألا ترى أنك تقول : مررت بامرأة حسنة ، وبرجلين حسنين . أ هـ .

(٤) م : وقولي : « وبعضها يتبع في أحدهما كصبور » أعني أن صبوراً يتبع ما قبله في واحد من الإفراد والتثنية والجمع ؛ نحو قولك : مررت برجل صبور ، وبرجلين صبورين ، وبرجل صبور ، ويكون للمذكر والمؤنث بلفظ واحد ؛ نحو قولك : مررت برجل صبور ، وبامرأة صبور ، وكذلك الوصف بالجامد الذي في معنى المشتق ؛ نحو قولك : مررت برجلين حَجَرِي الرَّأْس ، وبرجال حجار الرأس ، ويكون للمذكر والمؤنث بلفظ واحد . أ هـ .

(٥) م : وقولي : « وبعضها لا يتبع في واحد منها كالمصدر » مثال ذلك : مررت برجل عدل ، وبامرأة عدل ، وبرجلين عدل ، وبامرأتين عدل ، وبرجال عدل ، ونساء عدل ، فتفرد وتذكر على كل حال . أ هـ .

الموصوف به في الأصح .

ولا يكون التثنية إلا مساويًا للمنعوت في التعريف ، أو أقل منه تعريفًا ؛ فلا بد من ذكر المعارف ومراتبها في التعريف :

فالمعارف خمسة أصناف :

المضمر :

٤٧ أ وهو ما علق / في أول أحواله على شيء بعينه في حال غيبة خاصة ؛ كـ « هو » ، أو خطاب خاصة ؛ كـ « أنت » ، أو تكلم خاصة ؛ كـ « أنا » .
والمُشار :

وهو ما علق في أول أحواله على مسمى بعينه في حال الإشارة إليه ؛ نحو : هذا .
والعلم :

وهو : ما علق في أول أحواله على مسمى بعينه في جميع الأحوال من غيبة ، وتكلم ، وخطاب ، وإشارة ؛ نحو : « زيد » .

والمعرف بالألف واللام :

وهو : كل ما يكون بهما معرفة ، فإذا زالتا منه ، كان نكرة ، نحو : الرجل ، والغلّام ، فإن كان معرفة بعد إسقاطهما ، نحو : الحسن ، كان من قبيل الأعلام .

والمعرف بالإضافة :

وهو : كل ما أضيف إلى معرفة من هذه المعارف ، إضافة مَحْضَة ، وقد تقدم تبين ذلك .
وأما الموصولات : فمن قبيل ما عُرِفَ بالألف واللام ، وقد تقدم ذكرها .

وأعرف هذه الأصناف : **المُضْمَرَاتُ** ، ثُمَّ **الأعلام** ، ثم **المُشَارَاتُ** ، ثم ما عُرِفَ **بالألف واللام** ، والمضاف إلى معرفة من هذه المعارف : إضافة مَحْضَة ، بمنزلة ما أضيف إليه في التعريف ، إلا المضاف إلى **المضمر** ؛ فإنه في رتبة العلم^(١) .

(١) م : وقولى : « بمنزلة ما أضيف إليه في التعريف إلا المضاف إلى المضمر ؛ فإنه في رتبة العلم »
أعنى أن قولك : غلام هذا ، وغلام زيد ، وغلام الرجل ، وغلام الذى عندك ، بمنزلة قولك : هذا ، وزيد ، والرجل ، والذى عندك ، فى التعريف ، وليس غلامك بمنزلة أنت فى التعريف ؛ بل هو فى رتبة زيد وعمرو : أ هـ .

والأسماء تنقسم بالنظر إلى نعتها ، والنعت بها أربعة أقسام :
 قسم يُنْعَثُ به ، ، ولا يُنْعَثُ ، وهو : الاسم الذي لم يستعمل إلا تابعًا ؛ نحو :
 بَسَنَ ، من قولهم : حَسَنَ بَسَنَ .
 وقسم ، لا يُنْعَثُ ولا يُنْعَثُ به ، وهو المضمَر ، واسم الشرط ، واسم الاستفهام ،
 وكم الخبرية ، وكلُّ اسم غير متمكنٍ ، وأعنى بذلك : ما لزم موضعًا واحدًا من
 الإعراب ، كـ « ما » التَّعْجِيبِيَّة ، أو موضعين ، كـ « قَبْلُ » و « بَعْدُ » .
 وقسم ، يُنْعَثُ وَيُنْعَثُ به ، وهو أسماء الإشارة ، وكلُّ اسمٍ مُشْتَقٌّ ، أو في
 حكمه^(١) .

وقسم ، يُنْعَثُ ولا يُنْعَثُ به ، وهو العَلَمُ وسائر الأسماء التي لَيْسَتْ مُشْتَقَّةً ولا في
 حُكْمِهَا .

والاسمُ المنْعُوتُ إن كان نكرةً ، لم يُنْعَثْ إلا بنكرة^(٢) ، وإن كان معرفةً ، فإنه إن
 كان مُضْمَرًا ، لم يُنْعَثْ ولم يُنْعَثْ به ؛ كما تقدَّم .
 وأمَّا المضافُ إلى المضمَر ، والعلم ، والمضاف إليه^(٣) ، فَتُنْعَثُ بما فيه ، الألف واللام ،

(١) م : وقولِي : « وقسم يُنْعَثُ وينْعَثُ به ، وهو أسماء الإشارة ، وكل اسم مشتق أو في حكمه »
 مثال الوصف باسم الإشارة ووصفه قولك : مررت بهذا الرجل ، وبزيد هذا ، ومثال وصف
 المشتق والوصف به قولك : مررت بالكریم العاقل ، ومررت بزيد الكريم ، ومثال وصف ما في
 حكمه والوصف به قولك : مررت برجل أسد ، ومررت بأسد مفترس أقرانه . أ هـ .

(٢) م : وقولِي : « والاسم المنْعُوتُ إن كان نكرةً ، لم ينْعَثْ إلا بنكرة » مثال ذلك قولك : مررت
 برجل كريم ، ولا يجوز أن تقول : مررت برجل الكريم . أ هـ .

(٣) م : وقولِي : « وأمَّا المضاف إلى المضمَر والعلم والمضاف إليه ، إلى آخره ، مثال وصف
 المضاف إلى المضمَر بما فيه الألف واللام قولك : مررت بغلامك العاقل ، ومثال وصفه بالمشار
 إليه قولك : مررت بغلامك هذا ، ومثال وصفه بما أضيف إلى معرفة ، قولك : مررت
 بغلامك ملازم هذا أخى بكرٍ ، وصاحبى صديق ذلك الرجل ، والعلم مثل : زيد ، والمضاف
 إلى العلم مثل صاحب زيد ، تصفها بكل ما وصفت به المضاف إلى المضمَر ؛ نحو : غلامك ،
 وقد تقدم تبين ذلك ، ومثال وصف المشار بالمشار نحو قولك : مررت بهذا الرجل ،
 ومثال وصف المضاف إلى المشار بالمشار نحو قولك : مررت بصاحب هذا ذاك ، ومثال وصفه
 بما فيه الألف واللام قولك : مررت بجارية هذا الجميلة ، ومثال وصفه بما أضيف إليهما قولك
 مررت بغلام هذا صاحب ذاك ، ومررت بجارية هذا محبوبه عمرو ، ومثال وصف المرف
 بالألف واللام بما فيه الألف واللام قولك : مررت بالرجل العاقل ، ومثال وصفه بما أضيف =

وبالمشار ، وبما أُضيف إلى معرفة وأما المشار ، فلا يُنعت إلا بما فيه الألف واللام خاصة .
وأما المضاف إلى المشار ، فيُنعتُ بالمُشار وبما فيه الألف واللام ، وبما أُضيف إليهما .
وأما المُعرّف بالألف واللام ، أو بإضافته إلى ما عُرف بهما ، فيُنعتُ بما فيه الألف
واللام وبما أُضيف إليه .

٤٧ ب والتعوثُ إن لم تتكرر ، كانت تابعةً للمنعوت لا غير ، إلا أن / يكون المنعوت
مغلوماً ، أو منزلاً منزله^(١) .

والصفة ، يُرادُ بها المدح أو الذم ، أو الترحم ، فإنه يجوز فيها الإتيان ؛ فتكون على
حسب المنعوت .

والقطع : إما إلى الرفع على خبر ابتداء مُضمر ، وإما إلى النصب بإضمار : أمدح ،
في صفات المدح ، وأذم في صفات الذم ، وأزحم ، في صفات الترحم .
ومن كلامهم : « الحمد لله الحميد » ، بنصب « الحميد » وخفضه .

وإن تكررت^(٢) فإن كانت صفات مدح أو ذم ، أو ترحم ، وكان المنعوت معلوماً عند
المخاطب ، أو منزلاً منزله جاز فيها ثلاثة أوجه : إتيانها الموصوف ، وقطعها عنه ، وإتيان
بعضها ، وقطع بقض ؛ إلا أنك تبدأ بالإتيان قبل القطع ، ولا يجوز عكسه .
وكذلك إن كان المنعوت مجهولاً ، والصفات في معنى واحد ، لم يجز في الصفة
الأولى إلا الإتيان ، وما عدا ذلك من الصفات يجوز فيه ثلاثة الأوجه المتقدمة ؛ ومن

= إليه قولك : مررت بالرجل صاحب الدابة ، ومثال وصف المضاف إلى ذى الألف واللام بما
فيه بالألف واللام قولك : مررت بجارية الغلام الجميلة ، ومثال وصفه بما أُضيف إليه قولك :
مررت بجارية الغلام ذات الجمال . أ هـ .

(١) م : وقولي : « إن لم تتكرر ، كانت تابعةً للمنعوت لا غير ، إلا أن يكون المنعوت معلوماً أو
منزلاً منزله » مثال ذلك قولك : مررت بزيد العاقل ، ومررت برجل كريم . أ هـ .

(٢) م : وقولي : « وإن تكررت » إلى آخره مثال إتيانها قولك : مررت بهذا الكريم الشجاع
الفاضل ، ومثال قطعها قولك : مررت بزيد العاقل الكريم الشجاع ، يرفعها أو نصبها أو رفع
بعض ونصب بعض ، ومثال إتيان بعض وقطع بعض قولك : مررت بزيد العاقل الكريم
الشجاع يرفع الكريم والشجاع أو نصبهما أو رفع أحدهما ونصب الآخر ، ولا يجوز أن تقول :
مررت بزيد العاقل الكريم ، فتخفض الكريم إتياناً بعد ما قطعت « العاقل » فرفعت أو نصبت .
أ هـ .

ذلك قوله [من المتقارب] :

١٧٠- وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ غُطِّلٍ وَشُعْنًا مَرَّاضِيَعٍ مِثْلَ السَّعَالِي^(١)
فَاتَّبَعَ غُطَّلًا ، وقطع شُعْنًا ؛ لأنَّ الشُّعْثَ يكون عن العطل ؛ فهو في معناه .
وما عَدَا ما ذُكِرَ مِمَّا تَكَرَّرَتْ فِيهِ النُّعُوتُ ، لا يجوزُ فيه إلا الإِتِّبَاعُ^(٢) .

(١) البيت لأمية بن أبي عائذ الهذلي ، ونسب لأبي أمية تارة وللهذلي أخرى .
(ويأوى ... الخ) فاعل يأوى ، ضمير الصياد ؛ أي : يأتي مأواه ومنزله إلى نسوة .
وعطل : جمع عاطل قال في الصحاح : « والعطل بالتحريك : مصدر عطلت المرأة : إذا خلا
جيدها من القلائد ، فهي عطل بالضم وعاطل ومعطال . وقد يستعمل العطل في الخلو من
الشيء ، وإن كان أصله في الحلى ، يقال عطل الرجل من المال والأدب فهو عطل ، بضمه
وبضمتين » . وهذا هو المراد هنا ، لأن المعنى : أن هذا الصياد يغيب عن نسائه للصيد ، ثم
يأتي إليهن فيجدهن في أسوأ الحال .

و(الشعث) جمع شعثناء ، من شعث الشعر شعثًا فهو شعث ، من باب تعب : تغير وتلبد
لقلة تعهده بالدهن ؛ ورجل أشعث وامرأة شعثناء ، و(المراضيع) : جمع مرضاع ، بالكسر
وهي التي ترضع كثيرًا .

و(السعالي) بفتح السين ، قال أبو علي القالي ، في كتاب المقصور والمدود : السعلى ،
بالكسر وبالقصر : ذكر الغيلان ، والأنثى سعلاة : وقال الأصمعي : يقال : السعلاة : ساحرة
الجن . حدثنا أبو بكر بن دريد قال : ذكر أبو عبيدة ، وأحسب الأصمعي قد ذكره أيضا ،
قال لقيت السعلاة حسان بن ثابت في بعض طرقات المدينة - وهو غلام ، قبل أن يقول
الشعر - فبركت على صدره ، وقالت : أنت الذي يرجو قومك أن تكون شاعرهم ؟ ! قال :
نعم ؟ قالت : فأنشدني ثلاثة أبيات على روى واحد ، وإلا قتلتك ؟ فقال : [من الوافر]

إذا ما ترعرع فينا الغلام فما إن يقال له : من هو
إذا لم يسد قبل شد الإزار فذلك فينا الذي لا هو
ولى صاحب من بني الشيصبان فحينأ أقول وحينا هو
فخلت سبيله .

والشاهد فيه : قوله : « شعْنًا » بالنصب مقطوعًا عما قبله ، ويروى « شُعْثٌ » على الإِتِّبَاعِ .
ينظر : خزانة الأدب ٤٢/٢ ، ٤٣٢ ، ٤٠/٥ ، وشرح أبيات سيويه ١٤٦/١ ، وشرح
أشعار الهذليين ٥٠٧/٢ ، وشرح التصريح ١١٧/٢ ، والكتاب ٣٩٩/١ ، ٦٦/٢ ، ولأبي أمية
في المقاصد النحوية ٦٣/٤ ، وللهذلي في شرح المفصل ١٨/٢ ، وبلا نسبة في أمالي ابن
الحاجب ٣٢٢/١ ، وأوضح المسالك ٣١٧/٣ ، ووصف المباني ص ٤١٦ ، وشرح الأشموني
٤٠٠/٢ .

(٢) م : قولى : « وما عدا ما ذكرت مما تكررت فيه النعوت لا يجوز فيه إلا الإِتِّبَاعُ » مثال ذلك :
مررت بزيد النجار صاحب بكر الطويل ، لا يجوز قطع شيء من ذلك ؛ لأن الصفة ليست =

ولا يجوز عطف بعض النعوت على بعض^(١) ؛ حتى تختلف معانيها .
 وإذا اجتمع في هذا الباب نعوت ومُنْعوتون ، فلا يخلو أن تجمعهما ؛ نحو قولك :
 « قَامَ الزَّيْدُونَ الْعُقَلَاءُ » .

أو تفرقهما ؛ نحو قولك : « قَامَ زَيْدٌ الْعَاقِلُ وَعَمَرُو الْكَرِيمُ وَبَكْرٌ الظَّرِيفُ » .
 أو تجمع النعوت ، وتفرق المنعوتين ؛ نحو قولك : « قَامَ زَيْدٌ وَعَمَرُو وَبَكْرٌ الْعُقَلَاءُ » ،
 أو تجمع المنعوتين وتفرق النعوت ؛ نحو قولك : « قَامَ الزَّيْدُونَ الْعَاقِلُ وَالْكَرِيمُ
 وَالشُّجَاعُ » ، ومنه قوله [من الوافر] :

١٧١- بَكَيْتُ وَمَا بَكََا رَجُلٍ حَزِينٍ عَلَى رَبْعَيْنِ ، مَسْلُوبٍ وَبَالٍ^(٢)

وجمع المنعوتين وتفرق النعوت جائز في جميع الأسماء ، إلا في أسماء الإشارة ، فإن
 جمعتهما ، أو فَرَّقْتَهُمَا ، أو جمعت المنعوتين وفَرَّقْتَ النعوت ، كان حُكْمُ ذَلِكَ كحُكْمِ
 المنعوت المفرد في الإِثْبَاعِ وَالْقَطْعِ في الأماكن المذكورة^(٣) ، وإن فَرَّقْتَ المنعوتين ،
 وجمعت النعوت ، فإن اختلفوا في الإعراب^(٤) ، أو في التعريف ، والتذكير ،

= في معنى مدح كالفارس والكريم ، ولا في معنى ذم كالحائق واللثيم ، ولا في معنى ترحم
 كاليائس والمسكين وكذلك أيضا يجوز القطع في مثل مررت برجل كريم فارس لأن المنعوت
 نكرة وليست الصفات في معنى واحد . أ هـ .

(١) م : وقولي : « ولا يجوز عطف بعض النعوت على بعض » إلى آخره ، مثال المختلفة المعاني :
 مررت بزيد العاقل والكريم والفارس ، ومثال المتفقة المعاني : مررت بزيد الشجاع الفارس
 البطل . أ هـ .

(٢) البيت : لابن ميادة .
 الشاهد فيه قوله : « على ربيعين مسلوب وبال » حيث نعت المثنى ، وهو قوله : « ربيعين »
 بنعتين مفردتين مع العطف بالواو .

ينظر : ديوانه ص ٢١٤ ، وشرح أبيات سيبويه ٦٠٣/١ ، وشرح شواهد المغني ٧٧٤/٢ ،
 ولرجل من باهلة في الكتاب ٤٣١/١ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢١١/٣ ، وأوضح
 المسالك ٣١٣/٣ ، وشرح التصريح ١١٤/٢ ، ومغني اللبيب ٢٥٦/٢ ، والمقتضب ٢٩١/٢ .
 (٣) م : وقولي : « كَانَ حَكْمُ ذَلِكَ كحُكْمِ المنعوتِ المفردِ في الإِثْبَاعِ وَالْقَطْعِ في الأماكن
 المذكورة » أعني بالأماكن المذكورة : أن يكون المنعوت معلوماً ، والصفات صفات مدح أو ذم
 أو ترحم أو يكون المنعوت غير معلوم ، إلا أن صفات المدح أو الذم أو الترحم متكررة ،
 وبعضها في معنى بعض . أ هـ .

(٤) م : وقولي : « فإن اختلفوا في الإعراب » إلى آخره ، مثال اختلافهم في الإعراب قولك : قام =

أو الاستفهام أو عَدَمه ، لم يَجْزِ في / النعوت إلا الرفع على خبر ابتداء مُضْمَر ، ٤٨ أ والنَّصْب على إضمار : أغنى .

وإن اتفق المنعوتون في جميع ما ذُكِرَ ، فإن كان العامل فيهم واحدًا ، جاز الإتيان والْقَطْعُ في الأماكن المتقدمة^(١) ، وإن كان العامل أزيد من واحد ، فإن اتفق جنس العامل^(٢) فالإتيان والْقَطْعُ في الأماكن المتقدمة ، أيضًا .

وإن اختلف جنسه ، فالْقَطْعُ ليس إلا : إمَّا إلى الرفع على خبر ابتداء مُضْمَر ، أو إلى النَّصْب بإضمار : أغنى .

واختلاف جنس العامل هو أن يكون أحدُ العوامل من جنس الأفعال ، والآخر من جنس الأسماء أو الحروف^(٣) .

والحرفان المختلفان في المعنى بمنزلة العاملين المختلفين في الجنس ؛ نحو قولك : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ، وَرَخَلْتُ إِلَى أَخِيكَ الْعَاقِلَانِ » .

وإذا اجتمع في هذا الباب صفتان ، إحداهما : اسمٌ ، والأخرى : في تقديره - قَدِّمْتَ الاسم ، ثم الظرف ، أو المجرور ، ثم الجملة ؛ نحو قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ ﴾ [غافر : ٢٨] ، ولا يجوز خلاف ذلك ،

= زيد وضربت عمرًا ، ومررت بيكر العقلاء ، ومثال اختلافهم في التعريف والتنكير : قام زيد ، ورأيت رجلًا ، ومررت بيكر الطوال ، ومثال اختلافهم في الاستفهام وعدمه قولك : من زيدٌ وهذا محمد وبكر الطوال ؛ جميع ذلك لا يجوز فيه الإتيان ؛ بل ترفع على خبر ابتداء مُضْمَر أو تنصب على إضمار فعل . أ هـ .

(١) م : وقولى : « وإن اتفق المنعوتون في جميع ما ذكر ، فإن كان العامل فيهم واحدًا ، جاز الإتيان والْقَطْعُ في الأماكن المذكورة » مثال ذلك قولك : جاء زيد وعمر وجعفر الكرام العقلاء الفضلاء . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « فإن اتفق جنس العامل ، الاتفاق في جنس العامل هو أن يكون كل واحد من العوامل من جنس الأسماء ، أو جنس الأفعال ؛ نحو قولك : هذا زيد ، وهذا جعفر ، وهذا محمد العقلاء ، ونحو قولك : قام زيد ، وخرج محمد ، وقعد بكر العقلاء . أ هـ .

(٣) م : وقولى : « واختلاف جنس العامل هو أن يكون أحد العوامل من جنس الأفعال ، والآخر من جنس الأسماء أو الحروف » مثال ذلك : قام زيد ، وهذا محمد ، وقعد بكر العقلاء ، وضربت زيدًا وأكرمت عمرًا وإن محمدًا يخرج العقلاء ، لا يجوز في الصفة إذ ذاك إلا الْقَطْع . أ هـ .

إلا في نادر الكلام ، أو في ضرورة ؛ نحو قوله [من الطويل] :
 ١٧٢- وَفَرَعَ يَعْشَى الْمَتْنَ أَسْوَدَ فَاجِمٍ أَثِيثٍ ، كَقَنْوِ النَّخْلَةِ الْمُتَعَشِّكِلِ^(١)
 ولا يجوز تقديم الصِّفَةِ على الموصوفِ ، إلا حيث سَمِعَ ، وتكون الصفة إذ ذاك مبنيةً
 على العاملِ المتقدم ، وما بعدها بَدَلٌ منها ؛ نحو قوله [من الرجز] :

١٧٣- وَبِالطُّوِيلِ الْعُمَرِ عُمرًا حَيْدَرًا

ولا يجوز حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه إذا كانت صفته في تقدير الاسم ،
 إلا مع مِنْ ؛ نحو قولهم : « مِنْنا ظَعَنَ وَمِنْنا أَقَامَ » ، أى : فريق ظَعَنَ ، وفريق أَقَامَ ؛ بشرط
 أن يكون الموصوف تَمَّا يجوز حذفه .

وما عدا ذلك لا يجوز فيه حذف الموصوف إلا في ضرورة ؛ نحو قوله : [من الرجز]

١٧٤- تَزِمِي بِكَفِّي كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرِ^(٢)

أنى : بكفى رجلٍ كان من أرمى البشر .

فإن كانت الصفة اسمًا ، لم يَجُزْ حذفُ الموصوف ، وإقامة الصِّفَةِ مُقَامَهُ ، إلا إذا كانت
 خاصّةً بِجِنْسِ الموصوف ؛ نحو قولك : « مَرَزْتُ بِكَاتِبٍ » أو إذا كانت الصفة قد اسْتُعْمِلَتْ
 استعمالَ الأسماء ، فلم يظهر موصوفها أضلاً ؛ نحو : الأَبْطَحُ ، والأَبْرَقُ ، والأَجْرَعُ .

(١) البيت : لامرئ القيس .

والشاهد قوله : « وفرع يعشى المتن أسود » ؛ حيث قدم النعت بالجملة على النعت بالمفرد ؛
 وهو ضرورة .

ينظر : ديوانه ص ١٦ ، لسان العرب (أثث) ، (عثكل) ، وتهذيب اللغة ٤١٥/٣ ،
 وكتاب العين ٣٠٨/٢ وتاج العروس (أثث) ، (فرع) .

(٢) البيت بلا نسبة في : الإنصاف ١١٣/١ ، ١١٥ ، وخزانة الأدب ٦٥/٥ ، والخصائص ٢/٢
 ٣٦٧ ، والدرر ٢٢/٦ ، وشرح الأشموني ٤٠١/٢ ، وشرح التصريح ١١٩/٢ ، وشرح
 شواهد المغني ٤٦١/١ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٥٥٠ ، وشرح المفصل ٦٢/٣ ، ولسان
 العرب (كون) ، (منن) ، ومجالس ثعلب ٥١٣/٢ ، والمختضب ٢٣٧/٢ ، ومغني اللبيب
 ١٦٠/١ ، والمقاصد النحوية ٦٦/٤ ، والمقتضب ١٣٩/٢ ، وجمع الهوامع ١٢٠/٢ .

والشاهد فيه حذف الموصوف ، وإبقاء صفته ، وأصل الكلام : بكفى رجل كان من أرمى
 البشر ، أما الموصوف فهو « رجل » الذي يضاف قوله : « بكفى » إليه ، وأما الصفة فهي
 جملة « كان من أرمى البشر » ، ويجوز اعتبار « كان » زائدة ، فيكون قوله : « من أرمى »
 جازاً ومجروراً متعلقاً بمحذوف نعت للمنعوت المحذوف .

وما عدا ذلك لا يجوز إقامته مقام الموصوف إلا في ضرورة ؛ نحو قوله [من الهزج] :

١٧٥- وَقُضِرَى شَنِجِ الْأُنْثَاءِ ۚ نَبَّاحٍ مِنَ الشُّعْبِ^(١)

أنى : ثور شنج^(٢) الأنثاء ، وشنج الأنثاء ليس مختصاً ببقر الوحش .

ولا يجوز الفصل بين الصفة / والموصوف إلا بجمل الاعتراض ، وهى كل جملة ٤٨ ب

فيها تسديد للكلام ؛ نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّهُمْ لَفَسَّخُوا لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾

[الواقعة : ٧٦] .

ولا يجوز فيما عدا ذلك ، إلا في ضرورة ؛ نحو قوله [من الطويل] :

١٧٦- أَمَرْتُ مِنَ الْكَثَّانِ خَيْطًا وَأَرْسَلْتُ رَسُولًا إِلَى أُخْرَى جَرِيًّا يُعِينُهَا^(٣)

* * *

(١) البيت : لأبي داود الإيادي .

والشاهد فيه قوله : « شنج » حيث حذف المنعوت وهو صفة لثور وليس هذا المنعوت

بعض اسم تقدم مجروراً بـ « من » والذي سوغ ذلك الضرورة الشعرية .

ينظر : ديوانه ص ٢٨٨ ، وأدب الكاتب ص ١١٧ ، والدرر ٢٠/٦ ولسان العرب

(شعب) ، (شنج) ، (نبج) ، (قصر) ، والمعاني الكبير ص ١٤٢ ، وبلا نسبة في

الهمع ١٢٠/٢ .

(٢) في ط : شنج .

(٣) البيت : بلانسة في : الخصائص ٣٩٦/٢ ، والمحتسب ٢٥٠/٢ .

والشاهد : فيه قوله : « وأرسلت رسولاً إلى أخرى جرياً » ففصل بين قوله : « رسولاً »

وبين صفته التي هي « جرياً » بقوله « إلى أخرى » وهو معمول « أرسلت » .

بَابُ عَطْفِ النَّسْقِ

وهو حَمْلُ الاسم على الاسم^(١) ، أو الفعل على الفعل ، أو الجُمْلَةُ على الجُمْلَةُ ؛ بشرط تَوْشُّطِ حَرْفٍ بينهما من الحروف الموضوعة لذلك .

ولا يُحْمَلُ الْفِعْلُ على الاسم ، ولا الاسم على الفعل ، ولا المفرد على الجُمْلَةُ ، ولا الجُمْلَةُ على المفرد ، حتى يكون أحدهما في تأويل الآخر ؛ نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا ﴾ [الحديد : ١٨] .

المعنى : إن الذين صدَّقوا وأقرضوا ؛ نحو قوله تعالى : ﴿ أَوْلَئِكَ يَرَوْنَ إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَفًى وَيَقْبِضْنَ ﴾ [الملك : ١٩] .

أنى : وقابضات .

والحروف الموضوعة للعطف ، هى : الواو ، والفاء ، وثُمَّ ، وَحَتَّى ، وَأَوْ ، وَأَمْ ، وَإِذَا ، وَبَلْ ، ولا بَلْ ، ولكن ، ولا ، إِلا أَنْ ، إِذَا ، ليست بعاطفة في الحقيقة ، وإنما ذُكِرَتْ في الجُمْلَةُ ؛ لمصاحبتها لها .

فأما الواو : فللجمع بين الشيئين من غير تعرض لترتيب ولا مُهْلَةٌ .

وأما الفاء : فللجمع والتّرتيب من غير مُهْلَةٍ .

وترتيبها قد يكون في معنى الْعَامِلِ^(٢) ، وقد يكون في الذّكر^(٣) ؛ نحو قوله [من الطويل] :

١٧٧- عَفَا ذُو حَسَى مِنْ فَرْتَنَى فَالْفَوَارِغُ فَجَنَّبَا أَرِيكَ فَالتَّلَاغُ الدَّوَافِعُ^(٤)

(١) م : باب عطف النسق

قولى : « حمل الاسم على الاسم » إلى آخره ، مثال حمل الاسم على الاسم قولك : قام زيد وعمرو ، ومثال حمل الفعل على الفعل قولك : يعجبني أن يأتي زيد ويحسن إليك ، ومثال عطف الجُمْلَةُ على الجُمْلَةُ قولك : قام زيد وخرج عمرو . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « وترتيبها قد يكون في معنى العامل » مثال ذلك قولك : قام زيد فعمرو ، إذا أردت أن قيام عمرو وقع بعد قيام زيد بلا مهلة . أ هـ .

(٣) في أ : المذكر .

(٤) البيت للناطقة الديباني .

عفا : درس ومحى

ذو حسى : بلد في بلاد بني مرة وهو بضم الحاء والسين المهملتين والقصر وفرتنى : أي =

لأن المخبر قد لا تحضره أسماء هذه الأماكن ، في حين واحد فَمَا سَبَقَ إلى ذكره أتى به أولاً ، وما تأخر في ذكره ، عطفه بالفاء .
 وأما ثم ، فللجمع والمهلة^(١) ، وَحَتَّى بمنزلة الواو ، إلا أنها تُفَارِقُهَا في أَنَّ ما بعدها لا يكون إلا جزءاً مما قبلها^(٢) ، أو ملتبساً به ؛ نحو قولك : « خَرَجَ النَّاسُ حَتَّى دَوَابِهِمْ » . ولا يكون إلا عظيمًا أو حقيرًا^(٣) .
 وأما أَوْ ، فلها خمسة معانٍ^(٤) : « الشُّكُّ » ، و « الإِبْهَامُ » ، و « التَّخْيِيرُ » ، و « الإِبَاحَةُ » ، و « التَّفْصِيلُ » ؛ نحو قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى ﴾ [البقرة : ١٣٥] .

= من منازل فرتنى ، وهو بفتح الفاء وسكون الراء وبعدها تاء مفتوحة يليها نون ، قال في الصحاح : « هو مقصور وهو اسم امرأة . والعرب تسمى الأمة فرتنى » . والفوارع : جمع فارعة ، قال في الصحاح : « وفارعة الجبل : أعلاه . وتلاع فوارع : مشرفات المسایل » . وأريك بفتح الهمزة وكسر الراء ، قال البكري في معجم ما استعجم : « وهو موضع في ديار غنى بن يعصر » . وأنشد هذا البيت ، ثم قال : « وقال أبو عبيدة : أريك في بلاد ذبيان قال : وهما أريكان : أريك الأسود ، وأريك الأبيض . والأريك : الجبل الصغير . وقال الأخفش : إنما سمي أريكا ، لأنه جبل كثير الأراك » . والتلاع بالكسر : مجاري الماء إلى الأودية ، وهي مسایل عظام . والدوافع : تدفع الماء إلى الميث ، والميث يدفع إلى الوادي الأعظم . كذا في الشرح .
 والشاهد فيه مجيء الفاء لمطلق الجمع أي للترتيب اللفظي الذكري .

ينظر : ديوانه ص ٣٠ ، وجمهرة اللغة ص ٤٨٠ ، والجنى الداني ص ٦٣ ، وخزانة الأدب ٤٥١/٢ ، ولسان العرب (تلغ) ، (أرك) ، (حسم) ، (فرتن) وبلا نسبة في خزانة الأدب ٤٥١/٨ ، ورصف المباني ص ٣٧٧ ، ٤٣٥ .

(١) م : وقولى : « وأما ثم فللجمع والمهلة » مثال ذلك : قام زيد ثم عمرو : إذا أردت أن قيام عمرو وقع بعد قيام زيد بزمان . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « إلا أنها تفارقها في أَنَّ ما بعدها لا يكون إلا جزءاً مما قبلها » مثال ذلك : قام القوم حتى زيد . أ هـ .

(٣) م : وقولى : « ولا يكون إلا عظيمًا أو حقيرًا » مثال ذلك قولك : خرج الناس حتى الأمير ، واستنتت الفصال حتى القرعى ، وهى التى أصابها القرعُ ، وهو جُذَرى الفصال . أ هـ .

(٤) م : وقولى : « وأما أو فلها خمسة معانٍ » إلى آخره ، مثال الشك قولك : قام زيد أو عمرو ، إذا كنت لاتعلمُ القائم منهما ومثال الإبهام قوله تعالى : ﴿ أَتْلَهَا أَمْرًا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا ﴾ [يونس : ٢٤] فأبهم متى يأتيها أمره على المخاطب ، واستأثر بعلم ذلك سبحانه ، ومثال التخيير قولك : خذ من مالى دينارًا أو ثوبًا ، ومثال الإباحة قولك : جالس الحسن أو ابن سيرين ؛ ألا ترى أنه أباح له أن يجالسهما أو يجالس أحدهما ، وليس له مثل ذلك فى التخيير . أ هـ .

فأُو ، فَصَلَتْ ما قالت اليهود مِمَّا قَالَتْ النَّصَارَى .

وَأَمَّا أُم ، فتكون مُتَّصِلَةً وَمُنْفَصِلَةً .

٤٩ أ فالمتفصلة : يتقدَّمُها الاستفهام والخبر ، ولا يقع بعدها إلا الجملة / . وتتقدَّر وَخِذْهَا بِلْ ، والهمزة وجوابها نَعَمْ أو لا ، التقدير : بَلْ أَعْمَرُوا قائم .

والمُتَّصِلَة : هى العاطفة ، وهى التى لا يتقدَّمُها إلا همزة الاستفهام لفظاً أو نيةً ، ولا يكون ما بعدها إلا مفرداً أو فى تقديره ، وتتقدَّر مع الهمزة بأيُّهما ، أو أيُّهم ، وجوابها أَخَذَ الشَّيْئَيْنِ ، أو الأشياء ، وذلك نَحْوُ قولك : « أَقَامَ زَيْدٌ أُمَ عَمْرٍو » ، التقدير : أيُّهما قَامَ . والأحسن فيهما توسطُ الذى لا يسأل عنه ؛ نَحْوُ قولك : « أَزَيْدٌ قَامَ أُمَ عَمْرٍو » . وقد يجوز تقديمه ؛ نَحْوُ قولك : « أَقَامَ زَيْدٌ أُمَ عَمْرٍو » ، وتأخيرُه نَحْوُ قولك : « أَزَيْدٌ أُمَ عَمْرٍو قَامَ » .

وَأَمَّا إِمَّا : فلها ثلاثة معانٍ : الشكُّ ؛ نَحْوُ قولك : « قَامَ إِمَّا زَيْدٌ وَإِمَّا عَمْرٍو » . والإبهامُ كذلك ، إلا أَنَّكَ تَعْلَمُ القائمَ منهما .

والتخييرُ ؛ نَحْوُ قولك : « تُخَذُ مِنْ مَالِي إِمَّا دِينَارًا ، وَإِمَّا ثوبًا » ، والأفصح فيها : كسر الهمزة .

ويجوزُ فتحها ؛ ومن ذلك قوله : [من الطويل]

١٧٨ - تُنْفَحُهَا أَمَّا شَمَالٌ عَرِيَّةٌ وَأَمَّا صَبَا جُنْحُ الظَّلَامِ هَبُوبٌ^(١)

وكذلك - أيضاً - الأفصحُ فيها ، أَنَّ تكرر وقد لا تكرر بشرط أن يكون فى الكلام

ما يغنى عن تكرارها ، وهو : إِمَّا « أو » وإِمَّا « إلا »^(٢) نَحْوُ قوله [من الوافر] :

١٧٩ - فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِحَقٍّ فَأَعْرِفَ مِنْكَ غَشًى مِنْ سَمِينِي

(١) البيت : لأبي القمقام الأسدي ويروى :

تلقحها أما شمال عرية وأما صبا جنح العشى هبوب

والشاهد فيه قوله : « أما » مرتين حيث فتحت همزتها ، والأصل إما وذلك لازم عند تميم وقيس وأسد . ويروى « أيما » بدل « أما » وهى لغة فيها .

ينظر : خزانة الأدب ٨٧/١١ ، والدرر ١٢٠/٦ ، وبلا نسبة فى رصف المباني ص ١٠١ وجمع الهوامع ١٣٥/٢ .

(٢) م : وقولى : « يشترط أن يكون فى الكلام ما يغنى عن تكرارها وهو إما » ومثال =

وَلَا فَاطِرْ حِنِي وَأَتَّخِذْنِي عَدُوًّا أَتَّقِيكَ وَتَتَّقِنِي^(١)
وقد لا يكون في الكلام ما يُغنى عن تكرارها ؛ وذلك قليلٌ جدًا ؛ نحو قوله [من
الطويل] :

١٨٠- تُهَاضُ بَدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا وَإِمَا بِأَمْوَاتٍ أَلَمَ خَيَالُهَا^(٢)

= ذلك قوله : [من البسيط]

إِمَا مُشِيفٌ عَلَى مَجْدٍ وَمَكْرَمَةٍ وَأُسْوَةٌ لَكَ فَيَمَنُ يَهْلِكُ الْوَرَقُ
[البيت بلا نسبة في لسان العرب (شوف)] . أ هـ .

(١) البيتان : للمثقب العبدى ونسبا لسحيم بن وثيل ، ويروى البيت الأول هكذا :

فإما أن تكون أخى بصدق فأعرف منك غنى أوسمينى .

غنى بفتح العين المعجمة وتشديد الراء المثلثة ، من غث اللحم يغث ويغث بكسر الغين
وفتحها ، غثاثة و غثوثة ، فهو غث و غثيث ، إذا كان مهزولاً . وكذلك غث حديث القوم
وأغث أي : ردؤ وفسد ، والمعنى ههنا : أعرف منك ما يفسد مما يصلح . وقال الدماميني :
الغث : الردى ، والسمين : الجيد أي : فأعرف منك مساوئى من محاسنى ، فإن المؤمن مرآة
أخيه أو فأعرف ما يضرني منك مما ينفعني وأميز بينهما .

فاطر حنى : اتركنى وهو بتشديد الطاء افتعال من الطرح .

والشاهد فيهما : حذف « إما » الثانية استغناء عنها بـ « إلا »

ينظر : البيتان للمثقب العبدى في ديوانه ص ٢١١-٢١٢ ، والأزهية ص ١٤٠-١٤١ ،
وخزانة الأدب ٤٨٩/٧ ، ٨٠/١١ ، والدرر ١٢٩/٦ ، وشرح اختيارات المفضل ص ١٢٦٦-
١٢٦٧ ، وشرح شواهد المغني ١٩٠/١ ، ١٩١ ، ومغني اللبيب ٦١/١ ، وله أو لسحيم بن
وثيل في المقاصد النحوية ١٩٢/١ ، ١٤٩/٤ ، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٥٣٢ ، وجواهر
الأدب ص ٤١٥ ، وشرح الأشموني ٤٢٦/٢ ، وجمع الهوامع ١٣٥/٢ .

(٢) البيت لذى الرمة ونسب للفرزدق .

و(تهاض) : يتجدد جرحها ، والباء في قوله (بدار) و(بأموات) سببية ، وجعلها
العيني ظرفية وقدر لمرورها صفة ، وقال : أي في دار تخرب .

وقدم الشيء قدمًا بكسر ففتح ، فهو قديم ، وتقادم مثله . العهد : قال صاحب المصباح :
يقال : هو قريب العهد بكذا : أي قريب العلم والحال . والأمر كما عهدت ، أي : كما
عرفت ألم ، ألم الشيء إلاماً ، أي : قرب ، والإلام : النزول .

والشاهد فيه قوله : « وإما بأموات » يريد : « تلم إما بدار وإما بأموات » ، فحذف
« إما » الأولى مستغنياً عنها بالثانية ، والبصريون لا يجيزون إلا التكرير .

ينظر : البيت لذى الرمة في ديوانه ص ١٩٠٢ ، وشرح شواهد المغني ١٩٣/١ ، وشرح
عمدة الحفاظ ص ٦٤٢ ، والمقاصد النحوية ١٥٠/٤ ، وللفرزدق في ديوانه ٧١/٢ ، وشرح
المفصل ١٠٢/٨ ، والمنصف ١١٥/٣ ، ولذى الرمة أو للفرزدق في خزانة الأدب ٧٦/١١ =

وَأَمَّا بَلْ ، وَلَا بَلْ ، فَإِنْ وَقَعَ بَعْدَهُمَا جُمْلَةٌ ، كَانَا حَرْفَيَّ ابْتِدَاءٍ ، وَيَكُونُ مَعْنَاهُمَا
الْإِضْرَابُ عَمَّا قَبْلَهُمَا وَاسْتِثْنَاءُ الْكَلَامِ الَّذِي بَعْدَهُمَا ، وَالْإِضْرَابُ إِثْمًا عَلَى جِهَةِ الْإِبْطَالِ^(١)
لَهُ ، وَإِثْمًا عَلَى جِهَةِ التَّوَكُّلِ مِنْ غَيْرِ إِبْطَالِ^(٢) ، وَلَا الْمَصَاحِبَةُ لَهَا لِتَأْكِيدِ مَعْنَى الْإِضْرَابِ^(٣) .
وَأِنْ وَقَعَ بَعْدَهُمَا مُفْرَدٌ ، كَانَا حَرْفَيَّ عَطْفٍ ، وَيَكُونُ مَعْنَاهُمَا الْإِضْرَابُ عَنْ جَعْلِ
الْحُكْمِ لِلأَوَّلِ / وَإِثْبَاتِهِ لِلثَّانِي ، وَلَا يُغَطِّفُ بِهِمَا فِي الِاسْتِفْهَامِ^(٤) .

٤٩ ب وَلَا الْمَصَاحِبَةُ لَهَا فِي الْإِيجَابِ وَالْأَمْرِ - نَفْيٌ ؛ نَحْوُ قَوْلِكَ : « قَامَ زَيْدٌ ، لَا بَلْ
عَمَرُو » وَ « أَضْرِبْ زَيْدًا ، لَا بَلْ عَمَرًا » .

وَفِي النَّهْيِ وَالنَّفْيِ - تَأْكِيدٌ ؛ نَحْوُ قَوْلِكَ : « لَا تَضْرِبْ زَيْدًا لَا بَلْ عَمَرًا » ، وَ « مَا
قَامَ زَيْدٌ ، لَا بَلْ عَمَرُو » .

وَأَمَّا لَكِنْ : فَإِنْ وَقَعَ بَعْدَهَا جُمْلَةٌ ، كَانَتْ حَرْفَ ابْتِدَاءٍ ، وَيَكُونُ مَعْنَاهَا الِاسْتِدْرَاكُ ،
وَيَتَقَدَّمُهَا الْإِيجَابُ وَالنَّفْيُ ، وَتَكُونُ الْجُمْلَةُ الَّتِي بَعْدَهَا مُضَادَّةً لِمَا قَبْلَهَا ؛ وَذَلِكَ نَحْوُ
قَوْلِكَ : « قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمَرُو لَمْ يَقُمْ » ، وَ « مَا قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمَرُو قَامَ »
وَأِنْ وَقَعَ بَعْدَهَا مُفْرَدٌ ، كَانَتْ عَاطِفَةً ، وَيَكُونُ مَعْنَاهَا الِاسْتِدْرَاكُ ، وَلَا يَعْطِفُ بِهَا إِلَّا
بَعْدَ نَفْيٍ^(٥) .

= ٧٨ ، وَالدرر ١٢٤/٦ ، وَبِلا نِسْبَةٍ فِي الْأَزْهِيَةِ ص ١٤٢ ، وَالْجَنَى الدَّانِي ص ٥٣٣ ، وَرَصَفُ الْمُبَانِي
ص ١٠٢ ، وَشَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ ٤٢٦/٢ ، وَمَغْنِي اللَّيْبِ ٦١/١ ، وَهَمْعُ الْهُوَامِعِ ١٣٥/٢ .

(١) م : وَقَوْلِي : « وَالْإِضْرَابُ : إِثْمًا عَلَى جِهَةِ الْإِبْطَالِ » مِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ
الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَنَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ ﴾ [الْأَنْبِيَاءُ : ٢٦] ف « بَلْ » أَضْرَبُ بِهَا عَمَّا
تَقْدُمُ ؛ عَلَى جِهَةِ إِكْذَابِهِمْ ، وَإِبْطَالِ مَا قَالُوا . أ هـ .

(٢) م : وَقَوْلِي : « وَإِثْمًا عَلَى جِهَةِ التَّوَكُّلِ مِنْ غَيْرِ إِبْطَالٍ » مِثَالُ ذَلِكَ : قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ
تَزَكَّى وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴾ [الْأَعْلَى : ١٤ ، ١٦] أَلَا تَرَى أَنَّ الْخَبَرَ
عَمَّنْ تَزَكَّى لَمْ يَرُدَّ إِبْطَالُهُ ؛ بَلْ تَرَكَ وَانْصَرَفَ عَنْهُ إِلَى خَبَرٍ آخَرَ . أ هـ .

(٣) م : وَقَوْلِي : « وَلَا الْمَصَاحِبَةُ لَهَا ؛ لِتَأْكِيدِ مَعْنَى الْإِضْرَابِ » مِثَالُ ذَلِكَ : قَوْلِكَ : قَامَ زَيْدٌ ، لَا
بَلْ عَمَرُو قَائِمٌ . أ هـ .

(٤) م : وَقَوْلِي : « وَلَا يَعْطِفُ بِهَا فِي الِاسْتِفْهَامِ » أَعْنَى : أَنَّهُ لَا يُقَالُ : أَقَامَ زَيْدٌ بَلْ عَمَرُو ، وَلَا :
هَلْ قَامَ زَيْدٌ ؟ بَلْ عَمَرُو ؟ . أ هـ .

(٥) م : وَقَوْلِي : « وَلَا يَعْطِفُ بِهَا إِلَّا بَعْدَ النَّفْيِ » أَعْنَى أَنَّهُ يُقَالُ : مَا قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمَرُو ، وَلَا يَجُوزُ
أَنْ يُقَالَ : قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمَرُو . أ هـ .

وأما « لا » فلاخراج الثاني ممّا دخل فيه الأول ، ولايعطف بها إلا بعد أمرٍ أو إيجاب^(١) .

ويجوزُ في الأسماء كلها عطفُ بعضها على بعضٍ من غير شرط ، إلا ضمير الخفض ، فإنه لا يعطف عليه إلا بإعادة الخافض ؛ نحو قولك : « مَرَزْتُ بِكَ وَبَزَيْدٍ » . وضمير الرفع المتصل ، فإنه لا يعطف عليه إلا بعد تأكيده بضمير رفعٍ منفصل^(٢) ، أو طول يقوم مقام التأكيد ؛ نحو قولك : « قُمْتُ الْيَوْمَ وَزَيْدٌ » ، « وِمَأْقَمْتُ وَلَا عَمْرُو » . ولولا « الظرف » ، و « لا » الفاصلان بين المعطوف والمعطوف عليه لم يكن بُدٌّ مِنَ التأكيد .

فأما قوله [من الكامل] :

١٨١- وَرَجَا الْأَخْيَطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لَيْتَالَا^(٣)

وقول الآخر [من البسيط] :

١٨٢- أَلَا نَقَرَبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبٍ^(٤)

(١) م : وقولي : « وأما لا » ، فلاخراج الثاني مما دخل فيه الأول ، ولايعطف بها إلا بعد أمرٍ أو إيجاب ، مثال ذلك قولك : اضرب زيدا لا عمرا ، وقام زيد لا عمرو . أ هـ .
(٢) م : وقولي : « بعد تأكيده بضمير رفع منفصل » ، مثال ذلك قولك : قمت أنت وزيد . أ هـ .
(٣) البيت المجري .

والشاهد فيه قوله : « لم يكن وأب » حيث عطف الاسم الظاهر المرفوع ، وهو قوله : « أب » على الضمير المرفوع المستتر في « يكن » ، الذي هو اسم « يكن » ، من غير أن يؤكد ذلك الضمير بالضمير المنفصل ، أو يفصل بين المعطوف والمعطوف عليه ، وهذا فاش في الشعر .

ينظر : ديوانه ص ٥٧ ، والدرر ١٤٩/٦ ، وشرح التصريح ١٥١/٢ ، والمقاصد النحوية ١٦٠/٤ ، وبلا نسبة في الإنصاف ٤٧٦/٢ ، وأوضح المسالك ٣٩٠/٣ ، وشرح الأشموني ٤٢٩/٢ ، وجمع الهوامع ١٣٨/٢ .

(٤) المعنى : قربت تفعل كذا أي : جعلت تفعله ، والمعنى : هجوك لنا من عجائب الدهر ، فقد كثرت فلا يتعجب منها .

والشاهد فيه قوله : « فما بك والأيام » حيث عطف « الأيام » على الضمير المجرور في « بك » بغير إعادة حرف الجر ، وهذا ، عند البصريين ضرورة ، أما الكوفيون فيجيزون ذلك . ينظر : الإنصاف ص ٤٦٤ ، وخزانة الأدب ١٢٣/٥ ، ١٢٦ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣١ ، وشرح الأشموني ٤٣٠/٢ ، والدرر ٨١/٢ ، ١٥١/٦ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٠٧/٢ ، وشرح ابن عقيل ص ٥٠٣ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٦٦٢ ، وشرح المفصل ٧٨/٣ ، ٧٩ ، =

فضرورتان .

ولا يجوزُ تقديمُ المعطوفِ عَلَى المعطوفِ عليه ، إلا في الواو خاصة بشرط ألا يكون المعطوف مخفوضاً^(١) ، وألا يؤدي التقديم إلى وقوع حَرْفِ العطف صدرًا ، أو إلى أن يلي عاملاً غير متصرف ، وبابه مع ذلك الشعر ؛ نَحْوُ قوله [من الكامل] :
 ١٨٣- لَعَنَ الْإِلَهَ وَزَوْجَهَا مَعَهَا هِنْدُ الْهُنُودِ طَوِيلَةَ الْبَطْرِ^(٢)
 ولا يجوزُ - أيضًا - الفصل بين حرف العطف والمُعْطُوفِ إلا بالقَسَمِ أو بالظرف ، أو المجرور بشرط أن يكون حرف العطف عَلَى أزيد من حَرْفٍ واحد ؛ نَحْوُ قولك : « قَامَ زَيْدٌ أ هـ لَا وَاللَّهِ / عَمَرُو » ، ولا يجوزُ : « وَاللَّهِ عَمَرُو » ، إلا في ضرورة ؛ نَحْوُ قوله [من المنسرح] :
 ١٨٤- يَوْمًا تَرَاهَا كَشِبَهُ أَزْدِيَّةِ الْ- عَضْبِ وَيَوْمًا أَدِيمَهَا نَغْلًا^(٣)
 وإذا تقدَّم معطوفٌ ومعطوفٌ عليه ، وتأخَّرَ عنهما ضميرٌ يعود عليهما ، فإن كان العطف بالواو ، كان الضمير عَلَى حسبهما ؛ نَحْوُ قولك : « زَيْدٌ وَعَمَرُو قَامَا » ، ولا يجوزُ الإفرادُ إلا في الشعر ؛ نَحْوُ قوله [من الخفيف] :
 ١٨٥- إِنَّ شَرْخَ الشَّبَابِ وَالشَّعَرَ الْأَسَدِ حَوْدَ مَا لَمْ يُعَاصَ كَانَا جُنُونًا^(٤)

= والكتاب ٣٩٢/٢ ، واللمع في العربية ص ١٨٥ ، والمقاصد النحوية ١٦٣/٤ ، وجمع الهوامع ١٣٩/٢ ويروى « فاليوم » بدلًا من « الآن » .

(١) م : وقولى : « يشترط ألا يكون المعطوف مخفوضًا » إلى آخره أعنى : أنه لا يقال : مررت وعمرو يزيد ؛ لأن المعطوف مخفوض ، ولا يقال : وعمرو زيد قائمان ؛ لأن ذلك يؤدي إلى وقوع حرف العطف صدرًا ، ولا يقال : إن وعمرا زيدا قائمان ؛ لأن ذلك يؤدي إلى أن يياشر المعطوف إن ، وهى عامل غير متصرف . أ هـ .

(٢) البيت : لحسان بن ثابت .
 والشاهد فيه تقديم المعطوف ، وهو قوله « وزوجها » على المعطوف عليه ، وهو قوله : « هند الهنود » .

ينظر : ديوانه ص ٣٥٠ ، والدرر ١٦٠/٦ وجمع الهوامع ١٤١/٢ .
 (٣) البيت : للأعشى .

والشاهد فيه قوله : « ويوما أديمها » حيث فصل بين الواو ومعطوفها بالظرف ، وهو قوله : « يومًا » والمعطوف عليه هو الضمير في « تراها » .

ينظر : ديوانه ص ٢٨٣ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٢٤ ولسان العرب (خمس) ، (تعل) ، (آدم) وشرح عمدة الحفاظ ص ٦٣٦ .

(٤) البيت : لحسان بن ثابت .

أو في نادر من الكلام ؛ ومنه قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ ﴾ [التوبة : ٦٢] . وحتى في ذلك بمنزلة الواو^(١) .

وإن كان العطف بالفاء ، جاز أن يكون الضمير على حسبهما .
وأن يكون مفردًا ؛ فتقول : زيدٌ فعمرو قاما وإن شئت : قام .
وإن كان العطف بـ « ثم »^(٢) ، جاز - أيضًا - الوجهان ، إلا أن الأفراد أحسن ،
وإن كان العطف بغير ذلك من حروف العطف ، لم يجر إلا الأفراد .
فأما قوله تعالى : ﴿ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ﴾ [النساء : ١٣٥]
فشاذ لا يُقاس عليه ، ولا يجوز عطف فعل على فعل إلا بشرط اتفاقهما في الزمان ،
والأحسن أن يتفقا مع ذلك في الصيغة^(٣) .

وقد لا يتفقان فيهما ؛ نحو قولك : إن قام زيدٌ ويخرج يقيم بكرٌ .
ويجوز حذف حرف العطف والمعطوف إذا فهم المعنى ، ومن كلامهم : « ركب
الثاقة طليحان » . التقدير : والثاقة .

وحذف حرف العطف والمعطوف عليه ؛ نحو قوله تعالى : ﴿ أَنْ أَضْرِبَ بِعَصَاكَ
الْبَحْرَ فَأَنْفَلَقَ ﴾ [الشعراء : ٦٣] .

التقدير : فضرِبَ فأنفلقَ ، فحذفَ ضرِبَ ، والفاء الداخلة على انفلق ، ويكون
إعراب المعطوف على حسب إعراب المعطوف عليه في اللفظ^(٤) ، أو في الموضع إن

= والشاهد : قوله : « يعاص » حيث أعاد الضمير على المعطوف والمعطوف عليه مفردًا ؛ وهذا
جائز في الشعر ، والقياس : أن يقول « يعاصا » .

ينظر : ديوانه ص ٢٨٢ ، ولسان العرب (شرح) ، وتهذيب اللغة ١٨/٧ ، وجمهرة
اللغة ص ٩٢ ، ٥٨٥ ، وتاج العروس (شرح) ، وديوان الأدب ١٠١/١ ، وبلا نسبة في
مقاييس اللغة ٢٦٩/٣ ، والمخصص ٣٨/١ .

(١) م : وقولى : « وحتى في ذلك بمنزلة الواو » أعنى أنه لا يقال : القوم حتى زيد قام ، إلا في
ضرورة . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « وإن كان العطف بـ ثم ... » إلى آخره ، مثال ذلك : قولك : إن يقيم زيد ثم
عمرو قام ، وإن شئت قاما . أ هـ .

(٣) م : وقولى : « والأحسن أن يتفقا مع ذلك في الصيغة » مثال ذلك قولك : إن يقيم زيد
ويخرج ، يقيم بكر . أ هـ .

(٤) م : وقولى : « على حسب إعراب المعطوف عليه في اللفظ » مثال ذلك قولك : قام زيد وعمرو . أ هـ .

كان له مَوْضِعٌ^(١) .

ويجوزُ أَنْ تعطف بحرف عَطَفَ وَاحِدَ اسمين فصاعداً ، على اسمين فصاعداً ما لم يُؤدِّ ذلك إلى نيابة حرف العطف مَنَابَ عاملين ؛ فتقول : « أَعْلَمَ زَيْدٌ عَمْرًا بَكْرًا منطلقاً وَجَعَفَرٌ خَالِدًا عَبْدَ اللَّهِ مَقِيمًا » .

ولو قلت : « إِنَّ فِي الدَّارِ زَيْدًا ، وَالْقَصْرِ عَمْرًا » ، لم يَجُزْ ؛ لِأَنَّ ذلك يُؤدِّي إلى نيابة الواو مَنَابَ إِنَّ .

هـ ب . فإن جاء ما ظاهره خلاف ذلك / : يُؤوَّلُ على حذف الخافض ؛ لدلالة ما قبله عليه مِنْ غير أَنْ يجعل حرف العطف نَائِبًا منابه ؛ نحو قوله [من المتقارب] :

١٨٦- أَكُلُّ امْرِئٍ تَحْسِينِ امْرَأًا وَنَارٍ تَوَقُّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا^(٢)

فعطف نَارًا على « امرئ » المخفوض ، وحذف « كُلا » لدلالة ما قبله عليه ؛ كَأَنَّهُ قال : وَكُلَّ نَارٍ .

وكذلك يتخرج كُلُّ ما جاء مِنْ مثل هذا .

وإذا نَقِيتَ في هذا الباب ، بقى الكلام بعد دُخُولِ حرف النفي عليه ، عَلَى حسب ما كان قَبْلَ ، فتقولُ في نَفْيِ « قَامَ زَيْدٌ فَعَمَّرُوا » : « مَا قَامَ زَيْدٌ فَعَمَّرُوا » ، إلا في نحو

(١) م : وقولى : « أو فى الموضع إن كان له موضع » مثال ذلك ما جاءنى من رجل ولا امرأة ، برفع « امرأة » عطفاً على موضع « رجل » ، وهو الرفع ؛ لأنه فاعل . أ هـ .

(٢) البيت لأبي دؤاد

والشاهد فيه قوله : « ونار » حيث حذف المضاف « كل » وأبقى المضاف إليه مجروراً كما كان قبل الحذف ، وذلك لأن المضاف المحذوف معطوف على مماثل له ، وهو قوله : « كل امرئ » .

ينظر : ديوانه ص ٣٥٣ ، والأصمعيات ص ١٩١ ، وأمالى ابن الحاجب ١٣٤/١ ، ٢٩٧ ، وخزانة الأدب ٥٩٢/٩ ، ٤٨١/١٠ ، والدرر ٣٩/٥ ، وشرح التصريح ٥٦/٢ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٩٩ ، وشرح شواهد المغني ٧٠٠/٢ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٥٠٠ ، وشرح المفصل ٢٦/٣ ، والكتاب ٦٦/١ ، والمقاصد النحوية ٤٤٥/٣ ، ولعدي بن زيد في ملحق ديوانه ص ١٩٩ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤٩/٨ ، والإنصاف ٤٧٣/٢ ، وأوضح المسالك ١٦٩/٣ ، وخزانة الأدب ٤١٧/٤ ، ١٨٠/٧ ، ورصف المباني ص ٣٤٨ ، وشرح الأشموني ٣٢٥/٢ ، وشرح ابن عقيل ص ٣٩٩ ، وشرح المفصل ٧٩/٣ ، ١٤٢ ، ٥٢/٨ ، ١٠٥/٩ ، والمحتسب ٢٨١/١ ، ومغني اللبيب ٢٩٠/١ ، وجمع الهوامع ٥٢/٢ .

قولك : « مَرَزْتُ بَزِيدَ وَعَمْرُو » ، فَإِنَّكَ إِن قَدَّرْتَ الكلام على فَعَلَيْنِ ، وأعنى بذلك :
 أَنْ يكون مَرُورُكَ بَزِيدَ منفصلاً عن مَرُورِكَ بِعَمْرُو ، قلت في النَّفْيِ « ما مَرَزْتُ بَزِيدَ » ،
 و « ما مَرَزْتُ بِعَمْرُو » ، وَإِنْ كان مَرُورِكَ بهما واحداً ، قلت « ما مَرَزْتُ بَزِيدَ
 وَعَمْرُو » .

* * *

بَابُ التَّوَكِيدِ

التوكيد لَفْظٌ يُرَادُ بِهِ تَمَكِينُ الْمَعْنَى فِي النَّفْسِ ، أَوْ إِزَالَةُ الشُّكِّ عَنِ الْحَدِيثِ ، أَوْ الْمَحْدَثِ عَنْهُ .

فالذي يُرَادُ بِهِ تَمَكِينُ الْمَعْنَى فِي النَّفْسِ ، التوكيدُ اللَّفْظِيُّ ويكون في المفرد ؛ نحو قوله تعالى : ﴿ ذَا ذَا ذَا ﴾ [الفجر : ٢١] .

والجملة ؛ نحو قولك : « اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ » ، إِنْ أَتَيْتَ إِذَا أَكْذَتَ الْحَرْفَ ، فَلَا بُدَّ أَنْ تَذَكَّرَ مَعَهُ مَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ ؛ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فِي الْجَنَّةِ خَلِيدِينَ فِيهَا ﴾ [هود : ١٠٨] .

ولا يجوز أَنْ تَأْتِيَ بِالْحَرْفِ وَحْدَهُ ، إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ ؛ نَحْوُ قَوْلِهِ [مِنَ الْوَافِرِ]
١٨٧- فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفَى لِمَا بِي وَلَا لِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءً^(١)

والذي يُرَادُ بِهِ إِزَالَةُ الشُّكِّ عَنِ الْحَدِيثِ ، التَّأْكِيدُ بِالْمُضَدَّرِ ، فَإِذَا قُلْتَ : « مَاتَ زَيْدٌ مَوْتًا » اِرْتَفَعَ الْمَجَازُ .

والذي يُرَادُ بِهِ إِزَالَةُ الشُّكِّ عَنِ الْمَحْدَثِ عَنْهُ ، التَّأْكِيدُ بِالْأَلْفَاظِ الَّتِي يُتَوَبَّعُ لَهَا فِي النَّحْوِ ، وَهِيَ لِلوَاحِدِ الْمَذْكُورِ : نَفْسُهُ ، وَعَيْنُهُ ، وَكُلُّهُ ، وَأَجْمَعُ ، وَأَكْتَعُ ، وَقَدْ يُقَالُ : أَبْصَعَ ، وَأَبْتَعَ ، وَلِلثَّانِيْنِ : أَنْفُسُهُمَا ، [وَأَعْيْنُهُمَا]^(٢) ، وَكِلَاهُمَا ، وَلِلْجَمِيعِ : أَنْفُسَهُمْ ، وَأَعْيِنَهُمْ ، وَكُلُّهُمْ ، وَأَجْمَعُونَ ، وَأَكْتَعُونَ ، وَقَدْ « يُقَالُ » أَيْضًا :

(١) البيت لمسلم بن معبد الوالبي .

والشاهد فيه قوله : « للما بهم » حيث أكد الشاعر اللام الجارة - وهي حرف غير جوابي - توكيدًا لفظيًا ، فأعادها بنفس لفظها الأول من غير أن يفصل بين المؤكد والتوكيد . وتوكيد الحروف غير الجوابية من غير فصل بين المؤكد والتوكيد شاذ . ويروى عجز البيت : « وما بهم من البلوى دواء » ، وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه .

ينظر : خزانة الأدب ٢/٣٠٨ ، ٣١٢ ، ١٥٧/٥ ، ٥٢٨/٩ ، ٥٣٤ ، ١٠/١٩١ ، ١١/٢٦٧ ، ٢٨٧ ، ٣٣٠ ، والدرر ٥/١٤٧ ، ٦/٥٣ ، ٢٥٦ ، وشرح شواهد المغني ص ٧٧٣ ، وبلا نسبة في الإنصاف ص ٥٧١ ، وأوضح المسالك ٣/٣٤٣ ، والجنى الداني ص ٨٠ ، ٣٤٥ ، والخصائص ٢/٢٨٢ ، ورصف المباني ص ٢٠٢ ، ٢٤٨ ، ٢٥٥ ، ٢٥٩ ، وسر صناعة الإعراب ص ٢٨٢ ، ٣٣٢ ، وشرح الأشموني ٢/٤١٠ ، وشرح التصريح ٢/١٣٠ ، ٢٣٠ ، والصاحبي في فقه اللغة ص ٥٦ ، والمحتسب ٢/٢٥٦ ، ومغني اللبيب ص ١٨١ ، والمقاصد النحوية ٤/١٠٢ ، وجمع الهوامع ٢/١٢٥ ، ١٥٨ .

(٢) سقط في ط .

أَبْصَعُونَ ، وَأَبْتَعُونَ ، وللواحدة : نفسها ، عينها ، كلها ، جمعاء ، كَتَعَاء ، وقد يُقال : بَصْعَاء ، بَتَعَاء ، وللثنتين ، أنفسهما ، أعينهما / ، كَلْتَاهُمَا ، ولجماعة المؤنث : أنفسهن ، أعينهن ، كلهن ، جَمَعَ ، كُتِعَ ، وقد يُقال : بُصِعَ ، وَبُتِعَ . وكل جَمَعَ لما لا يعقل ، فالعرب قد تعامله معاملة جماعة المؤنثات ، وقد تُعامله معاملة الواحدة ^(١) ، فأما قول الشاعر [من الطويل] :

١٨٨- يَمُتْ بِقُرْبَى الزَيْنَبَيْنِ كِلَيْهِمَا إِلَيْكَ ، وَقُرْبَى خَالِدٍ وَحَبِيبٍ ^(٢)
فمن تذكير المؤنث ؛ حملاً على المعنى للضرورة ؛ كأنه قال : بِقُرْبَى الشَّخْصَيْنِ كِلَيْهِمَا .
فأما النفس والعين ، وتثنيتهما ، وجمعُهما ^(٣) ، فيؤكدُ بها ما ثَبَّتْ حَقِيقَتُهُ تَبْعُضَ
أَوْ لَمْ يَتَبْعُضَ .

وسائر ألفاظ التأكيد ، لا يؤكدُ به إلا ما يتبعُضُ بذاته ^(٤) ، أو بعامله ؛ نحو قولك :
رَأَيْتُ زَيْدًا كُله .

وإذا اجتمعت ألفاظ التأكيد ، بدأت منها بالنفس ^(٥) ثم بالعين ، ثم بكل ، ثم
بأجمع ، ثم بأكتع .

(١) م : باب التوكيد

وقولي : « وكل جمع لما لا يعقل ، فالعرب تعامله معاملة جماعة المؤنث ، وقد تعامله
معاملة الواحدة » مثال ذلك : قولك : قبضت الدراهم كلهن وكلها ؛ كما تقول : رأيت
الهندات كلهن ، ورأيت هندًا كلها . أ هـ .

(٢) البيت : لهشام بن معاوية .

الشاهد فيه قوله : « كليهما » فإنه وقع موقع « كليهما » حملاً على المعنى للضرورة ؛
كأنه قال : « بقربى الشخصين كليهما » .

ينظر : المقاصد النحوية ١٠٦/٤ ، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٤٠٧/٢ ، وشرح عمدة
الحافظ ص ٥٥٩ .

(٣) م : وقولي : « وأما النفس والعين وتثنيتهما وجمعهما ... » إلى آخره ، مثال تأكيد غير
المتبعض : قولك : قام زيد نفسه وعينه ، ومثال تأكيد المتبعض قبضت المال نفسه عينه ، ورأيت
الزيدين أنفسهما أعينهما ، ومررت بالزيدين أنفسهم أعينهم . أ هـ .

(٤) م : وقولي : « وسائر ألفاظ التوكيد لا يؤكدُ بها إلا ما تبعضُ بذاته » مثال ذلك : قبضت المال
كله . أ هـ .

(٥) م : وقولي : « وإذا اجتمعت ألفاظ التأكيد ، بدأت منها بالنفس ... » إلى آخره ، مثال ذلك
قبضت المال نفسه عينه كله أجمع أكتع أبصع ابتع . أ هـ .

وَأَمَّا أَبْصَعُ ، وَأَتْبَعُ ، فَلِكَ تَقْدِيمُ أُيْهِمَا شِثَتْ ، وَعَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ يَكُونُ الْمُؤَنَّثُ وَالتَّشْيِئَةُ وَالْجَمْعُ ، فَإِنْ لَمْ تَأْتِ بِالنَّفْسِ ، أَتَيْتَ بِمَا بَقِيَ عَلَى التَّرْتِيبِ ^(١) ، فَإِنْ لَمْ تَأْتِ بِالْعَيْنِ ، أَتَيْتَ أَيْضًا بِمَا بَقِيَ عَلَى التَّرْتِيبِ .
وَكَذَلِكَ إِنْ لَمْ تَأْتِ بِكُلِّ ، أَتَيْتَ بِمَا بَقِيَ عَلَى التَّرْتِيبِ ^(٢) ، فَإِنْ لَمْ تَأْتِ بِأَجْمَعَ ، لَمْ تَأْتِ بِمَا بَعْدَهُ .

وَيَجُوزُ تَأْكِيدُ الْأَسْمَاءِ كُلِّهَا ، إِذَا احتِجَّ إِلَى ذَلِكَ إِلَّا النَكَرَاتُ ؛ فَإِنَّهَا لَا تَتَوَكَّدُ ، فَأَمَّا قَوْلُهُ [مِنَ الرِّجْزِ] :

١٨٩- قَدْ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعًا ^(٣)

فَضْرُورَةٌ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُ الْآخَرِ [مِنَ الرِّجْزِ] :

١٩٠- تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعًا ^(٤)

- (١) م : وَقَوْلِي : « وَإِنْ لَمْ تَأْتِ بِالنَّفْسِ ، أَتَيْتَ بِمَا بَقِيَ عَلَى التَّرْتِيبِ » أَعْنَى أَنَّكَ تَقُولُ قَبَضْتُ الْمَالَ عَيْنَهُ كُلَّهُ أَجْمَعَ أَكْتَعُ أَبْصَعُ أَتْبَعُ ، أَوْ قَبَضْتُ الْمَالَ كُلَّهُ أَجْمَعَ أَكْتَعُ أَبْصَعُ أَتْبَعُ . أ هـ .
(٢) م : وَقَوْلِي : « وَكَذَلِكَ إِنْ لَمْ تَأْتِ بِ« كُلِّ » تَأْتِي بِمَا بَقِيَ عَلَى التَّرْتِيبِ » مِثَالُ ذَلِكَ : قَوْلُكَ قَبَضْتُ الْمَالَ نَفْسَهُ أَجْمَعَ أَكْتَعُ أَبْصَعُ أَتْبَعُ ، أَوْ قَبَضْتُ الْمَالَ أَجْمَعَ أَكْتَعُ أَبْصَعُ أَتْبَعُ . أ هـ .
(٣) قَالَ الْبَغْدَادِيُّ : وَهَذَا الْبَيْتُ مَجْهُولٌ لَا يَعْرِفُ قَائِلُهُ ، حَتَّى قَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْبَصَرِيِّينَ : إِنَّهُ مَصْنُوعٌ .

وَالْبَكْرَةُ : بِفَتْحِ الْمُوَحَّدَةِ وَسُكُونِ الْكَافِ ، إِنْ كَانَتْ الْبَكْرَةُ الَّتِي يَسْتَقِي عَلَيْهَا الْمَاءُ مِنَ الْبِئْرِ . فَصَرَّتْ بِمَعْنَى : صَوْتَتْ . مِنْ صَرَّ الْبَابُ يَصْرُ صَرِيرًا ، أَيْ صَوْتٌ ، فَيَكُونُ الْمَعْنَى : مَا انْقَطَعَ اسْتِقَاءُ الْمَاءِ مِنَ الْبِئْرِ يَوْمًا كَامِلًا ؛ وَإِنْ كَانَتْ الْفَتْيَةُ مِنَ الْإِبِلِ مُؤَنَّثُ الْبَكْرِ وَهُوَ الْفَتَى مِنْهَا - قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ : الْبَكْرُ مِنَ الْإِبِلِ بِمَنْزِلَةِ الْفَتَى مِنَ الْإِنْسَانِ . وَالْبَكْرَةُ بِمَنْزِلَةِ الْفَتَاةِ ، وَالْقُلُوصُ بِمَنْزِلَةِ الْجَارِيَةِ وَالْبَعِيرُ بِمَنْزِلَةِ الْإِنْسَانِ ، وَالْجَمَلُ بِمَنْزِلَةِ الرَّجُلِ ، وَالنَّاقَةُ بِمَنْزِلَةِ الْمَرْأَةِ - فَصَرَّتْ بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ ، يُقَالُ صَرَرْتُ النَّاقَةَ : شَدَدْتُ عَلَيْهَا الصَّرَارَ ، وَهُوَ خِيَطٌ يَشُدُّ فَوْقَ الْخَلْفِ وَالتَّوْدِيَةِ لِكَلَّا يَرْضَعُهَا وَلَدَهَا .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ : « يَوْمًا أَجْمَعًا » حَيْثُ أَكَّدَ النُّكْرَةَ بِ« أَجْمَعًا » عَلَى مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ ، وَالْبَصَرِيُّونَ يَمْنَعُونَ ذَلِكَ .

يَنْظُرُ : أَسْرَارُ الْعَرَبِيَّةِ ص ٢٩١ ، وَالْإِنْصَافُ ٤٥٥/٢ وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ ١٨١/١ ، وَالْدَّرَرُ ٦/٣٩ ، وَشَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ ٤٠٧/٢ ، وَشَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ ص ٤٨٥ ، وَشَرْحُ عَمْدَةِ الْحَافِظِ ص ٥٦٥ ، وَشَرْحُ الْمَقْصَلِ ٤٤/٣ ، وَالْمَقَاصِدُ النَّحْوِيَّةُ ٩٥/٤ .

(٤) الْبَيْتُ لِأَعْرَابِيٍّ .

ففيه ضرورتان : تأكيد النكرة ، واستعمال أكتع غير تابع لأجمع .
 وإن كان معنى الكلام يُغنى عن التأكيد ، لم يَجْزِ التأكيد ، لا تقول : « اِخْتَصَمَ
 الزيدان كلاهُمَا » ، إذ لا فائدة فيه ؛ لأنه معلوم أن الاختصاص إنما يكون من اثنين .
 ولا يجوز تأكيد ضمير الرفع المتصل بالنفس والعين ، إلا بعد تأكيده بضمير رفع
 منفصل ؛ نحو قولك : « قُمْتَ أَنْتَ نَفْسُكَ » .

= قال ابن عبد ربه (في العقد الفريد) : نظر أعرابي إلى امرأة حسناء ومعها صبي ييكي ،
 فكلما بكى قبلته ، فأنشأ يقول هذا الرجز .
 (الذلفاء) بفتح الذال المعجمة وبعد اللام الساكنة فاء : وصف مؤنث أذلف ، ومن
 الذلف ، وهو صغر الأنف واستواء الأرنبة . ويحتمل أنه اسم امرأة منقول من هذا .
 وحال حولا من باب قال ، إذا مضى . ومنه قيل للعام حول وإن لم يمض ، لأنه سيكون
 حولا ، تسمية بالمصدر .
 و (أكتع) قال صاحب الصحاح : يقال : إنه مأخوذ من قولهم : أتى عليه حول كتيع ، أي
 تام .

والشاهد فيه قوله : « حولا أكتعا » حيث أكد النكرة المحدودة ، وهو مذهب الكوفيين .
 والنكرة لا تؤكد مطلقا عند أكثر البصريين بشيء من ألفاظ التوكيد لأنها معارف فلا تتبع
 النكرة وأجازه بعضهم مطلقا سواء كانت محدودة أم لا نقله ابن مالك في شرح التسهيل .
 ورأى الأخفش والكوفيين يجوزون توكيدها إن كانت محدودة أي مؤقتة وإلا فلا قال ابن
 مالك : وهذا القول أولى بالصواب لصحة السماع بذلك ولأن فيه فائدة لأن من قال صمت
 شهرا ، قد يريد جميع الشهر ، وقد يريد أكثره ففي قوله احتمال يرفعه التوكيد ، ومن الوارد
 فيه قوله : قد صرت البكرة يوما أجمعا الشاهد فإن قال البصريون إنه مصنوع فهناك غيره من
 الشواهد مثل : قول الشاعر : تحملني الذلفاء حولا أكتعا وقوله : أوفت به حولا وحولا
 أجمعا ، وقول عائشة رضي الله عنها : ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صام شهرا
 كله إلا رمضان ؛ أما غير المحدود فلا فائدة فيه ، فلا يقال اعتكف وقتا كله ، ولا رأيت شيئا
 نفسه والمانعون مطلقا أجابوا بأن ما ورد من ذلك محمول على البدل أو النعت أو الضرورة .
 والزمخشري يرى أن النكرات لا تؤكد بالتوكيد المعنوي ، وإنما تؤكد بالتوكيد اللفظي لا غير
 لو قلت أكلت رغيفا كله أو قرأت كتابا أجمع لم يَجْزِ وإنما تقول أكلت رغيفا رغيفا ، أو قرأت
 كتابا كتابا وإنما لم تؤكد النكرات بالتوكيد المعنوي لأن النكرة لم تثبت لها حقيقة والتأكيد
 المعنوي إنما هو لتمكين معنى الاسم وتقرير حقيقته وتمكين ما لم يثبت في النفس محال فأما
 التوكيد اللفظي فهو أمر راجع إلى اللفظ وتمكينه في ذهن المخاطب وسمعه خوفا من توهم المجاز
 أو توهم غفلة عن استماعه .

ينظر : الدرر ٣٥/٦ ، ٤١ ، وخزانة الأدب ١٦٩/٥ ، وشرح الأشموني ٤٠٦/٢ ، وشرح ابن
 عقيل ص ٣٨٥ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٥٦٢ ، ٥٦٥ ، ولسان العرب (كتع) ، والمقاصد
 النحوية ٩٣/٤ ، وجمع الهوامع ١٢٣/٢ ، ١٢٤ ، شرح المفصل لابن يعيش ٤٤/٣ .

فإن أُكِّدته بكُلِّ وما فى معناها ، لم يحتج إلى شىء من ذلك ؛ نحو قولك : « قُمْتُمْ أجمعون » .

ولا يجوز عطفُ بعض ألفاظ التأكيد على بعض ، وما كان منها على فعلاء ؛ كجمعاء لم يَنْصَرِفْ للتأنيث اللازم وما كان منها على فَعَل ، لم يَنْصَرِفْ للتغريف والعَدْل عن فَعَالَى إلى فَعَل ؛ لأنَّ جمعاء كصحراء ، فكان / قياسُها : ٥١ ب جماعى ك « صحارى » ، فُعِدِلْتُ عن ذلك .

وتجرى العربُ مُجرى كُلِّ فى التأكيد ، اليد والرجل ، والزرع والضرع ، والظهر والبطن ، والسَّهْل والجَبَل ، وقَضَّهم بِقَضِيضهم ، فتقول : « ضَرَبْتُ زَيْدًا الظَّهْرَ والبَطْنَ ، واليَدَ ، والرجَلَ » ، « ومَطَرْنَا الزَّرْعَ والضَّرْعَ ، والسَّهْلَ ، والجَبَلَ » أى : مُطِرَ مَالُنَا كُلَّهُ ، « وجاءَ القَوْمُ قَضَّهم بِقَضِيضهم » أى : كلهم .

وكذلك - أيضًا - تجرى العرب مجرى التأكيد بكُلِّ أسماء العدد من ثلاثة إلى عشرين ، فتقول : « مَرَزْتُ بالقَوْمِ ثلاثهم » ، وكذلك إلى العشرة ، « ومَرَزْتُ بالقَوْمِ أَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا ، وأَحَدَ عَشَرَ » ، ولا تذكر التمييز ، وأَحَدَ عَشَرَهم ، وهو أضعفُها ، وكذلك إلى العشرين ، والمعنى فى ذلك كله : مَرَزْتُ بالقوم كُلَّهم .

* * *

بَابُ الْبَدَلِ

البدلُ إغلامُ السامعِ بمجموعِ اسمين ، أو فِعْلَيْنِ على جِهَةِ تبيينِ الأول ، أو تأكيده ، وعلى أن يُتَوَى بالأول منهما الطَّرَحُ معنى لا لفظًا ، فمثالُ مجيئه للتبيين ، قَوْلُكَ : « قَامَ أَخُوكَ زَيْدٌ » .

ومثالُ مجيئه للتأكيد : « جَدَعْتُ زَيْدًا أَنْفَهُ » ، فمعلومٌ من قولك : « جَدَعْتُ زَيْدًا » أن المجدوعَ أَنْفُهُ ، والدليل على أن الأول يُتَوَى به الطَّرَحُ ، أن البدل على نِيَّةِ استئنافِ عامل ، فإذا قلت : « قَامَ زَيْدٌ أَخُوكَ » ، فالتقديرُ « قَامَ أَخُوكَ » .

فترك الأول ، وأخذك في استئنافِ كلامٍ آخر طَرَحَ منك له ، واعتمادًا على الثاني . والدليل على أنه في نِيَّةِ تكرارِ العامل - إظهارُهُ في بعض المواضع ؛ نحو قوله تعالى : ﴿ قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضِعُوا لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ ﴾ [الأعراف : ٧٥] .

فأعادَ اللام ، والدليل على أنه لا يُتَوَى به الطَّرَحُ من جهة اللفظ - إعادةُ الضمير عليه في مثل قولك : « ضَرَبْتُ زَيْدًا يَدَهُ » .

والبدل ستة أنواع :

بَدَلُ شَيْءٍ [من شيء] ^(١) ، وهو أن تُبَدَلَ لفظًا من لَفْظٍ بشرط أن يكونا واقعين على مَعْنَى واحد ^(٢) .

وبدلُ بعضٍ من كُلِّ ^(٣) ، وهو أن تبدل لفظًا من لفظٍ ؛ بشرط أن يكون الثاني واقعًا على بعض ما يقع عليه الأول .

وَبَدَلُ اشْتِمَالٍ ، وهو أن تُبَدَلَ لفظًا من لفظ كُلِّ واحدٍ منهما واقع علي غير ما وقع عليه الآخر ؛ بشرط أن يكون الأول قد يجوز به / الاكتفاء عن الثاني ؛ نحو قولك : « سَرَقْتُ زَيْدًا ثَوْبَهُ » ، أَلَا تَرَى أنك قد تقول : « سَرَقْتُ زَيْدًا » ، إذا سرقت ثوبه .

(١) سقط في ط .

(٢) م : باب البدل

قولى : « بدل شيء من شيء ... » إلى آخره مثال ذلك : قام زيد أخوك . أ هـ .

(٣) م : وقولى : « وبدل بعض من كل ... » إلى آخره ، مثال ذلك : قبضت المال بعضه . أ هـ .

وَبَدَلَ بَدَاءَ ، وهو أن تبدل لفظاً تُريدُه من لفظ أردته أولاً ، ثم أضربت عنه ؛ ومنه قوله - عليه السلام - : « إِنَّ الرَّجُلَ لَيُصَلِّي الصَّلَاةَ وَمَا كُتِبَ لَهُ يَصْفُهَا ثَلَاثًا إِلَى الْعَشْرِ » (١) . كَأَنَّهُ قَالَ : بل ما كُتِبَ له ثَلَاثًا .

وَبَدَلَ الْغَلَطَ ، وهو أن تبدل لفظاً تُريدُه من لفظ سبق إليه لسائلك ، وأنت لا تُريدُه . وَبَدَلَ نِشْيَانٍ ، وهو أن تبدل لفظاً تُريدُه من لفظ توهُمْتَ أَنَّهُ المراد وليس كذلك ؛ وذلك نحو قولك : « ضَرَبْتُ زَيْدًا عَمْرًا » .

فذكرت زَيْدًا غَالِطًا ونَاسِيًا ، ثم أتيت بالمراد ، وهو عَمْرُو ، إِلَّا أَنَّ هَذَيْنِ الضَّرِيئَيْنِ ، لم يرد بهما سَمَاعٌ ، فَأَمَّا قَوْلُهُ [من البسيط] :

١٩١- لَمَيَاءٌ فِي شَفَتَيْهَا حُوَّةٌ لَعَسَ وَفِي اللَّثَاثِ وَفِي أَنْيَابِهَا شَنْبٌ (٢)
فيتخرج على أن يكون لَعَسَ مصدرًا وُصِفَ به حُوَّةٌ على حَدِّ قولهم : « رَجُلٌ عَذْلٌ »
أَيْ : حُوَّةٌ لَعَسَاءَ .

والْحُوَّةُ ، السَّوَادُ الْخَالِصُ ، وَاللَّعَسُ سَوَادٌ تَشُوْبُهُ حَمْرَةٌ .
وَيُشْتَرَطُ فِي بَدَلِ الْاِشْتِمَالِ وَبَدَلِ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ ، أَنْ يَكُونَ فِي الْبَدَلِ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى الْمُبْدَلِ مِنْهُ ، وَقَدْ يَجِيءُ مُحَذِّوفاً لِفَهْمِ الْمَعْنَى ؛ وَذَلِكَ قَلِيلٌ جَدًّا ؛ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَاللَّهُ عَلَى النَّاسِ حَجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران : ٩٧] ، التَّقدير : منهم .

- (١) حسن أخرجه أحمد ٣١٩/٤ ، وأبو داود ٢١١/١ : كتاب الصلاة : باب ما جاء في نقصان الصلاة ، رقم ٧٩٦ ، والنسائي في السنن الكبرى ٢١١/١ ، كتاب السهو : باب في نقصان الصلاة ، رقم ٦١١ ، ٦١٢ ، وابن حبان في صحيحه ٢١٠/٥ ، ٢١١ (الإحسان) ، رقم ١٨٨٩ ، والبيهقي في « السنن الكبرى » ٢٨١/٢ ، كتاب الصلاة باب جماع أبواب الخشوع في الصلاة والإقبال عليها ، من حديث عمار بن ياسر ، رضي الله عنه .
وفي البيهقي أيضًا عن أبي هريرة رضي الله عنه ، نحوه .
- (٢) البيت لدى الرمة .

والشاهد فيه قوله : « حوة لعس » حيث جاء « لعس » بدل غلط من « حوة » ، وتأولهُ بعضهم بأنه من باب التقديم والتأخير ، والتقدير : في شفيتها حوة ، وفي اللثات لعس ، وفي أنيابها شنب .

ينظر : ديوانه ص ٣٢ ، والخصائص ٢٩١/٣ ، والدرر ٥٦/٦ ، ولسان العرب (شنب) ، (لعس) ، (حوا) ، والمقاصد النحوية ٢٠٣/٤ ، ومعجم الهوامع ١٢٦/٢ ، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٤٣٨/٢ .

وَالْبَدَلُ يَنْقَسِمُ بِالنَّظَرِ إِلَى التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ أَرْبَعَةَ أَقْسَامٍ :

معرفة من معرفة (١) .

ونكرة من نكرة (٢) .

ومعرفة من نكرة (٣) .

ونكرة من معرفة (٤) .

ولايُشترط في بدل النكرة من غيرها أكثر من أن يكون في ذلك فائدة .

فأما كَوْنُهَا من لفظ المُبدَل منه ، أو موصوفه ، فغَيْرُ مشروط ؛ بدليل قوله : [من الوافر]

١٩٢ - فَلَا وَأَيُّكَ خَيْرٌ مِنْكَ إِنِّي لَيُؤْذِينِي التَّحْمَحُمُ وَالصَّهِيلُ^(٥)

(١) م : وقولي : « معرفة من معرفة » مثال ذلك : قولك : ضربت زيدا أخاك ، قال الله تعالى :

﴿ أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ [الفاتحة : ٦ ، ٧] أ هـ .

(٢) م : وقولي : « نكرة من نكرة » مثال ذلك : قوله تعالى : ﴿ إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَقَارًا حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا ﴾

[النبأ : ٣١ ، ٣٢] . أ هـ .

(٣) م : وقولي : « معرفة من نكرة » مثال ذلك : قوله سبحانه : ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ

مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ ﴾ [الشورى : ٥٢ ، ٥٣] . أ هـ .

(٤) م : وقولي : « ونكرة من معرفة » مثال ذلك : قوله تعالى : ﴿ لَسَفَا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٌ كَذِبَةٌ ﴾

[العلق : ١٥ ، ١٦] . أ هـ .

(٥) البيت لشمير بن الحارس .

(فلا وأيُّك خير منك) الكاف في أيُّك ومنك مكسورة ، خطاب للمرأة التي لامته على

حب الخيل ، على طريق الالتفات من الغيبة إلى الخطاب ، و « لا » نفي لما زعمته ، والواو

للقسم وجملة (إني ليؤذيني) إلخ جواب القسم . واختلفوا في معناه ، فقال أبو الفضل :

قوله ويؤذيني أي يغمي وليس هولي في ملك . وقال أبو حاتم والفارسي : أي ليؤذيني فقد

التحمحم . وفي هذا حذف مضاف ، ورواه ابن الأعرابي : (في نوادره) وتبعه ابن دريد :

« ليؤذني » بنونين ، قال : يؤذني أي يعجني ، من أذنت له . قال أبو محمد الأسود

الأعرابي فيما كتبه على نوادر ابن الأعرابي وسماه (ضالة الأديب) : وصوابه « ليؤذني

التحمحم » من الإيذاء ، أي فقدان التحمحم ، فحذف .

والتحمحم : صوت الفرس إذا طلب العلف . يقال حمحم الفرس وتحمحم . وصهيل

الفرس : صوته مطلقاً ، فهو من عطف العام على الخاص .

والشاهد فيه قوله : « خير » بالجر حيث أبدله من المعرفة ، وهو قوله : « أيُّك » ويتقدير

الموصوف : أي : رجل خير منك ، وهذا البدل بدل كل من كل ، ومع اعتبار الموصوف

يكون الإبدال جارياً على القاعدة ، وهي أنه إذا كان البدل نكرة من معرفة يجب

وصفها ويروى برفع « خير » ، كأنه قال : هو خير منك .

فَخَيَّرَ مِنْكَ بَدَلَ مِنْ أَيْيِكَ ؛ وَهُوَ نَكْرَةٌ وَأَبُوكَ مَعْرِفَةٌ .

وَالْبَدَلُ - أَيْضًا - يَنْقَسِمُ بِالنَّظَرِ إِلَى الْإِظْهَارِ وَالْإِضْمَارِ أَرْبَعَةَ أَقْسَامٍ :

ظَاهِرٌ مِنْ ظَاهِرٍ (١) .

وَمُضْمَرٌ مِنْ مُضْمَرٍ (٢) .

وظَاهِرٌ مِنْ مُضْمَرٍ (٣) .

وَمُضْمَرٌ مِنْ ظَاهِرٍ (٤) .

إِلَّا أَنَّ بَدَلَ الْمُضْمَرِ مِنَ الْمُضْمَرِ ، أَوْ مِنَ الظَّاهِرِ فِي بَدَلٍ / الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ ، وَبَدَلُ الْإِشْتِمَالِ ، لَا يَجُوزُ ؛ لِمَا يَلْزِمُ فِيهِ مِنْ خَلْوِ الْجُمْلَةِ الْوَاقِعَةِ خَبْرًا مِنْ رَابِطٍ يَرْبِطُهَا بِالْمَبْتَدَأِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ أَبَدَلْتَ الْمُضْمَرَ مِنَ الْمُضْمَرِ ، فَقُلْتَ : « ثَلَاثُ الرَّغِيفِ أَكَلْتَهُ إِيَّاهُ » ، وَأَبَدَلْتَ الْمُضْمَرَ مِنَ الظَّاهِرِ ، فَقُلْتَ : « ثَلَاثُ الرَّغِيفِ أَكَلْتُ الرَّغِيفِ إِيَّاهُ » ، لَمْ يَكُنْ فِي الْجُمْلَةِ الْوَاقِعَةِ خَبْرًا لثَلَاثِ الرَّغِيفِ رَابِطٌ يَرْبِطُهَا بِالْخَبَرِ عَنْهُ ، إِلَّا إِيَّاهُ ، وَهُوَ عَلَى نَيْتِهِ اسْتِثْنَاءٌ عَامِلٌ مُنْقَصِلٌ مِنَ الْجُمْلَةِ الَّتِي قَبْلَهُ .

وَكَذَلِكَ - أَيْضًا - لَا يَجُوزُ إِبْدَالُ الظَّاهِرِ مِنْ ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ ، أَوِ الْمَخَاطَبِ فِي بَدَلِ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ ، لَا يَجُوزُ « ضَرَبْتُكَ زَيْدًا » ، وَلَا « ضَرَبْتَنِي زَيْدًا عَمْرًا » ؛ لِأَنَّهُ يُوْدِي إِلَى وَقْعِ الظَّاهِرِ مَوْقِعَ ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ ، أَوِ الْمَخَاطَبِ ؛ وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ إِلَّا فِي النِّدَاءِ وَالِاخْتِصَاصِ . فَأَمَّا قَوْلُهُ [مِنَ الْوَافِرِ] :

١٩٣- أَنَا سَيْفُ الْعَشِيرَةِ فَأَغْرِقُونِي حَمِيدًا قَدْ تَذَرَيْتُ السَّنَامَ (٥)

= ينظر : خزانة الأدب ١٧٩/٥ ، ١٨٠ ، ١٨٤ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ولسان العرب (أذن) ويروى فيه « يؤذيني » بدلًا من « يؤذيني » ؛ ونوادير أبي زيد ص ١٢٤ ، وبلا نسبة في شرح عمدة الحفاظ ص ٥٨١ .

(١) م : وقولي : « ظاهراً من ظاهراً » مثال ذلك قولك : قام أخوك محمد . أ هـ .

(٢) م : وقولي : « ومضمر من مضمر » مثال ذلك : زيد ضربته إياه .

فإياه بدل من الهاء في ضربته ، ولا يتصور أن يكون تأكيداً إذ لو كان تأكيداً لكان على صيغة ضمير الرفع على كل حال فكنت تقول زيد ضربته هو . أ هـ .

(٣) م : وقولي : « وظاهر من مضمر » مثال ذلك قولك : زيد ضربته أخاك . أ هـ .

(٤) م : وقولي : « ومضمر من ظاهر » مثال ذلك قولك : ضربت زيدا إياه . أ هـ .

(٥) البيت لحميد بن ثور ، ونسب إلى حميد بن بجدة في حاشية الصحاح .

تذريت السنام بمعنى علوته ، من الذروة والذروة بالكسر والضم ، وهو أعلى السنام =

فمنصوبٌ على الاختصاص ؛ كأنه قال : أعنى : حَمِيدًا .
وإذا أبدلت من اسم الاستفهام اسمًا لا يُعطى الاستفهام ، لم يُكنْ بُدٌّ من ذكر أداة
الاستفهام معه ، حتَّى يُوافق البدلُ المُبدل منه فى المعنى ؛ نحو قولك : « كَمْ مَالُكَ ،
أَتَلَاثُونَ أَمْ عِشْرُونَ ؟ » .

وإذا أتيت بعد جمع أو عدد بأسماءٍ تُريدُ إبدالَها منها ، فإن كان ما بعد العدد يفى
به ، وما بعد الجمع يَصْدُقُ عليه الجمع جاز فيه الوجهان : الإبدال مما تقدم ، والرفع
على القطع ؛ نحو قولك : « لَقِيتُ مِنَ الْقَوْمِ ثَلَاثَةً زَيْدًا وَعَمْرًا وَجَعْفَرًا » .
بالنصب على البدل ، والرفع على القطع ؛ كأنك قلت : أحدهم زيدٌ ، والآخر
عمرو ، والآخر جعفرٌ .

ومثل ذلك : « لَقِيتُ الرِّجَالَ زَيْدًا وَعَمْرًا وَجَعْفَرًا » ، وإن لم يُكنْ ما بعد العدد
والجمع كذلك ؛ فالقطع ليس إلا ؛ نحو قولك : « لَقِيتُ رِجَالًا زَيْدًا وَعَمْرًا » أى :
منهم زيد وعمرو .

ولا يجوزُ البدلُ ؛ لأنَّ زَيْدًا وَعَمْرًا لَيْسَا برجال .
ولا يتصورُ أن يكون من قبيل بَدَلِ البغض من الكل ؛ لأنه لا ضميرَ فيهما يربطُهما
بالمُبدلِ منه .

فإن جاءَ شيء من ذلك ، جُعِلَ مِنْ باب ماوقع فيه الجمع على المثنى ، فيحفظُ ولا
يُقَاسُ عليه ؛ نحو قوله / [من الطويل] :

١٩٤- تَوَهَّمْتُ آيَاتِ لَهَا فَعَرَفْتُهَا لِسِنَّةِ أَعْوَامٍ وَذَا الْعَامِ سَابِغُ

= وحقيقة تذريرت السنام : علوت ذروته .

والشاهد فيه قوله : « فاعرفونى حميدًا » حيث إنه أبدل الظاهر « حميدًا » من المضمرة « باء
المتكلم » وهذا غير جائز ، ويتخرج البيت على أن « حميدًا » منصوبٌ على الاختصاص ؛ أى :
« أعنى حميدًا » .

وفى البيت شاهد آخر هو : ثبوت ألف « أنا » فى الوصل ، وهذا ، عند غير بني تميم ضرورة .
ينظر : ديوانه ص ١٣٣ ، وأساس البلاغة ص ١٤٣ ، وشرح شواهد الشافعية ص ٢٢٣ ،
ولسان العرب (أنن) ؛ ولحميد بن بجدل فى خزانة الأدب ٢٤٢/٥ ، وبلا نسبة فى رصف
المباني ص ١٤ ، ٤٠٣ ، وشرح شافعية ابن الحاجب ٢٩٥/٢ ، وشرح المفصل ٩٣/٣ ، ٨٤/٩ ،
والمنصف ١٠/١ .

رَمَادٌ كَكُخْلِ الْعَيْنِ لِأَيِّ أُبَيِّنُهُ وَنُؤَى كَجَذَمِ الْخَوْضِ أَثْلَمُ خَاشِعٌ^(١)
 فَإِنَّهُ يَرُوى بَرَفَعِ رَمَادٍ وَنُؤَى وَنَصَبُهُمَا .
 وَإِذَا اجْتَمَعَتِ التَّوَابِعُ الْأَرْبَعُ^(٢) ، بَدَأَتْ مِنْهَا بِالنُّعْتِ ، ثُمَّ بِالتَّوَكِيدِ ، ثُمَّ بِالْبَدَلِ ،
 ثُمَّ بِالْعُطْفِ .

* * *

(١) البيتان للناطقة الذبياني .

توهمت : تفرست ، آيات لها : أراد آيات للدار اللأى : بفتح اللام وسكون الهمزة :
 البطء ونصب على نزع الخافض أي : أستبينه بعد بطء .
 النؤى : بضم النون وسكون الهمزة : حفيرة تحفر حول الخباء ويجعل ترابها حاجزًا لئلا
 يدخله المطر .

الجذم : بكسر الجيم وسكون الدال المعجمة : الأصل والباقي .
 خاشع : لاطئ بالأرض ، قد اطمأن وذهب شخوصه .

الشاهد فيه قوله : « رماد » و « نؤى » فإنهما يرويان بالرفع ؛ على أنهما خبران لمبتدئ
 محذوف ، ويرويان بالنصب ؛ على أنهما بدل من آيات ، وعلى هذا تكون « آيات » جمع
 واقع على المثني .

وفى البيتين شاهد آخر في قوله : « وإذا العام سابع » حيث رفع « سابع » خبرًا لـ « ذا »
 لأن « العام » صفة ويصح أن يكون بدلًا أو عطف بيان ، وقال العيني : إنه استعمل قوله
 « سابع » مفردًا ليفيد الاتصاف بمعناه مجردًا وهذا بخلاف ما يستعمله الشخص مع أصله
 ليفيد أن الموصوف به بعض العدد المعين نحو سابع سبعة ، وثامن ثمانية ونحوهما .

ينظر : ديوانه ص ٣١ وخزانة الأدب ٤٥٣/٢ ، وشرح أبيات سيويه ٤٤٧/١ ،
 والصاحبي في فقه اللغة ص ١١٣ ، والكتاب ٨٦/٢ ، ولسان العرب (عشر) والمقاصد
 النحوية ٤٠٦/٣ ، ٤٨٢/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٦١/٤ ، وشرح التصريح ٢/٢
 ٢٧٦ ، وشرح شواهد الشافية ص ١٠٨ ، والمقتضب ٣٢٢/٤ .

(٢) م : وقولى : « وإذا اجتمعت التوابع الأربع لاسم واحد » إلى آخره مثال ذلك : مررت بزيد
 العاقل نفسه أخيك وبكر . أ هـ .

بَابُ عَطْفِ الْبَيَانِ

عَطْفُ الْبَيَانِ ، جَزَيَانِ اسْمِ جَامِدٍ مَعْرِفَةً عَلَى اسْمِ ذُوْنَةٍ فِي الشُّهُرَةِ ، أَوْ مِثْلَهُ يُبَيِّنُهُ كَمَا يُبَيِّنُهُ النَّعْتُ ، وَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ مُشْتَقًا ، وَلَا فِي حُكْمِهِ .
وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ التَّأْكِيدِ يَتَّبِعُ ؛ إِذِ التَّأْكِيدُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالْفَافِ مَخْتَصَّةً ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَدَلِ ، أَنَّكَ لَا تَتَوَيَّرُ بِالْأَوَّلِ الطَّرْحِ فِي عَطْفِ الْبَيَانِ ؛ كَمَا تَفْعَلُ فِي الْبَدَلِ .
وَلِذَلِكَ إِذَا كَانَ اسْمُ الْفَاعِلِ الْمَعْرُوفُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ مُضَافًا إِلَى مَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ ، وَأَتَّبَعَ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ اسْمُ الْفَاعِلِ اسْمًا لَيْسَ فِيهِ أَلْفٌ وَلَا مٌ ، جَازَ عَلَى عَطْفِ الْبَيَانِ ، وَلَمْ يَجْزَ عَلَى الْبَدَلِ نَحْوُ قَوْلِهِ [مِنْ الْوَافِرِ] :

١٩٥- أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيُّ بِشْرِ عَلَيْهِ الطَّيْزُ تَرْقُبُهُ وَقُوعًا^(١)
لأنَّ الْبَدَلَ فِي نِيَّةِ تَكَرُّرِ الْعَامِلِ ؛ فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ : أَنَا ابْنُ التَّارِكِ بِشْرِ ؛ وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ ، وَكَذَلِكَ - أَيْضًا - تَقُولُ : « يَا زَيْدُ زَيْدٌ » ، بِتَنْوِينِ زَيْدٍ الثَّانِي ، إِنْ جَعَلْتَهُ عَطْفَ بَيَانٍ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي نِيَّةِ تَكَرُّرِ الْعَامِلِ ، وَإِنْ جَعَلْتَهُ بَدَلًا لَمْ تُنَوِّنْهُ^(٢) .

(١) الْبَيْتُ لِلْمَرَارِ الْأُسْدِيِّ .

وَفِي الْبَيْتِ شَاهِدَانِ : أَوَّلُهُمَا قَوْلُهُ : « التَّارِكُ الْبَكْرِيُّ » حَيْثُ أَضَافَ مَعْرَفًا بِـ « أَل » إِلَى مَعْرِفِ بِـ « أَل » تَشْبِيْهًا بِـ الْحَسَنِ الْوَجْهِ ، لِأَنَّهُ مِثْلُهُ فِي الْاِقْتِرَانِ بِـ « أَل » . وَثَانِيُهُمَا قَوْلُهُ : « التَّارِكُ الْبَكْرِيُّ بِشْرِ » ، فَإِنْ قَوْلُهُ : « بِشْرِ » عَطْفُ بَيَانٍ عَلَى قَوْلِهِ : « الْبَكْرِيُّ » ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا ، لِأَنَّ الْبَدَلَ عَلَى نِيَّةِ تَكَرُّرِ الْعَامِلِ ، فَكَانَ يَنْبَغِي لَكِي يَصَحُّ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا أَنْ يَحْذَفَ الْمَبْدَلُ مِنْهُ وَيُوضَعَ الْمَبْدَلُ مَكَانَهُ ، فَتَقُولُ : « التَّارِكُ بِشْرِ » ، وَيَلْزَمُ عَلَى هَذَا إِضَافَةُ اسْمٍ مُقْتَرَنٍ بِـ « أَل » إِلَى اسْمٍ خَالَ مِنْهَا ، وَذَلِكَ غَيْرُ جَائِزٍ .

يَنْظُرُ : دِيْوَانُهُ ص ٤٦٥ ، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ ٢٨٤/٤ ، ١٨٣/٥ ، ٢٢٥ ، وَالدَّرَرُ ٢٧/٦ ، وَشَرْحُ أَيْبَاتِ سَيَّبُوِيهِ ٦/١ ، وَشَرْحُ التَّصْرِِيحِ ١٣٣/٢ ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ ٧٢/٣ ، ٧٣ ، وَالْكِتَابُ ١٨٢/١ ، وَالْمَقَاصِدُ النَّحْوِيَّةُ ١٢١/٤ ، وَبَلَا نِسْبَةِ فِي الْأَشْبَاهِ وَالنَّظَائِرِ ٤٤١/٢ ، وَأَوْضَحُ الْمَسَالِكِ ٣٥١/٣ ، وَشَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ ٤١٤/٢ ، وَشَرْحُ شَذُورِ الذَّهَبِ ص ٣٢٠ ، وَشَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ ص ٤٩١ ، وَشَرْحُ عَمْدَةِ الْحَافِظِ ص ٥٥٤ ، ٥٩٧ ، وَشَرْحُ قَطْرِ النَّدَى ص ٢٩٩ ، وَهَمْعُ الْهَوَامِعِ ١٢٢/٢ .

(٢) م : بَابُ عَطْفِ الْبَيَانِ

قَوْلِي : « وَإِنْ جَعَلْتَهُ بَدَلًا لَمْ تُنَوِّنْهُ » أَعْنَى أَنَّكَ تَقُولُ : يَا زَيْدُ زَيْدٌ ، وَسَبَبُ ذَلِكَ أَنَّهُ فِي تَقْدِيرِ تَكَرُّرِ الْعَامِلِ ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : يَا زَيْدُ يَا زَيْدُ ، فَكَمَا لَا يَنْوِنُ زَيْدًا فِي فَصِيحِ الْكَلَامِ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ حَرْفُ النِّدَاءِ فَكَذَلِكَ لَا تُنَوِّنُ إِذَا كَانَ فِي نِيَّةٍ ذَلِكَ . أ هـ .

وأكثر استعماله في الأسماء الأعلام ، إذا جرت على الكُنْي ، وفي الألقاب إذا جَرَتْ على الكُنْي ، أو عَلَى الأسماء الأعلام المضافة ؛ نحو قولك : « قَامَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ قُفَّةً » .

فإن اجتمع اللَّقْب مَعَ اسمٍ مفرد ، أَضِفْتَ الاسم إلى اللَّقْب .
ولم يَجْزِ غيرُ ذلك ؛ نَحْوُ قولك : « قَامَ زَيْدٌ قُفَّةً » ؛ فهذه جملة عوامل الأسماء .

* * *

بَابُ التَّنَازُعِ (١)

وقد يَغْرِضُ في بَعْضِ هذه العوامل أَنْ يجتمع منها عاملان فصاعدًا ، ويتأخر عنهما معمولٌ فصاعدًا ، وكلّ واحدٍ منهما يطلبُهُ من جهة المعنى .

فمثالُ تقدّمِ العاملين على مَعْمُولٍ واحدٍ : « ضَرَبْتُ زَيْدًا » ، ف « زَيْدٌ » يَطْلُبُهُ ضَرَبْتُ ، وَضَرَبْتُ / من جهة المعنى .

٥٣ ب

ومثالُ تقدّمِ أزيدٍ من عاملٍ على معمولٍ واحدٍ (٢) ؛ نحو قوله [من الطويل] :

١٩٦- سئلت فلم تبخل ولم تعط طائلاً فسيانٍ لاذمّ عليك ولا حمد (٣)

فقد تقدّم على الطائل ثلاثة عوامل ، وهى : سئلت ، وتبخل ، وتعط .

ومثالُ [تقدّمِ أزيدٍ من عاملٍ على] (٤) أزيدٍ من معمولٍ واحدٍ ؛ نحو قولك : « متى ظننت أو علمت زَيْدًا منطلقًا » .

والاختيارُ في جميع ذلك إعمالُ الثانى ، وَيَجُوزُ إعمالُ الأوّلِ :

فإن أعملت الأول ، أضمرت فى الثانى كُلُّ ما يحتاج إليه من مرفوع (٥) ، أو منصوب (٦) ، أو مخفوض (٧) .

وقد يحذف الضمير المنصوب فى الشُّعْر ؛ نحو قوله [من الكامل] :

١٩٧- يَغْكَأظْ يُغْشَى النَّاطِرِيهْ نَ إِذَا هُمْ لَحُوا شُعَاعَهْ (٨)

(١) فى ط : باب الإعمال .

(٢) فى ط : معنى واحد .

(٣) البيت بلا نسبة فى : البحر ٥٣٩/٣ ، والدر المصون ٥٧٠/٢ .

والشاهد فيه : قوله : « سئلت فلم تبخل ولم تعط طائلاً » حيث تقدم ثلاثة عوامل : « سئلت » ، و « تبخل » ، و « تعط » على معمول واحد « طائلاً » .

وفى ط : لا فقر لديك ولا ذم .

ورواية الدر : لا حمد عليك ولا ذم .

(٤) فى ط : تقدم العامل على ...

(٥) م : وقولى : « أضمرت فى الثانى كل ما يحتاج إليه من مرفوع مثال ذلك قولك ضربت وضربنى زيداً ففى ضربنى ضمير مرفوع يعود على زيد . أ هـ .

(٦) م : وقولى : « أو منصوب » مثال ذلك قولك : ضربنى وضربته زيد . أ هـ .

(٧) م : وقولى : « أو مخفوض » مثال ذلك مرّى ومررت به زيد . أ هـ .

(٨) البيت لعاتكة بنت عبد المطلب .

التقدير : إذا هم لمحوه .

وإن أعملت الثاني ، فإن احتاج الأول إلى غير مرفوع ، وكان مما يجوز حذفه اقتصارًا ، حذفته ؛ نحو قولك : « ضَرَبْتُ وضربني زَيْدٌ » .

ولا يجوز إضماره قبل الذكر ، إلا في ضرورة ؛ نحو قوله [من الرمل] :

١٩٨- عَلَّمُونِي كَيْفَ أَبْكِيهِمْ إِذَا خَفَّ الْقَطِينُ^(١)

وإن كَانَ مِمَّا لا يجوز حذفه اقتصارًا ، جَازَ فيه إضماره وتأخيرته ؛ نحو قولك : « ظَنَنْتُ وَظَنْتُ زَيْدًا قائمًا إِيَّاهُ » .

والآخر أن تحذفه^(٢) إذ الحذف في هذا الباب اختصارٌ .

وحذف أحد المفعولين في باب ظَنَنْتُ اختصارًا جائزٌ ، إلا أنَّ ذلك قليلٌ جدًا .

وإن احتاج إلى مرفوع ، أَضْمَرْتُهُ قبل الذكر فتقول : « ضَرَبُونِي ، وَضَرَبْتُ الزَّيْدِينَ » ، فأما قوله [من الطويل] :

١٩٩- تَعَفَّقَ بِالْأَرْطَى لَهَا وَأَرَادَهَا رِجَالٌ فَبَدَّتْ نَبْلَهُمْ وَكَلَيْبُ^(٣)

فجاء على إعمال الثاني ، وَقَاعَلُ « تَعَفَّقَ » مُضْمَرٌ فيه ، إلا أَنَّهُ أفردته ، وإن كان

عائدًا على جَمْع ضرورة ؛ نحو قوله [من الطويل] :

= والشاهد فيه : قوله : « لمحوه » يريد « لمحوه » فحذف الضمير المنصوب .

ينظر : الدرر ٣١٥/٥ ، وشرح التصريح ٣٢٠/١ ، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٤٧٣ ،

المقاصد النحوية ١١/٣ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٨٤/٥ ، وأوضح المسالك ١٩٩/٢ ،

شرح الأشموني ٢٠٦/١ ، شرح شذور الذهب ٥٤٤ ، شرح ابن عقيل ٢٨٠ ، مغني اللبيب ٢/

٦١١ ، وجمع الهوامع ١٠٩/٢ .

(١) ينظر تذكرة النحاة ص ٣٥١ .

(٢) م : وقولي : « والآخر أن تحذفه مثال ذلك قولك : ظننت زيدا قائمًا . أ هـ .

(٣) البيت : لعلمة الفحل .

والشاهد فيه قوله : « تعفق ... وأرادها رجال » حيث قدَّم عاملين ، وهما « تعفق »

و« أرادها » على معمول واحد ، هو قوله : « رجال » ، فأعمل الثاني في المعمول ، وحذف

ضمير « الرجال » من « تعفق » ، ولو أظهره لقال : « تعفقوا وأرادها رجال » .

ينظر : ديوانه ص ٣٨ ، والرد على النحاة ص ٩٥ ، وشرح التصريح ٣٢١/١ ، ولسان

العرب (زني) والمقاصد النحوية ١٥/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٠١/٢ ، وتذكرة

النحاة ٣٥٧ وجمهرة اللغة ص ٩٣٦ ، وشرح الأشموني ص ٢٠٤ .

٢٠٠- لِرُغْبٍ كَأَفْرَاحِ الْقَطَا رَاثَ خَلْفُهَا

عَلَى عَاجِزَاتِ النَّهْضِ حُمْرِ حَوَاصِلُهُ^(١)

وكذلك قول الآخر [من الكامل] :

٢٠١- لَوْ كَانَ حَيًّا قَبْلَهُنَّ ظَعَائِنًا حَيًّا الْحَطِيمُ وَجُوهُهُنَّ وَزَمْزَمُ^(٢)

جاء على إعمال « حَيًّا » الثاني ، وفاعل « حَيًّا » الأول مُضْمَرٌ فيه ، إلا أنه أفرد ، وإن كان عائداً على اثنين ضرورة ؛ عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ : [من الوافر]

٢٠٢- فَلَوْ ظَفَرَتْ يَدَايَ بِهَا وَظَنَّتْ لَكَانَ عَلَى لِقْدَرِ الْخِيَارِ^(٣)

وقد يَغْرِضُ - أَيضاً - فيما كان من عَوَامِلِ الْأَسْمَاءِ فِعْلاً أَنْ يُضْمَرَ ، وذلك أَنَّ الأفعال تَنْقَسِمُ / ثلاثة أقسام :

٥٤ أ

قِسْمٌ ، لا يجوزُ إِضْمَارُهُ ، وهو : كُلُّ فِعْلٍ لو أُضْمِرَ لم يكن عليه دليلٌ ؛ نَحْوُ قولك : « ضَرَبْتُ زَيْدًا » ، لا يجوزُ أَنْ تُضْمَرَ « ضَرَبْتُ » ، إذا لم يَكُنْ عليه دليلٌ . وقِسْمٌ ، التزمت فيه العربُ الإِضْمَارَ ، وهو كُلُّ فِعْلٍ مُحْذَفٍ وَأُبْدِلَ مِنْهُ شَيْءٌ ، وهو مَخْصُورٌ يُحْفَظُ ولا يُقَاسُ عليه .

والذي جاء من ذلك : الْمُتَّادِي ، وهو منصوبٌ بِإِضْمَارِ أَنْادِي ، إلا أنه لا يجوز

(١) البيت : للحطيئة .

والشاهد فيه قوله : « حَوَاصِلُهُ » ؛ حيث أعاد الضمير على الجمع مفردًا ، واختلف فيه هل يعود على « عاجزات » أم على « زغب » ، فيرى الكسائي أن الضمير عائد على « عاجزات » ، ويرى الفراء أنه عائد على « زغب » لأنه بُنِيَ على صورة الواحد ، وفي رأيه أن الجمع إذا جمع على صورة الواحد جاز أن يعود عليه الضمير مفردًا .

ينظر : ديوانه ص ١٣٦ ، لسان العرب (خلف) وتهذيب اللغة ٣٩٥/٨ ، وتاج العروس (خلف) وديوان الأدب ١٢٠/١ ، وبلا نسبة في مقاييس اللغة ٢١٢/٢ والمختصص ١٦١ / ٩ .

(٢) البيت لعروة بن أذينة ينظر الأغاني ٢٩١/١ .

والشاهد فيه إعمال « حَيًّا » الثاني ، وفاعل « حَيًّا » الأول مضمَرٌ فيه ، إلا أنه أفرد ، وإن كان عائداً على اثنين ضرورة

(٣) البيت للفرزدق ، ويروي صدره هكذا

ولو رضيت يداي بها وضنت

الشاهد : فيه قوله : « وظنت » والقياس : وظنتا ، وقد جاز ذلك لكون اليدين كالعضو الواحد .

ينظر : ديوانه ٢٩٤/١ ، والخصائص ٢٥٨/١ ، والمحتسب ١٨١/٢ .

إظهاره ؛ لأن حرف النداء صار عوضاً منه .

وكذلك المنصوب على الاختصاص ، وهو على طريقة النداء ، فلا يجيء أبداً إلا بعد ضمير متكلم ، أو مخاطب ؛ نحو قولهم : « إِنَّا مَعْشَرَ الْعَرَبِ نَفْعَلُ كَذَا » ، و « وَبِكَ اللَّهُ نَزْجُو الْفَضْلَ » ، و « نَحْنُ الْعَرَبُ أَقْرَى النَّاسِ لِلضُّيْفِ » .
التقدير : أعني معشر العرب ، وأعني العرب ، وأعني الله ؛ وذلك أن الأول قد يتطرق إليه لبس ما ؛ فيزال بذكر اسم معرفة ؛ ولذلك لا يؤتى في هذا الباب بذكر اسم بالاسم النكرة ؛ لأنه لا يُزيلُ لبساً .

وهذا الباب شبيه بباب النداء ؛ ألا ترى أن الظاهر وَقَعَ فيه موقع ضمير المتكلم أو المخاطب ؛ كما وقع في النداء .

ولا يقع في غير ذلك من الأبواب لو قُلْتَ : « ضَرَبَ عَمْرُو زَيْدًا » ، وَأَنْتَ تُخَاطَبُ زَيْدًا ، أو تُخْبِرُ عَنْ نَفْسِكَ ، واسْمُكَ زَيْدٌ لم يَجُزْ ، ولما أشبهه فيما ذكر ، وقعت فيه أي المختصة بالنداء ؛ كقولهم : « اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا أَيُّهَا الْعِصَابَةُ » .

وكذلك ما انتصب من الصفات المقطوعة على المدح والشتم ، والترحم ؛ لأنها صارت بدلاً من : أَمْدَحُ ، وَأَرْحَمُ ، وَأُذَمُّ .

وكذلك الاسم المشتغل عنه الفعل ؛ نحو قولك : « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » ؛ لأن الفعل الظاهر الذي يُفَسِّرُ الْمُضَمَّرَ صار عوضاً منه ، ومن ذلك قولهم في التحذير : « إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ » ، التقدير : إِيَّاكَ اتَّقِ أَنْ تَتَعَرَّضَ لِلْأَسَدِ ، واتَّقِ الْأَسَدَ أَنْ يُهْلِكَكَ ؛ نحو قولهم : « رَأْسُكَ وَالْحَائِطُ » ، و « رَأْسُكَ وَالسَّيْفُ » ، و « إِيَّاكَ وَالشَّرَّ » ، و « إِيَّاى وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ الْأَرْنَبَ » ، ومنه : « شَأْنُكَ وَالْحَجَّ » أي : الزَّمْ شَأْنَكَ مع الْحَجِّ ، و « امْرَأُ وَنَفْسُهُ » أي : دَعِ امْرَأً وَنَفْسَهُ ، و « أَهْلُكَ وَاللَّيْلَ » أي : بَادِرْ أَهْلَكَ وَاسْبِقِ اللَّيْلَ ، أي : بَادِرْهُمْ قَبْلَ اللَّيْلِ ، و « عَذِيرُكَ » أي : أَخْضِرْ عُذْرَكَ ، أو عاذرك ، و « هَذَا وَلَا زَعَمَاتِكَ » أي : وَلَا أَتَوْهُمْ زَعَمَاتِكَ ، و « كليهما وَتَمْرًا » أي : أَغْطِنِي ، و « كُلُّ شَيْءٍ وَلَا / شَتِيمَةُ حُرٍّ » أي : ائْتِ كُلَّ شَيْءٍ وَلَا تَرْتَكِبْ شَتِيمَةَ حُرٍّ ، و « انتهوا خَيْرًا لَكُمْ » أي : ائْتُوا خَيْرًا لَكُمْ ، و « حَسْبُكَ خَيْرًا لَكَ » ، و « وَرَأَاكَ أَوْسَعَ لَكَ » أي : اقْصِدْ خَيْرًا لَكَ ، واقْصِدْ أَوْسَعَ لَكَ ، و « مَنْ أَنْتَ زَيْدًا » ، أي : تَذَكَّرْ زَيْدًا ، و « أَخَذْتَهُ بِدِرْهِمٍ فَصَاعِدًا » ، أو « بِدِرْهِمٍ

فرائدًا ، أى : فزاد صاعدًا ، وذهب زائدًا ، و « مَرَحَبًا وَأَهْلًا وَسَهْلًا » ، أى : أصبت مرحبًا ، أى : رُحِبًا ، وأتيت أهلاً لا أجنب ، ووطقت سهلاً من البلاد .
و « إِنْ تَأْتِ فَأَهْلَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ » أى : تأتي أهلاً لك بالليل والنهار .
ومنه ما ثنى ؛ نَحْوُ قولك : « الْأَسَدُ الْأَسَدُ » ، و « الْجِدَارُ الْجِدَارُ » ، و « الصَّبِيُّ الصَّبِيُّ » إذا حذروه الأسد ، والجدار المتداعى ، ووطء الصبى .

و « أَخَاكَ أَخَاكَ » ، أى : الزمته ، و « الطَّرِيقَ الطَّرِيقَ » ، أى : خله .
جميع ذلك جُعِلَ فيه المنصوب بدلاً من الفعل المضمر ومنه فى الدعاء له : « سَقِيَا وَرَغِيَا » ، وفى الدعاء عليه : « أَفَّةً وَثَقَّةً » ، و « دَفَرًا وَخَيْبَةً » ، و « جَذَعًا » ، و « عَقْرًا » ، و « تَعَسًا » ، و « بَجًا » ، و « جَوْعًا » ، و « بَهْرًا » ، و « بُؤْسًا » ، و « بُغْدًا » ، و « سُخْقًا » .

ومنه إلا أنه متبع : « جَوْعًا » ، و « ثَوْعًا » ، و « جُودًا » ، و « جُوسًا » .
ومنه إلا أنه لا يستعمل إلا مضافاً : « وَيَحْكُ » ، و « وَيَلْكُ » ، و « وَيَلِكُ » .

ومنه إلا أنه فى غير الدعاء : « حَمْدًا » ، و « شُكْرًا » ، لا كُفْرًا ، و « عُجْبًا » ، و « كَرَامَةً » ، و « مَسْرُوءَةً » ، و « نِعْمَةً عَيْنَ » ، و « حُبًا وَنُعْمَى » ، و « نُعَامَ عَيْنَ » .
ومنه : « وَلَا كَيْدًا ، وَلَا هَمًا » ؛ ومنه : « وَرَغَمًا وَهَوَانًا » ، ومنه إذا أردت دوام الفعل واتصاله : « إِنَّمَا أَنْتَ سَيْرًا سَيْرًا » ، و « مَا أَنْتَ إِلَّا قَتْلًا وَلَا سَيْرًا لَبْرِيدَ » ، وإلا ضرب الناس .
ومنه : ﴿ فَأَمَّا مَنْ بَعْدُ وَإِنَّمَا فِدَاءٌ ﴾ [محمد : ٤] وأشباه ذلك .

ومنه المصدر المشبهة به ، إذا تقدم عليه ما يدل على الفعل الناصب له ؛ نحو قولهم :
« لَهُ صَوْتٌ صَوْتٌ جِمَارٍ » ، « لَهُ صُرَاخٌ صُرَاخٌ الثُّكْلَى » ، « وَلَهُ دَقٌّ دَقٌّ بِالْمِنْجَارِ حَبِّ الْقُلْفَلِ » ، وأشباه ذلك .

ومنه ما يكون من المصادر توكيداً لما ينطوى عليه الكلام ؛ نحو قولك : « هُوَ عَبْدُ اللَّهِ حَقًا » ، « وَهَذَا زَيْدٌ الْحَقُّ لَا الْبَاطِلُ » ، و « هَذَا زَيْدٌ غَيْرُ مَا تَقُولُ » ، و « هَذَا الْقَوْلُ لَا قَوْلَكَ » .

ومنه ما يكون من المصادر توكيداً للكلام المتقدم الذى فى معناه ؛ نحو قولهم : « لَهُ »

عَلَى أَلْفٍ دِرْهَمٍ غُرْفًا وَأَغْرَافًا ، وَ « اللَّهُ أَكْبَرُ دَعْوَةُ الْحَقِّ » .

ومن ذلك قَوْلُ الْأَخْوَصِ ^(١) [من الكامل] :

٢٠٣- إِنِّي لَأَمْتَحِلُكَ الصُّدُودَ وَإِنِّي قَسَمًا إِلَيْكَ مَعَ الصُّدُودِ لَأُمْتِلُ ^(٢) /

٥٥ أ

ومنه : « صُنْعَ اللَّهِ » ، وَ « وَعْدَ اللَّهِ » ، وَ « كِتَابَ اللَّهِ » ، وَ « صِبْغَةَ اللَّهِ » .

ومنه : « شُبْحَانَ اللَّهِ » ، وَ « رَبُّحَانَهُ » ، وَ « مَعَاذَ اللَّهِ » ، وَ « عَمْرَكَ اللَّهُ » ،

وَ « قَعْدَكَ اللَّهُ » .

ومنه : ما جاء من المصادر مثني ولا يُرَادُّ به ما يشفع الواحد ، وهو : « حَتَانَيْكَ » ،

« وَلَيْلِكَ » ، « وَسَعْدِيكَ » ، « وَهَذَاذِيكَ » ، « وَدَوَالِيكَ » .

ومنه : ما كُرِّرَ من المصادر في مَعْنَى الأمر ؛ في نحو قولهم : « النَّجَاءُ النَّجَاءُ » ،

وَ « ضَرْبًا ضَرْبًا » .

جميع المصادر المذكورة في هذا الباب ، لا يظهر الفعل الناصب لها ؛ لأنها صارت

عَوَضًا منه ، وتُقدر الفعل الناصب لها من لفظها ، فإن كانت العَرَبُ قد استعملت منه

فعلًا ، فَحَسَنٌ ، وإلا بُنِيتَ منه فعلا على القياس ؛ لأنَّ جَمِيعَ هذه المصادر مُؤَكَّدَةٌ لأفعالها

المُضْمَرَةِ ، والمصدرُ المؤكَّد لا يَنْصِبُهُ إِلَّا فِعْلٌ من لفظه ؛ إذ التأكيد : إمَّا لفظي ، وإمَّا معنوي

فالمعنوي : بألفاظ محفوظة ، لا تتعدى .

(١) الأخوص : عبد الله بن محمد بن عبد الله بن عاصم الأنصاري : من بني ضبيعة شاعر

هجاء ، من طبقة جميل بن معمر ونصيب ، من سكان المدينة وفد على الوليد بن عبد الملك

فأكرمه ولما بلغه عنه ما يسوء من سيرته نفاه إلى « دهلك » وهي جزيرة بين اليمن والحبشة

وبقي بها حتى أطلقه يزيد بن عبد الملك ، فقدم دمشق وبقي بها حتى وفاته ، كان حماد الراوية

يقدمه في النسب على شعراء زمانه ولقب بالأخوص لضيق في مؤخر عينيه . له ديوان شعر

وأخباره كثيرة ولا بن بسام كتاب « أخبار الأخوص » .

ينظر : الأعلام ١١٦/٤ ، الأغاني ٤/٤٠ ، ٥٨ ، الشعر والشعراء ٢٠٤ ، خزانة الأدب

٢٣٢/١ ، الموشح/٢٣١ .

(٢) الشاهد فيه : نصب « قسما » على المصدر المؤكد لما قبله من الكلام الدال على القسم .

ينظر : ديوانه ص ١٦٦ ، والأغاني ١١٠/٢١ ، وخزانة الأدب ٤٨/٢ ، ٢٤٣/٨ ،

٢٤٤ والزهرة ص ١٨١ ، وسمط اللآلي ص ٢٥٩ ، وشرح أبيات سيويه ٢٧٧/١ ، وشرح

المفصل ١١٦/١ ، والكتاب ٣٨٠/١ ، وبلا نسبة في أمالي المرتضى ١٣٥/١ ، وخزانة الأدب

١٧٧/٨ ، ١٦٢/٩ ، والمقتضب ٢٣٣/٣ ، ٢٦٧ .

واللفظي : تكرار اللفظ ؛ نحو قولك : « قَامَ زَيْدٌ » أو إعادة ما يقرب منه ؛ نحو قوله تعالى : ﴿ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى ﴾ [الأعلى : ١٧] .

ومثل ذلك : « قَامَ زَيْدٌ قِيَامًا » ، ومما أُجْرِيَ مُجْرَى « سبحان » في المعنى ، إلا أنه غير مصدر : « سُبُّوحًا ، قُدُّوسًا ، رَبُّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ » ، أنى : ذكرت سُبُّوحًا قُدُّوسًا ، أو : اذكروا .

ومما أُجْرِيَ من الجامدة مجرى المصادر في الدعاء : « تُزَبًّا وَجَنَدَلًا » ، أنى : أطعمه الله تُزَبًّا وَجَنَدَلًا ، و « فَاهَا لِفَيْكَ » ، أنى : أَلْقَى اللَّهُ الدَاهِيَةَ لِفَيْكَ .

ومما أُجْرِيَ من الصِّفَات مجراها : « هَنِيئًا مَرِيئًا » ، وفي غير الدعاء : « عائذًا بك » ، و « أَقَائِمًا وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ » ، و « أَقَاعِدًا وَقَدْ سَارَ الرُّكْبُ » ، وإن شئتَ حذفْتَ الهمزة . جميع ذلك جَرَى في غير الدعاء مجرى قولك : « مَا أَنْتَ إِلَّا سَيِّرًا » ؛ لأنك تريد إثبات العِيَاذِ ، والقيامِ ، والقعودِ في الحال واتصالها ، وانتصابها بأفعالٍ مِنْ لفظها عَلَى أَنَّهَا أحوالٌ مؤكدة ، التقدير : أَعُوذُ عائذًا بك ، وَأَتَقَوِّمُ قائمًا ، وَأَتَقَعِدُ قاعدًا ، ومثل ذلك قوله / [من الوافر] :

٢٠٤- أَرَاكَ جَمَعْتَ مَسْأَلَةً وَجِرْصًا وَعِنْدَ الْحَقِّ زَحَارًا أَنَا^(١)

فكأنه قال : زَحِيرًا وَأَنِيتًا .

ومن ذلك ما أُجْرِيَ من الأحوال التي هي أسماء لَمْ تُؤْخَذْ من الفعل مُجْرَى ما أُخِذَ منه ؛ نحو قولهم : « أَتَمِيمًا مَرَّةً وَقَيْسِيًّا أُخْرَى » .

ومنه قوله [من الطويل] :

٢٠٥- أَفَى السَّلَمِ أَعْيَارًا جَفَاءً وَغِلْظَةً وَفِي الْحَرْبِ أَشْبَاهَ النِّسَاءِ الْعَوَارِكِ^(٢)

(١) البيت : للمغيرة بن حنبل . وتروى كلمة « أخانا » بدل « أنا » .

ينظر : شرح أبيات سيويه ٢٠٤/١ ، ولسان العرب (زحر) ، (أنن) ، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ١٠٩ ، والكتاب ٣٤٢/١ .

(٢) البيت : لهند بنت عتبة .

الشاهد فيه : نصب « أعيارًا » بإضمار فعل وضعت هي موضعه بدلًا من اللفظ به .

ينظر : خزائن الأدب ٢٦٣/٣ ، والمقاصد النحوية ١٤٢/٣ ، وبلا نسبة في شرح أبيات سيويه ٣٨٢/١ ، والكتاب ٣٤٤/١ ، ولسان العرب (عور) ، (عير) ، والمقتضب ٢٦٥/٣ .

وقوله [من الطويل] :

٢٠٦- أفي الولائم أولادًا لواحدة وفي العيادة أولادًا لعلات^(١)
أى : تتلونون ؛ مرة كذا ومرة كذا .

ومنه قولهم : « أغورَ وذَا نابٍ » أى : أتستقبلون أغورَ وذَا نابٍ ، فلاستقبال ثابت فى الحال ؛ وكذلك التحوُّل والتلون يجرى مجرى « أقائمًا وقد قَعَدَ النَّاسُ » .
ومن هذا الباب إضمّارُ « كان » وإنابةُ « ما » منابها ؛ نحو قولك : أَمَا أَنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ مَعَكَ ، الأصل : إِنْ كُنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ مَعَكَ ، فَأُضْمِرْتُ « كَانَ » وعَوَّضَ منها « ما » ، وانفصل الضمير ؛ ومن مثل ذلك قوله [من البسيط] :

٢٠٧- أبا خُرَاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنْ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضُّبُعُ^(٢)
وقسمَ أَنْتَ فيه بالخيار ، وهو ما عدا ما ذُكِرَ مِمَّا على إضمّار الفعل فيه دليلٌ ؛ نحو قولك لِمَنْ شَهْرٌ سَيْفًا : « زَيْدًا » ، تُرِيدُ : « اضْرِبْ زَيْدًا » ، وَإِنْ شِئْتَ أَظْهَرْتَهُ .

* * *

(١) البيت : بلا نسبة فى : شرح أبيات سيويه ٣٨٢/١ ، والكتاب ٣٤٤/١ ، ولسان العرب (علل) والمقتضب ٢٦٥/٣ .

الشاهد فيه : نصب « أولادًا » بإضمّار فعل وضعت هي موضعه بدل التلطف به .

(٢) البيت : لعباس بن مرداس ونسب الجري .
والشاهد فيه قوله : « أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ » ، والأصل : « لِإِنْ كُنْتَ ذَا نَفَرٍ » ، فحذف « كان » ، وعوض عنها « ما » الزائدة ، وأبقى اسمها ، وهو قوله : « أَنْتَ » ، وخبرها ، وهو قوله : « ذَا نَفَرٍ » .

ينظر : البيت لعباس بن مرداس فى ديوانه ص ١٢٨ ، والأشباه والنظائر ١١٣/٢ ، والاشتقاق ص ٣١٣ ، وخزانة الأدب ١٣/٤ ، ١٤ ، ١٧ ، ٢٠ ، ٤٤٥/٥ ، ٥٣٢/٦ ، ٦٢/١١ ، والدرر ٩١/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ٢٤٢ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٤٧٩ وشرح شواهد المغني ١١٦/١ ، ١٧٩ ، وشرح قطر الندى ص ١٤٠ ، والجري فى ديوانه ٣٤٩/١ ، والخصائص ٣٨١/٢ ، وشرح المفصل ٩٩/٢ ، ١٣٢/٨ ، والشعر والشعراء ٣٤١/١ ، والكتاب ٢٩٣/١ ، ولسان العرب (خرش) ، (ضبع) ، والمقاصد النحوية ٥٥/٢ ، وبلا نسبة فى الأزهية ص ١٤٧ ، وأمالى ابن الحاجب ٤١١/١ ، ٤٤٢ ، والإنصاف ٧١/١ ، وأوضح المسالك ٢٦٥/١ ، وتخليص الشواهد ص ٢٦٠ ، والجنى الداني ص ٥٢٨ ، وجواهر الأدب ١٩٨ ، ٤١٦ ، ٤٢١ ، ووصف المباني ص ٩٩ ، ١٠١ ، وشرح الأشموني ١١٩/١ ، وشرح ابن عقيل ص ١٤٩ ، ولسان العرب (أما) ، ومغني اللبيب ٣٥/١ ، والمنصف ١١٦/٣ ، وجمع الهوامع ٢٣/١ .

باب ذكر الرفع للفعل المضارع

اعلم : أنَّ الرفع للفعل المضارع وقوع الاسم ، وأعنى بذلك : أنَّ الفعل المضارع ، إذا وقع في موضع يجوز لك إزالته منه ، وجعل اسم بدله كان مرفوعاً ؛ نحو قولك : « يَقُومُ زَيْدٌ » ؛ ألا ترى أنك لو قلت : « أَخُوكَ زَيْدٌ » ، لجَازَ ؛ ولذلك لم يرتفع بعد التواصب والجواز ، فأما قولهم : « سَيَقُومُ زَيْدٌ » ، و « قَدْ يَقُومُ زَيْدٌ » ، فرفع الفعل ؛ لأنه صار مع قَدْ والسَّينِ ؛ كالشَّيءِ الواحدِ ؛ فَوَقَعَ الفِعْلُ مع الحَرْفِ موقع الاسم .

والدليل على أنَّهما كالجزء من الفعل قولك : « لَقَدْ يَقُومُ زَيْدٌ » ، « وَلَسَوْفَ يَقُومُ زَيْدٌ » ، ولأَمْ التأكيد لا يفصل بينها وبين الفعل المؤكِّد بشيء ؛ وكذلك قولهم : « هَلَا يَقُومُ زَيْدٌ » ، وأمثال ذلك من أدوات التحضيض ، إنما رُفِعَ الفعل بعدها ؛ لأنَّ الاسم يليها في اللَّفْظِ في فصيح الكلام ، فيقال : هَلَا زَيْدٌ قَامَ » ، فَرُوعِيَ فيها ذلك القَدْرُ .

* * *

[بَابُ ذِكْرِ نَوَاصِبِ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ] (١)

اعلم : أن نواصب الأفعال منها ما ينصب الفعل بنفسه ، وهو أن وهي أبداً مع ما
 ٥٦ أ بعدها / ، في تقدير المصدر ، وإذا دخلت على الفعل المضارع خلصته للاستقبال ، ولا
 تعمل فيها أفعال التحقيق لو قلت : عَلِمْتُ أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ ، لم يَجْزُ ، ولا يتقدم شيء مما
 بعدها عليها ؛ لأنها من قبيل الموصولات (٢) ، وقد تقدم ذلك .
 وَلَنْ : وهي لِنَفْيِ سَيَفْعَلُ .

وَكَيْ : في لغة مَنْ يُدْخِلُ عليها حرف الجر ؛ فيقول : « لَكِنِّي » .
 وَإِذَنْ : ومعناها الجواب والجزاء ؛ يقول القائل : « أَزُورُكَ » ، فتقول مُجِيباً له
 ومجازياً على زيارته : « إِذَنْ أَكْرَمَكَ » .

والفعل الذي بعدها إن كان ماضياً أو حالاً ، لم تعمل فيه (٣) ، وإن كان مستقبلاً :
 فَإِنْ وقعت صدرًا نصبت (٤) ، وبعض العرب يُلغِيها ، وإن لم تقع صدرًا ، فَإِنْ تقدمها
 حرف العطف ، جاز إلغاؤها وإعمالها ؛ قال تعالى : ﴿ وَإِذَا لَا يَلْبِثُونَ ﴾
 [الاسراء : ٧٦] وقد قرئ : « لَا يَلْبِثُوا » .

وإن وقعت بين شيئين متلازمين ، كانت ملغاة لا غير ؛ نحو قولك : « أَنَا إِذَنْ
 أَكْرَمُكَ » .

فأما قوله [من الرجز] :

٢٠٨ - لَا تَتْرُكْنِي فِيهِمْ شَطِيرًا إِنِّي إِذَنْ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرًا (٥)

(١) سقط في ط . وفي أ : نواصب الأفعال .

(٢) م : باب ذكر نواصب الأفعال

قولي : « ولا يتقدم شيء مما بعدها عليها ؛ لأنها من قبيل الموصولات » أعنى : أنه لا يجوز لك
 أن تقول : يعجبني زيداً أن أضرب تريد : أن أضرب زيداً . أ هـ .

(٣) م : وقولي : « الفعل الذي بعدها إن كان ماضياً أو حالاً لم تعمل » مثال ذلك قولك لمن قال
 زرتك إذن أكرمك ، ولمن قال أزورك : إذن أكرمك الآن . أ هـ .

(٤) م : وقولي : « وإن كان مستقبلاً فإن وقعت صدرًا نصبت » إلى آخره ، مثال ذلك : قولك لمن
 قال : أزورك : إذن أكرمك غداً ، وبعض العرب يرفع اكرم . أ هـ .

(٥) البيت بلا نسبة في : الإنصاف ١/ ١٧٧ ، وأوضح المسالك ٤/ ١٦٦ ، والجنى الداني
 ص ٣٦٢ ، وخزانة الأدب ٨/ ٤٥٦ ، ٤٦٠ ، والدرر ٤/ ٧٢ ، ورصف المباني ص ٦٦ =

فيتخرج على أن يكون خبر « أن » محذوفاً ، أي : أموت ، فتجىء إذن على هذا التقدير أول الكلام .

ويجوز الفصل بينها وبين معمولها بالقسم ، والظرف ، والجار والمجرور ؛ نحو قولك : « إذن والله أكرمك » ، « إذن في الدار آتيك » ، ولا يجوز ذلك في غيرها من النواصب ، إلا في ضرورة ؛ نحو قولك : [من الكامل]

٢٠٩- لما رأيته أبا يريد مقاتلاً أدع القتال وأشهد الهيجاء^(١)

ومنها ما ينتصب الفعل بإضمار أن بعده ، وإن شئت أظهرتها ، وهو لام كنى ، إذا لم تكن بعدها لا^(٢) ؛ نحو قولك « جئت ليقوم زيد » .

وحرف العطف المعطوف به الفعل على الاسم الملفوظ ؛ نحو قولك : « يعجبني قيام زيد ويخرج عمرو » ، وإن شئت : « وأن يخرج عمرو » .

والباقي منها ما ينتصب الفعل بإضمار أن بعده ، ولا يجوز إظهارها ، وهي : كنى في لغة من يقول : كئمة^(٣) ، فيحذف معها ألف « ما » الاستفهامية ، ولام الجحد وهي التي يتقدمها نفي ، وكون ماض ؛ نحو قولك : « ما كان زيد ليقوم » . وأو ، بمعنى إلا أن ، أو بمعنى كنى ؛ نحو قولك : « لألزمك أو تقضيني حقى »

= شرح الأشموني ٥٥٤/٣ وشرح التصريح ٢٣٤/٢ ، وشرح شواهد المغني ٧٠/١ ، وشرح المفصل ١٧/٧ ، ولسان العرب (شطر) ، ومغني اللبيب ٢٢/١ ، والمقاصد النحوية ٤/٣٨٣ ، وجمع الهوامع ٧/٢ .

الشاهد فيه قوله : « إني إذن أهلك » حيث نصب الفعل المضارع « أهلك » بعد « إذن » ، مع أن « إذن » ليست مصدرة . بل هي مسبقة بقوله : « إني » . وقيل : إنه ضرورة ، وقيل : خبر « إن » محذوف ، و« إذن » واقعة في صدر جملة مستأنفة .
(١) البيت بلا نسبة في : الأشباه والنظائر ٢٣٣/٢ ، والخصائص ٤١١/٢ ، وشرح الأشموني ٣/٥٥٢ ، وشرح شواهد المغني ٦٨٣/٢ ، ومغني اللبيب ٢٨٣/١ ، ٥٢٩/٢ ، ٦٩٤ .

والشاهد فيه قوله : « أدع » حيث نصب الفعل المضارع بحرف النصب « لن » المدغمة نونه في « لما » مركبة من « لن » و« ما » ، أدغمت النون في الميم للتقارب ، ووصلا خطأ للإلغاز وقد فصل بين أداة النصب « لن » والفعل « أدع » بالجملة الفعلية « رايت أبا يريد مقاتلاً » .
(٢) م : وقولي : « إذا لم يكن بعدها لا » لأنه إن كان بعدها لا لزم إظهارها ؛ نحو قولك : جئت لئلا يقوم زيد ، الأصل لأن لا يقوم زيد فادغمت النون في اللام . أ هـ .

(٣) م : وقولي : « في لغة من يقول كئمه » مثال ذلك : قولك : جئت كي يقوم زيد ، لمن قال : كيم جئت ؟ أ هـ .

٥٦ ب أى : كى تقضىنى حَقَّى ؛ نحو قوله / [من الوافر] :

٢١٠- وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاءَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُغُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمًا^(١)
أى : إلا أَنْ تستقيم .

فإن لم تكن بمعنى ما ذُكِرَ ، لم ينتصب الفعل بعدها إلا فى ضرورة ؛ نحو قوله
[من الطويل] :

٢١١- فَمِيزَ فِي بِلَادِ اللَّهِ وَالتَّمِيسِ الْغِنَى تَعِشْ ذَا يَسَارٍ أَوْ تَمُوتْ فَتَعْذَرَا^(٢)
المعنى : يَكُنْ أَحَدَ الْأَمْرَيْنِ .

والفاء ، والواو فى جواب أمر^(٣) ، أو نَهَى ، أو نَفَى ، أو استفهام ، أو تَمَنٍّ ،
أو تحضيض ، أو عَزْضٍ ، أو دعاء ، ولا ينتصب الفعل بعدهما فيما عدا ذلك ، إلا فى
ضرورة ؛ نحو قوله [من الوافر] :

(١) البيت : لزياد الأعجم .

الشاهد فيه قوله : « أَوْ تَسْتَقِيمَا » حيث نصب الفعل المضارع به « أَنْ » مضمرة وجوباً بعد
« أَوْ » التي بمعنى « إِلَّا أَنْ » .

ينظر : ديوانه ص ١٠١ ، والأزهية ص ١٢٢ ، وشرح أبيات سيويه ١٦٩/٢ ، وشرح
التصريح ٢٣٧/٢ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٥٤ ، وشرح شواهد المغني ٢٠٥/١ ،
والكتاب ٤٨/٣ ، ولسان العرب (غمز) ، والمقاصد النحوية ٣٨٥/٤ ، والمقتضب ٩٢/٢ ،
وبلا نسبة فى أوضح المسالك ١٧٢/٤ ، وشرح الأشموني ٥٥٨/٣ ، وشرح شذور الذهب ص
٣٨٦ ، وشرح ابن عقيل ص ٥٦٩ ، وشرح قطر الندى ص ٧٠ ، وشرح المفصل ١٥/٥ ،
ومغني اللبيب ٦٦/١ .

(٢) البيت : لعروة بن الورد وقد نسب لأكثر من شاعر ففي الأغاني لأبي عطاء السندي ٢٤٤/١٧
ولربيعة بن الورد فى العقد الفريد ٣١/٣ ، وبلا نسبة فى رصف المباني ص ١٣٣ .
الشاهد : فيه قوله : « أَوْ تَمُوت » حيث ذهب المصنف إلى أن النصب هنا ضرورة ، وذهب
البعض إلى أن النصب هنا بإضمار « أَنْ » وه « أَوْ » بمعنى « إِلَّا أَنْ » .

(٣) م : وقولى : « والواو والفاء فى جواب أمر » إلى آخره ، مثال ذلك فى الأمر : قولك : اتنى
فأكرمك ، وجئنى وأحسن اليك ، ومثاله فى النهى : لاتضربنى وتكرم زيدا ولا تؤذبنى فتكرم
عبد الله ، ومثاله فى النفى : قولك ماتأتينا فتحدثنا ، وماتأتينا وتحسن إلينا ، ومثاله فى
الاستفهام قولك : هل تأتينا وتحدثنا ، وهل تأتينا فتكرمنا ، ومثاله فى التمنى : قولك : ليت لى
مالا وأنفق منه ، وليت لى مالا فأنفق منه ، ومثاله فى التحضيض : قولك : هلا تأتينا وتحدثنا ،
وهلا تأتينا فتكرمنا ، ومثاله فى العرض : ألا تنزل عندنا فتحدثنا ، وألا تقعد معنا وتحدثنا ،
ومثاله فى الدعاء : قولك : غفر الله لزيد فيدخله الجنة ، وغفر الله له ويدخله الجنة . أ هـ .

٢١٢- سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا^(١)

فنصب « أَسْتَرِيح » ، ولم يتقدم الفاء شيء من ذلك .

وليس النصب بعد الفاء حتمًا في جميع ما ذكر ، بل يجوز معه غيره ، والضابط لذلك : أن تقول : إن تقدم الفاء جملة منفية ، فإن كانت فعلية ، وكان الفعل مرفوعًا ، جاز في الفعل الذي بعدها الرفع والنصب .

فالرفع له معنيان :

أحدهما : أن يكون ما بعد الفاء معطوفًا على الفعل الذي قبلها فيكون شريكًا له في النفي ؛ نحو قولك : « مَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا » ، تريد : « مَا تَأْتِينَا فَمَا تُحَدِّثُنَا » .

والآخر : أن يكون مقطوعًا عما قبله ؛ كأنك قلت : « فَأَنْتَ تُحَدِّثُنَا » .

والنصب بإضمار أن ، له معنيان :

أحدهما : أن يكون نفي الإثيان ، فانتفى من أجله الحديث ؛ كأنه قال : « مَا تَأْتِينَا فَكَيْفَ تُحَدِّثُنَا » ، والتحديث لا يكون إلا مع الإثيان .

والثاني : أن يكون أوجب الإثيان ، ونفى الحديث ؛ كأنه قال : « مَا تَأْتِينَا مُحَدِّثًا ، بل غير مُحَدِّث .

وإن كان الفعل منصوبًا ، جاز فيه وجهان : الرفع والنصب .

فالرفع له وجه ، وهو القطع ؛ فنقول : « لَنْ تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا » أي : فأنت تحدثنا . والنصب على ثلاثة أوجه :

العطف على الفعل ؛ فيكون ما بعد الفاء شريكًا لما قبلها في النفي ؛ كأنه قال : « لَنْ تَأْتِينَا ، فَلَنْ تُحَدِّثُنَا » .

(١) البيت : للمغيرة بن حبياء .

والشاهد فيه قوله : « فأستريح » حيث نصبه به أن « مضمره بعد فاء السببية دون أن تسبق بنفي أو طلب ؛ وهذا ضرورة .

ينظر : خزانة الأدب ٥٢٢/٨ ، والدرر ٢٤٠/١ ، ٧٩/٤ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٥١ ، وشرح شواهد المغني ص ٤٩٧ ، والمقاصد النحوية ٣٩٠/٤ ، وبلا نسبة في الدرر ٥/١٣٠ ، والرد على الفحاة ص ١٢٥ ، ورصف المباني ص ٣٧٩ ، وشرح الأشموني ٥٦٥/٣ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٨٩ ، وشرح المفصل ٥٥/٧ ، والكتاب ٣٩/٣ ، ٩٢ ، والمحاسب ١٩٧/١ ، ومغني اللبيب ١٧٥/١ ، والمقتضب ٢٤/٢ .

والنصب بإضمار أن ، فيكون له المعنيان المتقدمان الذكر (١) .
 وإن كان الفعل مجزوماً ، جاز فيه ثلاثة أوجه : الرفع ، والنصب ، والجزم .
 فالرفع : على القطع ؛ فيكون ما بعد الفاء موجباً ؛ نحو قولك : « لَمْ تَأْتِنَا
 فَتَحَدَّثْنَا » ، أى : فَأَنْتَ تُحَدِّثُنَا ، ومن ذلك قوله : [من الخفيف]
 ٥٧ أ ٢١٣ - غَيْرَ أَنَّا لَمْ تَأْتِنَا بِبَيِّنٍ فَتَرْجِي ، وَتُكْثِرُ التَّأْمِيلَ (٢) /
 أى : فنحن نَرْجِي .

والجزم : على العطف ؛ فيكون التقدير : : فَلَمْ تُحَدِّثْنَا .
 والنصب بإضمار أن على المعنيين المتقدمين الذكر (٣) .
 وإن كانت اسمية ، لم يَجْزُ فيما بعد الفاء ، إلا النصب على المعنيين المتقدمين الذكر (٤) ،
 أو الرفع على القطع (٥) .

ولا يجوز العطف على ما بعد أداة النفي ؛ لأنه لم يتقدم فعلٌ فيُعْطَفَ عليه .
 وإن تقدم الفاء جملة استفهامية ، فإن كانت فعلية ، جاز فيما بعد الفاء ، وجهان :

(١) م : وقولى : « والنصب بإضمار أن فيكون له المعنيان المتقدمان الذكر » أعنى بذلك نفى
 الإتيان ؛ فينتفى من أجله الحديث ؛ فنقول لن تأتينا فتحدثنا ؛ كأنه قال : لن تأتينا فكيف
 تحدثنا أو إيجاب الإتيان ونفى الحديث ، كأنه قال لن تأتينا محدثاً بل غير محدث . أ هـ .
 (٢) البيت : لبعض الحارثيين ، ونسب للعنبري .

والشاهد فيه قوله : « فرجى ونكث » حيث رفعه على القطع والاستئناف ، ولو أمكنه
 النصب على الجواب لكان أحسن .

ينظر : البيت لبعض الحارثيين في : خزانة الأدب ٥٣٨/٨ ، والرد على النحاة ١٢٧ ،
 والكتاب ٣١/٣ ، ٣٣ ، وللعنبري في شرح المفصل ٣٦/٧ ، وبلا نسبة في شرح شواهد المغني
 ٨٧٢/٢ ، ومغني اللبيب ٤٨٠/٢ .

(٣) م : وقولى : « فما كان فيه الفعل المتقدم مجزوماً فالنصب بإضمار أن على المعنيين المتقدمين
 الذكر » أعنى بذلك - أيضاً - نفى الإتيان ؛ فينتفى من أجله الحديث ، فإذا قلت : لم تأتينا
 فتحدثنا ، فكأنك قلت : لم تأتينا ، فكيف تحدثنا ، أو إيجاب الإتيان ونفى الحديث كأنك
 قلت : لم تأتينا محدثاً ، بل غير محدث . أ هـ .

(٤) م : وقولى : « وإن كانت اسمية ، لم يَجْزُ فيها بعد الفاء إلا النصب على المعنيين المتقدمين
 الذكر » مثال ذلك قولك : ماأنت ذو إتيان لنا فتحدثنا ، أى : فكيف تحدثنا ، وماأنت ذو إتيان
 لنا محدثاً بل غير محدث . أ هـ .

(٥) م : وقولى : « أو الرفع على القطع لاغير » أى ماأنت ذو إتيان ؛ فكيف تحدثنا الآن . أ هـ .

الرفع والنصب .

فالرفع : على وجهين : العطف ؛ فيكون الثانى شريك الأول فى الاستفهام ؛ نحو قولك : هَلْ تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا ، أَى : فهل تحدّثنا .

والقطع ؛ كأنك قلت : « فَأَنْتَ تُحَدِّثُنَا » .

والنصب على أن تُقدّر الأول سبباً للثانى ؛ كأنك قلت : « هَلْ يَكُونُ مِنْكَ إِتْيَانٌ ؛ فيكون بسببه حديثٌ » .

وإن كانت اسميّة ، لم يجز فيما بعد الفاء - أيضاً - إلا الرفع على القطع ؛ نحو قولك : « هَلْ زَيْدٌ أَخُوكَ فَتُكْرِمُهُ » ، أَى : فنحن نُكرّمه .

أو النصب على السببيّة ؛ نحو قولك : « أَتَيْنَ بَيْتَكَ فَأَزُورَكَ » .

وإن تقدّمها جملة تمّ فإمّا أن يكون فيها فعلٌ ، أو لا يكون .

فإن كان ، جاز فيما بعد الفاء الرفع والنصب .

فالرفع على معنيين :

العطف ؛ نحو قولك : « لَيْتَنِي أَجِدُ مَالًا فَأَنْفِقُ مِنْهُ » ، أَى : فليتنى أنفق منه .

والاستئناف ، أَى : فأنا أنفق .

والنصب على السببيّة ؛ كأنه تمنّى وجدان مالٍ يكون سبباً للإنفاق منه .

وإن لم يكن فيها فعلٌ لم يجز إلا النصب على السببيّة ، والرفع على القطع ،

ولا يجوز العطف ؛ نحو قولك : « لَيْتَ لِي مَالًا فَأَنْفِقُ مِنْهُ » ، برفع « أنفق » ونصبه .

وإن تقدّمها جملة نهى ، أو أمر باللام ، جاز فيه ثلاثة أوجه :

الرفع على الاستئناف ، والنصب على السببيّة ، والجزم على العطف ؛ نحو قولك :

« لِتُكْرِمَ زَيْدًا فَيُكْرِمَكَ » ، « وَلَا تَضْرِبْ عَمْرًا فَيَضْرِبَكَ » .

وإن كان الأمر بغير لام ، لم يَجُزْ فيه إلا الرفع على القطع ، والنصب على السببيّة ؛

نحو قولك : « أَكْرِمَ زَيْدًا فَيُكْرِمَكَ » ، برفع « يُكرم » ونصبه .

وإن تقدّمها جملة دعاء ، وكان فعله على صيغة الأمر ، كان حكمه حكم فعل

الأمر (١) .

وإن تقدمها جملة عَرَضٍ أو تَحْضِيضٍ ، أو دعاءٍ على غير صيغة الأمر ، جاز فيما بعد
٥٧ ب الفاء الرفع على العطف ؛ فيكون شريك ما قبله في المعنى ، أو على القطع / .
والنصب على السببية ؛ نحو قولك : « أَلَا تَنْزِلُ عِنْدَنَا فَتُحَدِّثْكَ » ، « وَغَفَرَ اللَّهُ
لَزَيْدٍ فَيُدْخِلُهُ الْجَنَّةَ » .

والعرب قد تجرى مجرى الأجوبة الثمانية ففعل الشرط والجزاء في جواز نصب ما بعد الفاء .
فإذا تقدم الفاء فعل شرط ، جاز فيما بعدها وجهان :

الجزم على العطف ، والنصب بإضمار أن على السببية ؛ نحو قولك : « إِنْ تَأْتِنِي فَتُحَدِّثْنِي
أُكْرِمُكَ » ، بنصب تُحَدِّثُ وجزمه ، ولا يقطع ؛ لأن القطع إنما يكون بعد تمام الكلام .
وإن تقدمها فعل الجواب ، جاز فيه ثلاثة أوجه :

الرفع على القطع ، والجزم على العطف ، والنصب بإضمار أن على السببية ؛ نحو
قولك : إِنْ تَأْتِنِي أُكْرِمُكَ فَأُخْسِنَ إِلَيْكَ .

والواو مثل الفاء في جميع ما ذُكِرَ ، إلا أن النصب بعدها بإضمار أن ، فإنه إنما
يكون على معنى الجمع ، فإذا قلت : « لَا تَأْكُلْ سَمَكًا وَتَشْرَبْ لَبَنًا » ، جاز في :
تَشْرَبْ الرفع على القطع ، كأنك قلت : وَأَنْتَ تَشْرَبُ لَبَنًا ، إِنْ شَفْتِ ، والجزم على
العطف ؛ كأنك قلت : وَلَا تَشْرَبْ لَبَنًا ، والنصب على التثني عن الجمع ؛ كأنه قال :
لَا تَجْمَعُ بَيْنَ أَكْلِ السَّمَكِ وَشُرْبِ اللَّبَنِ .

ولا يجوز تقديم الفاء والواو مع ما بعدهما على معمول الفعل الذي قبلهما ، لو
قلت : « مَا ضَرَبْتُ فَيَغْضَبُ زَيْدًا » ، « وَلَا تَأْكُلْ وَتَشْرَبْ لَبَنًا سَمَكًا » ، لم يجر .
وتقول : مَا يَأْتِي زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا فَيُحَدِّثُهُ .

إن أعدت الضمير على عمرو ، لم يجر إلا الرفع ؛ لأن الفعل في حقه مُوجِبٌ .
وإن أعدته على زيد ، جاز فيه الرفع ، والنصب ؛ لأن الفعل في حقه منفي .

(١) م : وقولي : « وإن تقدمها دعاء ، وكان فعله على صيغة الأمر ، كان حكمه حكم فعل الأمر »
مثال ذلك : ليغفر الله لزيد فيدخله الجنة ، برفع « يدخله » على الاستئناف ، ونصبه على
السببية وجزمه على العطف ، واغفر اللهم لزيد فتدخله الجنة برفع « تدخله » على القطع ،
ونصبه على السببية . أ هـ .

وحتى إذ كانت بمعنى إلى ، أو بمعنى كنى ، فإن لم تكن بمعنييهما ، لم تنصب ؛ فعلى هذا لا يخلو أن تقع حتى مع ما بعدها خبرا لذي خبر ، أو لا تقع .

فإن وقعت خبرا ، لم يجز فيما بعدها إلا النصب ؛ نحو قولك : « كَانَ سَيْرِي حَتَّى أَذْخُلَهَا » ، « وَسَيَّرَ زَيْدٌ حَتَّى يَدْخُلَ الْمَدِينَةَ » بنصب أدخل ، ويدخل .

وإن لم يقع خبرا : فإما أن يكون ما قبلها سببا لما بعدها أو لا يكون .

فإن كان ، فإن أردت بالفعل الذى بعدها الماضى ، أو الحال ، رفعت ؛ نحو قولك : « سِرْتُ حَتَّى أَذْخُلَ الْمَدِينَةَ » ، تريد : سرت فدخلت ، أو فأنا داخل .

وإن أردت به الاستقبال / ، نصبت ، وتكون بمعنى كنى ، أو إلى أن ؛ كأنك قلت : ٥٨ أ « سِرْتُ كَنَى أَذْخُلَ الْمَدِينَةَ ، أو إلى أن أدخل المدينة » .

وإن لم يكن ما قبلها سببا لما بعدها ، لم يجز فى الفعل الذى بعدها ، إلا أن يكون مستقبلا منصوبا ، وتكون بمعنى إلى أن ؛ نحو قولك : « سِرْتُ حَتَّى يُؤْذَنَ » أى : إلى أن يؤذن المؤذن .

فإن كثرت السبب ؛ نحو قولك : « كَثُرَ مَا سِرْتُ حَتَّى أَذْخُلَ الْمَدِينَةَ » ، كان الرفع أقوى من النصب .

وإن قللت ؛ نحو قولك : « قَلَّمَا سِرْتُ حَتَّى أَذْخُلَ الْمَدِينَةَ » ، كان النصب أقوى من الرفع .

وإن نفيت ، فإن قدّرت النفي دَخَلَ بَعْدَ دَخُولِ حَتَّى ، فالأمر على ما كان عليه قبل النفي من جواز النصب على معنى إلى أن ، أو كنى ، والرفع على المعنيين المتقدمى الذكر .

وإن قدّرت أنها دخلت بعد دخول النفي ، لم يجز فيما بعدها إلا النصب على معنى إلى أن ؛ وذلك : نحو قولك : « مَا سِرْتُ حَتَّى أَذْخُلَ الْمَدِينَةَ » ، بالنصب لا غير ، على التقدير الثانى (١) ، وبالنصب والرفع على التقدير الأول (٢) .

(١) م : وقولى : « بالنصب على التقدير الثانى » أعنى : دخول « حتى » بعد النفي ؛ فنصب على معنى « إلى أن » أى : تركت السير إلى أن أدخل المدينة . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « والنصب والرفع على التقدير الأول » أعنى : أن يكون النفي دخل بعد دخول « حتى » فيتنصب على المعنيين المتقدمى الذكر ، ويرفع على المعنيين المتقدمى الذكر =

فهذه جملة النواصب بنفسها ، وبإضمار أن ، ولا تُضمَر أن في عدا ما ذكر ، إلا في ضرورة ؛ نحو قوله [من الطويل] :

٢١٤ - فَلَمْ أَرْ مِثْلَهَا خُبَاسَةً وَاجِدٍ وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلُهُ^(١)
يريد : أن أفعله .

أو في نادر كلام ؛ نحو قولهم : « مُزُهُ يَخْفِرُهَا » ، « وَلَا بُدَّ مِنْ يَتَّبِعُهَا » .
التقدير : أن يَخْفِرُهَا ، وأن يَتَّبِعُهَا .

* * *

= فمثال النصب على معنى : « إلى أن » قولك : ماسرت حتى أدخل المدينة ، تريد بذلك نفى قول من قال : سرت حتى تدخل المدينة ، أي : ماوقع منى سير إلى أن أدخل المدينة ، أو كى أدخل المدينة ومثال الرفع على المعنيين المتقدمي الذكر : قولك : ماسرت حتى أدخل المدينة ، تريد بذلك : نفى قول من قال : سرت حتى أدخل المدينة ، أي : ماوقع منى سير فدخول ، أو ماوقع منى سير ، فأنا في حال دخول المدينة بسببه . أ هـ .

(١) البيت : لامرئ القيس ونسب إلى عمرو بن جوين وإلى عامر بن جوين وإلى بعض الطائيين وإلى عامر بن الطفيل .

الشاهد فيه : نصب « أفعله » بتقدير « أن » قبله .

ينظر : البيت لامرئ القيس في ملحق ديوانه ص ٤٧١ ، وله أو لعمرو بن جوين في لسان العرب (خبس) ، ولعامر بن جوين في الأغاني ٩٣/٩ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٣٧/١ ، والكتاب ٣٠٧/١ ، والمقاصد النحوية ٤٠١/٤ ، ولعامر بن جوين أو لبعض الطائيين في شرح شواهد المغني ٩٣١/٢ ، ولعامر بن الطفيل في الإنصاف ٥٦١/٢ ، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ١٤٨ ، وجمهرة اللغة ص ٢٨٩ ، والدرر ١٧٧/١ ، ورصف المباني ص ١١٣ ، وشرح الأشموني ١٢٩/١ ، ومغني اللبيب ٦٤٠/٢ . وجمع الهوامع ٥٨/١ .

بَابُ ذِكْرِ جَوَازِمِ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ

وهي قسمان : جازمٌ فعلاً واحداً ، وهو : لَمْ ، وهي لنفي الفعل الماضي المنقطع ، ولَمَّا ، وهي لنفي الماضي المتصل بزمان الحال ؛ تقول : عَصَى آدَمُ رَبَّهُ ، ولم يَنْدَمْ ، ثم نَدِمَ بَعْدُ ، وَعَصَى إبليسُ رَبَّهُ وَلَمَّا يَنْدَمْ .

وإذا دخلت عليهما همزة الاستفهام ، كان الكلام تقريراً ^(١) ، وقد يُحذفُ الفعلُ بعد لَمَّا ^(٢) إذا فُهِمَ المعنى ؛ نحو قولك : « قَارَبْتُ الْمَدِينَةَ وَلَمَّا » .

ولا الناهية ؛ نحو قولك : « لَا تَضْرِبْ زَيْدًا » .

ولا في الدعاء ، نحو قولك : « لَا تُعَذِّبْنِي يَا رَبَّ » .

ولامُ الأمر ؛ نحو قولك : « لِيَضْرِبْ زَيْدٌ » .

ولامُ الدعاء ؛ نحو قولك : « لِتَغْفِرَ اللَّهُمَّ لِزَيْدٍ » .

إلا أن اللام تلزم / في الأمر للغائب والمتكلم ؛ نحو قولك : « لِيَقُمْ زَيْدٌ ، وَلَأَقُومَ » ٥٨ ب

وفي فعل المفعول المخاطب ؛ نحو قولك : « لِيُثْنِ بِحَاجَتِي » .

ولا تلزم في فعل الفاعل المخاطب ، بل تقول : لِتَضْرِبْ زَيْدًا ، وَاضْرِبْ زَيْدًا إِنْ

شِئْتَ .

(١) م : باب جوازم الفعل المضارع

قولي : « وإذا أدخلت عليهما همزة الاستفهام ، كان الكلام تقريراً » مثال ذلك : قولك : ألم يقم زيد ، وألما يقم زيد تقرر بذلك على العلم بقيام زيد . أ هـ .

(٢) م : وقولي : « وقد يحذف الفعل بعد لَمَّا » أعني أنها انفردت بذلك في فصيح ، الكلام ولا يجوز ذلك في غيرها إلا في ضرورة ؛ نحو قوله [من الرجز] :

يَا زُبَّ شَيْخٍ مِنْ لَكَيْزٍ ذِي غَنَمٍ فِي كَفِّهِ زَيْغٌ وَفِي فِيهِ فَقَمٌ
أَجْلَحَ لَمْ يَشْمَطْ وَقَدْ كَادَ وَلَمْ

[ينظر الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ٩/٩ ، وشرح المفصل ١١١/٨]

أى : وقد كاد ولم يصلح .

وأنشد الفارسي [من الكامل] :

وَعَلَيْكَ عَهْدُ اللَّهِ إِنْ أَنْبَأْتَهُ أَهْلَ السَّيَالَةِ إِنْ فَعَلْتَ وَإِنْ لَمْ

أى : وإن لم تفعل . أ هـ .

ولا يجوز إضمار اللام وإبقاء عملها إلا في ضرورة ؛ نحو قوله [من الوافر] :

٢١٥- مُحَمَّدٌ تَقْدِ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرِ تَبَالَا^(١)
يُرِيدُ : لِتَقْدِ .

وكل جملة غير محتملة للصدق والكذب ، إذا ضُمَّنَتْ معنى الشرط ، فإنها تحتاج إذ ذاك جواباً فتجزم ، وهي جملة الأمر ؛ نحو قولك : « اتنى أكرمك » .

والاستفهام ؛ نحو قولك : « أَيْنَ يَبْتَكَ أَرْزَكَ » .
والتمنى ؛ نحو قولك : « لَيْتَ لِي مَالاً أَنْفِقَ مِنْهُ » .
والتحضيض ؛ نحو قولك : « هَلَّا تَأْتِينَا تُحَدِّثُنَا » .
والعروض ؛ نحو قولك : « أَلَا تَنْزِلُ عِنْدَنَا نَتَكَلَّمُ مَعَكَ » .
والدعاء ؛ نحو قولك : « غَفَرَ اللَّهُ لِرَبِّكَ يُدْخِلُهُ الْجَنَّةَ » .
والنهي ؛ نحو قولك : « لَا تَضْرِبْ زَيْدًا يُكْرِمُكَ » .

إلا أن جملة النهي إذا ضُمَّنَتْ معنى الشرط ، فإنما تتقدَّرُ بفعل منفى ، بعد أداة الشرط ؛ كأنك قلتَ في المسألة المتقدمة الذكر: « لَا تَضْرِبْ زَيْدًا يُكْرِمُكَ » ، ولو قلتَ : لَا تَذْنُ مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُلُكَ ، لم تجزم ؛ لأنَّ الجزم إنما يكون على تقدير « لَا تَذْنُ مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُلُكَ » ؛ وذلك فاسد المعنى .

والأسماء الموضوعة موضع فعل الأمر ، تجرى مجراه في جزم الجواب ، إذا ضمنت معنى الشرط ؛ نحو قولك : نَزَالِ أَكْرِمُكَ ، وَحَشْبُكَ يَتِمُّ النَّاسُ .

(١) البيت : لأبي طالب ونسب إلى الأعشى وإلى حسان وإلى مجهول .

والشاهد فيه قوله : « تفد » يريد لتفد فأضمر لام الأمر ؛ وهذا من أقبح الضرورات .
ينظر : البيت لأبي طالب في شرح شذور الذهب ص ٢٧٥ ، وله أو للأعشى في خزنة الأدب ١١/٩ ، وللأعشى أو لحسان أو لمجهول في الدرر ٦١/٥ ، وبلا نسبة في أسرار العريية ص ٣١٩ ، ٣٢١ ، والإنصاف ٥٣٠/٢ ، والجنى الداني ص ١١٣ ، ورصف المباني ص ٢٥٦ ، وسر صناعة الإعراب ٣٩١/١ ، وشرح الأشموني ٥٧٥/٣ ، وشرح شواهد المغني ١/٥٩٧ ، وشرح المفصل ٣٥/٧ ، ٦٠ ، ٦٢ ، ٢٤/٩ ، والكتاب ٨/٣ ، واللامات ص ٩٦ ، ومغني اللبيب ٢٢٤/١ ، والمقاصد النحوية ٤١٨/٤ ، والمقتضب ١٣٢/٢ ، وجمع الهوامع ٢/٥٥ .

ومن ذلك قوله [من الوافر] :

٢١٦- وَقَوْلِي كُلُّمَا جَشَأْتُ وَجَاشْتُ مَكَانَكَ تُحْمَدِي أَوْ تَشْتَرِيحِي^(١)
وكذلك الفعل الذي لفظه لَفْظُ الخبر ، ومعناه الأمر ، يجزم الجواب إذا ضُمَّن معنى الشرط .

ومن كلامهم : اتَّقَى اللَّهَ امْرُؤٌ فَعَلَ خَيْرًا يُثَبِّتُ عَلَيْهِ .

فإن لم يُضْمَّنْ شَيْءٌ من ذلك معنى الشرط ، ارتفع الفعل ؛ نحو قوله : [من البسيط]

٢١٧- كُتُّوا إِلَى حَرَّتَيْكُم تَعْمُرُونَهُمَا كَمَا تَكُرُّ إِلَى أَوْطَانِهَا الْبَقَرُ^(٢)

وجازم فعلين ، وهو قِسْمَان : حرف واسم :

فالحرف إذ ما ، وإن^(٣) .

والاسم : ما بقي ، وهو قسمان : ظَرْفٌ ، وَغَيْرُ ظَرْفٍ .

فغير الظرف : مَنْ ، وَمَا ، وَمَهُمَا^(٤) ، وَأَيٌّ .

والظرف قسمان : زَمَانِي ، وَمَكَانِي :

(١) البيت : لعمر بن الإطناية .

الشاهد فيه قوله : « تحمدي » حيث جزمه بحذف النون لكونه واقعا في جواب الأمر ، والأمر هنا باسم الفعل « مكانك » .

ينظر : إنباه الرواة ٢٨١/٣ ، وحامسة البحري ص ٩ ، والحيوان ٤٢٥/٦ ، وجمهرة اللغة ص ١٠٩٥ ، وخزانة الأدب ٤٢٨/٢ ، والدرر ٨٤/٤ ، وديوان المعاني ١١٤ / ١ ، وسمط اللآلي ص ٥٧٤ ، وشرح التصريح ٢٤٣/٢ ، وشرح شواهد المغني ص ٥٤٦ ، ومجالس ثعلب ٨٣ ، والمقاصد النحوية ٤١٥/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٨٩/٤ ، والخصائص ٣٥/٣ ، وشرح الأشموني ٥٦٩/٣ ، وشرح شذور الذهب ص ٤٤٧ ، ٥٢٤ ، وشرح قطر الندى ص ١١٧ ، وشرح المفصل ٧٤/٤ ، ولسان العرب (جشأ) ، ومغنى اللبيب ٢٠٣/١ ، وجمع الهوامع ١٣/٢ .

(٢) البيت : للأخطل .

والشاهد فيه رفع « تعمرونهما » لوقوعها موقع الحال ، أو على القطع ، ولو جزم على جواب الأمر لجاز .

ينظر : ديوانه ص ١٧٦ ، وشرح أبيات سيويه ٨٧/٢ ، والكتاب ٩٩/٣ ، ولسان العرب (وطن) ، ومعجم ما استعجم ص ٤٨١ ، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٥٧١/٣ .

(٣) م : وقولي : « فالحرف إذما وإن » مثال ذلك : قولك : إن يقيم زيد أقم ، وإذ ما تأتني آتاك . أ هـ .

(٤) م : وقولي : « فغير الظرف من وما ومهما » مثال ذلك : قولك : من يكرمني أكرمه ، وما تفعل أفعل ، ومهما تفعل أفعل . أ هـ .

- فالزمانى : متى ، وأيان ، وأى حين ، وإذا ؛ فى الشعر (١) .
 والمكانى : أين ، وأنى ، وأى مكان ، وحيث (٢) .
 وهذه الأدوات : منها ما تلزمه ما ، وهو : إذ ، وحيث (٣) .
 ومنها ما لا / تلزمه ما ، وهو : إن ، وأين ، وأى ، ومتى ، وأيان ، وإذا (٤) .
 ومنها ما لا تلحقه ما ، وهو ما يبقى (٥) .

٥٩ أ

وهذه الأدوات : إما أن تدخل على جملتين فعليتين ، أو جملتين : إحداهما فعلية ،

- (١) م : وقولى : « فالزمانى متى وأيان وأى حين وإذا فى الشعر » مثال ذلك : قولك : متى تكرمنى أكرمك ، وأيان تأت آت ، وأى حين تخرج أخرج ، وإذا تقم أقم ، إلا أن ذلك لا يجوز إلا فى الشعر ؛ نحو قوله [من الطويل] :

إذا قَصُرْتُ أَشْيَافُنَا كَانَ وَضْلُهَا خُطَاتَنَا إِلَى أَعْدَائِنَا فَتَضَارِبِ

[ينظر البيت لقيس بن الخطيم فى ديوانه ص ٨٨ ، وخزانة الأدب ٢٥/٧ ، ٢٧ ، وشرح المفصل ٤٧/٧ ، والكتاب ٦١/٣ ، وهو برواية « نضارب » مكان « فنضارب » ، للأخمس بن شهاب فى خزانة الأدب ٢٨/٧ ، وشرح اختيارات المفصل ص ٩٣٧ ، وهو لكعب بن مالك فى فصل المقال ص ٤٤٢ ، وليس فى ديوانه ، ولشهم بن مرة فى الحماسة الشجرية ١٨٦/١ .

ف « كان » فى موضع حزم ، ولذلك عطف عليه « فنضارب » وهو مجزوم . أ هـ .

- (٢) م : وقولى : « والمكانى أين وأنى وأى مكان وحيث » مثال ذلك قولك : أين تكن أكن ، قال الشاعر [من الخفيف] :

أَيْنَ تَضْرِبُ بِنَا الْعُدَاةَ تَجِدُنَا نَضْرِبُ الْعَيْسَ نَحْوَهَا لِلثَّلَاقِي

[ينظر البيت لابن همام السلولى فى الكتاب ٥٨/٣ ، وبلا نسبة فى شرح الأشموني ٥٨٠/٣ ، وشرح المفصل ١٠٥/٤ ، ٤٥/٧ ، والمقتضب ٤٨/٢] .
 وأنى تكن أكن ؛ قال الشاعر [من الطويل] :

فَأَصْبَحْتُ أَنَّى تَأْتِيهَا تَلْتَبِسُ بِهَا كَلَّا مَرْكَبَيْهَا تَحْتَ رِجْلِكَ شَاجِرٌ

[البيت للبيد بن ربيعة فى ديوانه ص ٢٢٠ ، الكتاب ٥٨/٣ ، شرح المفصل ١١٠/٤]
 وأى مكان تجلس أجلس ، وحيثما تقعد أقعد . أ هـ .

- (٣) م : وقولى : « وهذه الأدوات منها ما تلزمه ما » وهو إذ وحيث « أعنى أنه لا يجازى بهما إلا مقرونين بـ « ما » فلا يقال : إذ يقيم زيد يقيم عمرو ، ولا حيث يكن زيد يكن عمرو . أ هـ .
 (٤) م : قولى : « ومنها ما لا تلزمه ما ، وهو إن وأين وأى ومتى وإذا » أعنى أنك تقول : إما تقم أقم ، وأينما تكن أكن ، وأى ماتضرب ، أضرب ومتى ماتخرج أخرج ، وإذا ماتكرمنى أكرمك ، وإن شئت لم تلحق « ما » فى جميع ذلك . أ هـ .

- (٥) م : وقولى : « ومنها ما لا تلحقه ما ، وهو مابقى » الذى لا تلحقه ما : من وما ومهما وأنى وأيان لاتقول : أيان ماتقم أقم ، ولا أنى ماتخرج أخرج ، ولاهما ماتصنع أصنع ، ولاما ماتفعل أفعل ، ولامن ماتضرب أضرب ، بل لا يستعمل منها شىء فى الجزاء إلا غير مقرون بما . أ هـ .

والأخرى اسمية :

فإن كانتا فعليتين : فإما أن تكون الثانية أمراً ، أو نهياً ، أو دعاءً ، أو استفهاماً ، أو فعلاً قد دخلت عليه قد أو السين ، أو سوف ، أو ما ، أو أن ، أو غير ذلك : فإن كانت الجملة الثانية شيئاً مما ذكر ، أدخلت عليها الفاء ^(١) ، وجزمت الفعل الأول ، إن كان مضارعاً ، وإن كان ماضياً ، كان في موضع جزم ^(٢) .

وإن لم تكن شيئاً من ذلك : فإما أن يكون الفعلان ماضيين أو مضارعين ، أو أحدهما ماضٍ والآخر مضارعٌ .

فإن كانا ماضيين ، كانا في موضع جزم ^(٣) ، وإن كانا مضارعين جزمتهما ^(٤) ، إلا أن تدخل الفاء على الثاني ، فإنك ترفعه ^(٥) ، ولا يجوز رفعة إن لم تدخل عليه الفاء ، إلا في ضرورة ، ويكون على تقدير الفاء ؛ نحو قوله [من الرجز] :

٢١٨- يا أقرع بن حابس يا أقرع إنك إن يضرع أخوك تضرع ^(٦)

(١) م : وقولى : « فإن كانت الجملة الثانية شيئاً مما ذكر ، أدخلت عليها الفاء » إلى آخره ، مثال ذلك : قولك : إن قام زيد فاضربه ، وإن قعد بكر فلا تضربه ، وإن غفر لى زيد فغفر الله له ، وإن جاء زيد فهل تكرمه ، وإن أكرمنى زيد فقد أكرمته وإن يكرمنى زيد فسأكرمه ، أو فسوف أكرمه ، وإن فسق زيد فلم أكرمه ، وإن لم يأتنى زيد فما آت ، وإن لم يكرمنى عمرو فلم أكرمه ، جميع ذلك لا بد فيه من دخول الفاء على الجواب . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « وجزمت الفعل الأول إن كان مضارعاً ، وإن كان ماضياً كان في موضع جزم » أما الماضى فقد تقدم تمثيله ، وأما المضارع : فنحو قولك : إن يقيم زيد فأضربه ؛ فظهر أثر الجازم فى الفعل المضارع ؛ لأنه معرب ، ولم يظهر أثره فى الماضى ؛ لأنه مبنى . أ هـ .

(٣) م : وقولى : « وإن كانا ماضيين ، كانا في موضع جزم » مثال ذلك : قولك : إن قام زيد قام عمرو . أ هـ .

(٤) م : وقولى : « وإن كانا مضارعين جزمتهما » مثال ذلك : قولك : إن يقيم زيد يقيم عمرو . أ هـ .

(٥) م : وقولى : « إلا أن تدخل الفاء على الثانى ؛ فإنك ترفعه » مثال ذلك : قولك : إن يقيم زيد فيقوم عمرو . أ هـ .

(٦) البيت لجرير بن عبد الله البجلي ونسب إلى عمرو بن خثارم العجلي .

وفى البيت شاهدان : أولهما قوله : « يا أقرع » مرتين ، حيث حذفت « أل » من العلم المنادى ، وهذا الحذف واجب ، وثانيهما قوله : « إنك إن يضرع أخوك تصرع » حيث ألغى الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر ضرورة ، فإن جملة « تصرع » خبر « إن » والجملة دليل جزاء الشرط ، وجملة الشرط معترضة بين المبتدأ والخبر وخرجه المصنف هنا على أنه على تقدير دخول الفاء على الجواب ؛ أى : فتصرع .

أى : قُضِرَ .

وإن كان أحدهما ماضياً ، والآخر مضارعاً ، قُدِّمَت الماضى ويكونُ فى موضع جزم ، وأُخِّرَت المضارع :

ويجوز فيه الجزم والرفع ، والجزم أحسن .

وإن أُدخِلَت عليه الفاء ، لم يجرز إلا الرفع ؛ وذلك نحو قولك : « إِنْ قَامَ زَيْدٌ يَقُمْ عَمْرُو » . وإن شِغَتْ : « يَقُومُ » ، وإن شِغَتْ : « فَيَقُومُ » .

ولا يجوزُ تقديم المضارع وتأخير الماضى إلا فى ضرورة ، ويجزم إذ ذاك المضارع ، ويكون الماضى فى موضع جزم ؛ ومن ذلك قوله [من الخفيف] :

٢١٩- مَنْ يَكِدْنِي بِسَيْئٍ كُنْتُ مِنْهُ كَالشَّجَا يَتَنَ حَلْقِهِ وَ الْوَرِيدِ^(١)

وإن دخلت على جملتين ، إحداهما : اسمية ، والأخرى : فعلية - جعلت الاسمية جواباً ، ولم يكن بُد من دخول الفاء أو إذْن عليها ، نحو قولك : « إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ فَعَمْرُو قَائِمٌ » ، أو : « إِذْنٌ عَمْرُو قَائِمٌ » .

ولا يجوز حذفُ الفاء إلا فى ضرورة ؛ نحو قوله [من البسيط] :

٢٢٠- مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا

وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ^(٢)

= ينظر : البيت لجرير بن عبد الله البجلي فى شرح أبيات سيبويه ١٢١/٢ ، والكتاب ٦٧/٣ ، ولسان العرب (بجل) ، وله أو لعمر بن خثارم العجلي فى خزنة الأدب ٢٠/٨ ، ٢٣ ، ٢٨ ، وشرح شواهد المغني ٨٩٧/٢ ، والمقاصد النحوية ٤٣٠/٤ ، ولعمر بن خثارم البجلي فى الدرر ٢٢٧/١ ، وبلا نسبة فى جواهر الأدب ص ٢٠٢ ، والإنصاف ٦٢٣/٢ ، ورصف المباني ص ١٠٤ ، وشرح الأشموني ٥٨٦/٣ ، وشرح التصريح ٢٤٩/٢ ، وشرح ابن عقيل ص ٥٨٧ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٥٤ ، وشرح المفصل ١٥٨/٨ ، ومغني اللبيب ٥٥٣/٢ ، والمقتضب ٧٢/٢ ، وجمع الهوامع ٧٢/٢ .

(١) البيت : لأبي زيد الطائي .

والشاهد فيه قوله : « مَنْ يَكِدْنِي كُنْتُ » حيث جزم بـ « مَنْ » الشرطية فعلاً مضارعاً ، وجاء جواب الشرط فعلاً ماضياً فى موضع جزم ، وهذا قليل .

ينظر : ديوانه ص ٥٢ وخزنة الأدب ٧٦/٩ ، والمقاصد النحوية ٤٢٧/٤ ، وبلا نسبة فى رصف المباني ص ١٠٥ ، وشرح الأشموني ٥٨٥/٣ ، وشرح ابن عقيل ص ٥٨٥ ، والمقتضب ٥٩/٢ ، ونوادر أبي زيد ص ٦٨ .

(٢) البيت : لكعب بن مالك ونسب إلى عبد الرحمن بن حسان وإلى حسان بن ثابت . =

وقد تقدّم حُكْمُ الشرط والقَسَمِ في باب القسم ، فإن اجتمع الاستفهام والشرط / ، ٥٩ ب
بَيَّنَّتِ الجواب على الشرط ، ويكون الاستفهام داخلا على جملة الشرط والجواب
بأشرها ؛ نحو قولك : « هَلْ إِنْ قَامَ زَيْدٌ يَقُمُ عَمْرُو » .
ويجوز حذف فعل الشرط ، وإبقاء الجواب إذا كان في الكلام دليل على ذلك ؛
نحو قوله [من الوافر] :

٢٢١- فَطَلَّقَهَا فَلَسْتُ لَهَا بِكَفٍ إِلَّا يَغْلُ مَفْرَقَكَ الْحَسَامُ^(١)
أى : إِلَّا تُطَلِّقَهَا .

وكذلك يجوز حذف الجواب وإبقاء فعل الشرط ، إذا جاء الشرط عَقِيبَ كلام يدل
على الجواب ، أو أثنائه ، نحو قولك زَيْدٌ قَائِمٌ إِنْ قَامَ عَمْرُو ، وَزَيْدٌ إِنْ قَامَ عَمْرُو قَائِمٌ .
ويجوز حذفهما - أيضا - في الشعر إذا كان في الكلام ما يدل على ذلك نحو قوله

= والشاهد فيه قوله : « من يفعل الحسنات الله يشكرها » حيث حذف الفاء الرابطة من جواب
الشرط ، والتقدير : فالله يشكرها ، وهذا الحذف للضرورة الشعرية وأجازه بعضهم إذا علم .
ينظر : البيت لكعب بن مالك في ديوانه ص ٢٨٨ ، وشرح أبيات سيبويه ١٠٩/٢ ، وله
أو لعبد الرحمن بن حسان في خزانة الأدب ٤٩/٩ ، ٥٢ ، وشرح شواهد المغني ١٧٨/١ ،
ولعبد الرحمن بن حسان في خزانة الأدب ٣٦٥/٢ ، ولسان العرب (بجل) ، والمقتضب ٢/
٧٢ ، ومغني اللبيب ٥٦/١ ، والمقاصد النحوية ٤٣٣/٤ ، ونوادر أبي زيد ص ٣١ ، ولحسان
بن ثابت في الدرر ٨١/٥ ، والكتاب ٦٥/٣ ، وليس في ديوانه ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر
١١٤/٧ ، وأوضح المسالك ٢١٠/٤ ، وخزانة الأدب ٤٠/٩ ، ٧٧ ، ٣٥٧/١١ ، والخصائص
٢٨١/٢ ، وسر صناعة الإعراب ٢٦٤/١ ، ٢٦٥ ، وشرح شواهد المغني ٢٨٦/١ ، وشرح
المفصل ٢/٩ ، ٣ ، والكتاب ١١٤/٣ ، والمحتسب ١٩٣/١ ، والمنصف ١١٨/٣ ، وجمع
الهوامع ٦٠/٢ .
(١) البيت للأحوص .

والشاهد فيه قوله : « وإلا يعمل » حيث حذف فعل الشرط لدلالة ما قبله عليه والتقدير :
وإلا تطلقها يعمل مفركك الحسام .

ينظر : ديوانه ص ١٩٠ ، والأغاني ٢٣٤/١٥ ، والدرر ٨٧/٥ ، وخزانة الأدب ١٥١/٢ ،
وشرح التصريح ٢٥٢/٢ ، وشرح شواهد المغني ٧٦٧/٢ ، ٩٣٦ ، والمقاصد النحوية ٤/
٤٣٥ ، وبلا نسبة في الإنصاف ٧٢/١ وأوضح المسالك ٢١٥/٤ ، ورصف المباني ص ١٠٦ ،
وشرح الأشموني ٥٩١/٣ ، وشرح شذور الذهب ص ٤٤٥ ، وشرح ابن عقيل ص ٥٩٠ ،
وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٦٩ ، ولسان العرب (إمالا) ، ومغني اللبيب ٦٤٧/٢ ، وجمع
الهوامع ٦٢/٢ .

[من الرجز] :

٢٢٢- قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلَمَى: وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا مُعْدَمًا قَالَتْ: وَإِنْ^(١)

أى: وإن كان فقيرًا معدمًا، تَمْنِيَّتُهُ.

أو فى نادر كلام؛ نحو قولهم: «افْعَلْ هَذَا إِمَّا لَا» أى: إن كُنْتَ لَا تَفْعَلْ غَيْرَهُ،

فافعله

وأسماء الشرط إذا تقدمها عاملٌ، بَطَلَ عملُها^(٢)، ما عدا حرف الجرِّ، والاسم

المضاف نحو قولك: «يَمَنْ تَمْرُزُ أَمْرُزُ»، «وَعَلَامَ مَنْ تَضْرِبُ أَضْرِبُ».

فأما قوله [من الخفيف] :

٢٢٣- إِنْ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَ فِيهَا جَاذِرًا وَظِبَاءً^(٣)

فاسمُ إن ضميرُ شأنٍ محذوفٌ، أى: إنَّه.

وما كان من الجوازم لفعليْن حرفًا، فلا موضع له من الإعراب^(٤)، وما كان منهااسم زمان أو مكان أو مصدرًا^(٥)، وأعنى بذلك: أيًا المضافة إلى المصدر، كان فى

(١) البيت لرؤية.

والشاهد فيه حذف الشرط والجواب بعد «إن»، والتقدير: وإن كان كذلك رضىته

أيضًا. ويروى: «وإن» فى الموضعين، بدخول التنوين الغالى الذى يدخل على القوافي

المقيدة، ودخوله على «إن» دليل على أن هذا النوع من التنوين لا يختص بالاسم.

ينظر: ديوانه ص ١٨٦، وخزانة الأدب ١٤/٩، ١٦، ٢١٦/١١، والدرر ٨٨/٥،

وشرح التصريح ٣٧/١، وشرح شواهد المغني ٩٣٦/٢، والمقاصد النحوية ١٠٤/١، وبلا

نسبة فى أوضح المسالك ١٨/١، والدرر ١٨١/٥، ورصف المباني ص ١٠٦، وشرح

الأشموني ٥٩٢/٣، وشرح التصريح ١٩٥/١، وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٧٠، ومغني

الليبي ٦٤٩/٢، والمقاصد النحوية ٤٣٦/٤، وجمع الهوامع ٦٢/٢، ٨٠.

(٢) م: وقولى: «إذا تقدمها عامل، بطل عملها» مثال ذلك: إن من يخرج أخرج معه، ولا يجوز

الجزم. أ هـ.

(٣) تقدم برقم ٥٣.

(٤) م: وقولى: «وما كان من الجوازم لفعليْن حرفًا فلا موضع له من الإعراب» مثال ذلك: قولك: إن

يقم زيد يقيم عمرو، وإذا ما قم أقم، لا موضع لـ «أن» و«إذا ما» من الاعراب؛ لأنهما حرفان. أ هـ

(٥) م: وقولى: «وما كان منها اسم زمان أو مكان» إلى آخره، مثال اسم المكان: قولك: أين

تكن أكن، وأنى تكن أكن، وحيثما تكن أكن، ومثال اسم الزمان: متى قم أقم، وأيان قم

أقم، وأى حين تخرج أخرج، وإذا تضرب زيدًا أضربه، إلا أن إذا لا يجوز بها إلا فى الشعر؛

كما تقدم، ومثال المصدر: أى قيام قم أقم مثله. أ هـ.

موضع نصب على الظرفية ، أو على المصدرية .

وما كان منها اسمًا لغير ما ذكر فإن دخل عليه حرف خفض^(١) ، كان مخفوضًا به ، ويكون المجرور متعلقًا بفعل الشرط .

وإن لم يدخل عليه حرف خفض : فإن كان الفعل الذى بعده غير متعدي ، كان مبتدأ ؛ نحو قولك : « مَنْ يَقُمْ أَقْمَ مَعَهُ » ، وإن كَانَ متعديًا : فإن كان فاعل الفعل ضميرًا يعود على اسم الشرط ، كان - أيضًا - مبتدأ^(٢) ؛ نحو قولك : « مَنْ يَضْرِبُ زَيْدًا أَضْرِبْهُ » .

وإن لم يكن ضميرًا يعود على اسم الشرط :

فإن كان الفعل لم يأخذ مفعوله ، كان مفعولًا مقدمًا ؛ نحو قولك : « مَنْ يَضْرِبُ زَيْدًا أَضْرِبْهُ » .

وإن كان قد أخذه^(٣) ، فإن كان المفعول ضميرًا عائدًا على اسم الشرط ، أو سببًا له ، جاز فيه الرفع على الابتداء ، والنصب بإضمار فعل ، والاختيار الرفع ؛ نحو قولك : « مَنْ يَضْرِبُ زَيْدًا أَضْرِبْهُ » / ، « وَمَنْ يَضْرِبُ غُلَامَهُ زَيْدًا أَضْرِبْهُ » .

٦٠ أ

وإن كان المفعول أجنبيًا ، لم يجز فيه إلا الرفع على الابتداء ؛ نحو قولك : « مَنْ

(١) م : وقولى : « فإن دخل عليه حرف خفض » إلى آخره مثال ذلك : قولك : بمن تمرر أمرر ، فالجار والمجرور الذى هو بمن يتعلق بـ « تمرر » . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « فإن كان فاعل الفعل ضميرًا يعود على اسم الشرط ، كان مبتدأ » مثال ذلك قولك : من يضرب زيدًا أضربه . أ هـ .

(٣) م : وقولى : « وإن كان قد أخذه » أعنى لفظًا ، نحو : من يضربنى أضربه ، أو تقديرًا ؛ نحو قوله تعالى : ﴿ مَنْ يَشَأْ اللَّهُ يُضِلَّهُ ﴾ [الأنعام ٣٦] فـ « يشأ » قد أخذ مفعوله نية ؛ فلا يتصور إعماله فى « من » والتقدير : من يشأ الله إضلاله يُضِلُّه ؛ فحذف المفعول ، وهو مقدر ، ولا يتصور أن تكون « من » منصوبة بـ « يشأ » لفساد المعنى ؛ إذ لا يتصور أن يكون التقدير : من يرد الله يضلله .

فإن قلت : فاعله على حذف مضاف ، أى : إضلال من يرد الله يضلله .
فالجواب : أن ذلك لا يسوغ ؛ لأن اسم الشرط أو ما أضيف إليه لابد فى الجملة الواقعة جوابًا له من ضمير عائد عليه ؛ فنقول : من يقيم أقم معه ، وغلام من تضرب أضربه ، ولا يجوز أن تقول : من يقيم يقيم عمرو ، ولا غلام من يضرب أقم ، فكذلك لا يجوز : إضلال من يشأ الله يضلله ؛ لأنه لا ضمير فى الجملة الواقعة جوابًا عائد على الإضلال ؛ فلم يبق إلا أن يكون التقدير : من يرد الله إضلاله يضلله . أ هـ .

يَضْرِبُ زَيْدًا أَضْرِبُهُ ، ، وَمَنْ يَضْرِبُ غُلَامَهُ زَيْدًا أَضْرِبُهُ .
 وحكم المضاف إلى اسم الشرط في الإعراب كحكم اسم الشرط في جميع ما
 ذكر^(١) .

* * *

(١) م : وقولي : « وحكم المضاف إلى اسم الشرط في الإعراب كحكم اسم الشرط في جميع
 ما ذكر » أعني : أنك إذا قلت : غلام من يقيم أقم معه ، كان الغلام مرفوعاً بالابتداء ؛ كما
 كانت « من » في قولك : من يقيم أقم معه ، في موضع رفع على الابتداء ، وإذا قلت : غلام
 من يضرب زيدا أضربه كان الغلام مفعولاً بـ « يضرب » كما كانت « من » في قولك : من
 يضرب زيدا أضربه مفعولة بـ « يضرب » وكذلك سائر المسائل : حكم المضاف إلى اسم
 الشرط فيها حكم اسم الشرط . أ هـ .

بَابُ مَا جَرَى مِنَ الْأَسْمَاءِ فِي الْإِعْرَابِ

مَجْرَى الْفِعْلِ

وهو غيرُ الْمُنْصَرِفِ ، وأعنى به كُلُّ اسم لا يَتَوَنَّنُ ولا يُخَفِّضُ ، وسمي غَيْرَ مُنْصَرِفٍ ؛ لأنَّ المنصرف : هو الذي في آخره صرِفٌ ، وأعنى بذلك : التنوين .
فلما لم يكن في آخره تنوينٌ سُمِّيَ غَيْرَ مُنْصَرِفٍ ، ولذلك ينبغي أن يسمي الاسم الذي لا ينصرف إذا دخلت عليه الألف واللام ، أو أُضِيفَ ، ثم خُفِّضَ بعد ذلك منجراً^(١) ، ولا يسمي مُنْصَرِفًا ؛ لأنه ليس فيه صَرِفٌ قبل دخول الألف واللام والإضافة ، ولا بَعْدَ دخولهما .

ولا يمنع الاسمُ الصَّرْفَ حتى تُوجَدَ فيه عِلَّتَانِ فرعيتان فصاعدًا من عِلَلٍ تسع ، أو ما أشبهها ، قد اجتمعتا على نَحْوِ ما ، أو عِلَّةٌ تَقُومُ مقام عِلَتَيْنِ .
والعِلَلُ التسعُ : العَدْلُ ، والتَّعْرِيفُ ، والصُّفَةُ ، والتَّأْنِيثُ ، والعُجْمَةُ ، والتَّرْكِيْبُ ، ووزْنُ الفعل ، والجمعُ الذي لا نظيرَ له في الآحاد ، وزيادة الألف والنون .
والعِلَّةُ التي تَقُومُ مَقَامَ عِلَتَيْنِ : التَّأْنِيثُ اللازِمُ ، وهو التَّأْنِيثُ بالألف^(٢) ، والجمعُ الذي لا نظيرَ له في الآحاد ، وهو ما كان من الجُمُوعِ موافقًا لِمَقَاعِلِ ، أو مَقَاعِلٍ في الحَرَكَاتِ ، والسَّكَنَاتِ ، وعدد الحروف ؛ نَحْوُ : مَسَاجِدَ ، وَدَنَائِرَ .
فالعَدْلُ لا يمنع الصَّرْفَ إلا مع التعريف ، أو الصُّفَةُ ؛ وذلك : أَنَّ العَدْلَ : إمَّا عن الألف واللام ، أو عن بناء إلى آخر .

فالعَدْلُ عن الألف واللام : لم يَجِئْ إلا في : سَحَر ، وأُخِرَ ؛ لأنَّ سَحَرَ في الأصل

(١) م : باب ما جرى من الأسماء في الإعراب مجرى الفعل : وهو الاسم غير المنصرف
قولي : « إذا أدخلت عليه الألف واللام أو أضيف ، ثم خفض بعد ذلك بمنجراً » مثال ذلك : قولك : قبضت من الدراهم ، ومن دراهمي . أ هـ .

(٢) م : وقولي : « وهو التأنيث بالألف » مثال ذلك : حبلى ، وصحراء فـ « الهمزة » في صحراء ، هي في الأصل الألف ، إلا أنها قلبت همزة ؛ لاجتماعها ساكنة مع الألف التي قبلها ؛ ولذلك إذا زالت الألف الأولى زالت الهمزة ؛ فنقول في صحراء : صحارى ، وصحار ، وصحارى ، ولا نقول : صحارئ ، وقد بين ذلك في موضعه من الكتاب . أ هـ .

نكرة ، فكان يجب إذا أردت تعريفه أَنْ تُدْخِلَ عليه الألف واللام ، فَعَدَّلُوهُ عن ذلك ، وعَرَّفُوهُ بِنَيْتِهِمَا ، وكذلك أَخْرُ ، هو جَمْعُ أُخْرَى ، فكلُّ فُعْلَى مؤنثة الأفعْل ، لاتستعمل هي ولا جَمْعُهَا إلا مضافين ، أو معرفين بالألف واللام ، فَعُدِلَتْ عن ذلك ، واستعملت نكرة .

٦٠ ب وهذا النوع من / العَدْلِ يمنع الصُّرُوفَ مع التعريف ؛ كسَحَر ، أو مع النُّعَيْتِ كأخَر .
والعدلُ عن بناء إلى بناء : لا يكون أبدًا إلا على وزنِ فَعَالٍ أو فُعَلٍ أو مَفْعَلَانِ ،
أو فُعَالٍ ، أو مَفْعَلٍ ، إلا أَنْ فُعَالًا ، وَمَفْعَلًا ، لا يكونان معدولين إلا في العدد في حال.
تنكير ؛ نحو : مَثْنِي ، ومَوْحِد ، وأَحَاد ، وثَلَاث ، ورُبَاع ، وعُشَار ، وهو موقوف
على السَّمَاع^(١) .

(١) م : وقولِي : « وأحاد وثلاث ورباع وعُشَار ، وهو موقوف على السماع » ، أعنى : أن هذه الأربعة هي التي اشتهر سماعُها ، قال تعالى : ﴿ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبُعَ ﴾ [النساء : ٣] قال الشاعر : [من المتقارب]

فَلَمْ يَسْتَرْ يثُوكَ حَتَّى رَمَيْتَ فَوْقَ الرِّجَالِ خِصَالًا عُشَارًا
[ينظر البيت للكميت في ديوانه ١٩١/١ ، وأدب الكاتب ص ٥٦٧ ، وخزانة الأدب ١/ ١٧٠ ، ١٧١ ، والدرر ٩١/١ ، ولسان العرب (عشر) ، وبلا نسبة في الخصائص ١٨١/٣ ، وهمع الهوامع ٢٦/١] .
وقال الآخر [من الطويل] :

تَرَى الثُّغَرَاتِ الْخُضْرَ تَحْتَ لَبَائِهِ أَحَادَ وَمَثْنَى أَصْعَقَتْهَا صَوَاهِلُهُ
[ينظر البيت لابن مقبل في ديوانه ص ٢٥٢ ، وإصلاح المنطق ص ٢٠٥ ، وتذكرة النحاة ٩٠/١ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٢٩ ، ولسان العرب ٢٢١/٥ (نعر) ، والمعاني الكبير ص ٦٠٦ ، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٦٨٤ ، والصاحبي في فقه اللغة ص ١٤٠ ، ولسان العرب (فرد) ، (صقع) ، (ثنى) ، ومجالس ثعلب ص ١٥٥ ، وهمع الهوامع ٢٦/١] .

وقد حكى ثُخْمَاسٌ وَشُدَّاسٌ ؛ قال الشاعر [من الوافر] :
ضَمَرْتُ ثُخْمَاسَ ضَمْرَةً عَبْشِيَّةً أَذَارَ شُدَّاسٍ أَلَا يَسْتَقِيمَا
[ينظر البيت بلا نسبة في الدرر ٩٢/١ ، وتذكرة النحاة ص ٦٨٥ ، وهمع الهوامع ١/ ٢٦] .

وحكى أبو عمرو الشيباني وابن السكيت وأبو حاتم في كتاب « الإبل » له : أن العرب قد جاء عنها خماس وسداس إلى عُشَار ، ولا يقدح في نقلهم مازعم أبو عبيدة في كتاب « المجاز » له من أنه لا يعلمهم قالوه فوق رباع . أ هـ .

ويمنع جميع ذلك الصُّرْف للْعَدْل والصفّة .

وأما فَعَال ، وفُعِل ، ومَفْعَلان ، فلا تُغْدَل إلا في حال التعريف ؛ ولذلك لا تُغْدَل ، والمرادُ بها الصفة إلا في النداء .

لأنَّ المَنادى - وإن كان نكرةً في الأصل - معرفة إذا كان مقبلاً عليه ، وتكون إذ ذاك مبنية ؛ نحو قولك : « يَافَسَاقِ » ، و « يَا فُسْتُقُ » ، و « يَا مَلَأْمَانُ » ، وهو موقوفٌ على السَّماع .

وإذا كان فُعْلُ عَلَمًا ، فإن كان له أَصْلٌ في النكرات ، فاقض عليه بأنّه مصروفٌ غَيْرُ معدول ؛ نحو : « لُبْد » ، اسم نَسِيرٍ لِقَمَانِ بْنِ عاد ؛ لأنه يُقال : مَا لَ لُبْد . إلا أن يَقُومَ دليلٌ سمعي على عَدْلِهِ بمنع صرفه ؛ نحو : « عُمر » ، هو معدولٌ من غَامِرٍ ، وليس منقولاً من عُمرٍ جَمْعِ عُمرَةٍ .

وإن لم يكن له أَصْلٌ في النكرات ؛ نحو : « قُتْم » ، فاقض عليه ، بأنّه ممنوعُ الصُّرْف ، معدولٌ ، إلا أن يقوم الدليل بصُرْفِهِ على أنه ليس بمعدولٍ ؛ نحو : « أَدَد » . وإذا كان فَعَالٍ معرفة في غير النداء ، فإن كان معدولاً عن اسمِ فِعْلٍ ؛ كَنَزَالٍ ، وهو مُطَرِّدٌ في كُلِّ فعل ثلاثي ، أو عن مصدر ، كَبَدَادٍ ، أو عن صِفةٍ ثم غُلِبَ ؛ كَخَلَاقٍ ، للمنيّة ، كان مبنياً .

وإن كان اسماً عَلَمًا لمؤنث ، وليس له أَصْلٌ في النكرات ، كحِذَامٍ ، كان معدولاً . فأما أهلُ الحجاز فيبنونه على الكسْرِ تشبيهاً بَنَزَالٍ .

وأما بنو تميم ، فإن لم يَكُنْ في آخره راء ، أعربوه إعراب ما لا ينصرف للْعَدْل والتعريف والتأنيث ، وشَبَّهوه بِزَيْتَبٍ في أنّه عَلَمٌ لمؤنث ، وإن كان في آخره راء ، أجازوا فيه البناء على الكسر ، وأن يُعَرَّبَ إعراب ما لا ينصرف ، وقد جَمَعَ الشاعر بين اللَّغَتَيْنِ ، فقال [من مَخْلَع البسيط] :

٢٢٤- وَمَرُّ دَهْرٍ عَلَى وَبَارٍ فَهَلَكْتَ جَهْرَةً وَبَارٍ^(١)

(١) البيت للأعشى .

والشاهد فيه إعراب « وبار » الثانية ، ورفعها للضرورة ، لأن القوافي مرفوعة ، و « وبار » علم مؤنث مبني على الكسر .

ينظر : ديوانه ص ٣٣١ ، وشرح أبيات سيويه ٢٤٠/٢ ، وشرح الأشموني ٥٣٨/٢ ، =

فأما التعريف : فلا يمنع منه الصرف إلا تعريف العلمية ، أو ما أشبهه ؛ نحو :
 سحر ؛ / ألا ترى أنه تعريف بغير أداة في اللفظ ، كما أن العلم كذلك ، ويمنع
 الصرف مع العلل كلها إلا الوصف ، والجمع المتناهي^(١) ، فإنهما لا يجتمعان مع
 العلمية .

وأما وزن الفعل ، فلا يُمنع منه الصرف إلا المختص بالأفعال ؛ نحو : ضرب ، إذا
 جعلته اسم رجل ، ولم تجعله محتملا لضمير ، أو الغالب عليها ؛ نحو : أقبل ، إذا
 كان اسما علما كـ « أحمَد » أو صفة ؛ كـ « أحمَر » هذا ما لم يدخل الوزن تاء
 التانيث ، فإنه إذ ذاك لا يمنع الصرف ليغلب بذلك من شبه الفعل ؛ نحو : أزمَل ،
 لا يمتنع الصرف للوزن الغالب والصفة ؛ لأنك تقول : أزمَلَة ، في المؤنث .
 وإن اعتل الوزن المانع للصرف حتى يخرج إلى وزن من أوزان الأسماء ، لم يمتنع
 الصرف ؛ نحو : قيل ، وبيع ، إذا سميت بهما رجلا ، ولم تحملاهما ضميرا ، لأنهما
 قد صارا بمنزلة : فيل ، وديك .

وأما الوزن المشترك ، فلا يمنع الصرف منقولا كان من فعل ، كـ « حَكَم » اسم
 رجل ، أو غير منقول منه ؛ كـ « بَصَل » اسم رجل .
 فأما قوله [من الوافر] :

٢٢٥- أتا ابن جلا وطلاغ الثنايا متى أضع العمامة تعرفوني^(٢)

= شرح التصريح ٢٢٥/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ١٢٥ ، وشرح المفصل ٦٤/٤ ، ٦٥ ،
 والكتاب ٢٧٩/٣ ، ولسان العرب (وير) ، والمقاصد النحوية ٣٥٨/٤ ، وجمع الهوامع ١/
 ٢٩ ، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٣٦٤ ، وأوضح المسالك ١٣٠/٤ ، وما ينصرف
 وما لا ينصرف ص ٧٧ ، والمقتضب ٥٠/٣ ، ٣٧٦ .

(١) م : وقولي : « ويمنع الصرف مع العلل كلها إلا الوصف والجمع المتناهي » أعني أن التعريف يمنع
 الصرف مع وزن الفعل ؛ نحو : أحمد ، ومع العجمة ؛ نحو : إبراهيم ومع زيادة الألف
 والنون ؛ نحو : عثمان ، ومع التركيب ؛ نحو : حضرموت ، ومع العدل ؛ نحو : عمر ، ومع
 التانيث ، نحو : فاطمة .

وهذه جملة العلل بعد إخراج الوصف والجمع المتناهي . أ هـ .

(٢) البيت لسحيم بن وثيل .

والشاهد فيه قوله : « جلا » حيث منع من الصرف ، واختلف في سبب منعه .
 فالبناء هو الذي يشترك فيه الأسماء والأفعال ؛ وذلك بأن يسمى بمثل ضرب وعلم =

فإن « جلا » متحملٌ لضمير ، فهو محكيٌّ ؛ لأنه جملةٌ .
ولا يمنع الوزنُ الصرفَ إلا مع التعريف ، أو الصِّفَة ^(١) ، أو شبه أصله من الصِّفَة ؛
نحو : أحمر ، إذا سُمِّيَ به ، ثم نُكِّرَ بعد التَّشْمِيَةِ .
وأما التَّأْنِيثُ ، فإن كان بعلامة لازمة ، وهي الألف ، نحو : « حُبْلَى » ،
« وَحَمْرَاء » ، مَنَعَ الصرفَ وَحْدَهُ ، وكذلك إذا سَمِّيت باسمٍ في آخره أَلْفُ الإِلْحَاقِ ؛

= وظرف فإنه منصرف معرفة كان أو نكرة لأنه يكثر في الأسماء كثرته في الأفعال من غير غلبة
فنظير ضرب في الأفعال من الأسماء جبل وقلم ، ونظير علم كتف ورجل ونظير ظرف ،
عضد ويقظ وليس ذلك في أحدهما أغلب منه في الآخر فلم يكن الفعل أولى به فلم يكن
سبباً ، ومذهب عيسى بن عمر هو أنه متى سمي بالفعل كان كونه على صيغة الفعل سبباً
فيجتمع مع العلمية فيمتنع من الصرف فلذلك يمتنع صرف قتل وخرج إذا سمي بهما لأن فيه
وزن الفعل مع العلمية .

ومذهب سيويه والخليل وجمهور الناس أن المعتبر في وزن الفعل إما خصوصية وزن لا
يكون إلا في الفعل وإما أن تكون في أول الفعل زيادة كزيادة الفعل سواء كان في الأصل اسماً
أو فعلاً فلا فرق بين أرنب وأخرج إذا سمي بهما في أنهما غير مصروفين ولا فرق بين جبل
وقتل إذا سمي بهما في أنهما مصروفان وهذا هو الصحيح الذي يدل عليه ما نقله الثقات عن
العرب الفصحاء وليس في البيت حجة عند سيويه لاحتمال أن يكون سمي بالفعل وفيه ضمير
فاعل فيكون جملة ، والجمل تحكي إذا سمي بها نحو برق نجرة وشاب قرناها أو يكون جملة
غير مسمى بها في موضع الصفة لمحدوف والتقدير أنا ابن رجل جلا فلا يكون فيه على كلا
الوجهين حجة . ويرد عليه أن الجملة إذا كانت صفة لمحدوف فشرط موصوفها أن يكون بعضاً
من متقدم مجرور بمن أو في .

ويراه ابن الحاجب ابن ذي جلاً بالتثوين على حذف مضاف .

ينظر : الاشتقاق ص ٢٢٤ ، والأصمعيات ص ١٧ ، وجمهرة اللغة ص ٤٩٥ ، ١٠٤٤ ،
وخزانة الأدب ٢٥٥/١ ، ٢٥٧ ، ٢٦٦ ، والدرر ٩٩/١ ، وشرح شواهد المغني ٤٥٩/١ ،
وشرح المفصل ٦٢/٣ ، والشعر والشعراء ٦٤٧/٢ ، والكتاب ٢٠٧/٣ ، والمقاصد النحوية ٤/
٣٥٦ ، وبلا نسبة في الاشتقاق ص ٣١٤ ، وأمالى ابن الحاجب ص ٤٥٦ ، وأوضح المسالك
١٢٧/٤ ، وخزانة الأدب ٤٠٢/٩ ، وشرح الأشموني ٥٣١/٢ ، وشرح شواهد المغني ٢/
٧٤٩ ، وشرح قطر الندى ص ٨٦ ، وشرح المفصل ٦١/١ ، ١٠٥/٤ ، ولسان العرب
(ثنى) ، (جلا) ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٢٠ ، ومجالس ثعلب ٢١٢/١ ،
ومغني اللبيب ١٦٠/١ ، وجمع الهوامع ٣٠/١ .

(١) م : وقولى : « ولا يمنع الوزن الصرف إلا مع التعريف أو الصفة » إلى آخره ، مثال منعه الصرف
مع التعريف : مررت بأحمد ، ومثال منعه مع الوصف : مررت برجل أحمر ، ومثال منعه
الصرف مع شبه أصله من الصفة : ماحكاه أبو زيد من قول بعضهم : عندي عشرون أحمر ،
يريد عشرين رجلاً اسم كل واحد منهم أحمر . أ هـ .

نحو : « أَرْطَى » فى لغة من يقول : أَدِيمَ مَأْرُوطَ ، تمنعه الصرف لِشَبِّهِ الألفِ بِألفِ التَّأْنِيثِ ، فى أَنَّها زائدة فى الآخر ، لا تدخل عليها تاء التَّأْنِيثِ ؛ كما أن ألف التَّأْنِيثِ كذلك ، وأما قبل التسمية بها ، فقد كانت مُعْرَضَةً لدخول تاء التَّأْنِيثِ عليها ؛ لأنَّكَ تقول : « أَرْطَاة » ، فى الواحد ، و « أَرْطَى » ، فى الجمع .

وإن كان بعلامة غير لازمة ، وهى : التاء ؛ فإنه يمنع الصرف مع التعريف خاصّة ، وسواء كان باقياً على المؤنث ، أو منقولاً عنه إلى مذكر^(١) .
وإن كان بغير علامة : فإمّا أن يكون الاسم المؤنث واقعاً [على المؤنث]^(٢) أو قد نُقِلَ عنه إلى المذكر .

٦١ ب / فإن كان واقعاً عليه ، فإنه يمنع الصرف مع التعريف خاصّة فيما زاد على ثلاثة أحرف ؛ كزئب ، أو فيما كان متحرك الوسط من الثلاثة كَسَقَر .
وأما الثلاثى الساكن الوسط : فإن كان منقولاً من اسم أكثر استعماله للمذكر ، فإن تأنيثه يمنع الصرف مع التعريف .

والنقل من الخفيف إلى الثقيل ؛ نحو زَيْد ، اسم امرأة .
وإن لم يَكُنْ كذلك :

فإن انضاف إلى التَّأْنِيثِ العُجْمَةُ ، امتنع من الصُّرْفِ ؛ كجَمَص .
وإن لم تنضف إليه عُجْمَةٌ ، جاز فيه وجهان^(٣) : الصُّرْفُ ؛ لِحِفَةِ البناء ، ومنعه ؛

(١) م : وقولى : « وسواء كان باقياً على المؤنث أو منقولاً عنه إلى مذكر » مثال الباقي على المؤنث : عائشة ، ومثال المنقول عنه إلى مذكر : خارجة اسم رجل . أ هـ .

(٢) سقط فى ط .

(٣) م : وقولى : « وإن لم تنضف إليه عجمة ، جاز فيه وجهان » مثال ذلك : دعد اسم امرأة ؛ فإنه يجوز فيه الوجهان ؛ قال الشاعر - فجمع بين اللغتين - : [من المنسرح]

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مَثَرِهَا دَعْدٌ وَلَمْ تُغْدَ دَعْدٌ فِى الْعَلْبِ

[وهو لجرير فى ملحق ديوانه ص ١٠٢١ ، ولسان العرب (دعد) ، (لفع) ، ولعبيد الله بن قيس الرقيات فى ملحق ديوانه ص ١٧٨ ، وبلا نسبة فى أدب الكاتب ص ٢٨٢ ، وأمالى ابن الحاجب ص ٣٩٥ ، والخصائص ٦١/٣ ، وشرح الأشموني ٥٢٧/٢ ، وشرح قطر الندى ص ٣١٨ ، وشرح المفصل ٧٠/١ ، والكتاب ٣٤١/٣ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٥٠ ، والمنصف ٧٧/٢] .

فصرف الأول ، وترك صرف الثانى . أ هـ .

للتأنيث والتعريف ، أيضًا .

وإن كان قد نُقِلَ إلى مذكّر :

فإن كان ثلاثيًا ، صرفته ؛ نحو : هند ، وقدم ، إذا سُمِّيتَ بها رجلًا^(١) .

وإن كان أزيد : فإن كان تأنيثه تأنيث جمع ؛ ككلاب ، أو كان من الأوصاف

الواقعة على المؤنث بغير تاء ؛ كحائض ، فإنك تصرفه إذا سُمِّيتَ به مذكّرًا .

وإن كان غير ذلك ، منعتَه الصّرفُ للتعريف وقيام الحرف الرابع مقام تاء التأنيث ؛

نحو : زَيْتَب ، إذا سُمِّيتَ به رجلًا ، إلّا كُرَاعًا ، وذِرَاعًا ، اسمين لرجلين ؛ فإن العرب صرفتُهُما ؛ لكثرة تسمية المذكّر بهما .

وأما التركيب : فإن الذي يمنع منه الصّرف ما لم يَكُنْ فيه تضمين حرف ؛

كـ « بَغْلَبِكَ »^(٢) ، ولا يمنع الصرف إلا مع التعريف ، ومنهم من يشبّهه بالتركيب الذي فيه تضمين حرف ، كخمسة عَشَرَ ، فيبنيه .

ومنهم من يشبّهه بـ غلام زيد ، فيضيف الأول إلى الثاني ويُعَرِّبُ الاسمين .

وأما زيادة الألف والنون ، فلا يمنعان الصّرف إلا مع الصفة أو التعريف ، ولا

يمنعانه ، إلّا إذا كانا مُشبهين لألفي التأنيث ، ولا يشبهانهما في الاسم غير الصفة ، إلّا

إذا كانا في اسم عَلَمٍ^(٣) ؛ لأنّهما إذ ذاك زيادتان في الآخر ، الأولى منهما أَلِفٌ ، ولا

(١) م : وقولي : « نحو هند وقدم إذا سميت بهما رجلًا » من ذلك قوله : [من الطويل]

تَجَاوَزْتُ هِنْدًا رَغْبَةً عَنْ قِتَالِهِ إِلَى مَلِكٍ أَغْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ

[ينظر البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٣٤٣/٤ ، وشرح التصريح ٣٣٩/٢ ، وشرح

المفصل ٩٣/٥ ، والمقاصد النحوية ٥٥٨/٤] .

فصرف « هندًا » لأنه أوقعه على رجل . أ هـ .

(٢) م : وقولي : « وأما التركيب ، فالذي يمنع منه الصرف ما لم يكن فيه تضمين حرف

كـ « بعلبك » إلى آخره من ذلك قوله [من الطويل] :

لَقَدْ أَتَكْرَثَنِي بَغْلَبِكَ وَأَهْلُهَا

[صدر بيت لامرئ القيس وعجزه

... .. وَلَا بَيْنَ جُرَيْجٍ فِي قُرَى جِمَصَ أَنْكَرَا

[ينظر ديوانه ص ٦٨]

فإنه روى بالأوجه الثلاثة . أ هـ .

(٣) م : وقولي : « إلا إذا كانا في اسم علم ، مثال ذلك : مرت بـ « عثمان » . أ هـ .

تدخل عليهما تاء التانيث أضلاً ؛ كما أن ألفي التانيث كذلك .

وأما في حال التنكير : فالاسم قد تدخله تاء التانيث ؛ نحو : « مَرْجَان » ، إذا أردت منه الواحد ، قلت : « مَرْجَانَةٌ » .

ولا يُشبهانها في الصفة ، حتى تكون لا تؤنث بالتاء ؛ نحو : سَكْرَان ، وَسَكْرٌ ؛ لأنهما إذ ذاك زيادتان في الآخر ، لا تدخل عليهما تاء التانيث ؛ بل للمذكر وزنٌ خلاف وزن المؤنث ؛ كما أن ألفي حمراء ، كذلك .

فإن أنت الاسم بالتاء ، صُرِفَ ؛ نحو : سَكْرَان في لغة من يقول : سَكْرَانَةٌ^(١) / .
وأما العجمة ، فالذي يمنع منها الصُروف ، الشخصية بشرط أن يكون الاسم على أزيد من ثلاثة أحرف ، وأعني بالشخصية : أن يُنقل الاسم في أول أحواله من كلام العجم إلى كلام العرب ، معرفة ، وسواء كان في كلام العجم معرفة ؛ كإبراهيم ، أو نكرة ؛ كـ « قَالُون »^(٢) .

(١) م : وقولي : « فإن أنت الاسم بالتاء ، صرف ؛ نحو : سكران ، في لغة من قال : سكرانة » هذا الذي ذكرته هو الفصح المستعمل ، وترك صرف مثل هذا شاذ قليل الاستعمال ؛ فلم أذكره ؛ ومن ذلك قوله [من البسيط] :

كَمْ دُونَ بَيْتَةٍ مِنْ خَرَقٍ وَمِنْ عِلْمٍ كَأَنَّهُ لَامِعٌ عُزَيَانٌ مَسْلُوبٌ
[ينظر البيت لدى الرمة في ديوانه ص ١٥٧٥ ، وخزانة الأدب ٢٥٣/١ ، ٢٥٥ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٨٧٩ ، ويروى « مئة » بدلاً من « بئنة »] .
وقال آخر [من الطويل] :

إِنَّ الْفَزَارِيَّ الَّذِي بَاتَ فِيكُمْ غَدَا سَالِمًا وَالْمَوْتُ عُزَيَانٌ سَاغِبٌ
وكأنه شبهه بيناء غضبان ، فأما قول الشاعر [من الطويل] :
لَقَدْ مَنَّبَ الْخَذَوَاءُ مَنَا عَلَيْهِمْ وَشَيْطَانٌ إِذْ يَحْمِيهِمْ وَيُثَوِّبُ
[ينظر البيت لطيف الغنوي في ديوانه ص ٤٩ ، ولسان العرب (شيط) ، (شطن) ، (خذا) ، وتاج العروس (شيط) ، الحيوان ٣٠٠/١ ، وبلا نسبة في تاج العروس (خذا) ويروى « وقد » بدلاً من « لقد » ، ويروى « يدعوهم » بدلاً من « يحميهم »] .
فإن « شيطان » اسم رجل معرفة . أ هـ .

(٢) م : وقولي : « أو نكرة كقَالُون » أعني أن قالون في كلام العجم بمعنى « جيد » فهو نكرة عندهم ، إلا أنه لم يُنقل إلى كلام العرب إلا معرفة اسم رجل .

فإن قال قائل : إن قالون قد نُقل إلى كلام العرب نكرة ، روى عن علي - رضي الله عنه - أنه سأل شريحاً عن مسألة ، فأجاب بجواب حسن ، فقال له علي - رضي الله عنه - : قالون . =

ولا تمنع الصرف إلا مع التعريف : فإن كانت جنسيّة ؛ كـ « لَجَامٍ » لم تمنع الصُّرْف ؛ وكذلك إن كان الاسم ثلاثياً ، لم تؤثر عجمته في أكثر من التزام منعه الصرف ، في المؤنث الساكن الوسط ؛ نحو : « جِنَص » .

وأما الوصف : فيمنع الصرف مع زيادة الألف والنون ، أو الوزن ، أو العَدْل خاصّة ؛ نحو : أَخْمَر ، وَأُخِر ، وَغَضِبَان ، إلا أن يكون الوصف اسماً في الأصل ، فإنه لا يؤثر [في] ^(١) منع الصرف ؛ نحو قولك : مَرَزْتُ يَنْشَوَةَ أَرْبَع ، فإنه اسمٌ عَدَد في الأصل .

وأما الجمع الذي لا نظير له في الآحاد ، فيمنع الصرف وحده ؛ نحو : مَسَاجِدَ ، وإذا سُمِّيَ به ، امتنع الصرف ؛ للتعريف وشبهه العُجْمَة ؛ لأنك - إذن - أدخلت في الآحاد العريّة ما ليس منهما ؛ كما أنك إذا سُمِّيت بالعجمي ، فقد أدخلت في كلام العرب ما ليس منه .

فإن نكّرتَه بعد التسمية ، منَعْتَهُ الصُّرْفَ لشبهه بأصله ؛ ألا ترى أنه الآن اسمٌ نكرة ، كما أنه قبل التسمية كذلك .

* * *

= فالجواب : أن قالون لو كان بمعنى حسن في قول علي - رضى الله عنه - للزم صرفه إذا سمينا به رجلاً ؛ لأنه نُقِلَ إلى كلام العرب نكرة ، ثم بعد ذلك سُمِّيَ به الرجل ، وإنما زعموا أن معناه في كلام علي - رضى الله عنه - أحسنت ، فهو على هذا اسم فعل ؛ فينبغي أن يعتقد فيه أنه معرفة ؛ بدليل عدم قبوله الألف واللام ؛ فعلى هذا لم يُنقل إلى كلام العرب إلا معرفة اسم رجل كان أو اسم فعل . أ هـ .

(١) سقط في ط .

ذِكْرُ النَّوعِ الثَّانِي مِنَ الْأَحْكَامِ التَّرْكِيْبِيَّةِ

هذا النوع - أيضًا - منحصرٌ فى ذكر حُكْمِ المَبْنِئِ والمَحْكَى ، وحكم إسناد الفعل المؤنث والقَدَد ، والإِذْغَام ، فيما هو من كلمتين ، وتَغْيِيرِ آخر الكلمة ؛ لالتقائه ساكنًا مع ساكنٍ فى أول كلمة أخرى ، أو لنقل حَرَكَةَ الهمزة مُمَّا بعد إليه ، أو لِلْوَقْفِ عليه ، أو لالتقائه إذا كان هَمْزَةً مع همزة من أول كلمة أخرى .

* * *

بَابُ الْبِنَاءِ

البناء : ألا يتغير آخر الكلمة لعامل ، في حين جعلها جزء كلام عما كانت عليه قبل ذلك لفظاً ولا تقديرًا^(١) .

والحروف كلها مبنية .

والأفعال تنقسم ثلاثة أقسام : ماضٍ ، ومضارع ، وأمرٌ بغير لام :
فالماضى والأمر بغير لام : مبنيان^(٢) .

والمضارع إن دخلت / عليه النون الشديدة ، أو الخفيفة ، أو نون جماعة المؤنث ، ٦٢ ب كان مبنيًا^(٣) ؛ وإلا فهو معرب^(٤) .

والأسماء كلها معربة إلا ما أشبه الحرف ؛ كالمضمرات والموصولات^(٥) ؛ ألا ترى أن المضمر يفتقر إلى مفسر ، والموصولات إلى صلاتها ؛ كما أن الحرف يفتقر إلى غيره .

(١) م : باب البناء

قولي : « البناء ألا يتغير آخر الكلمة لعامل في حين جعلها جزء كلام ؛ كما كانت عليه قبل ذلك لفظاً ولا تقديرًا » إنما اشترطت عدم التغير في الكلمة لا في آخرها ؛ لأن من المبنيات ما ليس له آخر ؛ نحو التاء في : فعلت ، والكاف في : ضربك ، والياء في تفعلين ، ونحو ذلك ، وإنما اشترطت عدم التغير لعامل ؛ لأنه قد يتغير المبنى من غير عامل ؛ ألا ترى أن العرب تقول « حيث » بضم التاء وفتحها وكسرها ، فتغير آخرها ؛ إلا أن ذلك ليس لعامل ، وإنما اشترطت أن يكون ذلك في حين جعلها جزء كلام ؛ لأن الاسم المعرب إذا لم يدخل عليه عامل في اللفظ ولا في التقدير ؛ نحو قولك واحد اثنان ثلاثة ، يكون موقوفًا ، ولا يقال فيه : « مبنى » مع أنه في تلك الحال ، لم يتغير لعامل ؛ لأنه إذ ذاك ليس جزء كلام ، وإنما اشترطت عدم التغير في اللفظ والتقدير ؛ لأن المعرب قد لا يتغير في حال جعله جزء كلام في اللفظ ؛ نحو قولك : قام موسى ؛ لأنه - وإن لم يتغير في اللفظ - متغير في التقدير . أ هـ .

(٢) م : وقولي : « فالماضى والأمر بغير لام مبنيان » مثال ذلك : ضرب واضرب . أ هـ .

(٣) م : وقولي : « والمضارع إن دخلت عليه النون الشديدة أو الخفيفة أو نون جماعة المؤنث كان مبنيًا » مثال ذلك : قولك : هل يخرجن ، وهل يخرجن ، والهندات هل يخرجن . أ هـ .

(٤) م : وقولي : « وإلا فهو معرب » أعنى : أنه إذا لم تلحقه نون من هذه النونات ، كان معربًا ؛ نحو قولك : زيد يقوم ، والزيدان يقومان ، والزيدون يقومون ، وأنت تقومين . أ هـ .

(٥) م : وقولي : « كالمضمرات والموصولات » المضمرات مثل : أنا وأنت ، والموصولات مثل : الذى والتى .

وقد تقدم تبين جميع ذلك في موضعه من الكتاب . أ هـ .

أو تَضَمَّنَ معناه ؛ كأسماء الشرط^(١) ، فإنها تَضَمَّنَتْ معنى إنْ ، وأسماء الاستفهام^(٢) ؛ فإنها تَضَمَّنَتْ معنى الهمزة .

أو وَقَعَ موقع المبنى ؛ كالمناديات^(٣) المفردات المقبل عليها ، فإنها وقعت موقع ضمير المخاطب ؛ لأنَّ المنادى مخاطب ، والمخاطب حَقُّهُ أَنْ يكون بضمائره المختصة به ، وكأسماء الأفعال ؛ فإنها وقعت موقع الفعل المبني .

أو ضارع ما وَقَعَ موقع المبنى ، وهو : كُلُّ اسمٍ معدولٍ لمؤنثٍ على وَزْنِ فَعَالٍ ؛ كـ « حَزَامٍ » فإنه بنى لمضارعه نَزَالٍ ، فى البناء والتعريف ، والتأنيث ، والعَدْلُ ، أو أُضِيفَ إلى مبنى ؛ نحو قوله [من الطويل] :

٢٢٦- عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصُّبَا وَقُلْتُ : أَلَمَّا أَضْحُ وَالشَّيْبُ وَارِعٌ^(٤)

فبنى « حِينَ » لإضافتها إلى « عَاتَبَ » .

أو خرج عن نظائره ، نحو : أَى الموصولة^(٥) ؛ لأنها إذا وصلت بمبتدأ أو خبر ، وكان المبتدأ ضميراً ، جاز إثباته وحذفه ، كان فى الكلام طولاً أو لم يكن ، ولا يجوز ذلك فى غيرها حتى يكون فى الصِّلَةِ طولاً .

(١) م : وقولى : « كأسماء الشرط » مثال ذلك : من يكرمنى أكرمه ، وماتصنع أصنع . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « وأسماء الاستفهام » مثال ذلك : ما عندك ؟ ومن عندك ؟ أ هـ .

(٣) م : وقولى : « كالمناديات » مثل : يازيد ، ويارجل . أ هـ .

(٤) البيت : للناطقة الذبياني .

والشاهد فيه قوله : « على حين » ، حيث يجوز فى « حين » الإعراب وهو الأصل ؛

والبناء لأنه أضيف إلى مبني ، وهو الفعل الماضى « عاتب » والبناء هو اختيار المصنف هاهنا .

ينظر : ديوانه ص ٣٢ ، والأضداد ص ١٥١ ، وجمهرة اللغة ص ١٣١٥ ، وخزانة الأدب

٤٥٦/٢ ، ٤٠٧/٣ ، ٥٥٠/٦ ، ٥٥٣ ، والدرر ١٤٤/٣ ، وسر صناعة الإعراب ٥٠٦/٢ ،

وشرح أبيات سيويه ٥٣/٢ ، وشرح التصريح ٤٢/٢ ، وشرح شواهد المغني ٨١٦/٢ ، ٨٨٣ ،

والكتاب ٣٣٠/٢ ، ولسان العرب (وزع) ، (خشف) ، والمقاصد النحوية ٤٠٦/٣ ، ٤ /

٣٥٧ ، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ١١١/٢ ، والإنصاف ٢٩٢/١ ، وأوضح المسالك ٣ /

١٣٣ ، ورفض المباني ص ٣٤٩ ، وشرح الأشموني ٣١٥/٢ ، ٥٧٨/٣ ، وشرح شذور

الذهب ص ١٠٢ ، وشرح ابن عقيل ص ٣٨٧ ، شرح المفصل ١٦/٣ ، ٥٩١/٤ ، ١٣٧/٨ ،

ومغني اللبيب ص ٥٧١ ، والمنصف ٥٨/١ ، وجمع الهوامع ٢١٨/١ .

(٥) م : وقولى : « نحو : أَى فى الموصولات » إلى آخره ، مثال ذلك : قولك : يعجبني أيهم هو

قائم ، وإن شئت قلت : يعجبني أيهم قائم . أ هـ .

وهذه الأنواع كلها يلزمها البناء ، إلا المضاف إلى المبنى ؛ فإنه يجوز فيه الإعراب والبناء^(١) ، والإعراب أحسن .

وكل اسم معدول لشخص مؤنث على وزن فَعَال ، فإنه يجوز فيه الإعراب والبناء على حسب ما أحكمت في باب ما لا ينصرف .

وأما أتى الموصولة ، فإنه يجوز فيها الوجهان ، وكلاهما حسن^(٢) .

وأما المنادى المبنى ، فإنه قد يُنَوَّن ويُعْرَب في الضرورة^(٣) .

وأصل البناء : السكون ، ولا يبنى على حركة ، إلا لموجب .

(١) م : وقولى : « إلا المضاف إلى المبنى ؛ فإنه يجوز فيه الإعراب والبناء » مثال ذلك : قولك : يعجبني يوم قام زيد بفتح يوم ورفعه ؛ ومنه قوله : [من البسيط]

لَمْ يَمْنَعْ الشُّرْبَ مِنْهَا غَيْرُ أَنْ نَطَقْتُ حَمَامَةً فِي غُصُونِ ذَاتِ أَوْقَالِ

[ينظر البيت لأبي قيس الأسلت في ديوانه ص ٨٥ ، وجمهرة اللغة ص ١٣١٦ ، وخزانة الأدب ٤٠٦/٣ ، ٤٠٧ ، والدرر ١٥٠/٣ ، ولأبي قيس بن رفاع في شرح أبيات سيويه ٢/١٨٠ ، وشرح شواهد المغنى ٤٥٨/١ ، وشرح المفصل ٨٠/٣ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦٥/٤ ، ٢١٤ ، ٢٩٦/٥ ، والإنصاف ٢٨٧/١ ، وخزانة الأدب ٥٣٢/٦ ، ٥٥٢ ، ٥٥٣ ، وسر صناعة الإعراب ٥٠٧/٢ ، وشرح التصريح ١٥/١ ، وشرح المفصل ٨١/٣ ، ١٣٥/٨ ، والكتاب ٣٢٩/٢ ، ولسان العرب (نطق) ، (وقل) ، ومغنى اللبيب ١٥٩/١ وجمع الهوامع ٢١٩/١] .

فإنه روى برفع غير وبنائه على الفتح . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « وأيا من الموصولات ، فإنها يجوز فيها الوجهان وكلاهما حسن » أعنى أنك تقول : اضرب أيهم أفضل ؛ فتتصب أيا ولا تبنيها وإن شئت قلت : أيهم أفضل ، فتبنيها على الضم ، وكلاهما حسن ، هذا إن كانت مُضَافَةً فإن كانت غير مضافة ، نحو قولك : اضرب أيا أفضل ، فإنه لا يجوز فيها إلا الإعراب .

(٣) م : وقولى : « والمنادى المبنى ، فإنه قد ينوَّن ويعرب في الضرورة » أعنى : المنادى المبنى لسبب النداء ؛ نحو : يازيد ، ومن ذلك قول الشاعر [من الخفيف] :

يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَّثَكَ الْأَوَاقِي

وهو عجز بيت ، وصدرة :

صَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ

[ينظر البيت للمهلل بن ربيعة في خزانة الأدب ١٦٥/٢ ، والدرر ٢٢/٣ ، وسمط اللآلى ص ١١١ ولسان العرب (وقى) ، والمقاصد النحوية ٢١١/٤ ، والمقتضب ٢١٤/٤ ، وبلا نسبة في رصف المباني ص ١٧٧ ، وسر صناعة الإعراب ٨٠٠/٢ ، وشرح الأشموني ٤٤٨/٢ ، وشرح التصريح ٣٧٠/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ١٤٦ ، وشرح ابن عقيل ص ٥١٧ =

والموجب : كَوْنُ المبنى قد كان معربًا قبل بنائه ؛ كالمُنَادَى .
 والفعل المضارع^(١) إذا دخلت عليه النون الشديدة ، أو الخفيفة .
 وكذلك كان يجب أن يكون حكمه مع نون جماعة المؤنث^(٢) لولا حملته على فَعَلَنْ .
 والظروف المقطوعة عن الإضافة ؛ نحو : قَبْلُ ، وَبَعْدُ ، أو كَوْنُهُ يُشْبِهُ الْمَغْرِبَ ؛ كالماضى ؛
 نَحْوُ ذَهَبَ ؛ فإنه يشبه / الاسم المعرب فى وقوعه صفة ؛ كما أن الاسم كذلك^(٣) .
 ٦٣ أ وَ « عَلٌ » ، فإنه أشبه لـ « عَلٌ » النكرة فى المعنى واللفظ وهو معربٌ ، ولم تك
 « عل » المعرفة معربة قط^(٤) .
 أو كون الآخر حرفًا يحرك ما قبله ، فالأخرى أن يحرك نفسه ؛ نحو : ذِيَّةٌ ؛ ألا ترى
 أن تاء التانيث تفتح ما قبلها لفظًا أو تقديرًا ، وذلك إذا كان قبلها ألفٌ .
 أو التقاء الساكنين ، نحو : أَمْسِ .
 أو كَوْنُ الكلمة على حرفٍ واحدٍ ؛ كواو العطف .
 وأصل الحركة إن كانت لالتقاء الساكنين الكسر ، وإن كانت لغير ذلك الفتح .
 ولا يُعَدَّلُ عن الكسر ، والفتح فيما ذكر إلا لموجب ، وهو إما الإتيان ؛ نحو : مُدٌّ .

= وقد تقدم فى المثل ص ٢٤٨ [أ هـ .

(١) م : وقولى : « كالمُنَادَى والفعل المضارع » إلى آخره ، مثال ذلك : يا حَكَم ، وهل تضربن ؛
 فتبينهما على حركة ؛ لما ذكرنا . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « وكذلك كان يجب أن يكون حكمه مع نون جماعة المؤنث » مثال ذلك : يضربن كان
 ينبغى للباء أن تكون متحركة للعلة التى تقدمت لولا مامنع ذلك من الحمل على فَعَلَنْ . أ هـ .

(٣) م : وقولى : « فى وقوعه صفة كما أن الاسم كذلك » مثال ذلك : مررت برجل ضَحِكَ ؛ كما
 تقول : مررت برجل ضاحك . أ هـ .

(٤) م : وقولى : « ولم تكن عَلُ المعرفة معربة قط » مثال المعرفة قوله :

أَقْبُ مِنْ تَحْتِ عَرِيضٍ مِنْ عَلٍ

[تقدم فى هامش الكتاب ص ٢٨٤]

أى : من فوقه ، فالمضاف الذى اقتطعت عنه عَلٌ معلوم ، ومثال النكرة قول الآخر [من
 الطويل] :

كَجُلْمُودٍ صَخِرِ حَطَّةُ السَّيْلِ مِنْ عَلٍ

[تقدم فى نص المقرب برقم ١٦٣] .

أى : من مكان مرتفع ، ولم يرد فوق شىء معين . أ هـ .

وإِذَا كَوُنَ الحَرَكَةُ فِي الكَلِمَةِ كـ « الواو » فِي نَظِيرَتِهَا ؛ وَذَلِكَ نَحْنُ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الضَّمَّةَ فِي النُّونِ بِمَنْزِلَةِ الْوَاوِ فِي هُمُو .

وإِذَا الشَّبَهُ بِمَا هِيَ فِيهِ كَذَلِكَ ؛ نَحْوُ : « اخْشَوْا الْقَوْمَ » ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْوَاوَ ضَمِيرٌ مَرْفُوعٌ ؛ كَمَا أَنَّ نَحْنُ كَذَلِكَ .

وإِذَا كَوُنَ الحَرَكَةُ لَمْ تَكُنْ فِي الكَلِمَةِ فِي حَالِ إِعْرَابِهَا^(١) نَحْوُ قَبْلُ .
وإِذَا الشَّبَهُ بِذَلِكَ ؛ نَحْوُ : يَا زَيْدُ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْمُنَادَى لَا يُتَنَى فِي حَالِ الْإِضَافَةِ ؛ كَمَا أَنَّ قَبْلُ كَذَلِكَ .

وَأَمَّا طَلَبُ التَّخْفِيفِ نَحْوُ : « أَتَيْنَ » .

وَأَمَّا الْفَرْقُ بَيْنَ أُدَاتَيْنِ ؛ نَحْوُ قَوْلِكَ : « لِمُوسَى غَلَامٌ » ، وَ « لِمُوسَى غَلَامٌ » .

وَأَمَّا الْفَرْقُ بَيْنَ مَعْنَى أُدَاةٍ وَاحِدَةٍ ؛ نَحْوُ قَوْلِكَ : يَا لَزَيْدٍ ، لِعَمْرُو .

وإِذَا مِجَازُ الْعَمَلِ نَحْوُ : يَزِيدُ ، وَإِذَا مِجَازُ مُقَابِلِ الْعَمَلِ^(٢) ؛ نَحْوُ : لِنَقْمٍ .

وإِذَا كَوُنَ الحَرَكَةُ لِلْحَرْفِ فِي الْأَصْلِ ؛ نَحْوُ قَوْلِكَ : « مُذُ الْيَوْمِ » ؛ لِأَنَّ أَصْلَهَا :

مُتَذُّ ، وَمَا أَشْبَهَ مَحَلَّ [الْحَرَكَةُ] بِمَا فِي كَنَفِ هَاءِ التَّأْنِيثِ ، نَحْوُ : « بَعْلَبِكَ »^(٣) .

وَمَا جَاءَ خَارِجًا عَنْ هَذَا ، فَلَا يَلْتَفِتُ إِلَيْهِ ؛ لِشِدْوَذِهِ ؛ نَحْوُ مَا حَكَاهُ قُطْرُبُ^(٤) مِنْ

قَوْلِهِمْ : « فِرُّ » ، بِالضَّمِّ .

(١) م : وَقُولِي : « وَإِذَا كَوُنَ الحَرَكَةُ لَمْ تَكُنْ لِلْكَلِمَةِ فِي حَالِ إِعْرَابِهَا » نَحْوُ : قَبْلُ ، أَعْنَى : أَنَّ قَبْلَ فِي حَالِ إِعْرَابِهَا إِنَّمَا تَكُونُ مَنْصُوبَةً ؛ نَحْوُ قَوْلِكَ : جِئْتَ قَبْلَكَ ، أَوْ مَخْفُوضَةً ؛ نَحْوُ قَوْلِكَ : جِئْتَ مِنْ قَبْلِكَ ، فَلَمَّا بَنِيَتْ فِي حَالِ الْقَطْعِ عَنِ الْإِضَافَةِ بَنِيَتْ عَلَى حَرَكَةٍ لَمْ تَكُنْ لَهَا فِي حَالِ الْإِعْرَابِ ، وَهِيَ الضَّمُّ . أ هـ .

(٢) م : وَقُولِي : « وَأَمَّا مِجَازُ مُقَابِلِ الْعَمَلِ » أَعْنَى : أَنَّ الْجُزْمَ فِي الْأَفْعَالِ فِي مُقَابِلَةِ الْخَفْضِ فِي الْأَسْمَاءِ . أ هـ .

(٣) م : وَقُولِي : « نَحْوُ بَعْلَبِكَ » الشَّبَهُ بَيْنَ الْحَرْفِ الَّذِي قَبْلَ الْأِسْمِ الثَّانِي مِنَ الْمَرْكَبِ ، وَبَيْنَ مُقَابِلِ تَاءِ التَّأْنِيثِ : أَنَّا لَانْعَتِدُ فِي التَّصْغِيرِ إِلَّا بِالْأَسْمِ الْأَوَّلِ مِنَ الْأِسْمِ الْمَرْكَبِ ؛ كَمَا لَانْعَتِدُ فِي تَصْغِيرِ الْأِسْمِ الْمُؤَنَّثِ بِالتَّاءِ إِلَّا بِمَا قَبْلَ تَاءِ التَّأْنِيثِ ؛ فَنَقُولُ فِي تَصْغِيرِ بَعْلَبِكَ : بُعْلَبِكَ ، وَلَانْحَذِفُ مِنْهُ شَيْقًا ؛ كَمَا نَقُولُ فِي تَصْغِيرِ دَجَاجَةٍ : دَجِيجَةٌ ، وَلَانْحَذِفُ - أَيْضًا - مِنْهُ شَيْقًا . أ هـ .

(٤) مُحَمَّدُ بْنُ الْمُسْتَنِيرِ بْنِ أَحْمَدَ ، أَبُو عَلِيٍّ ، الشَّهِيرُ بِقَطْرِبَ : نَحْوِي ، عَالِمٌ بِالْأَدَبِ وَاللُّغَةِ ، مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ ، وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ وَضَعَ « الْمَثَلُثَ » فِي اللُّغَةِ . وَقَطْرِبَ لَقِبَ دَعَاهُ بِهِ أَسَاتِذُهُ « سَيَّوِيَه » فَلَزِمَهُ ، مِنْ كَتَبِهِ « مَعَانِي الْقُرْآنِ » وَ « وَالتَّوَادِرِ » ، تَوَفَّى سَنَةَ ٢٠٦ هـ ، يَنْظُرُ الْأَعْلَامُ ٩٥/٧ .

بَابُ الْحِكَايَةِ

المحكى إما مفرد ، وإما جملة :
 فالجملة : لا تحكى إلا بعد القول^(١) ، أو فعل فى معناه ؛ نحو قولك : « قَرَأْتُ :
 الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ » .
 ولا يجوز أن تدخل [حرف]^(٢) الجر على الجملة المحكية ، فأما قوله [من
 الطويل] :

٢٢٧- تَنَادَوْا بِمَا هَذَا وَقَدْ سَمِعُوا لَنَا دَوِيًّا كَعَزْفِ الْجَيْنِ يَتَنَ الْأَجَارِعِ /
 فضرورة لا يلتفت إليها .

٦٣ ب

والذى حسن ذلك كَوْنُ الاسم بعد حرف الجر مبنياً ، فلم يظهر الفتح ؛ لكونه
 مجروراً ، ومرفوعاً على صورة واحدة ؛ وأقبل من ذلك قوله [من الوافر] :
 ٢٢٨- تَنَادَوْا بِالرَّحِيلِ غَدًا وَفِي تَرْحَالِهِمْ نَفْسِي^(٣)
 ولا تخلو الجملة المحكية من أن تكون ملحونة ، أو معربة ؛ فإن كانت معربة ،
 حكيتها على لفظها ، وإن شئت على معناها .
 فإذا حكيت قول القائل : « زَيْدُ الْقَائِمِ » ، قلت : « قَالَ عَمَرُو زَيْدُ الْقَائِمِ » ، وإن
 شئت قلت : « قَالَ عَمَرُو الْقَائِمِ زَيْدٌ » .
 وإن كانت ملحونة ، حكيتها على المعنى ، فتقول : إذا حكيت : « قَامَ زَيْدٌ » ،
 بخفض زيد : « قَالَ عَمَرُو قَامَ زَيْدٌ » ، لكنه خفض زيذاً .
 والمفرد إذا كان نائباً عن جملة ، ومفيداً لإفادتها ، حكى كما تحكى الجملة ؛ نحو :

(١) م : باب الحكاية

قولى : « إلا بعد القول » مثال ذلك : قلت زيد منطلق . أ هـ .

(٢) سقط فى ط .

(٣) البيت بلا نسبة فى : الأشباه والنظائر ١٢٦/٨ ، ودرة الغواص ص ٢٣٩ ، وسر صناعة
 الإعراب ص ٢٣٢ ، والمحتسب ٢٣٥/٢ .

والشاهد فيه قوله : « بـ الرحيل » ، حيث يجوز فيه ثلاثة أوجه : الجر بالباء ، والرفع
 والنصب على الحكاية ، فكأنهم قالوا : الرحيل غداً ، أو نرحل الرحيل غداً ، أو نجعل الرحيل
 غداً ، أو أجمعوا الرحيل غداً ، فحكى المرفوع والمنصوب .

نَعَمْ ، وَبَلَى ^(١) :

فَنَعَمْ تكون عادةً في جواب الاستفهام والأمر ^(٢) ، وتكون تصديقًا للخبر ؛ نحو قولك لِمَنْ قَالَ ^(٣) : قَامَ زَيْدٌ ، أو : [ما] ^(٤) قَامَ زَيْدٌ - : نَعَمْ ، فَتَصَدِّقْهُ ، في إثبات القيام لزيد ، أو نَقِّيه عنه .

وبَلَى تكون جوابًا للنفي خاصةً ، إلا أن معناها أبدًا إيجاب المنفي ، مقرونًا كان النفي بأداة الاستفهام ، أو غير مقرون بها ؛ نحو قولك - في جواب مَنْ قَالَ : مَا قَامَ زَيْدٌ ، أو لم يَقُمْ زَيْدٌ بَلَى ، أى : « قد قَامَ » .

ولو قلت : نَعَمْ ، لَكُنْتُ مُحَقِّقًا للنفي ؛ كأنك قلت : نَعَمْ لم يَقُمْ .

وقد تقع نَعَمْ في جواب النفي المصاحب لأداة الاستفهام ، والمراد إيجاب المنفي ، إذا أُمِّنَ اللبس ، وذلك بالنظر إلى المعنى ؛ لأن التقدير في المعنى إيجاب ، ألا ترى أنك إذا قلت : « أَلَمْ يَقُمْ زَيْدٌ » ؛ فإِنَّمَا تريد أن تُثَبِّتَ للمخاطب قيام زيد ؛ ومن ذلك قوله [من الوافر] :
 ٢٢٩- أَلَيْسَ اللَّيْلُ يَجْمَعُ أُمَّ عَمْرٍو وَإِيَّانَا ؛ فَذَاكَ بِنَا تَدَانِي ؟
 ثم قال :

٢٣٠- نَعَمْ ، وَتَرَى الْهَيْلَالَ كَمَا أَرَاهُ وَيَغْلُوهَا النَّهَارُ كَمَا عَلَانِي ^(٥)

(١) م : وقولى : « نحو نعم وبلى » مثال ذلك : قال زيد نعم ، وقال عمرو بلى . أ هـ .
 (٢) م : وقولى : « فنعم تكون عادة في جواب الاستفهام والأمر » مثال ذلك : قولك في جواب من قال : اضرب زيدًا ؟ نعم ، وفي جواب من قال : هل يقوم زيد ؟ : نعم . أ هـ .

(٣) في ط : قام .

(٤) سقط في ط .

(٥) البيتان : لجحدر بن مالك ونسبا للمعلوط القريني .

والشاهد فيهما أن « نعم » هنا ، لتصديق الخبر المثبت المؤول به الاستفهام مع النفي ، فكأنه قال : إن الليل يجمع أم عمرو وإيانا نعم ، فإن الهمزة إذا دخلت على النفي تكون لمحض التقرير ، أي حمل المخاطب على أن يقر بأمر يعرفه ، وهي ، في الحقيقة للإنكار . وإنكار النفي إثبات . ويروى : « بلى وترى » ، « أرى وضح الهلال كما تراه » ، وعليهما لا شاهد فيه .
 ينظر : البيت لجحدر بن مالك في أمالي القالي ٨٢٢/١ ، والجنى الداني ص ٤٢٢-٤٢٣ ، وخزانة الأدب ٢٠١/١١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٤ ، ٢٠٦ ، ٢٠٩ ، وسمط اللآلي ص ٦١٧ ، ٩٦١ ، وشرح شواهد المغني ٤٠٨/١ ، ومعجم البلدان ٢٢٣/٢ (حجر) ، ومغني اللبيب ٣٤٧/٢ ، وللمعلوط القريني في الشعر والشعراء ٤٤٩/١ ، وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٣٦١ ، ووصف المباني ص ٣٦٥ ، ومغني اللبيب ٣٤٧/١ .

فلما كَانَتْ بَلَى تنوبُ مناب : بَلْ قد كان كذا ، ونَعَمْ تنوبُ منابُ قولك : كَانْ كذا ، أو لم يَكُنْ ، عوملتا معاملة ما نابتا منابُهُ .

ويجوزُ في القول إذا وقعت بعده جملة اسمية أن يجرى مجرى الظن في المعنى والعمل .
وأما بنو سُلَيْم : فيجرونه أجمع مجرى الظن ؛ من ذلك قول امرئ القيس^(١) في

أ ٦٤ إحدى الروايتين / [من الطويل] :

٢٣١- تَقُولُ هَزِيْزَ الرِّيحِ مَرَّتْ بِأَثَابِ^(٢) ...

وأما غيرُهُمْ من العرب ، فلا يُجرىه مُجرى الظن إلا بأربعة شروط :

أن يكون الفعل مضارعاً ، لمخاطب ، قد تقدّمته أداة استفهام ، غير مفصول بينها وبينه إلا بظرف ، أو مجرور ؛ نحو قولك : « أَتَقُولُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا ؟ » ، و « أَتَقُولُ الْيَوْمَ عَمْرًا ذَاهِبًا ؟ » ؛ ومن ذلك قوله : [من الرجز]

٢٣٢- مَتَى تَقُولُ الْقُلُوصَ الرُّوَاسِمَا يُذْنِبِينَ أُمَ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا^(٣)

(١) امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي : من بني آكل المرار ، أشهر شعراء العرب على الإطلاق ولد في نحو ١٣٠ قبل الهجرة كان أبوه ملك أسد وغطفان ، ويعرف بالملك الضليل لاضطراب أمره طول حياته ، عني معاصرونا بشعره فكتب عنه سليم الجندی ، ومحمد أبو حديد ومحمد هادي بن علي الدفتر وغيرهم
ينظر : الأعلام ١١/٢ .

(٢) عجز بيت وصدره :

إذا ما جرى شأوين وابتل عطفه

والشاهد فيه قوله : « تقول » حيث استخدمه بمعنى « تظن » من غير أن يتقدمه استفهام ، ونصب به مفعولين : أحدهما قوله : « هزيز الريح » ، وثانيهما جملة « مرت بأثاب » .

ينظر : ديوانه ص ٤٩ ، وشرح التصريح ٢٦٢/١ ، ولسان العرب (هز) ، والمقاصد النحوية ٤٣١/٢ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٢٠/٥ ، وأوضح المسالك ٧١/٢ .

(٣) البيت : لهدبة بن خشرم .

الشاهد فيه قوله : « تقول القلص يذنين » حيث ورد الفعل « تقول » بمعنى « تظن » فنصب مفعولين ، هما « القلص » وجملة يذنين .

ينظر : ديوانه ص ١٣٠ ، وتخليص الشواهد ص ٤٥٦ ، وخزانة الأدب ٣٣٦/٩ ، والدرر

٢٧٣/٢ ، والشعر والشعراء ٦٩٥/٢ ، ولسان العرب (قول) ، (فغم) ، والمقاصد النحوية

٤٢٧/٢ ، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١٦٤/١ ، وشرح شذور الذهب ص ٤٨٨ ، وشرح

ابن عقيل ص ٢٢٧ ، وجمع الهوامع ١٥٧/١ .

وإذا وقع بعد القول مفرد ، فإن كان مصدرًا له ، أوصفة للمصدر ، لم تحكه ؛ نحو قولك : قَالَ زَيْدٌ قَوْلًا ، وقال عَمْرُو بِاطِلًا .

وإن لم يكن مصدرًا ولا صفة له ، فإن كان اسمًا للجملة فى المعنى ، لم تحكه ؛ نحو قولك : قَالَ زَيْدٌ كَلَامًا .

وإن لم يكن اسمًا لها ، فلا بُد من أن يكون عامله مُضْمَرًا ؛ إذ المفرد لا يُكَلِّم به وحده ؛ فتحكيه إذ ذاك كما تحكى الجملة ؛ نحو قوله تعالى : ﴿ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ ﴾ [الأنبياء : ٦٠] ، أئى : يا إبراهيم ، ومن ذلك قول امرئ القيس [من الطويل] :
٢٣٣- إِذَا ذُقْتُ فَأَهَا قُلْتُ طَعْمٌ مُدَامَةٌ ... البيت (١)

فإنه روى برفع طعم على تقدير : « طَعْمُهُ طَعْمٌ مُدَامَةٌ » ، ونصبه على تقدير : « ذُقْتُ طَعْمٌ مُدَامَةٌ » .

وأما المفرد ، فإن كان جملة فى الأصل حكيته ؛ نحو : تَأَبَّطَ شَرًّا .
وإن كان مُشَبِّهًا للجملة ؛ نحو تسميتك بحرف عطف ومعطوف ، أو بحرف جرٍّ ومجرور ، أو بتابع ومتبوع ، أو بمضاف ومضاف إليه ، أو بمعمولٍ ، وأعنى به : الاسم العامل فيما بعده ، أو بمركب :

فإنك إن سميت بحرف عطف ومعطوف حكيته على حسب الموضع الذى نقلته منه ؛ فتقول إذا سميت بحرف العطف والمعطوف من قولك : قَامَ عَمْرُو ، وَزَيْدٌ « خَرَجَ وَزَيْدٌ » و « رَأَيْتُ وَزَيْدٌ » و « مَرَرْتُ بِوَزَيْدٍ »

وإن سميت بحرف جرٍّ ومجرور ، فإن كان حرف الجر على حرف واحد ، أو على حرفين ، ثانيهما حرف علة ، حكيت لا غير ؛ نحو : « بِزَيْدٍ » ، و « فى زَيْدٍ » (٢)

(١) صدر بيت وعجزه :

... معتقة مما تجيء به التجر ...
والشاهد فيه قوله : « قلت طعم مدامة » حيث حذف المبتدأ ، والتقدير ، طعمه طعم مدامة أو ينصب على تقدير : ذقت طعم مدامة .

ينظر : ديوانه ص ١١٠ ، والدرر ٢/٢٧٠ ، ولسان العرب (تجر) ، وجمع الهوامع ١/١٥٧ .
(٢) م : وقولى : « نحو » بزيد ، و « فى زيد » ، أعنى : أنك تقول إذا سميت رجلاً بالمجرور الذى هو بزيد : قام بزيد ورأيت بزيد ، ومررت بيزيد وكذلك تقول إذا سميت « فى زيد » وأمثالهما . أ هـ .

وإن كان ثانيهما حرفاً صحيحاً ، أو كان على أزيد من حرفين ، جاز لك فيه وجهان : الإعراب والحكاية ؛ فتقول : جاءني من زيد ، ورأيت منذ يومين ، وإن شئت أعزبت وأضفتها إلى ما بعدهما ، فقلت / : « من زيد » ، بالرفع ، و « منذ يومين » بالنصب .

وإن سميت بمضاف ومضاف إليه ، أو بتابع ومتبوع ، أو باسم مطول^(١) ، حكيت حاله التي كانت له قبل التسمية ، فتجعل إعراب المتبوع على حسب العامل ، وتجعل التابع على حسب متبوع ، وتجعل إعراب المضاف على حسب العامل الذي تقدمه ، وإعراب المضاف إليه خفضاً على كل حال ، وتجعل إعراب الاسم المطول على حسب العامل الذي يتقدمه ، ويبقى معموله على ما كان عليه قبل التسمية به .

وإن سميت بمركب ، فإن كان مركباً من اسمين ؛ نحو : بعلبك ، فقد تقدم حكمه في باب ما لا ينصرف ، وإن كان مركباً من حرفين ؛ نحو إنما ، أو من حرف واسم ؛ نحو : أنت ، أو من حرف وفعل ، نحو : هلم ، أو من فعل واسم ، نحو : حبذا ، أو من اسم وضوت ؛ كسيبويه .

فإنك تحكى جميع ذلك على لفظه ، ولا يجوز إعرابه^(٢) .

وإن لم يكن جملة ولا مشبهة بها ، لم يجز فيه حكاية إلا في الاستثبات بـ « من » عن الأسماء الأعلام ، أو ما جرى مجراها في لغة أهل الحجاز ، أو في غير ذلك في شذوذ من الكلام ؛ مثل قولهم : « دغنا من تمرتان^(٣) » و « ليس بقرشيًا » .

(١) م : وقولى : « وإن سميت بمضاف ومضاف إليه أو بتابع ومتبوع أو باسم مطول » إلى آخره ، مثال ذلك : قولك فى رجل اسمه خير من زيد ، أو زيد وعمرو ، أو زيد العاقل : ضربتُ خيراً من زيد ، وضربتُ زيداً وعمرو وجاءنى زيد العاقل ، فيكون حكمه بعد التسمية كحكمه قبلها .

(٢) م : وقولى : « فإنك تحكى جميع ذلك على لفظه ولا يجوز إعرابه » أعنى : إنك إذا سميت بشيء مما ذكر ، لم يتأثر للعامل ؛ بل يبقى على لفظه الذى كان عليه قبل دخول العامل ؛ فتقول : جاءنى إنما ، ورأيت إنما ، ومررت بإنما ، وجاءنى أنت ، ورأيت أنت ، ومررت بأنت ، وجاءنى هلم ، ورأيت هلم ، ومررت بهلم ، وجاءنى حبذا ورأيت حبذا ومررت بحبذا ، وجاءنى سيبويه ، ورأيت سيبويه ، ومررت بسيبويه .

(٣) في ط : تمرتان .

فإذا استثبت بـ « مَنْ » عَنْ عَلَمٍ ، أَوْ لَقَبٍ ، أَوْ كُنْيَةٍ ، حَكَيْتَ بعدها إعرابه الذى كان له فى الكلام الذى اقتطعته منه ؛ فتقول إذ استفهمت عن زيد من قول القائل : صَرَبْتُ زَيْدًا : مَنْ زَيْدًا ، بنصب زيد ، وعن زيد من قوله : مَرَزْتُ يَزِيدًا : مَنْ زَيْدًا ، بخفضه ، وعن زيد من قوله : قَامَ زَيْدٌ : مَنْ زَيْدٌ ، برفعه .

ولا يحكى إلا بشرط ألا يَدْخُلَ على « مَنْ » حَرْفُ عَطْفٍ ، وألا يكون الاسم المحكى متبوعًا بتابع من التوابع ، ما عدا العطف ، فإذا قلت : فَمَنْ زَيْدٌ أَوْ : من زيد العاقل ، أعربت لا غَيْرَ ، إلا أَنْ يكون التابع مع المتبوع كالشئ الواحد ؛ فإنه يجوز حكايته ؛ نحو : « زَيْدٌ بَنُ عَمْرٍو »^(١) .

فإن اجتمع ما يُحكى مع ما لا يُحكى ، بنيت الكلام على المتقدم ؛ فتقول فى الاستثبات عن زيد ، ورجلٍ ، من قول القائل : رَأَيْتُ زَيْدًا وَرَجُلًا : مَنْ زَيْدًا وَرَجُلًا ، و : مَنْ رَجُلٌ وَزَيْدٌ ، إن تقدم الرجل .

وبعض العرب يحكى سائر المعارف إلا المضمَر والمشار ؛ وذلك قليل جدًا .

و « مَنْ » فى جميع ذلك : إما مبتدأ ، وإما خبرٌ مُقَدَّم / ٦٥ أ

وإذا استثبت بـ « مَنْ » عن نكرة ، ألحقتهَا واوًا فى الرفع ، وألفًا فى النصب ، وياء فى الخفض : سواء كان الاسم مفردًا أو غير مفردٍ ، ومذكَّرًا أو مؤنثًا ؛ فتقول : مَثُو ، وَمَنَا ، وَمَنَى ، ومنهم مَنْ يُلْحَقُهَا علامة تدلُّ على التثنية^(٢) والجمع والتأنيث ، فيقول فى الاستثبات عن رجلين : مَثَانٌ ، فى الرفع ، وَمَنَيْنِ ، فى النصب والخفض ، وفى الاستثبات عن امرأتين : مَثَتَانِ ، فى الرفع ، وَمَنَتَيْنِ ، فى النصب والخفض بسكون النون . وفى الاستثبات عن نساء : مَثَاتٌ ، وفى الاستثبات عن رجالٍ ، مَثُونٌ ، فى الرفع ، وَمَنِينَ ، فى النصب والخفض .

فإن وصلت ، حذفت العلامات فى كلتا اللَّغَتَيْنِ ، فتقول : « مَنْ يَا فَتَى » .

وإن استثبت بأى قلت : « أَيُّ » ، فى الرفع ، وَأَيًّا فى النصب ، وَأَيِّ فى الخفض .

(١) م : وقولى : « فإنه تجوز حكايته ، نحو : زيد بن عمرو » أعنى : أنك إذا استثبت من قول مَنْ قَالَ : رأيت زيد بن عمرو وقلت : من زيد بن عمرو ؟ فتحكى . أ هـ .

(٢) فى ط : التشبيه .

وسواء كان الاسم مفردًا ، أو مثنى ، أو مجموعًا ، أو مذكّرًا ، أو مؤنثًا .
ومنهم من يلحقها علامة تدل على التثنية والجمع ، والتأنيث ؛ فتقول في الاستثبات
عن الواحدة : « آيَة » ، وعن الاثنين : « آيَان » ، في الرفع ، وأيّن ، في النصب
والخفض ، وعن الاثنين « آيَتَان » ، في الرفع ، و « آيَتَيْن » في النصب والخفض ،
وعن الجمع المذكر : « آيُون » ، في الرفع ، و « آيِين » ، في النصب والخفض ، وعن
جماعة المؤنثات : « آيَات » ، في الرفع ، و « آيَاتٍ » ، في النصب والخفض .
ولا يحذف شيء من هذه العلامات في الوصل ، وحكى يونس^(١) : أن بعض
العرب ، يُغرب من ويحكي بها النكرات ؛ كما يحكى « بأيّ » .
وشمّع من كلامهم : « ضَرَبَ مَنْ مَنَّا » ؛ وعلى هذه اللغة قوله [من الوافر] :
٢٣٤- أَتَوْنَا نَارِي فَقُلْتُ : مَثُونٌ أَنْتُمْ فَقَالُوا : الْجَيْنُ ، قُلْتُ : عِمُّوا ظَلَامًا^(٢)

(١) يونس بن حبيب الضبي بالولاء ، أبو عبد الرحمن ، ويعرف بالنحوي : علامة بالأدب ، كان
إمام نحاة البصرة في عصره . وهو من قرية « جبل » على دجلة بين بغداد وواسط ، أعجمي
الأصل ، أخذ عن سيبويه والكسائي والفراء وغيرهم من الأئمة ، وكانت حلقة بالبصرة يتتابها
طلاب العلم وأهل الأدب وفصحاء الأعراب ووفود البادية . وله كتب منها « معاني القرآن »
وغيرها ولد سنة ٩٤ هـ ، وتوفي سنة ١٨٢ هـ .

ينظر : مرآة الجنان ٣٨٨/١ ، نزهة الألباء ٥٩ ، وفيات الأعيان ٤١٦/٢ الأعلام ٢٦١/٨ .

(٢) البيت لشمر بن الحارث ونسب إلى سمير الضبي وإلى تأبط شرا
والشاهد فيه قوله : « منون أنتم » يريد : من أنتم ، وفيه شذوذان : الأول إلحاق الواو
والنون بها في الوصل ، والثاني تحريك النون ، وهي تكون ساكنة . وقال ابن الناظم : فيه
شذوذان : أحدهما أنه حكى مقدرًا غير مذكور ، والثاني أنه أثبت العلامة في الوصل ، وحققها
ألا تثبت إلا في الوقف (المقاصد النحوية ٥٠٣/٤) ابن الناظم ص ٧٤٨ .
ينظر : البيت لشمر بن الحارث في الحيوان ٤٨٢/٤ ، ١٩٧/٦ ، وخزانة الأدب ١٦٧/٦ ،
١٦٨ ، ١٧٠ ، والدرر ٢٤٦/٦ ، ولسان العرب (حسد) ، (منن) ، ونوادر أبي زيد ص
١٢٣ ، ولسمير الضبي في شرح أبيات سيبويه ١٨٣/٢ ، ولشمر أو لتأبط شرا في شرح
التصريح ٢٨٣/٢ ، وشرح المفصل ١٦/٤ ، ولأحدهما أو لجذع بن سنان في المقاصد النحوية
٤٩٨/٤ ، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٤٦٢/١ ، وأوضح المسالك ٢٨٢/٤ ، وجواهر
الأدب ص ١٠٧ ، والحيوان ٣٢٨/١ ، والخصائص ١٢٨/١ ، والدرر ٣١٠/٦ ، وورصف
المباني ص ٤٣٧ ، وشرح الأشموني ٦٤٢/٢ ، وشرح ابن عقيل ص ٦١٨ ، وشرح شواهد
الشافية ص ٢٩٥ ، والكتاب ٤١١/٢ ، ولسان العرب (أنس) ، (سرا) ، والمقتضب ٢/٢
٣٠٧ ، وجمع الهوامع ١٥٧/٢ ، ٢١١ .

فأثبت علامة الجمع في الوصل ؛ كما يفعل بأى ، وهذه اللغة من التذرية بحيث لا يُقاس عليها .

ومن العرب مَنْ يُجرى سائر المعارف مُجرى النكرة في الاستثبات بِـ « مَنْ » وبـ « أئى » شَمِعَ من العرب من يُقال له : ذَهَبَ معهم ، فيقول : « مَعَ مَيْنِ » . والأحسنُ أن تقولَ : « مَنْ هُمْ » ، فلا تحكى .

ولا بُدُّ من إدخال حرف الجرِّ على مَنْ ، وأئى إذا استثبت بهما عن مخفوض^(١) ، ويكونُ المجرورُ متعلقًا بفعلٍ مُضمرٍ وتُقدِّره بعدهما .

وإذا / استثبت بهما عن مرفوع ، كانا مبتدأين ، والخبرُ محذوفٌ لفهم المعنى^(٢) . ٦٥ ب
وإذا استثبت بهما عن منصوب ، كانا منصوبين بفعلٍ مُضمرٍ محذوف لفهم المعنى^(٣) .

وإذا استثبت عن نَسَبِ المسئول عنه ، قلتَ : « المنى » ، فى العاقل ، و « المائى » ، و « الماوى » ، فى غير العاقل ، وتجعله فى الإعراب ، والثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث على حَسَبِ المسئول عنه^(٤) .

(١) م : وقولى : « لابد من إدخال حرف الجر على من وأى ، إذا استثبت بهما عن مخفوض » مثال ذلك : قولك فى استثبات من قال : مررت برجل : بمنى وبأى ؟ تقديره : بمن مررت ، وبأى مررت . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « وإذا استثبت بهما عن مرفوع ، كانا مبتدأين ، والخبر محذوف لفهم المعنى » مثال ذلك : قولك فى الاستثبات لمن قال : قام رجل : منو وأئى تقديره : من قام ، وأى قام ؟ أ هـ .

(٣) م : وقولى : « وإذا استثبت بهما عن منصوب ، كانا منصوبين بفعل مضمر محذوف ؛ لفهم المعنى » مثال ذلك : قولك فى الاستثبات لمن قال : ضربت رجلاً : منا أو أيا تقديره : من ضربت ، وأيا ضربت ؟ أ هـ .

(٤) م : وقولى : « قلت المنى فى العاقل و « المائى » ، و « الماوى » فى غير العاقل ، وتجعله فى الإعراب والثنية والجمع على حسب المسئول عنه » أعنى : أنك إذا استثبت عن مفرد ، قلت : المنى والمنية والمائى أو الماوى ، والمائية أو الماوية ، فى الرفع ، والمنى والمنية ، والمائى أو الماوى والمائية أو الماوية فى النصب ، والمنى والمنية والمائى أو الماوى والمائية أو الماوية فى الخفض وإن استثبت عن اثنين ، قلت : المنيان والمنيتان ، والمائيان أو الماويان والمائيتان أو الماويتان فى الرفع ، والمنين والمنيتين والمائين أو الماويين والمائيتين أو الماويتين فى النصب والخفض وإن استثبت عن جمع قلت : المنيون والمنيات والمائيات أو الماويات فى الرفع والمنين والمنيات والمائيات أو الماويات فى النصب والخفض . أ هـ .

بَابُ إِسْنَادِ الْفِعْلِ إِلَى الْمُؤنَّثِ

إذا أُسْنِدَ الْفِعْلُ إِلَى مُؤنَّثٍ ، فَإِنْ فُصِّلَ بَيْنَهُمَا بِإِلَّا ، لَمْ تَلْحَقْهُ عِلَامَةُ تَأْنِيثٍ ؛ نَحْوُ
 قَوْلِكَ : « مَا قَامَ إِلَّا هِنْدٌ » ، وَلَا يُقَالُ : « مَا قَامَتْ » ، إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ ^(١) .
 وَإِنْ لَمْ يُفْصَلْ بَيْنَهُمَا بِهَا ، فَإِنْ أُسْنِدَتْهُ مِنْ ظَاهِرِ الْمُؤنَّثِ إِلَى الْمَفْرَدِ ، أَوِ الْمُثَنَّى ،
 أَوِ الْجَمْعِ جَمْعَ سَلَامَةٍ ، فَإِنْ كَانَ حَقِيقِيًّا ، وَلَمْ يُفْصَلْ بَيْنَهُمَا بِشَيْءٍ ، فَالْعِلَامَةُ
 لَازِمَةٌ ^(٢) ، وَمَاجَاءٌ مِنْ قَوْلِهِمْ : قَالَ فُلَانَةٌ ، فَشَاذٌ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ .
 وَإِنْ فُصِّلَ بَيْنَهُمَا بِشَيْءٍ ، جَازَ إِلْحَاقُ الْعِلَامَةِ وَحَذْفُهَا ، فَتَقُولُ : قَامَتِ الْيَوْمَ هِنْدٌ ،
 وَقَامَ ، إِنْ شِئْتَ .
 وَكَلِمَا طَالَ الْفَصْلُ ، كَانَ الْحَذْفُ أَحْسَنَ ^(٣) .
 وَإِنْ كَانَ الْمُؤنَّثُ غَيْرَ حَقِيقِيٍّ ، جَازَ إِلْحَاقُ الْعِلَامَةِ ، وَحَذْفُهَا ، فَصَلَّتْ أَوْ لَمْ
 تَفْصَلْ ^(٤) .
 وَإِنْ أُسْنِدَتْهُ إِلَى جَمْعِ التَّكْسِيرِ مِنْ ظَاهِرِ الْمُؤنَّثِ ، جَازَ لَكَ إِلْحَاقُ الْعِلَامَةِ ،
 وَحَذْفُهَا ^(٥) .

(١) م : باب إسناد الفعل إلى المؤنث

قولي : « ولا يقال : قامت إلا في ضرورة » مثال ذلك قوله : [من الطويل]

طَوَى النَّخْرُ وَالْأَجْرَارُ مَا فِي ضُلُوعِهَا قَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الضُّلُوعُ الْجَرَاشِغُ

[ينظر البيت لدى الرمة في ديوانه ص ١٢٩٦ ، وتخليص الشواهد ص ٤٨٢ ، وتذكرة
 النحاة ص ١١٣ ، وشرح المفصل ٨٧/٢ ، والمحتسب ٢٠٧/٢ ، والمقاصد النحوية ٤٧٧/٢ ،
 وبلا نسبة في شرح الأشموني ١٧٢/٢ ، وشرح ابن عقيل ص ٢٤٣] . أ هـ .

(٢) م : وقولي : « فإن كان حقيقياً ، ولم تفصل بينهما بشيء فالعلامة لازمة » مثال ذلك : قامت
 هند ، وقامت الهندان ، وقامت الهندات . أ هـ .

(٣) م : وقولي : « وكلما طال الفصل ، كان الحذف أحسن » مثال ذلك : حصر القاضي اليوم
 امرأة . أ هـ .

(٤) م : وقولي : « وإن كان المؤنث غير حقيقى ، جاز لك إلحاق العلامة وحذفها ، فصلت أو لم
 تفصل » مثال ذلك : قولك : طلعت الشمس ، وطلع الشمس وطلعت اليوم الشمس ، وطلع
 اليوم الشمس ؛ قال تعالى : ﴿ وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ ﴾ [القيامة : ٩] . أ هـ .

(٥) م : وقولي : « وإن أسندته إلى جمع التفسير من ظاهر المؤنث ، جاز لك إلحاق العلامة
 وحذفها » مثال ذلك : قولك : قامت الهنود ، وقام الهنود . أ هـ .

وإن أسندته إلى ضمير المؤنث المفرد ، أو المثني ، ألحقته العلامة ، حقيقياً كان التأنيث^(١) ، أو غير حقيقي^(٢) .

ولا يجوز حذفها إلا في الشعر ؛ نحو قوله [من المتقارب] :

٢٣٥- فلا مُزَنَّةٌ وَذَقَّتْ وَذَقَّهَا وَلَا أَرْضٌ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا^(٣)

وإن أسند إلى ضمير المؤنث المجموع ، لم تلحق الفعل علامة إلا أن ضمير جماعة المؤنث ، إن عاد على غير مسلم ، قد يكون كضمير الواحدة المؤنثة ؛ فتقول : النساء قُتُنَ وَقَامَت ؛ ومن ذلك قوله [من الوافر] :

٢٣٦- تَرَكْنَا الْخَيْلَ وَالتَّعَمَّ الْمُفْدَى وَقُلْنَا لِلنِّسَاءِ بِهَا : أَقِيْمِي^(٤)

وقد يجيء في الشعر ؛ كضمير الواحد المذكور ، وفي شاذ من الكلام .

ومن ذلك قوله - عليه السلام - : « خَيْرُ النِّسَاءِ صَوَالِحُ نِسَاءِ قُرَيْشٍ ، أَخْنَاهُ عَلَى وَلَدٍ ، وَأَزْعَاهُ عَلَى زَوْجٍ ، فِي ذَاتِ يَدِهِ »^(٥) .

(١) في ط : المؤنث .

(٢) م : وقولِي : « وإن أسند إلى ضمير المؤنث المفرد أو المثني ، ألحقته العلامة ، حقيقياً كان التأنيث أو غير حقيقي » مثال ذلك : هند قامت ، والهندان قامتا ، والقناة انكسرت والقناتان انكسرتا . أ هـ .

(٣) البيت لعامر بن جوين :

والشاهد فيه قوله : « ولا أرض أبقل إبقالها » والقياس : أبقلت إبقالها ، لأن الفعل مسند إلى ضمير عائذ على « الأرض » وهو مؤنث مجازي ، فحذف التاء ضرورة .

ينظر : تخلص الشواهد ص ٤٨٣ ، وخزانة الأدب ٤٥/١ ، ٤٩ ، ٥٠ ، والدرر ٦/٢٦٨ ، وشرح التصريح ٢٧٨/١ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٣٩ ، ٤٦٠ ، وشرح شواهد المغني ٩٤٣/٢ ، والكتاب ٤٦/٢ ، ولسان العرب (أرض) (بقل) ، والمقاصد النحوية ٢/٤٦٤ ، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٣٥٢/١ ، وأوضح المسالك ١٠٨/٢ ، وجواهر الأدب ص ١١٣ ، والخصائص ٤١١/٢ ، وشرح الأشموني ١٧٤/١ ، والرد على النحاة ٩١ ، ورصف المباني ص ١٦٦ ، وشرح أبيات سيويه ٥٥٧/١ ، وشرح ابن عقيل ص ٢٤٤ ، وشرح المفصل ٩٤/٥ ، ولسان العرب (خضب) ، والمختضب ١١٢/٢ ، ومغني اللبيب ٦٥٦/٢ ، وجمع الهوامع ١٧١/٢ ، البحر المحيط ٤٩٣/٥ ، ٢٥٣/٧ .

(٤) والشاهد فيه قوله : « أقيمي » فأعاد الضمير على « النساء » مفرداً ؛ وهذا جائز ؛ لأنه جمع غير سالم . ينظر روح المعاني ٤١٥/٧ ، ٢٨٨/١١ .

(٥) أخرجه البخاري ٢٧/٩ : كتاب النكاح : باب إلى من ينكح وأي النساء خير ، رقم ٥٠٨٢ ، ومسلم ١٩٥٨/٤ ، ١٩٥٩ : كتاب فضائل الصحابة : باب من فضائل نساء قریش ، رقم (٢٥٢٧ - ٢٠٠) ، وأخرجه أحمد ٢٦٩/٢ ، ٣١٩ ، ٣٩٣ ، والبيهقي ٢٩٣/٧ ، =

أ ٦٦ وجمع التكسير من المذكر يجرى في إسناد الفعل إلى ظاهره ، مَجْرَى جمع التكسير من / المؤنث^(١) ، والضمير العائد عليه ، إن كان غير عاقلٍ بمنزلة الضمير العائد على جمع المؤنث ؛ فتقول : « الْأَجْدَاغُ انْكَسَرْنَ ، وانْكَسَرَتْ » ، « وانْكَسَرْنَ » أفصح ؛ لأنه جمع قَلَّةٍ ، ولو قلت : الْجُدُوعُ لكان « انْكَسَرَتْ » أفصح .
ولا يُقال : انْكَسَرَ ، إلا في ضرورة ، أو نادر كلام ؛ ومنه قوله تعالى : ﴿ تَشْفِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ ﴾ [النحل : ٦٦] .
وإن كان عاقلًا ، فالضميرُ العائدُ عليه كالضمير العائد على السالم منه .
وقد يجيء كضمير الواحدة من المؤنث ، أو كضمير الواحد المذكور ، أو ضمير جماعة المؤنث ، وهو أقلها .

* * *

= كتاب القسم والنشوز : باب ما يستحب لها رعاية لحق زوجها وإن لم يلزمها شرعًا ، والبغوي في شرح السنة ٢٣٩/٧ (بتحقيقنا) : كتاب فضائل الصحابة : باب قال الله تعالى : ﴿ يَنْسَأُ الْبَنِيُّ لَسَنَهُ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ إِنْ أَتَقَيْنَ ﴾ [الأحزاب : ٣٢] رقم ٣٨٦٠ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

وقوله أحناء : من الحنو وهو العطف والشفقة وأرعاه : قال الخطابي : من الإرعاء ، وهو الإبقاء يقال : رعاه يرعاه رعياً من الرعاية ، وأرعى عليه أي : أبقي إرعاء ، يقول : أحفظ لماله وأبقاه ، والله أعلم .أ.هـ [من شرح السنة] .

(١) م : وقولى : « وجمع التكسير من المذكر يجرى في إسناد الفعل إلى ظاهره مجرى جمع التكسير من المؤنث » أعنى : أنه يجوز لك أن تقول : قام الرجال ، وقامت الرجال ؛ كما تقول : قام الهنود ، وقامت الهنود . أ.هـ .

بَابُ الْعَدَدِ

وهو أربعة أنواع :

فالنوع الأول : المفرد ، وهو واحد ، واثنان للمذكر ، وواحدة واثنان ، واثنتان للمؤنث .

ولا تجوز إضافة شيء منها إلا في ضرورة ؛ نحو قوله : [من الرجز]
٢٣٧ - ظُفُفَ عَجُوزٌ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلٍ^(١)

وعشرون ، وسائر العقود إلى تسعين .

ويكون للمذكر والمؤنث على لفظ واحد ، وتمييز بواحد منصوب^(٢) .
ولا تجوز إضافة شيء منها إلى التمييز ، فأما ما حكاه الكسائي من قولهم : « أَخَذْتُه بِمِائَةِ وَعِشْرِي دِرْهَمٍ » ، فشاذ لا يلتفت إليه .

والثاني : المضاف ، وهو من ثلاثة إلى عشرة ، ومائة وألف ، فأما المائة والألف ، فيكونان للمذكر والمؤنث على لفظ واحد ، ويُفسران بواحد مخفوض ؛ نحو قولك :

(١) البيت اختلف في نسبه فنسب إلى خطام المجاشعي وإلى جندل بن المثنى أو لسلمي الهذلية أو للشما الهذلية .

والشاهد فيه : إضافة « ثنتا » إلى « الحنظل » ، وهو اسم يقع على جميع الجنس ، وحق العدد القليل أن يضاف إلى الجمع القليل . وإنما جاز على تقدير : ثنتان من الحنظل ، كما يقال : أربعة كلاب على تقدير أربعة من الكلاب . وكان الوجه أيضا أن يقال : حنظلتان ، ولكنه بناه على قياس الثلاثة وما بعدها إلى العشرة .

ينظر البيت لخطام المجاشعي أو لجندل بن المثنى أو لسلمي الهذلية أو لشما الهذلية في خزانة الأدب ٤٠٠/٧ ، ٤٠٤ ، ولجندل بن المثنى أو لسلمي الهذلية في المقاصد النحوية ٤٨٥/٤ ، ولخطام المجاشعي أو لجندل بن المثنى أو لسلمي الهذلية أو للشما الهذلية في الدرر ٣٨/٤ ، ولجندل بن المثنى في « شرح التصريح » ٢٧٠/٢ ، وللشما الهذلية في خزانة الأدب ٥٠٨/٧ ، ٥٢٦ ، ٥٢٩ ، ٥٣٢ ، وبلا نسبة في « إصلاح المنطق » ص ١٨٩ ، وخزانة الأدب ٥٠٨/٧ ، وشرح أبيات سيويه ٣٦١/٢ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٨٤٧ ، وشرح المفصل ١٤٣/٤ ، ١٤٤ ، ١٦/٦ ، ١٨ ، والكتاب ٦٩/٣ ، ٦٢٤ ، ولسان العرب (دل) (هـ) (ثنى) (خصى) ، والمقتضب ١٥٦/٢ ، المنصف ١٣١/٢ ، وجمع الهوامع ٢٥٣/١ .

(٢) م : باب العدد

قولى : « ويكون للمذكر والمؤنث على لفظ واحد ويميز بواحد منصوب » مثال ذلك :
عندى عشرون رجلاً ، وعشرون امرأة . أ هـ .

« مِائَةُ رَجُلٍ » ، و « مِائَةُ امْرَأَةٍ » ، و « أَلْفُ رَجُلٍ » ، و « أَلْفُ امْرَأَةٍ » ، وتشبيهُهما بمنزلةهما ؛ تقول : « مِائَتَا رَجُلٍ » ، و « مِائَتَا امْرَأَةٍ » ، و « أَلْفَا رَجُلٍ » ، و « أَلْفَا امْرَأَةٍ » .

ولا يجوز إثبات النون والنصب ، إلا في ضرورة الشعر ، نحو قوله : [من الوافر]
 ٢٣٨- إِذَا عَاشَ الْفَتَى مِائَتَيْنِ عَامًا فَقَدْ ذَهَبَ اللَّذَاذَةُ وَالْفَتَاءُ^(١)
 وأما من الثلاثة إلى العشرة ، فلا يخلو أن تستعملها مضافة ، أو غير مضافة :
 فإن استعملتها غير مضافة ، وأردت بها مجرد العدد ، أدخلت عليها تاء التانيث ، ومنعتها الصرف ؛ فتقول : « ثَلَاثَةٌ نِصْفُ سِتَّةٍ » و « أَرْبَعَةٌ نِصْفُ ثَمَانِيَةٍ » .
 وإن أردت بها المعدود ، ألحقتها التاء إن أوقفته على المذكر ، وإن أوقفته على المؤنث ، لم تلحقها إياها / .

٦٦ ب المؤنث ، ويجوز حذف التاء في الحالين ؛ حكى الكسائي : « ضَمْنَا مِنَ الشَّهْرِ خَمْسًا » .
 والأول أفصح .

وإن أضفتها إلى المعدود ، فإما أن تُضيفها إلى جمع ، أو اسم جمع ، أو اسم جنس ، ولا تُضاف إلى مفرد ؛ فأما قولهم : « ثَلَاثُمِائَةٍ » ، فلأن المائة في المعنى جمع .

وقد يُقال : « ثَلَاثُ مِئَتَيْنِ » .

ولا يُقال إلا : « ثَلَاثَةُ آلَافٍ » .

(١) البيت : للربيع بن ضبع .

والشاهد فيه قوله : « مِائَتَيْنِ عَامًا » حيث نصب الاسم بعد « مِائَتَيْنِ » للضرورة ، وكان الوجه حذف نون « مِائَتَيْنِ » ، وخفض ما بعدها ، إلا أنها شبهت للضرورة بالعشرين ونحوها مما يثبت نونه ، وينصب ما بعده ، ويروى « تسعين » عامًا ، ولا شاهد في هذه الرواية .
 ينظر : أمالي المرتضى ٢٥٤/١ ، وخزانة الأدب ٣٧٩/٧ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٥ ،
 والدرر ٤١/٤ ، وشرح التصريح ٢٧٣/٢ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٥٢٥ ، والكتاب ١/
 ٢٠٨ ، ١٦٢/٢ ، ولسان العرب (فتا) ، والمقاصد النحوية ٤٨١/٤ ، وجمع الهوامع ١/
 ١٣٥ ، وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٢٩٩ ، وأوضح المسالك ٢٥٥/٤ ، وجمهرة اللغة
 ص ١٠٣٢ ، وشرح الأشموني ٦٢٣/٣ ، وشرح المفصل ٢١/٦ ، ومجالس ثعلب ص ٣٣٣ ،
 والمقتضب ١٦٩/٢ ، والمنقوص والمدود ص ١٧ ، ويروى « المروعة » بدلًا من « اللذاذة » .

فإن أضفتها إلى جمع ، ألحقت التاء^(١) ، إن كان الواحد مذكراً ، ولم تُلحقها إن كان مؤنثاً ، إلا ما شذ من قولهم : « ثلاثة أنفُس » ، والنفُس مؤنثة ، لكن عوملت معاملة المذكر ؛ حملاً على معنى شخص .

وما عدا ذلك : فلا يُحمل على المعنى ، إلا في ضرورة ؛ نحو قوله [من الطويل] :

٢٣٩- فَكَانَ مَجْنَى دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَقَى ثَلَاثَ شُخُوصٍ كَاعِبَانٍ وَمُعْصِرٍ^(٢)

فأسقط التاء ؛ لأنَّ الشخوص في المعنى ، هي الكاعبان والمُعصِر .

وتقول : ثلاثة نَسَابَاتٍ ؛ لأنه صفة لمحذوف ، التقدير : ثلاثة رجالٍ نَسَابَاتٍ ؛ وكذلك تفعل في أمثاله .

فأما قولهم : « ثَلَاثُ ذَوَابِّ ذُكُورٍ » ، فعلى جعل الدابة اسماً .

وإذا كان للمعدود جمع قلة ، وجمع كثرة ، أضفته إلى القليل ؛ نحو : « ثَلَاثَةُ أَقْلُسٍ » ، وقد يضاف إلى الكثير ، فيقال : « ثَلَاثَةُ قُلُوسٍ » .

وإن كان الجمع صفةً ، أجزئته على العدد ، فتقول : « ثَلَاثَةُ قُرَشِيَّوْنَ » .

وقد يُضَافُ إليه ، فيقال : « ثَلَاثَةُ قُرَشِيَّيْنِ » ، على حذف الموصوف ، وإقامة الصفة مقامه ، وبأية الشعر .

(١) م : وقولى : « ألحقتها التاء » إن أوقعتها على المذكر ، وإن أوقعتها على المؤنث لم تُلحقها إياها ، من ذلك قولهم : الثوب سبع في ثمانية ، أى : سبع أذرع في ثمانية أشبار . أ هـ .

(٢) البيت لعمر بن أبي ربيعة .
والشاهد فيه قوله : « ثلاث شخوص » ، والقياس : ثلاثة شخوص لأن « شخص » مذكر لكن الشاعر راعى المعنى المقصود من الشخوص الذي رشحه وقواه ذكر « الكاعبين » و « المعصر » .

ينظر : ديوانه ص ١٠٠ ، والأشباه والنظائر ١٢٩، ٤٨/٥ ، والأغاني ٩٠/١ ، وأمالى الزجاجي ص ١١٨ ، والإنصاف ٧٧٠/٢ ، وخزانة الأدب ٣٢٠/٥ ، ٣٢١ ، ٣٩٤/٧ ، ٣٩٦ ، ٣٩٨ ، والخصائص ٤١٧/٢ ، وشرح أبيات سيويه ٣٦٦/٢ ، وشرح التصريح ٢/٢٧١ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٣١٣ ، والكتاب ٥٦٦/٣ ، ولسان العرب (شخص) ، والمقاصد النحوية ٤٨٣/٤ ، بلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٠٤/٢ ، وأوضح المسالك ٢٥١/٤ ، وشرح الأشموني ٦٣٠/٣ ، وشرح التصريح ٢٧٥/٢ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٥١٩ ، وعيون الأخبار ١٧٤/٢ ، والمقتضب ١٤٨/٢ وروى « نصيرى » بدلاً من « مجنى » .

وإن أضفتها إلى اسم جمع ، ألحقت التاء ، إن كان لعاقل ؛ نحو قولك : ثلاثة رَهْطٌ ، ولا تلحقها إن كان لغير عاقل ؛ نحو : ثلاث دَوْدٍ ، فأما قولهم : « ثلاثة أشياء » ، فبنى العدد على مفردة شذوذاً ؛ وكذلك : « ثلاثة رجلَة » ، والباب ألا يُضاف إلى اسم جمع ، إلا يمين ، فيقال : « ثلاث من الإبل » .

وإن أضفتها إلى اسم جنس ، كُنْتَ في إلحاق التاء بالخيار ؛ فتقول : « ثلاثة نخلٍ » ، والأحسن إلحاقها .
والثالث المركب :

وهو من إحدى عَشَرَ ، إلى تسعة عَشَرَ ، وحكمه : أن يبقى النيف على ما كان عليه من تذكير أو تأنيث ، إلا أنك تبني من واحدٍ أحداً ، ومن واحدةٍ إحدى .
وقد يجوز أن تُبقيهما على لفظيهما .

وأما العَشْرَةُ ، فإنك تلحقها التاء في عدد المؤنث ، وتبقى / الشين ساكنةً ، ويجوز كسرها ، وتسقطها في عدد المذكر ، وتبقى الشين على فتحها [وتبنى النيف مع العشرة إلا في اثني عشر واثنتي عشرة ؛ فإنك تبني العشرة ؛ لوقوعها موقع النون]^(١) ، وتبقى النيف على إعرابه .

ومن العَرَبِ من يُشكِّن العين في عَشْرٍ في عدد المذكر ، إلا في اثني عَشَرَ .
ويفسر جميع ذلك بواحدٍ منصوب ؛ فتقول : « واحدٌ عَشَرَ رجلاً » ، و « أحدٌ عَشَرَ رجلاً » ، إلى تسعة عشر ، و « واحدةٌ عشرةً امرأةً » ، و « إحدى عشرةً امرأةً » ، إلى تسع عشرةً ، إلا أنه يجوز في ثمانٍ عشرةً إثبات الياء ساكنةً أو مفتوحةً ، وحذفها ، وعلى الحذف قوله [من الكامل] :

٢٤٠ - وَلَقَدْ شَرِبْتُ ثَمَانِيَا وَثَمَانِيَا وَثَمَانٍ عَشْرَةً وَاثْنَتَيْنِ وَأَرْبَعًا^(٢)

(١) سقط في ط .

(٢) البيت للأعشى .

الشاهد فيه قوله : « ثمان عشرة » حيث كسر نون « ثمانية » المركبة ، بعد حذف يائها ، ويجوز فتح الياء ، وسكونها إذا بقيت .

ينظر : لسان العرب (ثمن) ولم أقف عليه في ديوانه ، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني

ولا تجوز إضافة النيف إلى العشرة ، إلا في ضرورة ؛ نحو قوله [من الرجز] :

٢٤١- بِنْتُ ثَمَانِي عَشْرَةَ مِنْ حِجَّتِي^(١)

وإذا أضفت العدد المركب ، جاز فيه إبقاؤه على بنائه ، وأن يجعل الإعراب في الاسم الثاني ؛ فتقول : « عِنْدِي أَحَدَ عَشْرِكَ » ، بفتح الراء وضمها .

ولا تجوز إضافة اثني عشر ، ولا اثنتي عشرة ، ولا اثنتي عشرة .

والرابع : المعطوف والمعطوف عليه من واحد وعشرين إلى تسعة وتسعين ، وجميعه يُفسَّر بواحد منصوب ، ويكون حكم النيف والعقد في سائر الأحكام بمنزلهما قبل العطف (٢) .

وإذا اجتمع في هذا الباب مُذَكَّرٌ ومؤنث ، وأضفت العدد إلى المعدود ، بنيته على المتقدم منهما ، فتقول : « عِنْدِي سِتَّةُ رِجَالٍ وَنِسَاءٍ » ، و « سِتُّ نِسَاءٍ وَرِجَالٍ » ؛ وكذلك تفعل إلى العشرة ، ولا يجوز ذلك فيما دون الستة (٣) .

(١) البيت لنفيع بن طراق . وقبلة :

كلف من عنائه وشقوقته

والشاهد فيه قوله : « ثَمَانِي عَشْرَةَ » حيث أضاف « ثَمَانِي » إلى « عَشْرَةَ » ، وبعض الكوفيين يجيزون إضافة النيف إلى العشرة .

ينظر : الحيوان ٤٦٣/٦ ، والدرر ١٩٧/٦ ، وشرح التصريح ٢٧٥/٢ ، والمقاصد النحوية ٤٨٨/٤ ، وبلا نسبة في الإنصاف ٣٠٩/١ ، وأوضح المسالك ٢٥٩/٤ ، وخزانة الأدب ٦/٤٣٠ ، ٤٣٢ ، وشرح الأشموني ٦٢٧/٣ ، ولسان العرب (شقا) ، وجمع الهوامع ٢/١٤٩ .

(٢) م : وقول : « ويكون حكم النيف والعقد في سائر الأحكام بمنزلهما قبل العطف » أعني : أن العقد يكون للمذكر والمؤنث بلفظ واحد كما كان قبل العقد والنيف يكون من ثلاثة إلى تسعة في المذكر بالتاء ، وللمؤنث بغير تاء ، كما كان - أيضًا - قبل ؛ فيكون واحد وأحد واثنان للمذكر ، وواحدة وإحدى واثنان واثنان للمؤنث ؛ كما كان - أيضًا - قبل ذلك ؛ فتقول : واحد وعشرون رجلاً ، واثنان وعشرون غلاماً ، وثلاثة وعشرون فارساً ، وواحدة وعشرون جارية ، واثنان وعشرون امرأة ، وثلاث وعشرون جارية . أ هـ .

(٣) م : وقول : « ولا يجوز ذلك فيما دون الستة » أعني : أنه لا يجوز أن تقول : خمسة رجال ونساء ، ولا أربعة رجال ونساء ، ولا ثلاثة رجال ونساء ؛ وسبب ذلك : أن رجالاً ونساءً جمعان ، وأقل ما يقع عليه الجمع ثلاثة ؛ فلذلك كان أقل ما يصدق عليه رجال ونساء : ستة . أ هـ .

وإن نصبت المعدود المختلط بَعْدَ العدد ، فإنك في العاقل تبني العدد على المذكر ، تقدم أو تأخر ؛ فتقول : « عِنْدِي أَحَدَ عَشَرَ عَبْدًا وَجَارِيَةً » ، و « ثَلَاثَةَ عَشَرَ جَارِيَةً وَعَبْدًا » . وفي غير العاقل تبني على المتقدم ، فتقول : « عِنْدِي سِتَّةَ عَشَرَ جَمَلًا وَنَاقَةً » ، و « خَمْسَ عَشْرَةَ نَاقَةً وَجَمَلًا » و « سَرْتُ ثَلَاثَةَ عَشَرَ يَوْمًا وَلَيْلَةً » ، و « ثَلَاثَ عَشْرَةَ لَيْلَةً وَيَوْمًا » .

إلا أن الحكم للأول ؛ إذ يصح الاستغناء عن الثاني ؛ لأنه ليست تحتها عددٌ يحتوى على جميعين .

وإن أتيت بالمعدود بعد « يَنْ » ، غلبت في العاقل المذكر ، تقدم أو تأخر ، وفي /
غيره المؤنث تقدم أو تأخر ؛ فتقول : « عِنْدِي أَحَدَ عَشَرَ يَنْ رَجُلٍ وَامْرَأَةً » ، و « يَنْ
امْرَأَةً وَرَجُلٍ » ، و « سَرْتُ ثَلَاثَ عَشْرَةَ يَنْ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ » ، وَيَنْ لَيْلَةٍ وَيَوْمٍ .
ومن ذلك قوله [من الطويل] :

٦٧ ب

٢٤٢- فَطَافَتْ ثَلَاثًا يَنْ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ وَكَانَ التَّكْيُورُ أَنْ تُضَيَّفَ وَتَجَارَا^(١)
وإذا لم تذكر المعدود في التأريخ ، فإن العرب تبني العدد على الليالي دون الأيام ،
وتنجر مع ذلك الأيام ، فتقول : « كَتَبْتُ لثَلَاثَ خَلَوْنَ أَوْ بَقِيْنَ مِنْ شَهْرِ كَذَا » ؛ ومن
ذلك قوله [من الخفيف] :

٢٤٣- خُطَّ هَذَا الْكِتَابُ فِي يَوْمٍ سَبْتٍ لِثَلَاثِ خَلَوْنَ مِنْ رَمَضَانَ
وَالْأَحْسَنُ : أَنْ يُؤْرَخَ بِالْأَقْلِ مِمَّا مَضَى ، أَوْ مِمَّا بَقِيَ^(٢) ، فإذا استوى الماضي ،
والباقى ، أُرُخَتْ بِأَيِّهِمَا شُفَتْ ، وتعريف المضاف من الأعداد بإدخال الألف واللام على

(١) البيت للنابهة الجعدي .

والشاهد فيه قوله : « ثَلَاثًا يَنْ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ » فغلب المؤنث على المذكر ؛ لأن التمييز واقع على غير العاقل ، وجاءت « يَنْ » فاصلة بينه وبين العدد .

ينظر : ديوانه ص ٤١ ، وأدب الكاتب ص ٢٧٥ ، وإصلاح المنطق ص ٢٩٨ ، وخزانة الأدب ٤٠٧/٧ ، ٤٠٨ ، ٤١١ ، ٤١٣ ، والكتاب ٥٦٣/٣ ، ولسان العرب (خمس) (ضيف) ، وبلا نسبة في معني اللبيب ٦٦٠/٢ .

(٢) م : وقولى : « وَالْأَحْسَنُ أَنْ يُؤْرَخَ بِالْأَقْلِ مِمَّا مَضَى أَوْ مِمَّا بَقِيَ » أعنى : أنه أحسن أن تقول : لعشر خلون ، من أن تقول : لعشرين بقين ، وحسن أن تقول لخمس عشرة خلوت ، أو لخمس عشرة بقيت . أ هـ .

ما أضيف إليه ؛ نحو : « ثَلَاثَةُ الْأَنْوَابِ » .

وقد حُكِيَ إِذْخَالُ الْأَلْفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِمَا ، وتعريفُ المركَّبِ بِإِذْخَالِهِمَا عَلَى الْاسْمِ الْأَوَّلِ ؛ نحو : الْأَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا ، وقد حُكِيَ : « الرَّجُلُ » ، على زيادة الألف واللام .

وتعريف المعطوف والمعطوف عليه بِإِذْخَالِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ عَلَى الْأَسْمِينَ ؛ نحو : « الثَّلَاثَةُ وَالْعِشْرِينَ » .

وتعريفُ المفرد ، بِإِذْخَالِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِ ؛ نحو : « الْوَاحِدِ وَالْاِثْنَيْنِ » .

* * * *

بَابُ كُنَايَاتِ الْعَدَدِ

والعربُ تُكْنَى عن العدد بـ « كَذَا » وتستفهمُ عنه بـ « كَمْ » وتكثره بـ « كَأَيِّنْ » وبـ « كَمْ » أيضًا .

فأما « كَمْ » ، فإن كانت استفهاميةً ، كان تمييزُها مفردًا منصوبًا^(١) . وإن كانت خبريةً ، كانت للتكثير ، ويكون تمييزُها مخفوضًا^(٢) ، ويجوزُ فيه الإفرادُ والجمعُ ، ويجوزُ حمل الخبرية على الاستفهامية في نصب التمييز خاصةً إذا فهمَ المعنى ؛ ومن ذلك قوله [من الكامل] :

٢٤٤ - كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ فَدَعَاءٌ قَدْ حَلَبَتْ عَلَى عِشَارِي^(٣)

فإنه رُوِيَ بنصب « عَمَّة » .

وكذلك يجوز - أيضًا - حملُ الاستفهامية على الخبرية في خفض التمييز خاصةً وحكي من كلامهم : « عَلَى كَمْ جَذَعٍ يَبْتَلِكُ » ، والأصل : على كم مِنْ جَذَعٍ ، فحذفت مِنْ وعُوِضَ منها عَلَى . وكذلك لا يجوزُ خفضُ تمييزها حتى يدخلَ عليها حرفُ خفض .

(١) م : [باب كُنَايَاتِ الْعَدَدِ]

وقولي : « فإن كانت استفهامية ، كان تمييزُها مفردًا منصوبًا » مثال ذلك : قولك : كم غلامًا عندك . أ هـ .

(٢) م : وقولي : « وإن كانت خبريةً ، كانت للتكثير ، ويكون تمييزُها مخفوضًا » مثال ذلك : كم غلام لي ، وكم غلمان لي ، أي : كثير من الغلمان لي . أ هـ .

(٣) البيت للفرزدق .

والشاهد فيه قوله : « كم عمة » حيث رويت منصوبة حملاً لـ « كم » الخبرية على الاستفهامية في نصب التمييز ، وفي « عمة » وجهان آخران : أحدهما : الرفع على الابتداء ، والمسوغ للابتداء بها وصفها بالجار والمجرور ، والثاني : والجر على الإضافة .

ينظر : يوانه ٣٦١/١ ، الأشباه والنظائر ١٢٣/٨ ، وأوضح المسالك ٢٧١/٤ ، وخزانة الأدب ٤٥٨/٦ ، ٤٨٩ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٥ ، ٣٩٨ ، والدرر ٤٥/٤ ، وشرح التصريح ٢٨٠/٢ ، وشرح شواهد المغني ٥١١/١ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٥٣٦ ، وشرح المفصل ١٣٣/٤ ، والكتاب ٧٢/٢ ، ١٦٢ ، ١٦٦ ، ولسان العرب (عشر) ، واللمع ٢٢٨ ، ومغني اللبيب ١٨٥/١ ، والمقاصد النحوية ٤٨٩/٤ ، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٣٣١/١ ، وشرح الأشموني ٩٨/١ ، وشرح ابن عقيل ص ١١٦ ، ولسان العرب (كم) ، والمقتضب ٥٨/٣ .

ويجوزُ الفصل بين الاستفهامية وتمييزها بالظرف والمجرور ، فتقول / : « كَمْ فِي الدَّارِ ٦٨ أ رَجُلًا » ، و « كَمْ عِنْدَكَ جَارِيَةٌ » .

وإن فصلت بين الخبرية وتمييزها ، التزم فيه النصب ، ولا يجوز خفض إلا في ضرورة ؛ نحو قوله [من الرمل] :

٢٤٥- كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ الْعُلَى وَكَرِيمٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهُ^(١)

فإنه روى بـخفض « مُقْرِفٍ » ونصبه ، ويجوز دخول « مِنْ » على تمييزها ، فيخفض إذ ذاك ؛ فتقول : « كَمْ مِنْ غُلامٍ عِنْدَكَ » . و « كَمْ مِنْ غُلامٍ مَلَكَتْ » . ويجوز - أيضًا - حذف تمييزها لفهم المعنى ، فتقول : « كَمْ مَالُكَ » ، أى : كم درهمًا مالك .

وكلاهما له صدرُ الكلام فلا يتقدمه عاملٌ إلا الخافض^(٢) .

ويُعرفُ موضعُهُما من الإعراب بالقانون الذى تقدم فى أسماء الشرط .

والأحسن فى الاسم الواقع فى جواب كَمْ الاستفهامية : أن يكون موافقًا لها فى الإعراب ؛ فتقول فى جواب مَنْ قال : كَمْ دِرْهَمًا مَلَكَتْ : « عِشْرِينَ » ، وفى جواب من قال : كَمْ دِرْهَمًا عِنْدَكَ : « عَشْرُونَ » .

ويجوز أن ترفع الجواب على كلِّ حالٍ .

وأما كَأَيِّنَ ، فمعناها معنى كَمْ الخبرية ، إلا أن تمييزها يلزمه مِنْ ، ويجوز الفصل بينها وبينه بالجمَلِ ؛ فتقول : « كَأَيِّنَ جَاءَنِي مِنْ رَجُلٍ » .

(١) البيت لأنس بن زنيم .

والشاهد فيه قوله : « مقرف » حيث وردت « كم » الخبرية مفصلاً بينها وبين تمييزها وروى تمييزها « مقرف » مخفوضاً وكان القياس النصب إلا أن ذلك ضرورة وروى بالنصب على التمييز لقبح جره مع الفصل .

ينظر : ديوانه ص ١١٣ ، خزانة الأدب ٤٧١/٦ ، والدرر ٤٩/٤ ، وشرح شواهد الشافية ص ٥٣ ، والمقاصد النحوية ٤٩٣/٤ ، ولعبد الله بن كريب فى الحماسة البصرية ١٠/٢ ، وبلا نسبة فى الإنصاف ٣٠٣/١ ، والدرر ٢٠٤/٦ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٠/٢ ، وشرح الأشموني ٦٣٥/٣ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٥٣٤ ، وشرح المفصل ١٣٢/٤ ، والكتاب ١٦٧/٢ ، والمقتضب ٦١/٣ ، وجمع الهوامع ٢٥٥/١ ، ١٥٦/٢ .

(٢) م : وقولى : « ولا يتقدمه عامل إلا الخافض » مثال ذلك : قولك : بكم درهم اشتريت ثوبك ، وبكم غلام مررت . أ هـ .

وفيهَا لُغَاتٌ : يُقَالُ : « كَاثِنٌ » ، وَ « كَاءِنٌ » ، وَ « كِيٌّ » نَحْوُ : كَجٍ ،
وَ « كِيٌّ » نَحْوُ : كَيْعٍ .
وَأَمَّا « كَذَا » ، فَإِنْ كُنِيتَ بِهِ عَنِ الثَّلَاثَةِ إِلَى الْعَشْرَةِ ، أَوْ عَنِ الْمِائَةِ ، أَوْ الْأَلْفِ ،
قُلْتَ : « كَذَا مِنَ الدَّرَاهِمِ » .
وَإِنْ كُنِيتَ بِهِ عَنْ أَحَدٍ عَشَرَ إِلَى تِسْعَةِ عَشَرَ ، قُلْتَ : « كَذَا وَكَذَا دِرْهَمًا » .
وَإِنْ كُنِيتَ بِهِ عَنْ عَشْرِينَ ، أَوْ ثَلَاثِينَ إِلَى تِسْعِينَ ، قُلْتَ : « كَذَا دِرْهَمًا » ، وَإِنْ
كُنِيتَ بِهِ عَنِ الْمَعْطُوفِ مِنْ وَاحِدٍ وَعَشْرِينَ إِلَى تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ ، قُلْتَ : « كَذَا وَكَذَا
دِرْهَمًا » .

* * *

بَابُ اسْمِ الْفَاعِلِ الْمُسْتَقَّ مِنْ الْعَدَدِ

إذا اشتقت اسم فاعل من واحد إلى عشرة ، كان المذكر على وزن « فاعل » ،
والمؤنث على وزن « فاعلة » ، نحو : « حَادٍ » ، و « حَادِيَّة » ، وكذلك إلى
العشرة ، إلا أنه يجوز في ثالث وثلاثة ، لغتان ، إثبات الثاء وإبدالها ياءً ، فيقال :
ثَالِي ، وثَالِيَّة ، وعلى ذلك قوله [من الرجز] :

٢٤٦- يَفْدِيكَ يَأْزُوعَ أَبِي وَخَالِي قَدْ مَرَّ يَوْمَانِ وَهَذَا الثَّالِي^(١) ٦٨ ب

وذلك يجوز - أيضًا - في خامس ، وخامسة ، إثبات السين وإبدالها ياءً ؛ وعلى
ذلك قوله [من البسيط] :

٢٤٧- مَضَتْ ثَلَاثُ سِنِينَ مُنْذُ حَلَّ بِهَا وَعَامَ حُلَّتْ وَهَذَا الثَّابِعُ الْخَامِي^(٢)

ويجوز في سادس وسادسة ، ثلاث لغات : إثبات السين وإبدالها ياءً ، فيقال :
« سَاد » ، و « سَادِيَّة » ، وعلى ذلك قوله [من الطويل] :

٢٤٨- بُوَيِّرِلْ عَامٍ قَدْ أَذَاعَتْ لِخَمْسَةٍ وَتَغْتَدُنِي إِنْ لَمْ يَبْقِ اللَّهُ سَادِيَا^(٣)

وإذغام الدال فيها بعد قلبها تاءً ، فيقال : « سَات » ، و « سَاتَة » ؛ كما قالوا :
« سِت » .

(١) البيت : بلا نسبة في : الدرر ٦ / ٢٢٤ ، سر صناعة الإعراب ٧٦٤ ، وشرح الأشموني ٣ / ٨٨٠ ، شرح شافية ابن الحاجب ٣ / ٢١٣ ، لسان العرب (ثلث) ، ومع الهوامع ٢ / ١٥٧ ،
شرح المفصل ١٠ / ٢٤ ، ٢٨ ، وبعده :

وأنت بالهجران لا تبالي

والشاهد فيه قوله : « وهذا الثالي » يريد : وهذا الثالث فأبدل الثاء ياء .

(٢) البيت : للحادرة (قطنة بن أوس) وقوله :

كَمْ لِلْمَنَازِلِ مِنْ شَهْرِ وَأَعْوَامٍ بِالْمُتَحَنَّى بَيْنَ أَنْهَارٍ وَأَجَامٍ

والشاهد فيه قوله : « الخامي » يريد الخامس ، فأبدل السين ياء .

ينظر : لسان العرب (خمس) (خمأ) والدرر ٦ / ٢٣٥ ، وسر صناعة الإعراب ٢ / ٧٤٢

والممتع في التصريف ١ / ٣٦٩ ، ومع الهوامع ٢ / ١٥٧ .

(٣) البيت : بلا نسبة في : سر صناعة الإعراب ٢ / ٧٤١ ، شرح شواهد الشافية ص ٤٤٧ ولسان
العرب (ذيع) .

الشاهد : قوله : « ساديًا » يريد : سادسًا فقلب السين ياء .

فحادي وحادية ، لم يستعمل إلا فيما زاد على عشرة .
وأما واحد وواحدة ، فصفتان من : وَحَدَ يَحْدُ ، إذا انفردا أو لَيْسَتْا من هذا الباب ، ولا تجوز إضافتهما ، وما عدا ذلك يجوز إضافته إلى العدد الذي أُخِذَ منه ، وإلى خلافه ، فيقال : ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ ، وَثَالِثُ اثْنَيْنِ ؛ وكذلك باقيها ، إلا ثَانِيَا وَثَانِيَةً ، فَإِنَّهُمَا لا يُضَافَانِ إلا إلى العدد الذي أُخِذَ منه ، فيقال : ثَانِيِ اثْنَيْنِ ، وَثَانِيَةُ اثْنَتَيْنِ ، ولا يجوز : ثَانِيِ وَاحِدٍ ، وَثَانِيَةُ وَاحِدَةٍ .

فإذا أُضِيفَ إلى الموافق ، لم يَعْمَلْ ، ويعرف بالإضافة ^(١) ؛ وإن أُضِيفَ إلى المخالف ، جرى مجرى اسم الفاعل المأخوذ من الفعل في جميع أحواله ؛ فَيَعْمَلُ بمعنى الحال والاستقبال ، ولا يعمل بمعنى الماضي ، إلا إذا دخلت عليه الألف واللام ^(٢) ؛ نحو : « هَذَا الرَّابِعُ ثَلَاثَةُ أَمْسٍ » .

وأما العدد من أحد عشر إلى تسعة عَشَرَ ، فَإِنَّكَ تَبْنِي اسمَ الفاعل من النِّيفِ على فاعلي ، للمذكر ، وفاعلة للمؤنث ، ويكون اسم الفاعل مبنيا مع العشرة ؛ كما كان النِّيفُ ؛ فتقول : حَادِي عَشَرَ ، وَحَادِيَّةُ عَشْرَةٍ ، وكذلك إلى تسعة عَشَرَ .

فإن أُضِفَتْ إلى العدد الموافق ، قلت : « ثَالِثُ عَشَرَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ » ، وإن شِئْتَ حَذَفْتَ « عَشَرَ » الأول ؛ لدلالة « عَشَرَ » المتأخر عليه .

ويعربُ اسمُ الفاعل لزوال موجبِ بنائه ، وهو أجود الوجوه ؛ فتقول : « هَذَا ثَالِثُ ثَلَاثَةِ عَشَرَ » .

وإن شِئْتَ حَذَفْتَ - أَيْضًا - ثَلَاثَةَ ؛ لدلالة ثَالِثٍ عليها ، وأعرِبتُ ثَالِثًا ؛ لزوال موجبِ بنائه ، وأَبْقَيْتُ « عَشَرَ » مَبْنِيًا ، لِأَنَّكَ تَوَيْتَ المَحذُوفَ ؛ فقلت : « هَذَا ثَالِثُ عَشَرَ » .

(١) م : باب اسم الفاعل المشتق من العدد

قولي : « فَإِنْ أُضِيفَ إِلَى الْمُوَافِقِ ، لَمْ يَعْمَلْ وَيَعْرِفُ بِالْإِضَافَةِ » أعنى : أَنَّكَ تَقُولُ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ثَالِثَ الثَّلَاثَةِ ، فَتَصِفُ بِهِ الْمَعْرِفَةَ ؛ لِأَنَّهُ تَعْرِفُ بِإِضَافَتِهِ إِلَى الْمَعْرِفَةِ ، وَلَا يَجُوزُ إِعْمَالُهُ فِيْمَا بَعْدَهُ ، لِأَنَّهُ تَقُولُ ثَالِثَ ثَلَاثَةٍ ؛ فَتَنْصِبُ بِهِ ثَلَاثَةَ . أ هـ .

(٢) م : وقولي : « فَيَعْمَلُ بِمَعْنَى الْحَالِ وَالْإِسْتِقْبَالِ ، وَلَا يَعْمَلُ بِمَعْنَى الْمَاضِي إِلَّا إِذَا أَدْخَلْتَ عَلَيْهِ الْأَلْفَ وَاللَّامَ » مثال ذلك : هَذَا الرَّابِعُ ثَلَاثَةُ الْآنَ ، وَهَذَا الْخَامِسُ أَرْبَعَةُ غَدًا ، وَهَذَا الرَّابِعُ ثَلَاثَةُ أَمْسٍ ، وَهَذَا الْخَامِسُ أَرْبَعَةُ أَمْسٍ . أ هـ .

حكى الكسائي السواء ثالث عشر ، وهذا الوجه أقلها استعمالاً .
ومثل ذلك جائز في الباقي .

٦٩ أ

وإن أضفته إلى المخالف ، لم يجز فيه / إلا وجهان :
أحدهما : أن تقول : « هَذَا ثَالِثَ عَشَرَ اِثْنَيْ عَشَرَ »
والآخر : أن تحذف « عَشَرَ » المتقدم ؛ لدلالة المتأخر عليه ، ويُعربُ اسمُ الفاعل ؛
لزوال مُوجب بنائه ، فتقول : « هَذَا ثَالِثَ اِثْنَيْ عَشَرَ » ، ومثل ذلك جائز في الباقي ،
ولا يعمل اسمُ الفاعل المأخوذ من العدد المركب أصلاً ^(١) ، ولا يجوز بناء اسم الفاعل
من عِشْرَيْنَ وسائر أسماء العقود ؛ بل تقول : « هَذَا الْعِشْرُونَ » ، أو « كَمَالُ
الْعِشْرَيْنِ » .

* * *

(١) م : وقولى : « ولا يعمل اسم الفاعل المأخوذ من العدد المركب أصلاً » أعنى : أنه لا يجوز أن
يقال : هذا ثالث اثنى عشر ، فتنون ثالثاً وتنصب به اثنى عشر . أ هـ

بَابُ الْإِدْغَامِ مِنْ كَلِمَتَيْنِ

الإدغام ، لا يكون إلا في مثليْن [أو] متقاربيْن :
ذِكْرُ إِدْغَامِ الْمُثْلَيْنِ :

إذا التقى المثلان في كلمتين ، فإمّا أن يكون الثاني ساكناً ، أو متحرّكاً ، فإن كان ساكناً ، لم يَجْزِ الإدغام ؛ بل لا بدُّ من إظهارهما ؛ نحو قولك : « اضْرِبْ ابْنَكَ » وقد شَدَّتِ العربُ في « علماء بنو فلان » ، والأصلُ : على الماء ، فحذفوا الألف لالتقاء الساكنين ، ثم حذفوا أحد المثلين بعد ذلك تخفيفاً ، وإن كان متحرّكاً .
فإن كانا صحيحَيْنِ ، فإمّا أن يكون الأوّل منهما ساكناً ، فتدغمه في الثاني ليس إلا ؛ نحو قولك : « اضْرِبْ بَكْرًا » .

وإمّا أن يكون متحرّكاً فلا يخلو إذ ذاك من أن يكون ما قبله ساكناً أو متحرّكاً ، فإن كان متحرّكاً ، جازَ الإظهارُ وحذف الحركة من المثل الأول ، وإدغامه في الثاني ؛ فتقول : « جَعَلَ لَكَ » ، وَ « جَعَلْتُكَ » .
وكلاهما حَسَنٌ ، والإظهار لغة أهل الحجاز .

وأقوى ما يكون الإدغام وأحسنه إذا أدّى الإظهارُ إلى اجتماع خمسة أحرف متحرّكة فصاعداً ^(١) .

وإن كان ما قبله ساكناً ، فإن كان الساكن حرفَ عِلَّةٍ ، جازَ الإظهار ، وأن تحذف الحركة من المثل الأول ، وتدغمه في الثاني ؛ نحو : « دَارَ رَاشِدٍ » ، وَ « ثَوْبَ بَكْرٍ » ، وَ « جَيْبَ بَشِيرٍ » .
والإظهارُ فيه أحسن من الإظهار في « جَعَلَ لَكَ » وأشباهه .

وإن كان الساكن حرفاً صحيحاً ، لم يَجْزِ الإدغام ؛ نحو : اسم مُوسَى ، وابن نوح .

(١) م : باب الإدغام من كلمتين

قولي : « وأقوى ما يكون الإدغام وأحسنه إذا أدّى الإظهارُ إلى اجتماع خمسة أحرف متحرّكة فصاعداً » أعنى : أن الإدغام في مثل « جعل لك » لتوالي خمسة أحرف متحرّكة أقوى من الإدغام في مثل « يجعل لك » . أ هـ .

وإن كان المثلان حرفي علة ، فإن كان الأول ساكنًا : فإما أن يكون حرف لين ؛ فيلزم الإدغام ؛ نحو : « اخشى ياسرًا » ، أو حرف مد ولين ، فلا يجوز الإدغام نحو : « يغزو واقِد » ، و « اضرب ياسرًا » ، وإن كان الأول متحرِّكًا ، فإما أن يكون ما قبله متحرِّكًا ؛ فيجوز الإظهار والإدغام ؛ نحو : « ولي يزيد » ، و « لقضو واقِد » .

وإما أن / يكون ساكنًا معتلًا غير مُدغم ؛ فيجوز الإظهار والإدغام ؛ نحو : « واو ٦٩ ب واقِد » ، و « آي ياسين » .

وإما أن يكون ساكنًا صحيحًا ، أو معتلًا مُدغمًا ، فلا يجوز الإدغام ، نحو : « ولي يزيد » ، و « عذو واقِد » ، و « ظبي يزيد » ، « غزو واقِد » .

* * *

ذِكْرُ إِدْغَامِ الْمُتَقَارِبِينَ .

اعلم : أنَّ التقارب بين الحرفين يكون في المخرج ، أو في الصِّفَة ، أو في مجموعهما ، فلا بدُّ من ذكر الحروف ومخارجها وصفاتها .
فحروف المعجم ، الأصول : تسعة وعشرون حرفًا ، أولها الألف وآخرها الياء على المشهور من ترتيب حروف المعجم .

وقد تَبْلُغُ خمسةً وثلاثين بفروع حَسَنَةٍ تلحقها ، يُؤْخَذُ بها في القرآن وفصيح الكلام ، وهي : النون الخفيفة ، وأعني بذلك : الساكنة ، إذا وقع بعدها حرف من الحروف التي تُخْفَى معها^(١) ، والشين التي كالجيم ؛ نحو : أَجْدَقُ في أَشْدَقِ ، والصَّادُ التي كالزَّاي ؛ نحو : « مَزْدَر » في مَضْدِر ، والهمزة المخففة ، وهي المفعولة بينها وبين الحرف الذي منه حركتها ، وذلك جائز في كل همزة متحركة تكون بعد ألف ، أو بعد حركة^(٢) ما لم تكن مفتوحة مكسورًا ما قبلها ، فتبدل ياءً^(٣) ، أو مضمومًا فتبدل واوًا^(٤) .

وَألفُ التَّفْخِيمِ^(٥) ، وألفُ الإمالة ، وهي كلُّ أَلْفٍ يُنْحَى بها نحو الياء ، وبالفَتْحَةِ التي قبلها نحو الكسرة .

ولا تفعل ذلك بها إلا إذا كان قبلها كسرة بحرف ؛ نحو : « عِمَادٍ » ، أو بحرفين ، أولهما ساكن ؛ نحو : « شِفَالٍ » ، أو بحرفين متحركين إذا كان أحدهما الهاء ، ولم تفصل بين الكسرة والألف ضمة ؛ نحو : لَنْ يَضْرِبَهَا ، فإن فصل

(١) م : وقولي : « وأعني بذلك الساكنة إذا وقع بعدها حرف من الحروف التي تُخْفَى معها » مثال ذلك « منكم » و« إنفاق » وسنين سائر الحروف التي تخفى معها . أ هـ .

(٢) م : وقولي : « وذلك جائز في كل همزة متحركة تكون بعد ألف أو بعد حركة » مثال ذلك : شاء وشأى . أ هـ .

(٣) م : وقولي : « ما لم تكن مفتوحة مكسورًا ما قبلها فتبدل ياء » مثال ذلك قولك : يير في يير . أ هـ .

(٤) م : وقولي : « أو مضمومًا فتبدل واوًا » مثال ذلك قولك : شوله في شوله . أ هـ .

(٥) م : وقولي : « وألف التَّفْخِيمِ » أعني بذلك : كل ألف ينحى به نحو الواو ، مثال ذلك : الصلاة . أ هـ .

بينهما ضمة لم تمل ، نحو : « يَضْرِبُهَا » ، أو بثلاثة أحرف ، أولها ساكن إذا كان أحدُها الهاء ، ولم تفصل - أيضًا - بين الكسرة والألف ضمة ، نحو قولك : « عِنْدَهَا » ، أو إذا كان قبلها ياء تليها ؛ نحو : « سَيَال » ، أو بينهما حرف ؛ نحو : « شَيَّان » ، أو حرفان متحرّكان ، أحدهما الهاء ، ولم تفصل بينهما - أيضًا - ضمة ؛ نحو : « يَيْنَهَا » ، أو إذا كان قبلها إمالة بحرف ؛ نحو : قولك : « رَأَيْتُ عِمَادًا » ، أو إذا كان بعدها كسرة تليها ؛ نحو : « عَابِد » ، أو إذا كانت متطرفة ثلاثة فصاعدًا ؛ نحو : « رَمَى » ، و « غَزَا » ، و « فَتَى » ، و « كَيْمَا » ، و « مَلْهَى » ، و « مَوْتَى » ، و « حُبْلَى » / .

١٧٠

وقد يتركون الإمالة في « عَصَا » ، ونحوها ، من الأسماء .
وإذا كانت عَيْنًا في فعل منقلبة عن ياء ؛ نحو : « بَاع » ، أو عن واو مكسورة ، نحو : « خَاف » .
وسواء كانت الكسرة في جميع ما ذكرنا بناءً أو إعرابًا ^(١) ؛ نحو قولك : « بِمَالِكَ » ، وظاهرة أو مقدرة ؛ نحو : الوقف على « مَاشٍ » ، ومتصلة أو منفصلة ؛ نحو قولك : « لَزَيْدٍ مَالٌ » .
إلا أن الإمالة لكسرة البناء أقوى منها لكسرة الإعراب ، وللمتصلة كائنة ما كانت ، أقوى منها للمنفصلة ، وللظاهرة أقوى منها للمقدرة ، وفي ما كانت الألف فيه متطرفة رابعة فصاعدًا ، أو ثالثة منقلبة عن ياء أقوى منها إذا كانت ثالثة منقلبة عن واو وإذا كانت عَيْنًا منقلبة عن ياء أقوى منها إذا كانت منقلبة عن واو مكسورة .
والإمالة إما تكون في الأفعال والأسماء ، إلا ما كان منها متوغلًا في البناء غير مستقبل ؛ نحو : « ما » الاستفهامية ، أو الشرطية ، أو الموصوفة ، وإذا .
وأما الحروف ، فلا يُمال شيء منها إلا : « بَلَى » ، [و « لا »] ^(٢) من قولهم « إِمَّا لا » . و « يا » في النداء ؛ لنيابتها مناب الأفعال .

(١) م : وقولى : « وسواء كانت الكسرة في ذلك بناءً أو إعرابًا » أعنى بقولى : بناء : ثابتة ، وليست إعرابًا ؛ نحو : حذام . أ هـ .

(٢) سقط في ط .

وُتَمْنَعُ الإِمَالَةُ إِذَا كَانَتْ لِتَأْخُرَ كَسْرَةً ، أَوْ تَقْدُمُهَا ، أَوْ تَقْدُمُ « يَاء » ، أَوْ إِمَالَةً سَبْعَةً أَحْرَفَ ، وَهِيَ : الضَّادُ ، وَالضَّادُ ، وَالطَّاءُ ، وَالظَّاءُ ، وَالغَيْنُ ، وَالخَاءُ ، وَالْقَافُ ، وَذَلِكَ إِذَا وَلَّيْتَ الْأَلْفَ قَبْلَهَا ؛ نَحْوُ « غَاثِم » ، أَوْ كَانَتْ مَكْسُورَةً أَوْ سَاكِنَةً وَقَبْلَهَا كَسْرَةً ، وَبَيْنَهُمَا حَرْفٌ عِنْدَ بَعْضِهِمْ ؛ نَحْوُ : « قِفَاف » ، وَ « مِضْبَاح » ، أَوْ وَلَّيْتُهَا بَعْدَهَا ، نَحْوُ : « نَاطِر » ، أَوْ بَيْنَهُمَا حَرْفٌ ، نَحْوُ : « نَاهِض » ، أَوْ حَرْفَانِ ، نَحْوُ : « مَنَاشِيط » .

وَإِذَا كَانَ حَرْفُ الاسْتِعْلَاءِ مُنْفَصِلًا مِنَ الْكَلِمَةِ ، لَمْ يَمْنَعِ الْإِمَالَةُ إِلَّا فِيمَا [أَمِيل] ^(١) لِكَسْرَةِ عَارِضَةٍ ؛ نَحْوُ قَوْلِكَ : « بِمَالٍ قَاسِم » ، أَوْ فِيمَا أَمِيلُ مِنَ الْأَلْقَابِ الَّتِي هِيَ صِلَاتٌ لِلضَّمَائِرِ ؛ نَحْوُ : « أَرَادَ أَنْ يَضْرِبَهَا قَبْلُ » .
وَسَوَاءٌ كَانَ الْمُسْتَعْلَى يَلِي الْأَلْفَ ^(٢) أَوْ بَيْنَهُمَا حَرْفٌ نَحْوُ قَوْلِكَ : « مِنَّا فَضْلٌ » ، أَوْ حَرْفَانِ ؛ نَحْوُ قَوْلِكَ : « أَرَادَ أَنْ يَضْرِبَهَا مَلَقٌ » أَوْ ثَلَاثَةُ أَحْرَفَ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : « أَرَادَ أَنْ يَضْرِبَهَا بِسَوْطٍ » .

فَإِنْ كَانَتْ الْأَلْفُ الْمَمَالَةُ خِلَافَ مَا ذَكَرَ لَمْ يُؤْثِرْ فِيهَا الْمُسْتَعْلَى الْمُتَفَصِّلُ ؛ لِقُوَّتِهَا فِي الْإِمَالَةِ ؛ نَحْوُ قَوْلِكَ : « عِمَادُ قَاسِم » ، بِالْإِمَالَةِ .
وَأَمَّا الرَّاءُ إِذَا لَمْ تَكُنْ مَكْسُورَةً ، فَإِنَّهَا إِذَا وَقَعَتْ قَبْلَ الْأَلْفِ تَلِيهَا ، فَإِنَّهَا تَمْنَعُ الْإِمَالَةَ ؛ كَالْمُسْتَعْلَى ؛ نَحْوُ : « رَاشِدٌ » .

وَأِنْ وَقَعَتْ بَعْدَهَا تَلِيهَا ، مَنَعَتْهَا - أَيْضًا - / حَيْثُ مَنَعَتْ الْمُسْتَعْلَى ؛ نَحْوُ قَوْلِكَ : « هَذَا جِمَارٌ » ، وَ « رَأَيْتُ جِمَارًا » ، وَ « أَرَادَ أَنْ يَضْرِبَهَا رَاشِدٌ » ، وَ « بِمَالٍ رَاشِدٌ » .

وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا حَرْفٌ ، مَنَعَتْهَا عِنْدَ بَعْضِهِمْ ؛ نَحْوُ قَوْلِكَ : « هَذَا كَافِرٌ » ، وَإِنْ كَانَتْ مَكْسُورَةً ، غَلَبَتْ الرَّاءُ غَيْرَ الْمَكْسُورَةِ أَوْ الْمُسْتَعْلَى الْمُتَقَدِّمَ عَلَيْهَا ، إِنْ وَقَعَتْ بَعْدَ الْأَلْفِ تَلِيهَا ؛ نَحْوُ : « قَارِبٌ » ، وَ « مِنْ قَرَارِكَ » بِالْإِمَالَةِ .
فَإِنْ تَأَخَّرَ عَنْهَا الْمُسْتَعْلَى غَلَبَهَا ، نَحْوُ قَوْلِكَ : هَذِهِ نَاقَةٌ فَارِقٌ ، وَأَيْتَقُ مَقَارِيقُ ،

(١) سقط في ط .

(٢) م : وقول : « وسواء كان المستعلى يلي الألف » مثال ذلك مناضلي . أ هـ .

ومَرَزَتْ بحمار قاسم ، بالنصب .

والأجود ألا يغلبها إذا كان منفصلاً ، فَيَقَالُ : « مَرَزْتُ يسفار قَبْلُ » بالإمالة .
وإن فصل بينهما حرفٌ ، غلبته عند بعضهم ؛ نحو قولك : « بِقَادِرٍ » ، بالإمالة ،
والأكثر لا يُمِيل .

فإن وقع بعدها - أيضاً - مستعلٍ ، غلبتها نحو قولك : « بِقَادِرٍ قَبْلُ » .
ومن العرب من يقول : « بِكَافِرٍ » ، فيجعل الراء المكسورة تمنع الإمالة إذا فصل
بينها وبين الألف حَرْفٌ ؛ كما تفعل المفتوحة والمضمومة .

والاعتدادُ بالكسرة المقدرة في الراء أقوى من الاعتداد بها في غيرها ؛ فلذلك يقول :
« بِحِمَارٍ » ، بالإمالة في الوقف - من يقول : « مَرَزْتُ بِمَالٍ » ، بالفتح في الوقف .
وقد شذبت العرب في أَلِفَافِ فأمالتها ، وبأبائها أَلَا تُمَالُ ؛ لعدم موجب الإمالة ، وهي
« الْحَجَّاجِ » اسماً علماً ، و « النَّاسِ » ، و « بَابٍ » ، و « مَالٍ » ، و « قَابٍ » ،
و « طَلَبْنَا » ، و « طَلَبْنَا » ، وقال بعضهم : « رَأَيْتُ عِرْقًا وَضِيقًا » ، فأمال ولم يعتد
بالقاف .

وقد يجرون مجرى الألف في الإمالة الفتحة ، فيميلونها إذا كان بعدها راء مكسورة
تليها ؛ نحو قولك : « مِنْ الْبَقَرِ » ، و « خَبَطَ رِيَّاحٌ » والصررُ ، أو بينهما حرفٌ
ساكنٌ أو مكسورٌ ؛ نحو : « من عمرو وباشير » ، والمتصلة أقوى في إيجاب الإمالة من
المنفصلة (١) .

فإن كان بعد الراء المكسورة حَرْفٌ مُسْتَعْلٍ ، لم تجز الإمالة ؛ نحو : « الشَّرق » .
ومن (٢) العرب من يُمِيلُ الفتحة للإمالة بعدها إذا كان الحرف الذي قبل الألف
الممالة حَلْقِيًا ، أو للكسرة التي بعدها وتليها ، وإن لم تكن في راء ، وقد قُرِئَ :
﴿ فَأَنَّهُمْ لَا يَكْذِبُونَكَ ﴾ [الأنعام : ٣٣] ، و ﴿ رَأَى كَوْكَبًا ﴾ [الأنعام : ٧٦] ،
بإمالة الفاء للكسرة بعدها ، وبإمالة الراء لإمالة الهمزة بعدها .

(١) م : وقولى : « والمتصلة أقوى في إيجاب الإمالة من المنفصلة » أعنى : أن الإمالة في مثل ؛ من
البقر ، أقوى من الإمالة في خبط رياح . أ هـ .

(٢) في ط : عن .

فإن لم يكن حَلْقِيَا ، فالإمالة قبيحة ، وقد حُكِيَتْ لُغِيَّةٌ (١) .
فإن ذَهَبَتْ / الكسرة بالتخفيف ، أو الألفُ الممالةُ لالتقاء الساكنين ، لم تُمَلَّ
الفتحة ؛ نحو قوله تعالى : ﴿ رَأَى الْقَمَرَ ﴾ [الأنعام : ٧٧] ونحو قولك : « رَحِمَهُ
الله » ، فى : « رَحِمَهُ الله » .

ومنهم من يبقى الإمالة ، ولا يعتدُّ بذهاب موجبها .
هذا ما لم تكن الفتحة فى حرف مضارعة ، أو ياء أو مفصولا بينها وبين كسرة
ياء .

فإن كانت كما ذُكِرَ ، لم تُمَلَّ ؛ نحو : يَعُدُّ ، وَتَعُدُّ ، وَنَعُدُّ ، وَأَعُدُّ ، وَيَزِيدُ اسمَ
رجلٍ ، ومررتُ بغير .

وسواء كانت الكسرة فى راء ، أو فى غير ذلك مِنَ الحروف (٢) .
وكذلك - أيضًا - قد يجرون الضمة مجرى الفتحة ، إذا كان بعدها تليها راءٌ
مكسورة ؛ نحو « من المُنْقَرِ » ، و « حَبَطَ رِيَّاحٌ » فيشموئها الكسر ، والمتصلة أقوى
فى ذلك من المنفصلة ، ويجرون - أيضًا - الواو الساكنة المضموم ما قبلها مجرى
الضمة فى ذلك ؛ فيقولون : « ابْنُ بُورٍ » ، فيشمون الكسرة فى الواو ، ويخلصون
الضمة التى قبلها .

وقد تبلغ - أيضًا - الحروف ثلاثة وأربعين حرفًا ، بفروع غير مُشْتَخَصَّة لا توجد
إلا فى لغة ضعيفة ، وهى الكاف التى كالجيم ؛ نحو : جَمَلٍ ، فى كَمَلٍ ، والجيم التى
كالكاف ؛ نحو : « رَكُلٍ » ، فى رَجُلٍ ، والجيم التى كالشين ؛ نحو :
« اسْتَمَعُوا » ، فى اجْتَمَعُوا ، والطاء التى كالثاء ؛ نحو : « تَالٌ » ، فى طَالٌ ،
والضاد الضعيفة ، وهى الثاء المُقْرَبَةُ من الضاد ، يقولون : « إِضَرَّ ذَلِكَ » ، فى : إِثْرُ
ذلك ، والصاد التى كالسين ، نحو : « سَائِرٌ » ، فى صَائِرٍ ، والباء التى كالفاء ، وهى

(١) م : وقولى : « فإن لم يكن حلقياً ، فالإمالة قبيحة ، وقد حكيت لغية » مثال ذلك : رَمَى بِإِمَالَةٍ
فتحة الراء ؛ لأجل إمالة فتحة الميم ، وإن لم تكن الميم من حروف الحلق كما تفعل ذلك فى
راى ، وأمثاله إلا أن ذلك لغة ضعيفة . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « وسواء كانت الكسرة فى راء أو فى غير ذلك من الحروف » أعنى : أنها لا تمال
فتحة حرف المضارعة فى مثل يروم ؛ كما لا تمال فى مثل يفر . أ هـ .

على ضربين :

أحدهما : لَفْظُ الباء ، أَغْلَبُ عليه من لفظ الفاء .

والآخر : بالعكس ؛ نَحْوُ : « بَلَج » .

والظاء التي كالثاء ؛ نَحْوُ : « ثَالِم » ، في : ظَالِم .

* * *

ذِكْرُ مَخَارِجِ الْحُرُوفِ الْعَرَبِيَّةِ الْأَصُولِ

وهي ستة عشر مخرجاً (١) ، فللخلق منها ثلاثة (٢) ، فأقصاها مخرجاً الهمزة والألف والهاء .

فالمتوسط منها : العين فالحاء (٣) ، وأدناها إلى اللسان : الغين فالحاء (٤) ، ومن أقصى اللسان فما (٥) فوقه من الحنك الأعلى مخرج القاف ، ومن أسفل من موضع القاف

(١) المخرج جمع مخرج ، وهو موضع خروج الحرف من الفم وفي الطيبة [من الرجز] :
مَخَارِجُ الْحُرُوفِ سَبْعَةٌ عَشْرٌ عَلَى الَّذِي يَخْتَارُهُ مَنِ اخْتَبَرُ
قال العلامة النويري في شرحه عليها (٢٧١/١) : وهي سبعة عشر مخرجاً ، وهو الصحيح ومختار المحققين كالخليل بن أحمد ، ومكي بن أبي طالب ، والهدلي ، وابن شريح ، وغيرهم ، وهو الذي أثبتته ابن سينا في كتاب أفردته في المخرج .
وقال سيويه وكثير من القراء والنحاة : هي ستة عشر خاصة ، فأسقطوا مخرج حروف المد ، وجعلوا مخرج الألف من أقصى الحلق ، والواو والياء من مخرج المتحركتين .
وقال قطرب والقراء والجرمي : هي أربعة عشر ، فجعلوا النون واللام والراء من مخرج واحد .
واعلم أن مخارج الحروف دائرة على ثلاث : الحلق والفم والشفة ، هذا عند سيويه وصرح به ، وأما عند الخليل فيمكن أن يقال : أربع ، فيزداد الجوف .
فائدة : يتبين مخرج الحرف بأن تنطق قبله بهمزة وتسكنه ؛ والله تعالى أعلم .
(٢) الأول : الألف ، والثاني : الواو الساكنة المضموم ما قبلها ، والثالث : الياء الساكنة المكسور ما قبلها ، وتسمى هذه الثلاثة حروف المد والحروف الهوائية والجوفية .
قال الخليل : ونسب إلى الجوف ؛ لأنه آخر انقطاع مخرجهن . قال : وزاد الخليل فيهن الهمزة . قال : لأن مخرجها الضمير وهو متصل بالجوف ؛ والله أعلم .
وأمكن الثلاثة عند الجمهور : الألف ، وقال ابن الفحاح : أمكنهن في المد الواو ، ثم الياء ، ثم الألف . والجمهور على أن الفتحة من الألف ، والضممة من الواو ، والكسرة من الياء ، والحروف عند هؤلاء قبل الحركات . وقيل : بالعكس ، وقيل : ليس كل منهما مأخوذاً من الآخر . قلت : وهذا هو الصحيح لأن الحركة عرض لازم للحرف المتحرك لا يوجد إلا به فليس أحدهما أسبق من الآخر ، ولا متولداً منه لأنه متى فرض متحركاً لا يمكن النطق به إلا مع حركته والله أعلم .

وتسمى أيضاً الحروف الخفية ، وكذا الهاء وسميت خفية ، لأنها تخفى في اللفظ ولخفائها قويت الهاء بالصلة والثلاثة بالمد عند الهمزة ؛ قاله النويري في شرح الطيبة ٢٧٣/١ ، ٢٧٤ .

(٣) في ط : والحاء .

(٤) في ط : فالحاء .

(٥) في أ : وما .

قليلاً وما يليه من الحنك الأعلى مخرج الكاف^(١) ، ومن وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى مخرج الجيم والشين والياء^(٢) ، ومن بين أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس مخرج الضاد ، وتكلف من الجانبين الأيمن والأيسر^(٣) / ، ومن أدنى حافة ٧١ ب اللسان إلى منتهى طرفه بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى مما فوق الضاحك^(٤) والثاب والرابعة والثنية مخرج اللام ، ومن طرف اللسان بينه وبين ما فوق الثنايا مخرج النون ، ومن مخرج النون ، غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلاً لانحرافه إلى اللام مخرج الراء^(٥) ، ومن بين طرف اللسان وأصول الثنايا مخرج الطاء والذال والتاء^(٦) ،

(١) القاف والكاف يسمى كل منهما لهوياً ، نسبة إلى اللهاء ، وهي بين الفم والحلق : ومنهم من يقول : في الكاف أقصى اللسان وما فوقه من الحنك مما يلي مخرج القاف . قال ابن الحاجب : وهو قريب ، لأن هذا الحرف قد يوجد على كل من الأمرين حسب اختلاف الأشخاص مع سلامة الذوق فعبّر كل على حسب وجدانه .

ينظر شرح طيبة النشر ٢٧٧/١ .

(٢) وقال المهدوي : الشين تلي الكاف ثم الجيم ثم الياء ، ومراده الياء غير المدية ، وأما هي فتقدمت في الجوفية ، وهذه الثلاثة هي الشجرية ، لخروجها من شجر الفم وهو منفتح ما بين اللحين ، وشجر الحنك ما يقابل طرف اللسان ، وقال الخليل : الشجر مفرج الفم ؛ أي : منفتحه ، وقال غيره : هو مجتمع اللحين عند العنفقة .

(٣) ويدل كلام سيويه على ذلك .

وقال الخليل : هي شجرية أيضاً ؛ يريد من مخرج تلك الثلاثة والشجر عند مخرج الفم أي : منفتحه ، وقال غيره : هو مجتمع اللحين عند العنفقة ، فلذلك لم تكن الضاد منه ، وقيل : إن عمر رضي الله عنه كان يخرجها من الجانبين ، ومنهم من يجعل مخرجها قبل مخرج الثلاثة .

(٤) قال ابن الحاجب : كان ينبغي أن يقال : فوق الثنايا ، إلا أن سيويه ذكر ذلك فلذلك عددوا ، وإلا فليس في الحقيقة فوق ذلك ، لأن مخرج النون يلي مخرجها ، وهو فوق الثنايا ؛ وأطال في ذلك ، فانظره .

وقال أيضاً : وليس ثم إلا ثنيتان ، وإنما جمعوهما لأن لفظ الجمع أخف وإلا فالقياس أطراف الثنيتين .

(٥) اللام والنون والراء يقال لها : الذلقية ، نسبة إلى موضع مخرجها وهو طرف اللسان ؛ لأن طرف الشيء ذلقه ، وقال الفراء وقطرب والجرمي وابن كيسان : الثلاثة من مخرج واحد وهو طرف اللسان .

(٦) قال ابن الحاجب : قوله : « وأصول الثنايا » ليس بحتم ، بل قد يكون من بعد أصولها قليلاً مع سلامة الطبع ، وزاد بعضهم : « مصعناً إلى جهة الحنك » ويقال لهذه الثلاثة : النطعية لأنها تخرج من نطح الغار الأعلى وهو سطحه .

ومن بين طرف اللسان وفُوقَ الثنايا مخرج الصاد والزَّاي والسين^(١) ، ومن [باطن الشفة السفلى]^(٢) وأطراف الثنايا العُلَيَّا مخرجُ الفاء ، ومن بين الشَّفَتَيْنِ مخرج الباء والميم والواو ، ومن الخياشيم مخرج النون الخفيفة .
وهذه الحروف تنقسم إلى : مهموس^(٣) ، يجمعها : [قولك]^(٤) : « سَتَشْحُكُ خَصَفَةٌ » .

ومجهور ، وهو سائر الحروف .
والمجهور : حرف أُشْبِعَ الاعتماد عليه في موضعه ، فَمَنَعَ النَّفْسَ أَنْ يَجْرِيَ معه حتى ينقضى^(٥) الاعتماد ، والمهموس ضِدُّهُ ، غير أن الميم والنون من المجهورة قد يعتمد لهما في القَمِ والخياشيم فتصيرُ فيهما غُنة .
وتنقسم - أيضًا - إلى شديدة ورخوة^(٦) وبينهما .
فالشديدة : يجمعها قولك : « أَجَدْتُ طَبَقَكَ » والتي بينهما « لَمْ يَزْعَوْنَا » .
والرخوة : سائر الحروف .
والشديد : حَرْفٌ يَمْتَنِعُ الصَّوْتُ أَنْ يَجْرِيَ فِيهِ لَانْحِصَارُهُ^(٧) . والرخو ضِدُّهُ ، والذي بينهما لا يجرى الصوتُ في موضِعِهِ عند التَّوَقُّفِ ، بل تعرض له أعراض وتوجب خروج الصوت باتصاله بغير موضعه .
فَأَمَّا العين فتصلُ إلى الترديد فيها ؛ لشبهها بالحاء ؛ كَأَنَّ صَوْتَهَا يَنْسَلُ إليها .

(١) وهذه عبارة سيويه .

(٢) في ط : بين طرف اللسان .

(٣) الهمس لغة : الصوت الخفي ، ومنه قول أبي زيد في صفة الأسد : [من الوافر]

فَبَاتُوا يُدْجُونَ وَبَاتَ يَسْرَى بَصِيرٌ بِالْذُّجَى هَادٍ هُمُوسٌ

فسميت بذلك لضعف الصوت بها حين جرى النفس معها فلم يقو التصويت معها قوته في المجهورة ، فصار في التصويت بها نوع خفاء [والحاء المعجمة والصاد المهملة] أقوى مما عداهما وإذا منع الحرف النفس أن يجرى معه كان مجهورًا .

(٤) سقط في أ .

(٥) في أ : يقضى .

(٦) في أ : شديد ورخو .

(٧) في أ : لانحصاره .

وأما اللام : فإن الصوت يمتد فيها ؛ لأن ناحيتي مستدق اللسان تتجايفان ؛ فيخرج الصوت منهما ، ولا يخرج من موضع اللام ؛ لأن طرف اللسان لا يتجايف .
وأما الميم والنون : فيجرى معهما الصوت في الأنف ^(١) ؛ لأن الغنة صوت ولا يجرى في الفم ؛ لأن اللسان لازم لموضع الحرف .
وأما الراء : فللتكرار الذي فيها ، قد ^(٢) يتجايف اللسان بعض تجاف ؛ فيجرى معه الصوت .

وأما الياء والواو والألف : فلأن مخرجها اتسع بهواء الصوت ؛ فلها أصوات / في ٧٢ أ
غير موضعها من الفم .
وتنقسم - أيضا - إلى : مطبق ومُنْفَتِح .
فالمُطَبَّق أربعة أحرف : الطاء ، والظاء ، والصاد ، والضاد ^(٣) .
والمُنْفَتِح ^(٤) : سائر الحروف .
والإطباق : أن ترفع ظهر لسانك إلى الحنك الأعلى مطبقا له ، والانفتاح ضد ذلك .
وتنقسم أيضا : إلى مُسْتَعْلٍ ومنخفض ، فالمُسْتَعْلِي ^(٥) : المطبقة مع الحاء والغين والقاف .
والمُنْخَفِضَة : سائر الحروف .

(١) في ط : الألف .

(٢) في ط : وقد .

(٣) قال في الطيبة ٢٩٢/١ :

وَصَادُ ضَادُّ طَاءُ ظَاءُ مُطَبَّقَةٌ

قال الشيرازي : ولولا الإطباق لصارت الطاء دالاً والظاء ذالاً والصاد سيناً ؛ لأنه ليس بينهما فرق إلا بالإطباق ، ولخرجت الضاد من الكلام .

(٤) الانتاح في اللغة : الافتراق ، واصطلاحاً : تجافي كل من الطائفتين ، أي : طائفتي اللسان والحنك عن الأخرى ، حتى يخرج الريح عند النطق بالحرف . ينظر : نهاية القول المفيد في علم التجويد : ٥١ .

(٥) المستعلية سبعة أحرف يجمعها قولك : « ضغط قط خض » ، سميت مستعلية لاستعلائها في الحنك ، وما عداهن من الحروف فمُسْتَقِلٌّ .

والاستعلاء : تَصَعَّدُ اللسان إلى الحنك الأعلى ؛ انطَبَقَ أو لم ينطبق ، والانخفاض : ضد ذلك .

وتنقسم - أيضًا - إلى مكرر ، وهو الراء ، وغير مكرر ، وهو سائر الحروف .

[و] أعنى بالتكرار : تعثُرُ طَرَفُ اللسان فيها عند الوقف .

وتنقسم - أيضًا - إلى : أَغْنَى وهو الميم والنون ، وغير أَغْنَى وهو سائرها ، والغنة : صوت في الخياشيم .

فهذه جملة الصفات المؤثرة في الإدغام^(١) .

* * *

(١) الإدغام لغة : الإدخال ، ومنه : أدغم الفرس اللجام ، إذا أدخله في فيه .
والإدغام : أن تصل حرفًا ساكنًا بحرف متحرك فتصيرهما حرفًا واحدًا مشددًا يرتفع اللسان عنه ارتفاعه واحدة ، ويكون بوزن حرفين ، وإنما يدغم الحرفان أحدهما في الآخر إذا كانا متكافئين وكان المدغم أنقص مزية من المدغم فيه ، ولا يدغم الأزيد في الأنقص ، نحو الضاد ، لا تدغم في غيرها ، وإن قاربها من أجل الاستطالة التي فيها والجهر والاستعلاء ، وكذلك الشين والميم والفاء والراء والواو والياء وما أشبههن ، لا يدغمن فيما قاربهن للتفشي الذي في الشين ، والتكرير الذي في الراء ، والمد الذي في الواو والياء لأنهن لو أدغمن لاختلن لذهاب الزيادة التي فيهن وذهابه ، وإنما يدغم الحرف الزائد في مثله ولا يدغم فيما قاربه ، وقد أدغم أبو عمرو الراء في اللام ، وأدغم الكسائي الفاء في الباء . فإذا كان أصل الإدغام إنما هو لتقارب الحروف في المخارج وامتناع الإدغام لتباعدتها وكان للأزيد مزية من الحروف - لا يدغم في الأنقص ، وإنما يدغم الأنقص في الأزيد .
ينظر شرح الهداية في توجيه القراءات ٧٤/١ - ٧٥ .

أحكام المُتَقَارِبَاتِ فِي الإِدْغَامِ

ذِكْرُ حُرُوفِ الْحَلْقِ

أَمَّا الألف والهمزة : فلا يدغمان فى شَيْءٍ ، ولا يدغَّمُ فيهما [شَيْءٌ] ^(١) .
 وَأَمَّا الهاء : فإذا اجتمعت مع الحاء ، فَإِنْ تَقَدَّمَتْ عليها ، جاز البيان ، وهو الأحسن ، وقلب الهاء حاء وإدغامها فى الحاء ، فتقول : اجبة حاتماً ، واجبة حاتماً .
 فَإِنْ تَقَدَّمَتْ عليها الحاء ، فالبيان ، ولا يجوز الإدغام حتى تحول الهاء حاء ، فتقول : « امدح حلاً » ، تريد : امدح هلاً ، وهو قليل .
 وإن اجتمعت مع العين ، فالبيان ، تَقَدَّمَتْ عليها أو تأخرت ، ولا يجوز الإدغام ، إلا أن تقلبهما سحاءين ، وتدغم إحداهما فى الأخرى ، فتقول : « اجبَحُثَّة » ، تريد : اجبة عتبة .

وأما العين : فإذا اجتمعت مع الحاء ، فإذا ^(٢) تَقَدَّمَتْ عليها ، كنت بالخيار إن شئت ، أدغمت ، فقلبت العين حاءً ؛ نحو : « أقطع حملاً » ، وإن شئت لم تدغم .
 وإن تقدمت الحاء ، فالبيان ، ولا يجوز الإدغام إلا أن تقلب العين حاءً ، وتدغم الحاء فى الحاء ، فتقول : امدَحُثَّة ، تريد : امدح عُثَّة .
 وَأَمَّا الغين مع الحاء : فإنه يجوز فيها البيان والإدغام ، كيفما اجتمعتا ؛ فتقول : اسلخ غنماً وادمغ خلفاً .

[و] لا يجوز إدغام واحد من الحاء والهاء والعين فى الغين والحاء ، ولا إدغامهما فيها .

* * *

(١) سقط فى ط .

(٢) فى أ : فإن .

٧٢ ب

ذِكْرُ حُرُوفِ اللَّسَانِ / فِي الْإِدْغَامِ

فأولها مما يلي الحلق كما تقدم : الكاف والقاف ، وكل واحد منهما يُدْغَمُ في صاحبه ؛ فتقول : « الحق كُلدَة » و « انهك قُطْنَا » .

وإن شئت يثبت ، إلا أن البيان في : انهك قُطْنَا ، وأمثاله - أحسن من الإدغام ، ولا يجوز إدغام القاف والكاف في غيرهما ، ولا إدغام غيرهما فيهما .

ثم الجيم والشين والياء :

أما الجيم : فإنها تدغم في الشين خاصة ، فتقول : « أخرج شَيْئًا » ، ويجوز البيان ، وكلاهما حسن .

وتُدْغَمُ فيها ستة أحرف : الطاء ، والذال ، والتاء ، والظاء ، والذال ، والثاء ؛ نحو : « لم يربط جَمَلًا » ، و « قد جعل » ، [و] « وَجَعَتْ جُنُوبُهَا ... » [الحج : ٣٦] ، و « احفظ جَابِرًا » ، و « انبذ جَعْفَرًا » ، و « ابعث جَامِعًا » .

والبيان في جميع ذلك أحسن ، وإذا أدغمت الطاء والظاء في الجيم ، فالأحسن أن تبقى الإطباق ، ويجوز إذهابه .

وأما الشين : فإنها لا تدغم في شيء ، وتدغم فيها الجيم ؛ كما تقدم . والطاء والظاء والذال والتاء والذال والثاء واللام ؛ نحو قولك : لم يربط شَيْئًا ، وقد شاء ، وأنبت شَيْئًا ، واحفظ شَيْئًا ، وانبذ شَرَابًا ، وابعث شَافِعًا ، واجعل شَيْئًا ، والبيان في جميع ذلك عربي جيد .

وأما الياء : فلا تُدْغَمُ إلا في الواو خاصة بشرط أن يكونا في كلمة واحدة^(١) على ما تبين بعده ، ولا يُدْغَمُ فيها إلا النون ؛ نحو : « مَنْ يُؤْمِنُ » [التوبة : ٩٩] . ثم الضاد ، ولا تُدْغَمُ إلا في الطاء ، إذا كانت معها في كلمة واحدة ؛ نحو ما حكى من قولهم : مُطْبِجٌ في : مُضْطَبِّجٌ ، ولا يُقاس عليه ، وتُدْغَمُ فيها الطاء والذال والتاء

(١) م : باب أحكام المقاربات في الإدغام

قولي : « وأما الياء فلا تدغم إلا في الواو خاصة ؛ بشرط أن يكونا في كلمة واحدة » مثال ذلك : سيّد ، الأصل : سيّود لأنه من ساد يسود انقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء . أ هـ .

والظاء والذال والطاء واللام ؛ نحو قولك : هَلْ ضَلَّ زَيْدٌ ؟ ، وابتعث ضُرْمَةً ، وضُجَّتْ
ضُجَّةٌ ؛ قال [من الرجز] :

٢٤٩- نَارَ فَضْجُضَّةٍ رَكَائِبُهُ^(١)

و « اضبط ضُرْمَةً » ، و « احفظ ضُرْمَةً » ، و « اخذ ضُرْمَةً » ، و « قد ضُغِفَ
زيد » .

والبيان في جميع ذلك عربي جيد .

ثم اللام والنون والراء .

أما اللام : فإنها تُدغم في ثلاثة عَشَرَ حَرْفًا ، وهي التاء ، والطاء ، والذال ، والسين ،
والشين ، والراء ، والزاي ، والطاء ، والظاء ، والصاد ، والضاد ، والنون .
فإن كانت اللام للتعريف التزم الإدغام ، وإن كانت لغير تعريف ، جاز الإدغام ، والبيان .
والإدغام في بعض هذه الحروف أحسن منه في بعض ، فإدغامها في الراء ؛ نحو :
« هَلْ رَأَيْتَ ؟ » ، أحسن منه في / سائرهما ، ويلى ذلك في الجودة إدغامها في الطاء ؛
نحو : « أُنلَ طُيًّا » ، والتاء ؛ نحو : « هَلْ تُعَلِّمُ ؟ » ، والذال ؛ نحو : « هَلْ دُنَا
زيد ؟ » ، والصاد ؛ نحو : « هل صَبِرَ ؟ » ، والسين ؛ نحو : « هل سَمِعْتَ ؟ »
والزاي ؛ نحو : « هل زَالَ الشَّيْءُ ؟ » .

ويلى ذلك في الجودة إدغامها في التاء ؛ نحو : « هَلْ تُؤَبِّ ... » [المطففين : ٣٦] ،
والذال ؛ نحو : « هل ذُرَيْتَ الْحَبَّ ؟ » والظاء ؛ نحو : « هل ظَلَمَ ؟ » .

ويلى ذلك في الجودة إدغامها في الضاد ؛ نحو : « هل ضَلَّ ؟ » ، وفي الشين ؛
نحو قول طريف^(٢) [من الطويل] :

(١) البيت للقناني .

الشاهد فيه قوله : « فضجُضَّة » وأصله : « فضجت ضجَّة » فأدغم التاء في الضاد .
ينظر : شرح أبيات سيبويه (٤١٧/٢) ، المتع في التصريف (٦٩١/٢ ، ٧٠٥) .

(٢) طريف بن تميم العنبري ، أبو عمرو : شاعر مُقِل ، من فرسان بني تميم في الجاهلية ، قتله أحد
بني شيبان . ينظر : سمط اللاكي / ٢٥٠ ، ٢٥١ ، الأعلام ٢٢٦/٣ .

(٣) الشاهد فيه قوله : « هَشْيَاء » حيث أدغم لام « هل » في شين « شيء » لاتساع مخرج الشين
وتفشيها واختلاطها بطرف اللسان ، واللام من حروف طرف اللسان فأدغمت فيها لذلك ، =

٢٥٠- تَقُولُ إِذَا اسْتَهْلَكْتَ مَا لَا لِلذِّةِ فُكَيْهَةٌ هَشِيَّةٌ بِكَفَيْكَ لَا يُقْ؟^(١)

يريد : هل شئ ؟ .

وإدغامها في النون دون ذلك كُلُّهُ ؛ نحو : « هل تُرى زيدًا ؟ » ، وللبیان أحسن منه ، ولا يدغم فيها إلا النون .

وأما النون : فتدغم في الحروف التي يجمعها « وَتَزْمُلُ » ؛ نحو قولك : « من لك ؟ » . و « من وَّال » و « من تُؤمن ؟ » ، « من رُشد » ، و « من ماء » .

ويلزم الإدغام إن كانت ساكنة ، ولا يلزم إن كانت متحركة ؛ نحو : « تُحْتَنِ مُوسَى » ، وإذا أدغمتهما فيما عدا الميم ، فإن شئت أبقيت الغنة ، وإن شئت أذهبتا ، وتظهر عند سائر حروف الحلق^(٢) ، وقد تخفى مع الغين والحاء منها^(٣) ، وتخفى مع سائر حروف الفم إلا الباء^(٤) . وسنبيِّن حكمها .

ولا يدغم فيها إلا اللام ، وقد تقدّم ذكر ذلك .

وأما الراء : فلا تدغم في شيء ، وقد حكى إدغامها في اللام ؛ نحو : ﴿ وَيَقْفِرْ لَكُرْ ﴾ [آل عمران : ٣١] ، إلا أن ذلك شاذٌ ولا يُدغم فيها إلا اللام والنون ؛ وقد تقدّم ذكر ذلك .

= ينظر : شرح أبيات سيويه ٤١٧/٢ ، وشرح المفصل ١٤١/١٠ ، ١٤٢ ، والكتاب ٤٥٨/٤ ، واللامات ص ١٥٥ ، ولسان العرب (ليق) ، (هلك) ، (فكه) ، والمتع في التصريف ٢/٦٩٤ ، وبلا نسبة في تخلص الشواهد ص ٣٥٢ ، وستر صناعة الإعراب ص ٣٤٨ .

(١) م : وقولي : « وتظهر عند حروف الحلق » مثال ذلك : ينأى وينهى وينفى وينخل وينحل وينعق . أ هـ .

(٢) م : وقولي : « وقد تخفى مع الحاء والغين منها » مثال ذلك : منخل ومنغل حُكى فيهما الإخفاء . أ هـ .

(٣) م : وقولي : « وتخفى مع سائر حروف الفم » مثال ذلك : ينفه ، ويستكف ؛ فتخفى النون مع الفاء والكاف ، وكذلك يفعل بها مع سائر حروف الفم إلا الباء ؛ فإنها تقلب ميمًا إذا وقعت قبلها ، نحو : شنباء . أ هـ .

(٤) م : وقولي : « ثم الطاء والذال والتاء والظاء والذال والثاء كل واحد منها يدغم في الخمسة الباقية » مثال إدغام الطاء في الخمسة الباقية اربط دارمًا ، ولم تربط تميمًا ، واربط ثابتًا ، واربط ظالمًا ، واربط ذُبًا .

ومثال إدغام الذال في الخمسة الباقية : قد طوى ، وقد توى ، وقد ظلم ، وقد ذكر ، =

ثم الطاء والذال والتاء والظاء والذال والتاء ، كُلُّ واحد منها يدغم في الخمسة الباقية^(١) ،
وتدغم الخمسة فيه وتدغم - أيضًا - الستة في الضاد والجيم والشين والصاد والزاي والسين^(٢) ،
إلا أن الإدغام في جميع ذلك إذا كان الأول ساكنًا أحسن منه إذا كان متحرِّكًا .
والإدغام في كُلِّ حالٍ أَحْسَنُ من البيان ، وإذا أدغمت الطاء والظاء منها في غير
مُطَبِّق مثل أن يُدغم في الدال والتاء ، فالأحسن ألا يقلبا إلى جنس ما يُدْغَمَانِ فيه
بالجملة ؛ بل يبقى الإطباق .

وإذهاب الإطباق منهما مع ما كان من غير المطبقات أشبه بهما - أحسن من إذهابه
مع ما ليس كذلك ؛ فإذهابه من الطاء إذا أدغمت في الدال لاجتماعهما في الشدة ،
أو في / الزاي لاجتماعهما في الجهر ، أَحْسَنُ من إذهابه مع التاء ؛ لأنها رخوة ٧٣ ب
مهموسة ، ولا يدغم فيها من غيرها إلا اللام ، وقد تقدّم ذكر ذلك .

= وقد ثبت ، ومثال إدغام التاء في الخمسة الباقية : قالت طائفة ، وجاءت دُنْيا ، ورأت ظلامًا ،
وقتلَت دُنياً وأخذت ثعلبًا ، ومثال إدغام الظاء في الخمسة الباقية : عظ تميماً ، وعظ دارمًا ،
وعظ طائفة ، وعظ ثابتًا ، وعظ دُبيان .
ومثال إدغام الذال في الخمسة الباقية : إذ توى ، وإذ ثوى ، وإذ دنا أنشد أبو العلاء
النحوى [من السريع] :

عَشَعَسَ حَتَّى لَوْ يَشَاءُ إِذْ دَنَا كَانَ لَنَا مِنْ ضَوْئِهِ مَقْبَسٌ

[ينظر البيت لامرئ القيس في زيادات ديوانه ص ٤٦٣ ، والأضداد لابن الأنباري ص
٢٧ ، وبلا نسبة في تهذيب اللغة ١ / ٧٨ ، ولسان العرب (عسس) ، وكتاب العين ١ / ٧٤ ،
وتاج العروس (عسس) ، ومقاييس اللغة ٤ / ٤٢] .
وإذ ظلم ، وإذ طال .

ومثال إدغام التاء في الخمسة الباقية : ابعث تميماً ، وابعث دارمًا ، وابعث طائفة ، وابعث
ذيبارا ، وابعث ظافرًا . أه .

(١) م : وقولى : « وتدغم - أيضًا - الستة في الضاد والجيم والشين والصاد والزاي والسين » مثال
إدغام الطاء في الضاد وأخواتها : اربط ضابِقًا ، ولا تربط جابرًا ، أمط شُرًا ، حط صابرًا ،
اربط زمامًا ، لا تربط سلمة .

إدغام الدال في الضاد وأخواتها : قد ضرب ، قد جاء ، قد شاء ، قد صاد ، قد زال ، قد
ساء ومثال إدغام التاء في الضاد وأخواتها : مقتت ضربتها ، هبت جنوب ، هبت شمال ،
جاءت صبيح ، أتت زينب ، أقبلت سلمى .

ومثال إدغام الظاء في الضاد وأخواتها : عظ ضابِقًا ، عظ جابرًا ، عظ شبيبًا ، عظ
صابرًا ، عظ زيدًا ، عظ سلمة .

=

ثم الصاد والسين والزاي ، كُلُّ واحدة تدغم فى الأخرى ، وسواء كان الأول متحركاً أو ساكناً ، والإدغام أحسن من البيان ، إلا أن الإدغام إذا كان الأول ساكناً أحسن منه إذا كان متحركاً ؛ نحو قولك : « لم يحبس صابراً » ، و « حبس صابراً » ، و « لم يحبس زيد » ، و « حبس زيد » ، و « لم يوجز سلمة » ، و « أوجز سلمة » ، و « لم يوجز صابراً » ، و « أوجز صابراً » ، و « لم يفحص زردة » ، و « فحص زردة » و « لم يفحص سالم » ، و « فحص سالم » .

وإذا أدغمت الصاد فى الزاي والسين ، فالأحسن أن تبقى إطباقها ، ويجوز إسقاطه وإسقاطه مع السين أحسن منه مع الزاي وتُدغم فيها من غيرها اللام ، وقد تقدّم ذلك فى فصلها ، والطاء والدال والتاء والظاء والذال والتاء ، وقد تقدّم ذلك فى فصل الطاء وأخواتها .

ثم الفاء ولا تدغم فى شيء وتُدغم فيها الباء ؛ تقول : « اذهب فى ذلك » . ثم الباء ، وهى تدغم فى الفاء كما ذكرنا ، وفى الميم ؛ نحو : « اصحب مطراً » ، ولا يُدغم فيها شيء .

ثم الميم ولا تدغم فى شيء ، وتدغم فيها النون والباء ، وقد تقدّم ذلك . ثم الواو وهى تُدغم فى الياء^(١) خاصة بشرط أن تكون معها فى كلمة واحدة على ما بين ، وتدغم فيها النون والياء ، وقد تقدّم ذكره .

واعلم : أنه لا يُدغم أحد المتقاربين فى الآخر فى جميع ما تقدّم ذكره إلا بشرط أن يكون الثانى منهما متحركاً ، فإن كان ساكناً لم يجز إلا الإظهار ؛ نحو قولك : « قد اتعظ زيد » ، و « من القوم »

وقد شذبت العرب ، فحذفت النون من « بنى » إذا اجتمعت مع لام التعريف فى

= ومثال إدغام الذال فى الضاد وأخواتها : إذ ضرب ، وإذ جعل ، وإذ شرب ، وإذ صبر ، وإذ سمع ، وإذ زال .

مثال إدغام التاء فى الضاد وأخواتها : ابعث ضابطاً ، وابعث جابراً ، وابعث شفيقاً ، وابعث صابراً ، وابعث زيداً ، وابعث سلمة . أ هـ .

(١) م : وقولى : « ثم الواو » وهى لا تدغم إلا فى الياء « مثال ذلك : طئ ، والأصل : طوى ، فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء فى الياء ؛ على ما بين بعد ، إن شاء الله تعالى . أ هـ .

أسماء القبائل بشرط أن تكون اللام ظاهرة في اللفظ ؛ نحو : « بَلْحَارِث » ،
و « بَلْعَنْبَر » ، و « بَلْهَجِيم » و « بَلْقَيْن » ، والأصل : بنو الحارث ، وبنو العنبر ،
و بنو الهَجِيم ، و بنو القَيْن ، فحذفت علامة الجمع لالتقاء الساكنين ، ثم حذفت النون
تخفيفاً لما كَثُرَ الاستعمال ، فإن لم تكن اللام ظاهرة ، لم يَجُزْ حذف النون تخفيفاً ؛
نحو : « بَنَى النُّجَار » ، لا يقال : « بَنُّجَار » / .

٧٤ أ

* * *

بَابُ التَّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ مِنْ كَلِمَتَيْنِ

إذا التقى الساكنان من كلمتين ، فإن كان الأول منهما صحيحاً ، حذفته إن كان النون الخفيفة اللاحقة للأفعال ؛ نحو قوله [من الخفيف] :
 ٢٥١ - لَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ عِلَّكَ أَنْ تَزُكَّعَ يَوْمًا وَالذُّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ^(١)
 أى : لَا تُهَيِّنْ .

وكذلك تحذفه إن كان التنوين^(٢) ، وكان الساكنُ الثانى الباء من « ابن » الواقع صفة بين علمين أو ما جرى مجراهما فى الشهرة ، أو بين مُتَّفَقِي اللفظ ، وإن لم يكونا علمين ولا جاريتين مجراهما ، وإنما حذفته ؛ لكثرة الاستعمال مع التقاء الساكنين ؛ ولذلك تقول : هند بنت فلان ، فتثبت التنوين فى : هند ، على لغة مَنْ صرف ، ومن العرب مَنْ يحذفُ لمجرد كثرة الاستعمال ، ومن لغته ذلك يحذفُ التنوينَ مِنْ هِنْدَ ، وإنْ كَانَتْ لغته الصُّرْفُ ، فأما قوله [من الرجز] :

(١) البيت : للأضبط بن قريع .

لَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ : الإهانة : الإيقاع فى الهُون بالضم ، والهَوَانِ بالفتح ، وهما بمعنى الذلِّ والحقارة . (وَعَلَّ) بفتح اللام وكسرهما : لغة فى لَعَلَّ ، وهى هنا بمعنى عسى .
 والشاهد فيه قوله : « لَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ » حيث حذف نون التوكيد الخفيفة ، والأصل « لَا تُهَيِّنِ الْفَقِيرَ » لالتقاء الساكنين ، وبقيت الفتحة دليلاً عليها .

ينظر : الأغاني ٦٨/١٨ ، والحماسة الشجرية ٤٧٤/١ ، وخزانة الأدب ١١/٤٥٠ ، ٤٥٢ ، والدرر ١٦٤/٢ ، ١٧٣/٥ ، وشرح التصريح ٢٠٨/٢ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١١٥١ ، وشرح شواهد الشافية ص ١٦٠ ، وشرح شواهد المغني ص ٤٥٣ ، والشعر والشعراء ٣٩٠/١ ، والمعاني الكبير ص ٤٩٥ ، والمقاصد النحوية ٣٣٤/٤ ، وبلا نسبة فى الإنصاف ٢٢١/١ ، وأوضح المسالك ١١١/٤ ، وجواهر الأدب ص ٥٧ ، ١٤٦ ، ورصف المباني ص ٢٤٩ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، وشرح الأشموني ٥٠٤/٢ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٣٢/٢ ، وشرح ابن عقيل ص ٥٥٠ ، وشرح المفصل ٤٣/٩ ، ٤٤ ، ولسان العرب (قنس) (ركع) ، (هون) ، واللمع ص ٢٧٨ ، ومغني اللبيب ١٥٥/١ ، وجمع الهوامع ١٣٤/١ ، ٧٩/٢ .

(٢) م : باب التقاء الساكنين

قولى : « وكذلك تحذفه إن كان التنوين... » إلى آخره مثال ذلك : هذا زيد بن عمرو ، وهذا أبو بكر بن عمرو ، وهذا زيد بن بكر . أ هـ .

٢٥٢- جَارِيَةٌ مِنْ قَيْسِ بْنِ ثَعْلَبَةَ^(١)

بتحريك التنوين ، فضرورة ، وما عدا ذلك يُحَرِّك بالكسر ؛ نحو قولك : احذر الله ، وَبَغَتْ الأَمَةُ ، و ﴿إِنْ أَمْرُؤَا هَٰكَ...﴾ [النساء : ١٧٦] ، إلا أن يكون الذى يلى الساكنَ الثانى مضموماً ضمة لازمة ، فإنك تحرك بالضم والكسر ؛ نحو قولك : اَرْكُضْ اَرْكُضْ ، أو يكون الساكن الأول نون « من » : فإنك تحركها بالفتح إن كان الساكن الثانى لام التعريف ؛ نحو : مِنَ الْقَوْمِ ، والكسر قليل .
وإن كان غير لام التعريف ، حُرِّكَتْ بالكسر ؛ نحو : مِنَ اثْنِكَ ، ويجوز فتحها أو يكون الساكن الأول الميم من : الم والساكن الثانى اللام الأولى من : اسم الله^(٢) ، فإنك تحرك بالفتح خاصة .

وإن كان الأول منهما حرف علة ، فإن كانت حركة ما قبله من غير جنسه حركته بالكسر إن كان ياء ؛ نحو : اخشَى الله ، وبالضم إن كان واو جمع ؛ نحو : اخشَوْا القَوْمَ ، والكسر قليل ، وإن لم يكن واو جمع حركته بالكسر ؛ نحو : لَوْ اسْتَطَعْنَا ، والضم قليل ، وإن كانت حركة ما قبله من جنسه ، حذفته ؛ نحو : يَغْزُو الْقَوْمَ ، وَيَخْشَى الرَّجُلَ ، وتزوى المرأة .

فأما ما حكاه الكوفيون من قول بعضهم : « التَّقَتِ حَلَقَتَا الْبَطَانِ » فشاؤ لا يُلْتَفَتُ إليه .

* * *

(١) البيت للأغلب المعجلى ، والشاهد فيه تنوين « قيس » ؛ وهو ضرورة .
ينظر ديوانه ص ١٤٨ ؛ وخزانة الأدب ٢٣٦/٢ ؛ والدرر ٣٦/٣ ؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٣١٢ ؛ وشرح المفصل ٦/٢ ؛ والكتاب ٥٠٦/٣ ؛ ولسان العرب (ثعلب) ؛ وبلا نسبة فى الخصائص ٤٩١/٢ ؛ وسر صناعة الإعراب ٥٣٠/٢ ؛ وشرح التصريح ١٧٠/٢ ؛ وجمع الهوامع ١٧٦/١ .

(٢) نحو قوله تعالى : ﴿إِلَهَ اللَّهِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [١ ، ٢ : آل عمران] .

٧٤ ب

بَابُ حُكْمِ الْهَمْزَةِ إِذَا كَانَتْ أَوَّلَ كَلِمَةٍ / وَقَبْلَهَا سَاكِنٌ

الهمزة الواقعة أول كلمة إن كَانَ قَبْلَهَا سَاكِنٌ صَحِيحٌ ، فَإِنَّكَ فِي لُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ تَنْقُلُ حَرَكَتَهَا إِلَيْهِ وَتَحْذِفُهَا ؛ نَحْوُ قَوْلِكَ : قَدْ غَطَى ، قَدْ غَطَى ، مِنْ إِبْرَاهِيمَ .
وإن كَانَ السَّاكِنُ حَرْفَ عِلَّةٍ ، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ أَلِفًا ، فَتَجْعَلُ الْهَمْزَةَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْحَرْفِ الَّذِي مِنْهُ حَرَكَتُهَا ، فَتَقُولُ : هَذَا أَحْمَدُ ، وَهَذَا أُحْتِمَدُ ، وَهَذَا إِبْرَاهِيمُ ؛ فَتَجْعَلُ الْهَمْزَةَ فِي الْمَثَالِ الْأَوَّلِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْأَلِفِ ، وَفِي الثَّانِي بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْوَائِ ، وَفِي الثَّلَاثِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْيَاءِ .

وإِمَّا أَنْ يَكُونَ يَاءً أَوْ وَائًا ، فَتَجْعَلُ حَرَكَةَ الْهَمْزَةِ عَلَيْهِمَا ، وَتَحْذِفُ الْهَمْزَةَ ؛ فَتَقُولُ : يَغْزُو حَمْدُ ، وَيَغْزُو إِبْرَاهِيمُ ، تَغْزُو مُةٌ ، وَقَاضِي يَنْكَ ، وَقَاضِي إِبْرَاهِيمَ ، وَقَاضِي مُةٌ .
وَمِنْهُمْ مَنْ يَقْلِبُهَا إِذَا كَانَتْ مَفْتُوحَةً مَعَ الْيَاءِ يَاءً ، وَمَعَ الْوَائِ وَائًا ، وَيُذْغِمُ أَحَدَ حَرْفِي الْعِلَّةِ فِي الْآخَرِ ، فَيَقُولُ : أَبُو يُوبِ^(١) : وَغَلَامِي يِيكَ^(٢) .
وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَقِلُّ بَعْدَ الثَّقَلِ الضَّمَّةِ وَالْكَسْرِ ، فِي الْيَاءِ وَالْوَائِ ، فَيَحْذِفُهُمَا ، فَيَقُولُ : يَغْزَادَدَا ، [وَيَزِمُ اخْوَانَهُ] يُرِيدُ : يَغْزُو أَدَدًا ، وَيَرْمِي إِخْوَانَهُ ، وَتَحْذِفُ [الْوَائِ] وَالْيَاءَ لَالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ .

وَأَمَّا غَيْرُ الْحِجَازِيِّينَ ، فَيَحَقِّقُونَ الْهَمْزَةَ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ .

* * *

(١) أَى فِي قَوْلِنَا : أَبُو أَيُّوبَ .

(٢) أَى فِي قَوْلِنَا : غَلَامِي أَيُّكَ .

بَابُ الْوَقْفِ

الموقوف عليه إن كَانَ «من» في حال الاستثبات بها فقد تقدّم حُكْمُهَا في باب الحكاية.

وإن كان غيرها : فإِذَا أَنْ يَكُونَ الوقف عليه في حال إنكار أو تذكر أو غير ذلك من الأحوال ، فإن كان الموقوف عليه قد تقدّمته همزة الإنكار ، فإنه لا يخلو من أَنْ يكون آخره متحرّكاً أو ساكناً ، فإن كان متحرّكاً ألحقته من آخره حَرْفٌ مَدٌّ ولين مِنْ جنس حركته ، فإذا قال : قام عُمَرُ ، قلت : أعمروه ، وإن قال : رأيت عُمَرَ ، قلت : أعمراه ، وإن قال : خرجتُ أَمْسٍ ، قلت : أأمسيه .

وإن كان ساكناً ، فإن كان الساكن ممّا يقبل الحركة ، كسُرتِه ؛ لالتقاء الساكنين ، وكانت الزيادة من جنس الكسرة ، قال : قام زيدٌ ، قلت : أزيدنيه ، وإن كان ممّا لا يقبل الحركة ؛ نحو قولك : ضَرَبْتُ مُوسَى ، زدت بين علامة الإنكار وبين آخر الاسم إن ، ثُمَّ كَسَرْتَ النون لالتقاء الساكنين / فقلتُ : أُمُوسَى إنيهِ^(١) ١٧٥
وقد يجوز الفصل بين علامة الإنكار وبين آخر الاسم في جميع ما تقدّم فيقال : أَعُمَرَانِيهِ ، وَأَزِيدُ إنيهِ .

والإنكار في كلام العرب على وجهين : أحدهما : أَنْ تنكر أَنْ يكون الأمر على ما ذكر المتكلم ؛ فإذا قال القائل : قامَ زيدٌ ، قلتُ : أزيدنيه ، مُنْكَرًا لقيام زيد .

والآخر : أَنْ تنكر أَنْ يكون رأْيُهُ على خلاف ما ذكر . قيل لبعضهم : أَتُخْرِجُ إِنْ أَخْصَبْتَ الْبَادِيَةَ ؟ فقال : آنا إنيهِ منكرًا لرأْي المتكلم أَنْ يكون على خلاف الخروج .

وإن كان قد قُصِدَ بِالْوَقْفِ عليه التذكر ، ألحقته من آخره إن كان متحرّكاً حرفاً من جنس حركته ، فتقول : قَالَا وَيَقُولُو ، ومن القاصي ، وإن كان الآخر ساكناً ، فإن كان الساكن حرف مَدٍّ ولين مَكْنُتٌ مَدٌّ ، واستغنيت بذلك عن إلحاق العلامة^(٢) ، وإن

(١) في أ : التقى .

(٢) في أ : علامة .

كان غير ذلك ، ألحقت العلامة ، وكسرت الساكن الذى قبلها لالتقاء الساكنين ، وتكون العلامة إذ ذاك ياء ، فتقول : هذا سيفنى ، وقذنى ، و « أل » فى الألف واللام إذا تذكّرت مثل الحارث .

وإن لم يوقف عليه فى حال تذكّر ولا إنكار .

فإنّما أن يكون معرباً أو مبنياً ، فإن كان معرباً : فإنّما أن يكون مجزوماً أو غير مجزوم ، فإن كان مجزوماً فإنه يبقى فى الوقف على حاله قبل الوقف^(١)، إن كان جزمه بالسكون أو بحذف النون ؛ نحو : لم يضرب ، ولم يضربا ، ولم يضربوا ، وإن كان جزمُهُ بحذف حرف العلة ، فإنه إن كان من باب : غذا ورَمَى ، جاز فيه وجهان : أحدهما : إسكان الآخر .

والآخر : إلحاق هاء السكت ؛ فتقول : لم يَغْزِ ، ولم يَخْشِ ، ولم يَزِم ، ولم يَغْزِه ، ولم يَزِمِه ، ولم يَخْشِه .

وإن كان من باب : وقى ، لم يَجْزُ فيه إلا إلحاق الهاء ؛ نحو : لم يَقِه .

وإن كان غير مجزوم ، فإنك تقف منه على المثنى والجمع الذى على حدّ التثنية ، كما تقف على المبنى المكسور الآخر أو المفتوحه ، وسيبين .

وماعدا ذلك إن كانت فيه تاء التأنيث أبدلتها فى الوقف هاء ساكنة فى الرفع
٧٥ ب والنَّضْب والخَفْض ، منوَّنة كانت أو غير منوَّنة ؛ نحو^(٢) : تَمْرَةٌ / وفَاطِمَةٌ .
ويجوز إقرارها ساكنة فى الأحوال الثلاثة^(٣)، وبعض المقرين لها إذا كان الاسم الذى

(١) فى ط : الوقت .

(٢) فى ط : ونحو .

(٣) م : باب الوقف

قولى : « ويجوز إقرارها ساكنة فى الأحوال الثلاثة » من ذلك قوله : [من الرجز]

بَاتَتْ نَفْسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْغُلَصَمَتْ وَكَادَتْ الْحُرَّةُ أَنْ تُدْعَى أَمَتْ

[البيت لأبى النجم الراجز فى الدرر ٦ / ٢٣٠ ، وشرح التصريح ٢ / ٣٤٤ ، ولسان العرب (ما) ؛ ومجالس ثعلب ١ / ٣٢٦ ، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ١ / ١١٣ ، وأوضح المسالك ٤ / ٣٤٨ ، وخزانة الأدب ٤ / ١٧٧ ، ٧ / ٣٣٣ ، والخصائص ١ / ٣٠٤ ، والدرر ٦ / ٣٠٥ ، ورصف المباني ص ١٦٢ ، سر صناعة الإعراب ١ / ١٦٠ ، ١٦٣ ، ٢ / ٥٦٣ ، وشرح الأشموني ٣ / ٧٥٦ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٢ / ٢٨٩ ، وشرح قطر الندى ص ٣٢٥ ، وشرح المفصل ٥ / ٨٩ ، ٩ / ٨١ ، والمقاصد النحوية ٤ / ٥٥٩ ، وجمع الهوامع ٢ / ١٥٧ ، ٢٠٩] . أ هـ .

تكون فيه منصوبًا منونًا ، أبدل من التنوين ألفًا^(١) ؛ فيقول : تَمَرَّتَا .

وأما التاء التي في جمع آخر المؤنث السالم ، نحو : هِنْدَات ، فتجرى في الوقف مجرى غيرها من الحُرُوفِ الصَّحَاح .

فأما ما حكاه قُطْرُبٌ من قول بعضهم : كَيْفَ الْإِخْوَةُ ، وَالْأَخَوَاه ؟ ، بإبدالها هاء - فقليل جدًا .

وإن لم تكن فيه تاء التأنيث :

فإمَّا أَنْ يكون صحيح الآخر أو مهموزه أو معتله ، فإن كان صحيحه ؛ فإمَّا أَنْ يكون منونًا أو غير منون :

فإن كان منونًا : جاز في الوقف عليه في حال النُصْبِ ثلاثة أوجه :

أحدها : إبدال التنوين ألفًا^(٢) .

والآخر : إبدال همزة ساكنة من الألف المبدلة من التنوين^(٣) .

والثالث : حذف التنوين وتسكين الآخر ؛ وعلى ذلك قوله : [من الخفيف]

٢٥٣ - شَيْزٌ جَنْبِي كَأَنِّي مُهْدَأٌ جَعَلَ الْقَيْنُ عَلَى الدَّفِّ إِبْرَ^(٤)

(١) م : وقولي : « وبعض المقرين لها إذا كان الاسم الذي تكون فيه منصوبًا منونًا أبدل من التنوين ألفًا ومن ذلك قوله : [من المتقارب]

..... قَيَا حُشِنَ شَمَلَتِهَا شَمَلَتَا

[البيت بلا نسبة في الدرر ٢٩٥/٦ ، واللسان (شمل) ، (بقم) وجمع الهوامع ٢٠٥/٢]

أ هـ .

(٢) م : وقولي : « أحدها إبدال التنوين ألفًا » مثال ذلك : رأيت رجلاً . أ هـ .

(٣) م : وقولي : « والآخر إبدال همزة ساكنة من الألف المبدلة من التنوين » مثال ذلك : رأيت رجلاً . أ هـ .

(٤) البيت : لعدي بن زيد .

الشاهد فيه قوله : « إِبْرَ » والأصل : إبرا ، فحذف الشاعر الألف عند الوقف وذلك على لغة بعض العرب .

ينظر : ديوانه ص ٥٩ ، وإصلاح المنطق ص ١٥٦ ، ولسان العرب (هدأ) ، وبلا نسبة في الخصائص ٩٧/٢ ، ووصف المباني ص ٣٥ ، وسر صناعة الإعراب ٤٧٧/٢ : ٦٧٦ ، وشرح المفصل ٦٩/٩ .

وفي حال الرفع إن كان ما قبل الآخر متحركاً خمسة أوجه^(١): حذف التنوين ، وتسكين الآخر ، ثم الإشمام ، وهو : ضم الشفتين من غير صوت ، ثم الرّؤم ، وهو تضعيف الصوت بالحركة ، ثم إبدال التنوين واواً ، ثم تضعيف آخره وتسكينه . وإن كان ما قبل الآخر ساكناً معتلاً^(٢)، جاز فيه جميع ما جاز في المرفوع الذي قبل آخره متحرك إلا التضعيف .

وإن كان ما قبل الآخر ساكناً صحيحاً ، جاز فيه نقل الضمة من آخره إلى الساكن قبله ، أو تسكين الآخر ، وتحريك الساكن بحركة مثل حركة ما قبله إذا أدى النقل إلى بناء غير موجود ، فتقول : هَذَا بَكْرٌ ، وهذا بُشْرٌ ، وهذا بِشْرٌ ، بكسر الشين ، ولا يجوز النقل ؛ لأنَّ « فِعْلاً » ليس من أبنية كلامهم ويجوز فيه - أيضاً - جميع ما جاز في المرفوع الذي قبل آخره متحرك إلا التضعيف^(٣) .
والخفوض المنون^(٤) إن كان ما قبل آخره متحركاً أو ساكناً صحيحاً أو معتلاً بمنزلة المرفوع في جميع ما ذكر ، إلا الإشمام ؛ فإنه لا يتصور في الخفوض .
وإن كان غير منون ، فإن المرفوع منه والخفوض بمنزلة المرفوع ، والخفوض المنون^(٥) في جميع ما ذكر ، إلا الإبدال ، فإنه ليس في آخره تنوين فتبديل منه واواً في الرفع أو ياءً في الخفض .

(١) م : وقولى : « وفي حال الرفع إن كان ما قبل الآخر متحركاً خمسة أوجه... » إلى آخره مثال السكون : قام جعفر ، ومثال الإشمام : قام جعفر ، ومثال الروم : قام جعفر ، ومثال إبدال التنوين واوا : قام جعفر ، ومثال التضعيف : قام جعفر . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « وإن كان ما قبل الآخر ساكناً معتلاً... » إلى آخره ، مثال التسكين : قام زيد ، ومثال الإشمام : قام زيد ، ومثال الروم : قام زيد ، ومثال إبدال التنوين واوا : قام زيدو . أ هـ .

(٣) م : وقولى : « ويجوز فيه أيضاً جميع ما جاز في المرفوع الذي قبل آخره متحرك إلا التضعيف » مثال التسكين : قام بكر ، ومثال الإشمام : قام بكر ، ومثال الروم : قام بكر ، ومثال إبدال التنوين واوا : قام بكرو . أ هـ .

(٤) م : وقولى : « والخفوض المنون... » إلى آخره أعنى : أنه لا يجوز في مثل : مررت بجعفر ، ومررت بيكر ، الإشمام ، ويجوز ماعدا ذلك من الوجوه المذكورة في حال الرفع . أ هـ .

(٥) م : وقولى : « وإن كان غير منون فإن المرفوع منه والخفوض بمنزلة المرفوع والخفوض المنون... » إلى آخره أعنى : أنه يجوز في الوقف على الرجل من قولك : قام الرجل ، ومررت بالرجل ، ما كان يجوز في الوقف على « جعفر » من قولك : قام جعفر ، ومررت بجعفر ، إلا البديل ، وفي الوقف على البسر من قولك : طاب البسر ، ومررت بالبسر ، =

وأما المنصوب : فيجوز فيه الإسكان والروم خاصة إن لم يكن ما قبل آخره متحركاً^(١)، وهما والتضعيف إن كان ما قبله متحركاً^(٢)، وشيخ بعضهم يقول : ٧٦ أ « أعطني أبيضه » بإلحاق الهاء بعد التضعيف .

وإن كان مهموز الآخر :

فإن كان ما قبل الآخر ساكناً : فإما أن يكون حرف علة ، أو حرفاً صحيحاً .
فإن كان حرف علة ، فالوقف عليه كالوقف على نظيره من الصحيح^(٣) .
وإن كان حرف صحيح : فإن الوقف عليه كالوقف على مثله من الصحيح الآخر^(٤) ،
إلا أنك تنقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها في المرفوع والمنخفض والمنصوب غير المنون .
وإن أدى ذلك إلى بناء غير موجود بخلاف الصحيح ، وثبت الهمزة ، فتقول : هذا
ردؤ ، وخبؤ ، وبطؤ ، ومررت بردي ، وخبي ، ومن البطي ، ورأيت الردأ والخبأ ، والبطأ .
وإن شئت أبدلت^(٥) الهمزة في جميع ذلك حرفاً من جنس الحركة التي قبلها .
ومنهم من يسكن الآخر ويحرك الساكن الذي قبل الهمزة بحركة ما قبله في جميع
الأحوال ، فيقول : هو الردي ورأيت الردي ، ومررت بالردي ، وهو البطؤ ، ورأيت
البطؤ ، ومررت بالبطؤ .

وذلك إذا كان النقل يؤدي إلى بناء غير موجود في حال من أحوال الاسم ؛ ألا ترى

= ما كان يجوز في الوقف على « بكر » من قولك : قام بكر ، ومررت بكر ، إلا البدل ، وإنما لم
يجز البدل في شيء من ذلك ؛ للعلة التي ذكرت في الكتاب . أ هـ .

(١) م : وقولي : « وأما المنصوب ، فيجوز فيه الإسكان والروم خاصة إن لم يكن ما قبل آخره
متحركاً ، مثال الإسكان : رأيت البسر وأذأبت الشير ، ومثال الروم : رأيت البشر وأذأبت
الشير . أ هـ .

(٢) م : وقولي : « وهما والتضعيف إن كان ما قبله متحركاً ، مثال الإسكان قولك : رأيت
الرجل ، ومثال الروم قولك : رأيت الرجل ، ومثال التضعيف قولك : رأيت الرجل . أ هـ .

(٣) م : وقولي : « فإن كان حرف علة فالوقف عليه كالوقف على نظيره من الصحيح ، أعني : أن
الوقف على شيء وضوء في جميع أحواله ، كالوقف على عين وعون في جميع أحواله والوقف
على برى وضوء ؛ كالوقف على شريف وقطوف في جميع الأحوال . أ هـ .

(٤) م : وقولي : « وإن كان حرفاً صحيحاً ، كان الوقف عليه كالوقف على نظيره من الصحيح ،
أعني : أن الوقف على رد وحب وبط ؛ كالوقف على عدل وبكر وبسر ، إلا فيما استثنى .
أ هـ .

(٥) في أ : قلبت

أن النقل في : « ردئ » في حال الرفع ، و « بطؤ » في حالة الخفض يُؤدَّى إلى بناء غير موجود في الأسماء .

فأما « خبؤ » وأمثاله ، فلا يكون فيه إلا الإنباع ؛ لأن النقل فيه لا يؤدَّى إلى بناء غير موجود في حال من الأحوال ، ومن العرب من يبدل من الهمزة في جميع ذلك واوا في الرفع وياء في الخفض ، وألفا في النُصْب ؛ فيقول : هذا الوثو ، ومن الوثى ، ورأيت الوثا ، فيفتح الساكن بسبب الألف .

وإن كان ما قبل الهمزة متحركا^(١)، كان الوقف عليه كالوقف على نظيره من الصحيح إلا في شيعين :

أحدُهُمَا : امتناع التضعيف .

والآخر : أنه يجوز لك أن تُبدِلَ من الهمزة واوا في الرفع ، وياء في الخفض ، وألفا في النُصْب ، فتقول : هذا الكلو ، ومررت بالكلى ، ورأيت الكلا .
هذا وقف الذين يحققون الهمزة .

وأما الذين يخففونها ، فإن كان ما قبلها حركة ، أبدلت منها إذا سكنت حرفا من جنس حركة ما قبلها ، فتقول : الكلا ، في الأحوال الثلاثة بالألف ، وهذه أكمو ب ٧٦ بالواو / (٢) .

وإن كان ما قبلها ساكنا ، فخففتها بحذفها وإلقاء حركتها على الساكن قبلها^(٣) ؛ فإنه يلزم الحرف الذي ألقيت عليه الحركة ما يلزم غير المعتل من الإشكان والإشمام ورزوم الحَرَكة والتضعيف والإبدال من التنوين .

وإن كان معتلا الآخر : فأما أن يكون آخره ألفا أو واوا أو ياء :

(١) م : وقولى : « وإن كان ما قبل الهمزة متحركا ... » إلى آخره مثال ذلك : رَشَأ ، الوقف عليه في جميع الأحوال ، منونا كان أو غير منون ، كالوقف على « رجل » إلا فيما استثنى . أ هـ .
(٢) زاد في أ : وهي بالياء .

(٣) م : وقولى : « وإن كان ما قبلها ساكنا فخففتها بحذفها وإلقاء حركتها على الساكن ... » إلى آخره مثال ذلك : خب ورْدُ وبط ، في تخفيف : خبء ورْدء وبطء ، يقف عليها في جميع الأحوال ؛ كما يقف على جعفر ، وتقف عليها إن لم تكن منونة ؛ نحو : الحُب والرد والبط ، كما تقف على الرجل في جميع الأحوال ، وقد تقدم تمثيل ذلك . أ هـ .

فإن كان آخره ألفًا ، وقفت عليه بها ^(١) ، إلا أن الألف من الاسم المنصرف في حال النُصْبِ مُبدلة من التنوين ، وفي حال الرفع والخفض ألف الأضل والألف في الوقف على غير المنون هي التي كانت في الوصل ^(٢) ، وبعض العرب يبدل منها ياءً ، فيقول : أَعْمَى ، وفتى ، وبعضهم يبدل منها واوًا ، فيقول : أَغْمَو ، وبعضهم يبدلها همزة فيقول : مُحْبَلًا .

ولا يجوز حذف الألف وتسكين ما قبلها إلا في ضرورة ، نَحْوُ قوله [من الرمل] :
 ٢٥٤ - رَهْطٌ مَزْجُومٌ وَرَهْطُ ابْنِ الْمُعَلِّ ^(٣)
 وإن كان آخره ياءً أو واوًا ، فإن كان ما قبلها ساكنًا ؛ نحو : ظَبْيٌ ، وتيمى ، وغَزَو ، فالوقف عليه كالوقف على نظيره من الصحيح ^(٤) ، إلا أن ناسًا من العرب يُبدِلُون من الياء في الوقف إذا كانت مشددة جيمًا ؛ ومن ذلك قوله [من الرجز] :
 ٢٥٥ - خَالِي غَوِيْفٌ وَأَبُو عَلِيْجٍ ^(٥)

- (١) م : وقولى : « فإن كان آخره ألفًا ، وقفت عليه بها » أعنى بالألف ، فتقول فى رحي وعصا : رحي وعصا . أ هـ .
 (٢) م : وقولى : « والألف فى الوقف على غير المنون هى التى كانت فى الوصل » مثال ذلك : حبلى وأعمى والعصى . أ هـ .
 (٣) عجز بيت للبيد بن ربيعة . وصدره :

وقبيل من لكيز شاهد
 والشاهد فيه قوله : « ابن المعل » يريد : ابن المعلّى ، فحذف الألف المقصورة وسكن ما قبلها للضرورة الشعرية ، وهذا من أقبح الضرورات .
 ينظر : ديوانه ص ١٩٩ ، والأشباه والنظائر ٢٧٢/١ ، والخصائص ٢٩٣/٢ ، والدرر ٦/٢٤٥ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٢٠ ، وشرح شواهد الشافية ص ٢٠٧ ، والكتاب ٤/١٨٨ ، ولسان العرب (رجم) ، والمقاصد النحوية ٥٤٨/٤ ، والمتع فى التصريف ٦٢٢/٢ ، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص ٤٦٦ ، والدرر ٢٩٨/٦ ، ووصف المباني ص ٣٦ ، وسر صناعة الإعراب ٥٢٢/٢ ، ٧٢٨ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٨٥/٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٨ ، والمختسب ٣٤٢/١ ، وجمع الهوامع ١٥٧/٢ .

- (٤) م : وقولى : « نحو ظبى وتيمى وغزو فالوقف عليه كالوقف على نظيره من الصحيح » أعنى : أنك تقف على ظبى وغزو كما تقف على بكر ، وعلى تيمى كالذى تقف على سعيد . أ هـ .

(٥) البيت بلا نسبة .

وإن كان ما قبلها متحرّكًا ، وكانا في فعل ، فالوقف عليه بإثباتهما ساكنين ، نحو : يغزو ، ويرمى ، إلا ما شذّ من قولهم : لا أذّر ، وما أذّر ، بحذف الياء والتسكين .

وإن كانت الياء المتحرك ما قبلها آخر اسم ، فإن الاسم إن كان منونًا ، وقَفَ عليه في الرفع والجرّ بحذف التنوين والسكون ؛ نحو قولك : هَذَا قَاضٍ ، ومررت بقاضٍ . وقومٌ من العرب إذا حذفوا التنوين ، ردّوا إليه المحذوف ؛ فيقولون : هَذَا قَاضِي ، ومررت بقاضي .

وفي حالة النُصْبِ بإبدال ألف من التنوين ؛ فتقول : رَأَيْتُ قَاضِيَا . وإن كان غير منون ، فالوقف عليه بإثبات الياء ؛ نحو قولك : هَذَا القاضى ، ومررت بالقاضى ، ورَأَيْتُ القاضى . ومنهم من يحذفها ويُسَكِّنُ الآخر في الرفع والجر ، فيقول : هَذَا القَاضُ ، ومررت بالقاض .

وأكثر ما يفعل ذلك في القوافي والفواصل ؛ نحو قوله تعالى : ﴿ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ ﴾ [الرعد : ٩] [إلا مُرِيًّا] ^(١) اسم الفاعل مِنْ : أرى ؛ فإنه لا يجوز فيه إلا إثبات الياء ، والمنادى المقبل عليه مِنْ ذلك يجرى مجرى الاسم المرفوع غير / المنون ، فتقول : يَا قَاضِي ، وإن شئت : يَا قَاضٍ .

وكذلك « جَوَارٍ » وأمثاله في حال الرفع والخفض بمنزلة قَاضٍ في الحالتين ، وفي النصب بمنزلة القاضى في حال النُصْبِ .

وإن كان الموقوف عليه مبنياً ، فإمّا أَنْ يكون محذوفًا من آخره شيء ، أو لا يكون :

= فى : أوضح المسالك ٣٧٢/٤ ، وجمهرة اللغة ص ٤٢ ، ٢٤٢ ، وسر صناعة الإعراب ١٧٥/١ ، وشرح الأشموني ٨٢١/٣ ، وشرح التصريح ٣٦٧/٢ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٨٧/٢ ، وشرح شواهد الشافية ص ٢١٢ ، وشرح المفصل ٧٤/٩ ، ١٠ / ٥٥ ، والصاحبي في فقه اللغة ص ٥٥ ، والكتاب ١٨٢/٤ ، ولسان العرب (عجج) (شجر) ، والمحتسب ٧٥/١ والمتع في التصريف ٣٥٣/١ ، والمنصف ١٧٨/٢ ، ٧٩/٣ .

والشاهد فيه : قوله « أبو عليج » أى « أبو على » وأبدلت الياء المشددة جيماً ، فى الوقف ، وهى لغة بعض العرب .

(١) سقط فى ط .

فإن كان : فإمّا أن يبقى بعد الحذف حرف واحد أو أزيد .
 فإن بقي منه أزيد ، جاز فيه وجهان :
 أحسنُهُما : إلحاق هاء الشكّت ؛ نحو قولك : يا طَلْحَة ، فى الوقف على لغة من
 رَحِم ، واغزّه ، وازمّه ، واخشه .
 والآخر السكون ؛ فتقول : ياطْلُحْ ، واغْزْ ، وازْمْ [واخْشْ]^(١) .
 ومن العرب من يلحق الهاء فى : اغز وبابه بقَد ما يسكن الآخر ، ثم يحركه بالكسر
 لالتقائه ساكناً مع الهاء ، فيقول : اغزّه ، بكسر الزاى .
 حكى ذلك أبو الخطّاب^(٢) عن العرب .
 وإن لم يبق منه إلا حرف واحد :
 فإن كان فعلاً ، لم يجز فيه إلا إلحاق الهاء ؛ نحو قولك : قَه ، وإن كان اسماً ؛
 نحو : ما الاستفهاميّة إذا دخل عليها خافض : فإن كان الخافض حرفاً ، جاز فيه
 وجهان :

أحسنهما : إلحاق هاء الشكّت والآخر : التشكين ؛ فتقول : بَمّة ، وَبِم .
 وإن كان اسماً ، لم يجز فيه إلا إلحاق الهاء ، فتقول : مِثْل مّة ، ومجىء مّة^(٣) .
 وإن كان غير محذوف : فإمّا أن يكون آخره ساكناً أو متحرّكاً :
 فإن كان آخره ساكناً : فإن كان الساكن صحيحاً ، أبقيته فى الوقف على ما كان
 عليه فى الوصل ؛ نحو : مَنْ ، وَكَمْ ، إلا أن يكون الساكن نُون « إِذَنْ » ؛ فإنك تبدل
 منها أَلْفاً ، أو النون الخفيفة التى تلحق الأفعال للتأكيد ، فإنك تبدل منها أَلْفاً إن كان
 قبلها فتحة فتقول : اضْرِبْنا ، وهَلْ تَضْرِبْنا ؟ فى الوقف على : اضْرِبْنا ، وهَلْ تَضْرِبْنا ؟
 وإن كان قبلها كسرة أو ضمة حذفته وزدت ما كنت حذفته بسببها ، فتقول فى

(١) سقط فى ط .

(٢) أبو الخطّاب ، عبد الحميد بن عبد المجيد ، مولى قيس بن ثعلبة ، الأخفش الأكبر : من كبار
 العلماء بالعربية . لقي الأعراب وأخذ عنهم ، وهو أول من فسر الشعر تحت كل بيت ، وما كان
 الناس يعرفون ذلك قبله ، وإنما كانوا إذا فرغوا من القصيدة فسروها .

ينظر : بغية الوعاة / ٢٩٦ ، وإنباه الرواة / ١٥٧/٢ ، الأعلام / ٢٨٨/٣ .

(٣) فى ط زيادة : أولى .

الوقف على اضربن ، وهل تَضْرِبُن ؟ وَاضْرِبُن ، وهل تَضْرِبُن ؟ : اضْرِبِي ، وهل تَضْرِبِينَ ، واضْرِبُوا ، وهل تضربون ؟

فترد النون التي هي علامة الرفع ؛ لزوال موجب حذفها ، وتقول في الوقف على : اخشون : اخشوا ؛ لأنه لم يحذف بسبب النون شيء ، فيرجع عند حذفها .

وإن كان حرف علة : فإما أن يكون ياء أو واو أو ألفا .

فإن كان ألفا ، جاز فيه إن لم يكن آخر فعل ثلاثة أوجه :

إثباته على ما كان عليه في الوصل ؛ فتقول : يضربها ، وههنا .

وإبداله همزة ، وإلحاق هاء السكت فتقول : هَاهُنَا ، فأما إبدالهم من ألف :

٧٧ ب « هنا » هاء في السكت ، فشاذ لا يقاس عليه / .

قال [من الرجز] :

٢٥٦- قَدْ وَرَدَتْ مِنْ أَمْكِنَةٍ مِنْ هَهُنَا وَمِنْ هُنَّة^(١)

إلا أن يكون الألف علامة ندبة ، فلا يجوز إلا إلحاق هاء السكت ؛ نحو قولك : يَا زَيْدَاه ، وإن كانت آخر فعل ، جاز فيها خمسة أوجه :

الثلاثة المتقدمة وإبدالها واو أو ياء ؛ نحو قوله [من الرجز] :

٢٥٧- تَبَشِّرِي بِالرَّفْهِ وَالْمَاءِ الرَّوِيِّ وَفَرِّجْ مِنْكَ قَرِيبٌ قَدْ أَتَى^(٢)

وإن كان واو أو ياء ، فإن كانا علامتي ندبة ، لزمتها الهاء في الوقف ، نحو قولك : « يَا غُلامُ هُوَ »^(٣) و « يَا ذَهَابَ غُلامِيهِ »^(٤) .

(١) البيت بلا نسبة .

في : الدرر (٢٤٢/١ ، ٢١٤/٢) ، رصف المباني (١٦٣) ، سر صناعة الإعراب (١٦٣/١) ، شرح الأشموني (٨٧٦/٢) ، شرح شواهد الشافية (٤٧٦) ، شرح المفصل (١٣٨/٣) ، (٦/٤ ، ٨١/٩ ، ٤٢/١٠ ، ٤٣) ، المحتسب (٢٧٧/١) ، المتع في التصريف (٤٠٠/١) المنصف (١٥٦/٢) ، مع الهوامع (٧٨/١ ، ١٥٧/٢) .

والشاهد فيه : قوله : « هنه » يريد : « هنا » فأبدل الألف هاء في الوقف .

(٢) البيت بلا نسبة في : المنصف ١٦٠/١ ، لسان العرب (روى) ، وتاج العروس (روى) ، والمخصص ١٥١/١٥ .

والشاهد فيه قوله : « أتى » ، يريد : أتى ، فأبدل الألف ياء عند الوقف على لغة .

(٣) في أ : يا غلام هو .

(٤) في أ : يا هدا ب غلام هيه .

وإن كانا صلتين بالضمير ، لم يجر فيهما إلا الحذف وتسكين ما قبلهما نحو : يه ،
 وله ، ولهم ، وعليهم ، وما عدا ذلك يثبتان فيه في الوقف ؛ نحو : ظلموا ، واخشى ،
 واخشوا ، إلا أن تكون الياء ضمير المتكلم ، وقبلها كسرة ؛ فإنه يجوز لك فيها وجهان :
 أحسنهما : إثباتها ، فتقول : غلامى ، وإنى .

والآخر : حذفها وتسكين ما قبلها ؛ تشبيها لها بالقاضى وأمثاله ؛ فتقول : إن
 وأكرم من ، قال النابغة : [من الوافر]

٢٥٨- وَهُمْ وَرَدُوا الْحِفَارَ عَلَى تَمِيمٍ وَهُمْ أَصْحَابُ يَوْمٍ عَكَاظُ إِن^(١)
 يريد : إني .

وقد شدوا في : يا هذى ، فأبدلوا هاء في الوقف ، فقالوا : هذيه .
 ومنهم من أجرى الوصل مجرى الوقف ، فقال : هذيه قائمة ، بهاء ساكنة ؛ كما أن
 بعضهم قال في : أفقى أفقى ، في الوصل فأجراه مجرى الوقف ، ومنهم من يقول في
 الوصل : هذيه قائمة ، بياء ساكنة بعد الهاء .
 فإذا وقفت على هذه اللغة ، حذف الياء وسكنت ما قبلها ؛ لأنها صلة ؛ كالتى
 تلحق هاء الضمير في نحو : مررت به .

وإن كان آخر المبنى متحركا ، فإن كان الآخر هاء الضمير ، نحو : رماه ، وغزاه ،
 وقفت عليه بالسكون ، ويجوز نقل حركة الضمير إلى الساكن قبله إن كان حرفا
 صحيحا ، فتقول : ضربته ، ومئة ، وعنة .
 قال أبو النجم^(٢) [من الرجز] :

(١) الشاهد فيه قوله : « إن » يريد : « إني » فحذف الياء للوقف ، والرواية في الديوان إني ، ولا
 شاهد فيه .

ينظر : ديوانه ص ١٢٧ ، سمط اللآلي ص ٦٧٨ ، وشرح أبيات سيويه ٣٣٥/٢ ،
 والكتاب ١٨٦/٤ ، ولسان العرب (ضمن) .

(٢) الفضل بن قدامة العجلي ، أبو النجم ، من بني بكر بن وائل : من أكابر الرجاز ، ومن أحسن
 الناس إنشادا للشعر ، نبغ في العصر الأموي ، وكان يحضر مجالس عبد الملك بن مروان ،
 وولده هشام . قال أبو عمرو بن العلاء : كان ينزل سواد الكوفة ، وهو أبلغ من المعجاج في
 النعت . توفي سنة ١٣٠ هـ .

ينظر : الأغاني ١٥٠/١٠ ، سمط اللآلي ٣٢٨ ، الشعر والشعراء ٢٣٢ ، الأعلام ١٥١/٥ .

٢٥٩- فَقَرَّبَا هَذَا وَهَذَا أَزْجِلُهُ^(١)

ومنهم من يسكن الهاء ، ويكسر الساكن الذى قبلها لالتقاء الساكنين ، فيقول : ضَرَبْتُهُ ، وَأَخَذْتُهُ .

وإن لم يكن الآخر هاء الضمير ، جاز في الوقف عليه مثل ما جاز في نظيره مِنْ الْعَرَبِ ، وإن شئت مع / ذلك ألحقته « هاء » السكت بياناً للحركة ، فتقول : هُوَ ، وَهِيَّة ، وَضَرَبْتُهُ .

وقد أُلْحِقْتُ الألفُ لبيان الحركة في موضعين :

أحدهما : حيهل ، قالوا : حَيْهَلَا .

والآخر : أنا ، تقول : أَنْ فَعَلْتُ كذا فى الوُضَل بحذف الألف ، فإذا وقفت ، أُلْحَقْتُ الألف ، فقلت : أنا ؛ ومنهم من يقول : حَيْهَلَةٌ وَأَنَّهُ .

ومن كلامهم : « هَكَذَا قَصْدِي أَنَّهُ » إلا أن نون أنا يَلْزُمُهَا البيان ، ولا يجوز إسكانها ، وقول الشاعر [من المتقارب] :

٢٦٠- فَكَيْفَ أَنَا وَانْتَحَالِي الْقَوَافِ يَ بَعْدَ الْمَشِيبِ ، كَفَى ذَاكَ عَارًا^(٢)

بإثبات الألف فى الوصل من إجراء الوُضَل مجرى الوقف ضرورة .

* * *

(١) أزحله لإزحالاً : أبعده . قالوا : ومنه سمي زحل لبعده .
الشاهد فيه : نقل حركة هاء « أزحله » إلى اللام قبلها ، ليكون أين للهاء فى الوقف لأن مجيئها ساكنة بعد ساكن أخفى لها .

ينظر الكتاب ١٨٠/٤ ، شرح المفصل ٧١/٩ ، ٧٢ .

(٢) البيت للأعشى .
والشاهد فيه إشباع فتحة النون فى « أنا » ، أي إثبات الألف ، وليس بعدها همزة ، وذلك للضرورة الشعرية .

ينظر : ديوانه ص ١٠٣ ، وتخليص الشواهد ص ١٠٣ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٧٠٩ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٧٣ ، ولسان العرب (نحل) ، وبلا نسبة فى رصف المباني ١٤ ، ٤٠٣ ، وشرح المفصل ٤٥/٤ .

بَابُ الهمْزةِ التي تُكونُ آخِرَ الكَلِمَةِ

إِذَا التَّقْتُ مَعَ هَمْزَةٍ مِنْ كَلِمَةٍ أُخْرَى

إذا اجتمعت الهمزتان على ما ذكرنا ؛ فإنَّ أهل التحقيق للهمزة الواحدة يخففون إحداهما : إمَّا الأولى ، وإمَّا الثانية على قياس تخفيفها لو أفردت ، ويُحقِّقون الأخرى فيقولون : ﴿ فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا ﴾ [محمد : ١٨] بجعل الهمزة الأولى بينها وبين الألف ، وتحقق الثانية ، أو بتحقيق الأولى ، وجعل الثانية بينها وبين الألف .
وأمَّا الذين يخففون الهمزة الواحدة ، وهُمُ الحجازيون ، فإنَّهم يخففون الهمزتين على قياس تخفيف كُلِّ واحدة منهما لو انفردت ، فيقولون : أقرى ياك السلام ، بإبدال الأولى ياءً وحذف الثانية بعد جعل حركتها على الياء .
وسنذكر قياسَ تخفيفِ الهمزة المفردة في موضِعِهِ إن شاء الله .

* * *

ذِكْرُ الْأَحْكَامِ الَّتِي تُكُونُ لِلْكَلِمِ قَبْلَ تَرْكِيبِهَا

وقد كان ينبغي أن يقدم ذكر هذا النوع من الأحكام على غيره إذ أحكام الشيء في نفسه قبل أن يتركب مقدمة على أحكامه التي تكون له في حين التركيب .
إلا أن النحويين جرت عادتهم بتأخيرها لغموضها ودققتها ، فجعل ما تقدم من ذكر الأحكام التركيبية توطئة لفهمها .

٧٨ ب وهذه الأحكام منها ما / يلحق الكلم من أولها .

ومنها ما يلحقها من آخرها وبعد كمالها .

ومنها ما يلحقها في أنفسها .

فالذي يلحقها من أولها همزة الوصل ، والذي يلحقها من آخرها علامة التنبيه وجمع السلامة وبقاء النسب وبقاء التانيث والنون الشديدة والخفيفة ، والتي تلحقها في أنفسها الأحكام التصريفية .

* * *

بَابُ هَمْزَةِ الْوَصْلِ

وهي كل همزة تثبت ابتداءً ليتوصل بها إلى النطق بالسكان وتحذف درجاً ، وتكون في الاسم والفعل والحرف .

فأما الحرف : فلم تدخل منه إلا على لام التعريف ؛ نحو : الرجل والغلام . وتكون معها مفتوحة .

وأما الفعل : فلا توجد إلا في ضربين منه ، الماضي والأمر ، بغير لام . فالماضي تلحق منه اثني عشر بناءً ، وهي : انْفَعَلَ ؛ كَانْطَلَقَ ، وَاْفْعَلَ ؛ كَاقْتَدَرَ ، وَاْفْعَلْ ، كَاَحْمَرٌ ، وَاَفْعَالٌ ؛ كَاَحْمَارٌ ، وَاَفْعَنَلْ كَاَقْعَنَسَسَ ، وَاَحْرَنْجَمَ ، وَاَفْعَنَلِي كَاَسْلَنْقِي ، وَاَفْعَوَعْل كَاغْدُودَن ، وَاَفْعَوُلْ كَاغْلُوطَ ، وَاَسْتَفْعَلْ كَاَسْتَخْرَجَ ، وَاَفْعَلْ ، كَاَفْشَعَرٌ ، وَاَفْعَاعِلْ وَاَفْعَلْ ، إذا أدغمت التاء منهما فيما بعدها ؛ نحو : أطاير وأطير ، والأصل : تطاير وتطير .

وتكون في جميع ذلك مكسورة إذا بُنِيَ للفاعل ، ومضمومة إذا بُنِيَ للمفعول . والأمر بغير لام تلحق منه ما كان من مثال من الأمثلة المتقدمة الذكر^(١) ، وتكون مكسورة ، أو ما كان من فِعْلٍ على ثلاثة أحرف ، يكون ثاني المضارع منه ساكناً ؛ نحو : يضرب ، ويذهب ، ويقتل ، وتكون مضمومة^(٢) إن كان الثالث منه مضموماً ضمة لازمة ؛ نحو : اضرب ، واذهب ، واقتل ، ولا يلتفت إلى كسر الثالث ولا إلى ضمّه في : تغزين ، وتزؤمون ، لأنهما غير لازمين ؛ بل تقول : اغزي ، بالضم ، وارموا بالكسر .

وأما الاسم فلا توجد^(٣) منه إلا في اثنين واثنتين ، وفي اسم ، وابن ، وابنة ، وامرئ ، وامرأة ، وابنم ، واسيت وتثنيتهما ، وفي : أيمن الله ، في القسم ، وفي كل

(١) م : باب همزة الوصل

قولي : « والأمر بغير لام تلحق منه ما كان من مثال من الأمثلة المتقدمة الذكر » ؛ مثال ذلك : انطلق ، اقتدر ، احمر ، احمار ، اقعنسس ، اسلق ، اغدودن ، اعلوط ، استخرج . ، اقشعر ، أطاير ، أطير ، قال البكسائي - رحمه الله - سمعت أعرابياً يقول : إني لحاج إلى بيت الله أطهر به أطهرة . أ هـ .

(٢) في ط : مكسورة .

(٣) في أ : توجد وينظر .

مصدر جاء على فِعْلٍ من الأفعال التي في أولها همزة وصل^(١) ، وتكون في جميع ذلك
 ٧٩ أ مكسورةً إلا في : ايمن / ؛ فإنها لا تكون فيه إلا مفتوحة .

* * *

(١) م : وقولى : ه وفي كل مصدر جاء على فعل من الأفعال التي في أولها همزة وصل ، مثال ذلك : انطلاق احمرار اقتدار احمرار اقنساس اسلقاء اغديان اعلاوط استخراج اقشعرار اطاير اطاير . أ ه .

بَابُ التَّثْنِيَةِ وَجَمْعِ السَّلَامَةِ

التثنية ضم اسم نكرة إلى مثله بشرط اتفاق اللفظين والمعنيين ، أو المعنى الموجب للتثنية ، فإذا اختلف الاسمان في اللفظ ، لم يُثْنِيا إلا أن يُغْلَبَ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ ، فيتفقا ؛ وذلك موقوف على السماع ؛ نحو : العمرين في : أبي بكر وعمر^(١) ، رضى الله عنهما ، والقمرين في : الشمس والقمر ، والعجاجين في رؤية^(٢) والعجاج^(٣) ، والزهدمين^(٤) في : زهدم ، وكردم ، ابنى عبس .

(١) عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى العدوي ، أبو حفص ، المدني ، أحد فقهاء الصحابة ، ثاني الخلفاء الراشدين ، وأحد العشرة المشهود لهم بالجنة ، وأول من سُمِّيَ أمير المؤمنين ، له خمسمائة وتسعة وثلاثون حديثاً . شهد بدرًا ، والمشاهد إلا تبوك ، وولى أمر الأمة بعد أبي بكر ، فتح في أيامه عدة أمصار . أسلم بعد أربعين رجلاً ، وروى مرفوعاً : « إن الله جعل الحق على لسان عمر وقلبه » له مناقب جمة . توفي في آخر سنة ٢٣ هـ .

ينظر : فضائل الصحابة ١/٢٤٤ ، ٢٤٥ ، الاستيعاب ٣/١١٤٤ ، أسد الغابة ٤/٥٣ ، تهذيب التهذيب ٧/٤٣٨ - ٤٤١ ، الإصابة ترجمة (٥٧٣٦) .

(٢) رؤية بن عبد الله العجاج بن رؤية التميمي السعدي ، أبو الجحاف ، أو أبو محمد : راجز من الفصحاء المشهورين ، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية . كان أكثر مقامه في البصرة ، وأخذ عنه أعيان أهل اللغة ، وكانوا يحتجون بشعره ، ويقولون بإمامته في اللغة ، مات في البادية وقد أسن . وله ديوان رجز مطبوع ، وفي الوفيات : لما مات رؤية قال الخليل : « دفناً الشعر واللغة والفصاحة » .

ينظر : الأعلام ٣/٣٤ ، وفيات الأعيان ١/١٨٧ ، والبداية والنهاية ١٠/٩٦ ، وخزانة الأدب ١/٤٣ ، والآمدي ١/١٢١ ، ولسان الميزان ٢/٤٦٤ ، والشعر والشعراء ٢٣٠/٢٣٠ ، والعيني / ٢٦ ، ٢٧ .

(٣) عبد الله بن رؤية بن ليبد بن صخر السعدي التميمي ، أبو الشعثاء ، العجاج : راجز مجيد ، من الشعراء . ولد في الجاهلية ، وقال الشعر فيها ، ثم أسلم ، وعاش إلى أيام الوليد بن عبد الملك ، فقلج وأقعد . وهو أول من دفع الرجز ، وشبهه بالقصيد ، وكان لا يهجو ، وهو والد « رؤية » الراجز المشهور أيضاً ، له « ديوان » في مجلدين . توفي سنة : ٩٠ هـ .

ينظر : شرح شواهد المغني ١٨ ، الشعر والشعراء ٢٣٠ ، الأعلام ٤/٨٦ .

(٤) « الزهدمان : أخوان من عبس ، قال ابن الكلبي : هما زهدم وقيس ابنا حزن بن وهب بن عويمر بن رواحة بن ربيعة بن مازن بن الحارث بن قطيعة بن عبس بن ذبيان بن بغيض . وهما اللذان أدركا حاجب بن زرارة يوم جيلة ليأسراه ، فغلبهما عليه مالك ذو الرقية القشيري . وفيهما يقول قيس بن زهير [من الوافر] :

جزاني الزهدمان جزاء سوء وكنت المرء يجزى بالكرامه
وقال أبو عبيدة : « هما زهدم وكردم » . ينظر لسان العرب (زهدم) .

وإذا اتَّفَقَا في اللفظ والمعنى ، أو المعنى الموجب للتَّسْمِيَّةِ وكانا نَكْرَتَيْنِ تُثْنِيَا ؛ نحو قولك في المتَّفَقِي اللفظ والمعنى : رَجُلَيْنِ ، وَزَيْدَيْنِ ، وفي المتَّفَقِي اللفظ والمعنى الموجب للتَّسْمِيَّةِ ، أَحْمَرَيْنِ في : ثوب أحمر ، وحجر أحمر ، ولا يجوز العطف وترك التثنية إلا إذا أُريد به التَّكْثِيرُ ؛ نحو قوله [من البسيط] :

٢٦١- لَوْ عُذُّ قَبْرٍ وَقَبْرٌ كَانَ أَكْرَمَهُمْ يَتِيًّا وَأَبْعَدَهُمْ عَنْ مَنْزِلِ الذُّمِّ^(١)

ألا تَرَى أنه يريد الجنس ؛ ولذلك قال : أَكْرَمَهُمْ .

أو إذا فُصل بين الاسمين بالنعت لفظًا ؛ نحو قولك : مَرَزْتُ بِرَجُلَيْنِ رَجُلٍ مُسْلِمٍ وَرَجُلٍ كَافِرٍ .

أو نِيَّةً نحو قولك : عِنْدِي مِنَ الْعَبِيدِ أَلْفٌ وَأَلْفٌ ، أَيْ : أَلْفُ رِجَالٍ وَأَلْفُ نِسَاءٍ . ولا يجوز فيما عدا ذلك إلا في ضرورة ؛ نحو قوله [من الرجز] :

٢٦٢- لَيْثٌ وَلَيْثٌ فِي مَحَلِّ ضَنْكِ^(٢)

وقول الآخر [من الرجز] :

٢٦٣- أَنْجَبُ عِرْسٍ جُبَيْلًا وَعِرْسٍ^(٣)

(١) البيت اختلف في نسبه إلى عصام بن عبيد الزماني ، وهمام الرقاشي . والذام : لغة في الذم بتشديد الميم .

والشاهد فيه أن تعاطف المفردين : « قبر وقبر » لقصد التَّكْثِيرِ ، إذ المراد : لو عدت القبور قبرًا قبرًا . ولم يُرد قبرين فقط ، وإنما أراد الجنس متتابعًا واحدًا بعد واحد .

ينظر : البيت لعصام بن عبيد الزماني في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (١١٢٢) ، ولهتام الرقاشي في البيان والتبيين ٣١١/٢ ، ٣٠٢/٣ ، ٨٥/٤ ، وله أو لعصام في خزانة الأدب ٧/٤٧٣ .

(٢) اختلف في نسبه إلى وائلة بن الأسقع وجحدر بن مالك ، وبعده :

كلاهما ذو أشر ومحك

أورده الكلاعي في السيرة النبوية في وقعة « مرج الروم » .

والشاهد فيه قوله : « ليث وليث » ، والقياس : ليثان ، لكن الشاعر أفردهما للضرورة ، وفي الرجز شاهد على أن أصل المثنى العطف بالواو .

ينظر : البيت لهما في خزانة الأدب ٤٦١/٧ ، ٤٦٤ ، والدرر ١٢٨/١ ، ولجحدر في لسان العرب (درك) ، وبلا نسبة في همع الهوامع ٤٣/١ .

(٣) البيت للعجاج وهو شاهد على أن ماعطف بالواو بمنزلة ما جاء في لفظ واحد ، فكأنه قال : أنجب عرسين جبلا ، ولولا إرادة ذلك : لم يجز ، لأن جبلا وصف لهما جميعًا ، ومحال =

وإن كانا معرفتين باقيتين على تعريفهما ، لم يُثْنِيا ، نحو قولك : زَيْدٌ وَزَيْدٌ ، تريد : زَيْدٌ بن فلان ، وَزَيْدٌ بن فلان .

ومن ذلك قول الحجاج (١) : « إِنَّا لِلَّهِ مُحَمَّدٌ وَمُحَمَّدٌ فِي يَوْمٍ » ، يعنى : ابنه وأخاه ، وفى ذلك يَقُولُ الْفَرَزْدَقُ [من الكامل] :

٢٦٤- إِنَّ الرِّزْيَةَ لَا رَزْيَةَ مِثْلَهَا فَقْدَانُ مِثْلِ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدٍ (٢)

وإن اتفق الاسمان فى اللفظ ، ولم يَتَّفَقَا فى المعنى ، ولا فى المعنى الموجب للتسمية ، فلا سبيل إلى التثنية ، نحو قولك : رَأَيْتُ الْمُشْتَرَى وَالْمُشْتَرَى ، تعنى بأحدهما الكَوَكَبَ ، وبالأخر / قابل عقد البيع ، والاختلاف فى المعنى يكون أحد الاسمين ٧٩ ب مذكراً ، والآخر مؤنثاً غير مؤثر فى هذا الباب ، إلا أنك تغلب المذكر ؛ فتقول : قائمين ، فى قائم وقائمة ، وأخمرين فى أخمر وأخمراء .

وقد شذوا فقالوا : ضَبْعَان ، فى الضَّبْع والضَّبْعَان ، فغلبوا ضَبْعًا ، وهو مؤنث ، وقد قالوا فيهما : ضَبْعَانَان ، على الأصل ؛ وذلك قليل .

والأسماء كُلُّهَا تثنى إلا ما يسمّى ، وهو : كُلٌّ ، وبعض ، وأسماء العدد (٣) ، ما

= تقديم الصفة على الموصوف ، ينظر : ملحق ديوانه (٢/٢٥٥) ، لسان العرب (عرس) ، وتاج العروس (عرس) ، تهذيب اللغة (٢/٨٥) ، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة (٧١٦) ، ويروى «وُلدا» بدلاً من «جبلًا» .

(١) الحجاج بن يوسف بن الحكم الثقفي ، أبو محمد : قائد ، داهية ، سفاك ، خطيب . ولد ونشأ فى الطائف (بالحجاز) وانتقل إلى الشام فلحق بروح بن زنباع نائب عبد الملك بن مروان . فكان فى عديد شرطته ، ثم ما زال يظهر حتى قلده عبد الملك أمر عسكره . قتل عبد الله بن الزبير ، وتولى مكة والمدينة والطائف ، ثم أضاف إليها العراق ، وبنى « واسط » وكان سفاكاً سفاكاً باتفاق المؤرخين ولد سنة ٤٠ هـ وتوفى سنة ٩٥ هـ . ينظر : معجم البلدان ٣٨٢/٨ ، وفيات الأعيان ١٢٣/١ ، الأعلام ١٦٨/٢ .

(٢) الشاهد فيه : قوله : « محمد ومحمد » ، حيث إنه لم يُثْنِيهما ؛ لأنهما علمان معرفتان باقيتان على تعريفهما .

ينظر : ديوانه ١٦١/١ ، والدرر ٧٤/٦ ، وشرح التصريح ١٣٨/٢ ، وشرح شواهد المغني ٧٧٥/٢ ومغني اللبيب ٣٥٦/٢ ، وجمع الهوامع ١٢٩/٢ ، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٢١١/٣ .

(٣) م : باب التثنية وجمع السلامة

قولى : « وأسماء العدد » أعنى : أنها لا تثنى فى الكلام ، وأما فى الضرورة ، فقد =

عَدَا مائة ، وألفًا .

والأسماء المختصة بالنفى نحو : أحد ، وعريب .

والأسماء المتوَعَّلة في البناء ، وأعني بذلك : ما لم يُغَرَّب قط ، واسم الشرط والاستفهام ، وإن كان مُغَرَّبًا إلا في الحكاية ^(١) ، وأَجْمَعَ وجمَعَاء ، وَأَكْتَعَ وَكَتَعَاء ، وَأَبْصَعَ ، وَأَبْتَعَ ، وبصعاء ، وبتعاء ، عند من وكَّد بهما .

والأسماء المحكيَّة التي هي جُمْلٌ في الأصل نحو : تَأَبَّطُ شَرًّا ، وَأَفْعَلُ من .

والأسماء المفردة في الوجود ، وأسماء الجنس ما دَامَتْ تَدُلُّ على الجنسية .

والأسماء المركبة ؛ نحو : بَغْلَبْتُكَ ، وَعَمَّرُوهُ ، وأسماء الفاعلين والمفعولين .

والأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل ، والصفة المشبهة به ، فجميعها لا يُثْنَى إذا رفع ظاهرًا ^(٢) إلا في لغة من قال : أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ ، وهي ضعيفة .

وكذلك لا تُثْنَى الثنية ولا جمع السلامة .

وأما جمع التكسير ، فلا يُثْنَى إلا في ضرورة أو نادر كلام ، ومن ذلك قوله [من البسيط] :

٢٦٥- لَأُضْبَحَ الْقَوْمُ أَوْبَادًا وَلَمْ يَجِدُوا عِنْدَ التَّفَرُّقِ فِي الْهَيْجَا ، جِمَالَيْنِ ^(٣)

= ثنيت قال : [من الطويل]

قَلَنْ تَشْتَطِيعُوا أَنْ تُزِيلُوا الَّذِي رَسَا لَهَا عِنْدَ عَالٍ فَوْقَ سَبْعِينَ دَائِمِ

[البيت للفردق في ديوانه ٢ / ٣١١ ، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٦٨٥ ، والدرر ١ /

١٢٧ ، وجمع الهوامع ٤٣ / ١] .

يريد : سبع سماوات ، وسبع أرضين ، فثنى ، إلا أن ذلك من الضرائر التي لا يقاس عليها . أ هـ .

(١) م : وقولى : « واسم الشرط والاستفهام وإن كان مغربًا إلا في الحكاية » أعني : أن أيًا في الاستفهام لا تُثْنَى إلا في الحكاية ؛ كقولك : أَيَّانَ لَمَنْ قَالَ : عندى ثوبان ، وأين لَمَنْ قَالَ : اشتريت ثوبين ، وقد تقدّم تبين ذلك . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « وأما أسماء الفاعلين وأسماء المفعولين والصفة المشبهة باسم الفاعل واسم المفعول ، فجميعها لا يُثْنَى إذا رفع ظاهرًا » مثال ذلك : مررت برجل قائم أبواه ، ومررت برجل مضروب أبواه ، ومررت برجل كريم أبواه ، ولا تقول : مررت برجل قائمين أبواه ، ولا مضروبين أبواه ولا كريمين أبواه إلا في لغة من قال : أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ وهي لغة ضعيفة . أ هـ .

=

(٣) البيت : لعمر بن العلاء .

والاسم المثنى إذا كان منقوص الآخر على قياس (١) ، وأعنى بذلك ما يرد إليه المحذوف في حال النصب ؛ نحو : قَاضٍ ، وَغَازٍ ، فَإِنَّكَ تَرُدُّ إِلَيْهِ المحذوف وهو الياء ، وتلحقه ألفاً ونوناً في الرفع وياءً ونوناً في النصب والخفض .

وإن كان منقوصاً على غير قياس ، وهو ما عدا ذلك ، فَإِنَّكَ تَرُدُّ المحذوف في : أخ ، وأب ، وحمٍ ، وهنٍ ، وفمٍ (٢) ، وهو الواو وتلحق العلامتين وما عدا ذلك تُلحقه العلامتين ، ولا ترد إليه شيئاً إلا في ضرورة ؛ نحو قوله [من الوافر] :

٢٦٦- فَلَوْ أَنَّا عَلَى حَجَرٍ دُبِحْنَا جَرَى الدَّمِيَانِ بِالْحَبَرِ الْيَقِينِ (٣)

وقول الآخر [من الكامل] :

= قال أبو عبيد القاسم بن سلام البغدادي : استعمل معاوية بن أبي سفيان ابن أخيه عمرو بن عتبة ابن أبي سفيان على صدقات كلب ، فاعتدى عليهم ، فقال عمرو بن العداء الكلبي هذا الشعر . والشاهد فيه قوله : « جمالين » حيث ثنى الجمع المكسر « جمال » ، أي : قطيعين من الجمال ، وهذا جائز .
ينظر : خزانة الأدب (٥٧٩/٧ ، ٥٨٠) ، شواهد الإيضاح ص ٥٦٠ ، ولسان العرب (وبد) و (عقل) ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٠٣/٤ ، وشرح المفصل ١٥٣/٤ ، ومجالس ثعلب ١٧١/١ .

(١) م : وقولى : « والاسم المثنى إن كان منقوص الآخر على قياس ... » إلى آخره ، مثال ذلك قولك : قاضيان وداعيان . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « يرد المحذوف في أب وأخ وحم وهن وفم » أعنى أنك تقول : أخوان وأهوان وحموان وهنوان وفموان . أ هـ .

(٣) البيت : للمثقب العبدى ونسب لعلبي بن بدال .
والشاهد فيه قوله : « الدميان » في تشية « الدم » ، يرده اللام المحذوفة ، وهذا شاذ ، والقياس : « الدمان » .

ينظر : البيت للمثقب العبدى في ملحق ديوانه ص ٢٨٣ ، والأزهية ص ١٤١ ، والمقاصد النحوية ١٩٢/١ ، ولعلبي بن بدال في أمالي الزجاجي ص ٢٠ وخزانة الأدب ٢٦٧/١ ، وشرح شواهد الشافعية ص ١١٢ ، وللمثقب أو لعلبي بن بدال في خزانة الأدب ٤٨٢/٧ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٤٨٨ ، وبلا نسبة في الإنصاف ٣٥٧/١ ، وجمهرة اللغة ص ٦٨٦ ، ١٣٠٧ ، ورصف المباني ص ٢٤٢ ، وسر صناعة الإعراب ٣٩٥/١ ، وشرح الأشموني ٦٦٩/٣ ، وشرح شافعية ابن الحاجب ٦٤/٢ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٨١ ، وشرح المفصل ٤/١٥١ ، ١٥٢ ، ٨٤/٥ ، ٥/٦ ، ٢٤/٩ ، ولسان العرب (أخا) ، و(دمى) ، والمقتضب ١/٢٣١ ، ٢٣٨/٢ ، ١٥٣/٣ ، والمتع في التصريف ٦٢٤/٢ ، والمنصف ١٤٨/٢ .

٨٠ أ - ٢٦٧ - يَدَيَانِ يَضَاوَانِ عِنْدَ مُحَلِّمٍ قَدْ تَمَنَّانِكَ أَنْ تُضَامَ وَتُضَهَّدَا / (١)
 وإن كان غير منقوص فإما أن يكون آخره ألفاً أو همزة بعد ألف زائدة ، أو غير ذلك .

فإن كان غير ذلك : ألحقته العلامتين من غير تغيير (٢) ، إلا لفظتين شذتاً وهما :
 أَلِيَّة ، وَخُضِيَّة ؛ قالوا في تثنيتهما : أَلَيَّان ، وَخُضَيَّان ، فحذفوا التاء .
 قال [من الرجز] :

٢٦٨ - تَرْجُ أَلِيَّاهُ ارْتِجَاجِ الْوَطْبِ (٣)

وقال الآخر : [من الرجز]

٢٦٩ - كَأَنَّ خُضِيَّتَهُ مِنَ التَّدْلُذْلِ ظَرَفَ عَجُوزٍ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلٍ (٤)
 وقد قالوا : أَلَيَّان وَخُضَيَّان على الأصل .

وإن كان آخره ألفاً رددتها فيما كان على ثلاثة أحرف إلى أصلها ؛ فتقول :
 « رَحَيَّان » ، وَغَصَوَّان ، وإن جهل الأصل ردت إلى الياء فيما سمعت فيه الإمالة ،
 فتقول في ثنية : بلى ، إذا سميت بها : بليان ، وإن لم تمل ، قُلِبَتْ واوًا ، فتقول في
 ثنية : على إذا سميت بها : عَلَوَّان ، وتقلبها ياء فيما زاد على الثلاثة ، فتقول :
 عَيْسَيَّان ، وَجُمَادِيَّان ؛ ومنه قوله [من الرجز] :

(١) البيت بلا نسبة في : خزانة الأدب ٤٧٦/٧ ، ٤٨٥ ، وشرح الأشموني ٦٦٨/٣ ، وشرح
 شواهد الشافية ص ١١٣ ، وشرح المفصل ٨٣/٥ ، ٥/٦ ، ٥٦/١٠ ، ولسان العرب (يدي)
 والمنصف ٦٤/١ ، ١٤٨/٢ .

والشاهد فيه ثنية « يد » على « يديان » ، وهذا شاذ ، والقياس « يدان » بدون ردّ اللام
 المحذوفة ، لأنّ هذه اللام لا ترد عند الإضافة .

(٢) م : وقولِي : « فإن كان على غير ذلك ، ألحقته العلامتين من غير تغيير » مثال ذلك : رجلان
 وقائمان . أ هـ .

(٣) الشاهد فيه قوله : ألياه ، يريد : أليته فحذف التاء .

ينظر : البيت بلا نسبة في أدب الكاتب (٤١٠) ، جمهرة اللغة (٢٤٧ ، ٩٩١) ، خزانة
 الأدب (٥٠٨/٧ ، ٥٢٥ ، ٥٢٨) ، شرح شواهد الإيضاح (٤٠٤) ، لسان العرب (إلا) ،
 المقتضب (٤١/٣) ، المنصف (١٣١/٢) ، نوادر أبي زيد (١٣٠) .

(٤) تقدم برقم (٢٣٧) .

٢٧٠- شَهْرِي رَبِيعَ وَجُمَادِيَّة^(١)

فأما قولهم : قَهْقَرَان ، وَضَغْرَطَان ، وَهَنْدَبَان ، فَشَاذٌ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ .
وإن كان في آخره همزة بعد ألف زائدة ، فإن كانت أصلية ، كقراء^(٢) ، فإنك تثبتها وتلحق العلامتين ، ويجوز قلبها واوا ، وهو ضعيف .
وإن كانت زائدة للتأنيث^(٣) ؛ نحو : حَمْرَاء ، قُلَيْثٌ واوا ، ويجوز قلبها ياء في لغة لِبْعُضِ بَنِي قَزَازَةَ .

وقد شذت العرب في أربعة أسماء ، فَحَذَفَتِ الْأَلْفَ وَالْهَمْزَةَ ؛ وَحِينَئِذٍ : أَلْحَقْتَ الْعَلَامَتَيْنِ^(٤) ، وَهِيَ : خُفْصَاء ، وَبَاقِلَاء ، وَعَاشُورَاء ، وَقَرْفَصَاء ، وَإِنْ كَانَتْ بَدَلًا مِنْ أَصْلِ كَكِسَاء ، أَوْ مِنْ زَائِدٍ^(٥) لِلإِلْحَاقِ كَعَلْبَاء ، فَإِنْ شُتَّتْ أَثْبَتَهَا ، وَإِنْ شُتَّتْ قَلْبَتَهَا وَاوًا أَوْ يَاءً ، وَالْأَحْسَنُ : إِثْبَاتُهَا ، ثُمَّ قَلْبُهَا وَاوًا ثُمَّ قَلْبُهَا يَاءً ، وَقَلْبُ الْمَبْدَلَةِ مِنْ زَائِدٍ لِلإِلْحَاقِ أَحْسَنُ مِنْ قَلْبِ الْمَبْدَلَةِ مِنْ أَصْلِ وَاوًا ، وَالْأَحْسَنُ فِي نَوْنِ الْاِثْنَيْنِ : أَنْ تَكُونَ مَكْسُورَةً ، وَقَدْ تَفْتَحُ مَعَ الْيَاءِ ؛ نَحْوُ قَوْلِهِ [مِنَ الرَّجَزِ] :

٢٧١- يَا رَبِّ خَالٍ لَكَ مِنْ عُرَيْتِهِ حَجٌّ عَلَى قَلْبِصِ جُؤَيْتِهِ

(١) الرجز لامرأة من فقعى وقبلة :

- يأرب خال لك من عرينه فُسُوئُهُ لَا تَنْقُضِي شَهْرِيهِ
والشاهد فيه أن الاسم الزائد على ثلاثة أحرف ؛ إن كان آخره ألفًا قلبت ياءً ؛ وهو أيضًا شاهد على أن نون الثانية قد تفتح ، على لغة كما في شهرته و جُمَادِيَّة .
ينظر : خزانة الأدب ٤٥٦/٧ ، وسر صناعة الإعراب ٤٨٩/٢ ، وشرح المفصل ١٤٢/٤ ، والإنصاف ص ٧٥٥ ، جمهرة اللغة ص ١٣١١ ، الممتع في التصريف ٦٠٩/٢ .
(٢) م : وقولى : « فإن كانت أصلية كقراء ... » إلى آخره ، أعنى : أنك تقول فى قراء وأمثاله : قراءان وقراوان . أ هـ .
(٣) م : وقولى : « وإن كانت زائدة للتأنيث » أعنى أنك تقول فى حمراء وأمثاله : حمراوان وحمرايان . أ هـ .
(٤) م : وقولى : « وقد شذت العرب فى أربعة أسماء ، فحذفت الهمزة والألف ، وحينئذ : ألحقت العلامتين » أعنى أنهم قالوا : خنفسان ، وباقلان وعاشوران وقرفصان ، وكان القياس أن يقولوا : خنفساوان ، وباقلاوان وعاشوراوان وقرفصاوان . أ هـ .
(٥) م : وقولى : « وإن كان بدلاً من أصل ؛ ككساء ، أو زائدة » إلى آخره أعنى : أنك تقول فى كساء وعلباء : كساءان وعلباوان ، وكساوان وعلباوان ، وكسايان وعلبايان ، وكذلك تفعل بأمثالهما . أ هـ .

فَعْلَتُهُ لَا تَنْقُضِي شَهْرَيْنَةَ^(١)

وقال آخر : [من الطويل]

٢٧٢- عَلَى أَخَوَذَيْنِ اسْتَقَلْتُ عَشِيَّةً فَمَا هِيَ إِلَّا لَحَّةٌ فَتَغِيْبُ^(٢)
 هكذا رووا بفتح النون ، ولا تفتح مَعَ الألف .
 فأما قوله [من الرجز] :

٢٧٣- أَغْرِفُ مِنْهَا الْأَنْفَ وَالْعَيْنَانَا^(٣)

فمصنوع ، ومن العرب من يَسْتَعْمِلُ الثنية بالألف على كل حال ؛ ومن ذلك
 ٨٠ ب قوله / [من الرجز] :

٢٧٤- إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا^(٤)

- (١) تقدم برقم (٢٧٠) ويروى « فَسَوْتُهُ » بدلاً من « فَعْلَتُهُ » .
 (٢) البيت لحميد بن ثور والأخوذِي : الخفيف في المشي ، والعشية : إما عشية ما أو عشية معينة .
 والشاهد فيه قوله : أَخَوَذَيْنِ حيث فتحت نون المثني على لغة بعض العرب . وليس الفتح هنا ضرورة ، لأن الكسر يصح معه الوزن .
 ينظر : ديوانه ص ٥٥ ، خزانة الأدب (٤٥٨/٧) الدرر (١٣٧/١) ، شرح المفصل (٤/١٤١) ، المقاصد النحوية (١٧٧/١) ، وبلا نسبة في : أوضح المسالك (٦٣/١) ، تخلص الشواهد ص ٧٩ ، جواهر الأدب ص ١٥٤ ، سر صناعة الإعراب (٤٨٨/٢) ، شرح الأشموني (٣٩/١) ، شرح التصريح (٧٨/١) ، شرح ابن عقيل ص ٤٢ ، ولسان العرب (حوذ) ، وجمع الهوامع (٤٩/١) .
 ويروى « عليهما » بدلاً من « عشية » .
 (٣) البيت لرؤبة ، وقيل : لرجل من ضبة .
 والشاهد فيه قوله : والعينانا حيث فتح نون المثني ، ونصبه بفتحة مقدرة على الألف ، وذلك على لغة .
 ينظر : البيت لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨٧ ، ولرؤبة أو رجل من ضبة في الدرر (١/١٣٩) ، والمقاصد النحوية (١٨٤/١) ، ولرجل في نوادر أبي زيد ص ١٥ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٦٤/١) ، وتخلص الشواهد ص ٨٠ ، وخزانة الأدب (٤٥٢/٧) ، ٤٥٣ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ورصف المباني ص ٢٤ ، وسر صناعة الإعراب ٤٨٩ ، ٧٠٥ ، وشرح الأشموني (٣٩/١) وشرح التصريح (٧٨/١) ، وشرح ابن عقيل ص ٤٢ ، وشرح المفصل (٣/١٢٩ ، ٦٤/٤ ، ٦٧ ، ١٤٣) ، وجمع الهوامع (٤٩/١) .
 (٤) البيت لرؤبة ، ونسب لأبي النجم وأيضاً لرجل من بني الحارث ، (المجد) : الشرف وقال العيني : المجد : الكرم ، والشاهد فيه : قوله : « قد بلغا في المجد غايتاهما » حيث استعمل المثني =

وأما الجمع فُضِمَ اسم إلى أكثر منه بشرط اتفاق الألفاظ والمعاني ، أو المعنى الموجب للتسمية ، فإذا اختلفت ^(١) الأسماء في اللفظ ، لم تجمع إلا أن يغلب أحدهم على سائرهما ؛ نحو قولهم : الأشاعثة في الأشعث وقوميه ، وهو موقوف على السماع . وإذا اتفقت الألفاظ والمعاني ، أو المعنى الموجب للتسمية ، وكانت تكرار ، جُمِعَتْ ؛ نحو قولك في المتفقة الألفاظ والمعاني : زَيْدُونَ وَرِجَالٌ ، وفي المتفقة الألفاظ والمعاني الموجب للتسمية : الأحاميرة في اللحم والخمر والزعفران ؛ قال [من الكامل] :

٢٧٥- إِنَّ الْأَحَامِيرَةَ الثَّلَاثَةَ أَتَلَفْتُ مَالِي وَكُنْتُ بِهِنَّ قَدْماً مُوَلَّعَا
الرَّاحِ وَاللَّحْمِ الشَّيْنِ وَأَطْلِي بِالزُّعْفَرَانِ فَلَا أَزَالُ مُوَلَّعَا ^(٢)
ولا يجوز العطف وتترك الجمع إلا أن يراد التكثير ؛ نحو قول الحكم بن المنذر

= « غايتها » بالألف على لغة بعض العرب والقياس أن يستعمل بالياء فيقال : « غايتها » لأنه في موضع نصب .

وفي البيت شاهد آخر : في قوله : « غايتها » - أيضاً - وكان الظاهر أن يقول : قد بلغا في المجد غايتاه ، بضمير المذكر الراجع إلى المجد ، لكنه أثبت الضمير لتأويل المجد بالأصالة . والمراد بالغايتين الطرفان من شرف الأبوين ، كما يقال : أصيل الطرفين .

ينظر : البيت لرؤية في ديوانه ص ١٦٨ ، وله أو لأبي النجم في الدرر ١٠٦/١ ، وشرح التصريح ٦٥/١ ، وشرح شواهد المغني ١٢٧/١ ، والمقاصد النحوية ١٣٣/١ ، ٦٣٦/٣ ، وله أو لرجل من بني الحارث في خزانة الأدب ٤٥٥/٧ ، وبلا نسبة في أسرار العريية ص ٤٦ ، والإنصاف ص ١٨ ، وأوضح المسالك ٤٦/١ ، وتخليص الشواهد ص ٥٨ ، وخزانة الأدب ٤/١٠٥ ، ٤٥٣/٧ ، ووصف المباني ص ٢٤ ، ٢٣٦ ، وشرح صناعة الإعراب ٧٠٥/٢ ، وشرح الأشموني ٢٩/١ ، وشرح شذور الذهب ص ٦٢ ، وشرح شواهد المغني ٥٨٥/٢ ، وشرح ابن عقيل ص ٣٣ ، وشرح المفصل ٥٣/١ ، ومغني اللبيب ٣٨/١ ، وجمع الهوامع ٣٩/١ ، القرطبي ٢١٧/١١ .

(١) في أ : اختلف .

(٢) البيتان للأعشى ، وليس في ديوانه .

ينظر : لسان العرب (حمر) ، ومقاييس اللغة ١٠١/٢ ، وأساس البلاغة (حمر) ، وتاج العروس (حمر) ، وبلا نسبة في تهذيب اللغة ٩٥/٥ ، والمخصص ٢٢٤/١٣ . ويروى البيت الأول هكذا :

إِنَّ الْأَحَامِيرَةَ الثَّلَاثَةَ أَهْلَكْتُ مَالِي وَكُنْتُ لَهَا قَدِيماً مُوَلَّعَا

ويروى في البيت الثاني : الخمر بدلاً من الراح .

للحرمازي الشاعر [من الرجز] :

٢٧٦- بَلْ مِائَةٍ وَمِائَةٍ وَمِائَةٍ

وإذا خالفت بين نعوت المفردات لفظًا ؛ نحو قولك : مَرَزْتُ برجال رجلٍ كريم ،
ورجلٍ عالم ، ورجلٍ شجاع .

أو نية ؛ نحو قول إسماعيل بن أبي الجهم لهشام بن عبد الملك ^(١) حين قال له :
« وَمَا يَجْبُرُ كَشْرَكَ ، وَيَنْفِي فَقْرَكَ ؟ » ، فقال : أَلْفٌ وَأَلْفٌ وَأَلْفٌ ، ثم ذكر لكل ألفٍ
وجهًا يصرفه فيه لما استفسره ، ولا يجوز فيما عدا ذلك إلا في ضرورة ؛ نحو قوله
[من الطويل] :

٢٧٧- أَقَمْنَا بِهَا يَوْمًا وَيَوْمًا ^(٢) وَثَالِثًا وَيَوْمٌ لَهُ يَوْمُ التَّرْحَلِ خَامِسٌ ^(٣)

وإن كانت أعلامًا باقية على علميتها ، فالعطف ؛ نحو قولك : زَيْدٌ بن فلان ، وَزَيْدٌ
بن فلان ، وَزَيْدٌ بن فلان .

(١) هشام بن عبد الملك بن مروان : من ملوك الدولة الأموية في الشام . ولد في دمشق ، وبويع فيها
بعد وفاة أخيه يزيد (سنة ١٠٥ هـ) ، خرج عليه زيد بن علي بن الحسين سنة ١٢٠ هـ بأربعة
عشر ألفًا من أهل الكوفة ، فوجه إليه من قتله وقتل جمعه . نشبت في أيامه حرب هائلة مع
خاقان الترك في ما وراء النهر ، كان حسن السياسة ، يقظًا في أمره ، يباشر الأعمال بنفسه .
ولد سنة ٧١ هـ وتوفي سنة ١٢٥ هـ .

انظر : ابن الأثير ٩٦/٥ ، الطبري ٢٨/٨ ، اليعقوبي ٥٧/٣ . ابن خلدون ٨٠/٣ ، الأعلام
٨٦/٨ .

(٢) م : وقولى : « نحو قوله [من الطويل] :

أَقَمْنَا بِهَا يَوْمًا وَيَوْمًا البيت »

مما جاء من ذلك في شعر العرب ضرورة ؛ نحو قوله : [من الرجز]

كَأَنَّ حَيْثُ يَلْتَقِي مِنْهَا الْمَحَلُّ مِنْ جَانِبَيْهِ وَعِلَانٌ وَوَعِلٌ

[ينظر البيت لابن ميادة في ديوانه ص ٢١٨ ، ولابن ميادة في اللسان (رقل) ، ونسب
في اللسان أيضًا (محل) لجندل الطهوي وتاج العروس (محل) ، وكتاب الجيم ٣١٠/٢] .
أ هـ .

(٣) البيت : لأبي نواس .

والشاهد فيه : تعاطف ما حقه الجمع ، فكان حقه أن يقول : ثمانية أيام .

ينظر : ديوانه ٧/٢ ، خزانة الأدب ٤٦٢/٧ ، الدرر ٧٧/٦ ، مغني اللبيب ٣٥٦/٢ .

وإن اتفقت الألفاظ ولم تتفق المعاني ، ولا المعنى الموجب للتشمية ، فالعطف لا غير ؛ نحو قولك : هِلَالٌ وَهِلَالٌ وَهِلَالٌ ، تعنى بأحدها : الحَيَّةُ الذَّكَرُ ، وبالأخر : الغُبَارُ ، وبالأخر : هِلَالُ السَّمَاءِ .

والذى يتكلم فيه - هنا - جمع السلامة ، وأعنى به ما سلم فيه بناء الواحد ، وهُوَ قسمان ؛ جَمْعٌ بالواو والنون رفعا ، وبالياء والنون نصبا وجرًا وجمعٌ بالالف والتاء .
فالجَمْعُ^(١) جمع سلامة بالواو والنون ، يشترط فيه إن كان غير / صفة ، وكان^{أ ٨١} مكثرا : الذكورِيَّةُ ، والعلميَّةُ ، والعقل ، وعدم التركيب^(٢) ، والخلو من تاء التأنيث ؛ نحو : زَيْدٌ .

وإن كان مُصَغَّرًا ، اشترط فيه جميع ما ذكر إلا العلميَّةُ ؛ نحو : رُجَيْلَيْنِ .
وإن كان صفةً ، اشترط فيه الذكورِيَّةُ ، والعقل ، أو التنزيل منزلة ذى العقل ، والخلو من تاء التأنيث ، وألا يمتنع^(٣) المؤنث من الجمع بالالف والتاء^(٤) .
والذى يمتنع مؤنثه من الجمع بالالف والتاء : « أفعل » الذى مؤنثه « فعلاء » ، و « فعلان » الذى مؤنثه « فغلى » ، وكل صفة تكون للمذكر والمؤنث بغير تاء ؛ نحو : صَبُورٌ وَشَكُورٌ .

(١) فى أ : فالجمع .

(٢) م : وقولى : « الذكورِيَّةُ والعلميَّةُ والعقل وعدم التركيب » نحو : زيد ، أعنى : أنك تقول : الزيدون ؛ لاستيفاء الشروط ، ولاتقول : بعلبكون ؛ لأنه مركب ، ولا تطلقون ؛ لأن فيه تاء التأنيث ، ولا هندون ؛ لأنه مؤنث ، ولا ضميرانون ، فى جمع ضميران اسم كلب ؛ لأنه غير عاقل . أ هـ .

(٣) فى ط : يمنع .

(٤) م : وقولى : « وإن كان صفة اشترط فيه الذكورِيَّةُ والعقل ، أو التنزيل منزلة ذى العقل ، والخلو من تاء التأنيث ، وألا يمتنع المؤنث من الجمع بالالف والتاء ... » إلى آخره مثال ذلك قولك : ضاربون ، ألا ترى أنه قد استوفى الشروط ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ رَآئِهِمْ لِي سَجْدِينَ ﴾ [يوسف ٤] جاز الجمع بالواو والنون ، لما وصف بالسجود ، وهو من صفة من يعقل ولا تقل فى جمع ربعة رجال : ربعون ؛ لأنه لم يخل من تاء التأنيث ، ولا فى حائضون ؛ لأنه وصف المؤنث ، ولا فى أصفر : أصفرون ؛ لأنك لاتقول فى صفراء : صفراوات ، ولا فى سكران : سكرانون ؛ لأنك لاتقول فى سكرى : سكريات . أ هـ .

فأما قول الكميت [من الوافر] :

٢٧٨- فَمَا وَجَدْتُ نِسَاءَ بَنِي نِزَارٍ حَلَّيْلَ أَسْوَدِينَ وَأَخْمَرِينَ^(١)

فضرورة .

والاسم الذى تريدُ جمعه هذا النوع من الجمع ، كائناً ما كان تلحقه فى الرفع نوناً وَوَاوًا مضمومًا ما قبلها ، وفى النصب والخفض نوناً وياءً مكسوراً ما قبلها ، ويكون حكم آخر الاسم ؛ كحكمه فى الثنية ، إلا فى مكانين^(٢) : المنقوص على قياس ، وما فى آخره ألف .

أما المنقوص : فلا ترد إليه المحذوف ، وأما ما فى آخره ألف : فإنك تحذفها منه وتلحق العلامتين وتفتح ما قبلها ، فتقول : مُوسون ، فى الرفع ، ومُوسين ، فى النصب والخفض . والمجموعُ جمع السلامة بالألف والتاء : كُلُّ اسم فيه علامة تأنيث ، لمذكر كان

(١) البيت : للكميت بن زيد وقيل : إن البيت لحكيم الأعور بن عياش الكلبي ، هجا بها مضر ، ورمى فيها امرأة الكميت بن زيد بأهل الحبس لما فر منه بثياب امرأته .
والحلائل : جمع حليل بالحاء المهملة ، وهو الزوج . والحليلة : الزوجة .
والشاهد فيه قوله : أسودين وأحمرين حيث جمع أسود وأحمر جمع تصحيح شذوذاً ، والقياس : سُود ، ومُحمر .

وأجاز ابن كيسان أحمرين وسكرانون واستدل بقول الكميت السابق وهو عنده غير شاذ ، وأجاز أيضاً حمراوات وسكريات بناء على تصحيح جمع المذكر ، والأصل ممنوع فكذا الفرع (شرح الكافية ١٦٩/٢ ، ١٧٠) وجوز الكوفيون جمع صفة لا تقبل التاء كما فى البيت السابق ، وذلك عند البصريين من النادر الذى لا يقاس عليه ، قال صاحب الإفصاح : عادة الكوفيين إذا سمعوا لفظاً فى شعر ونادر كلام جعلوه باباً أو فصلاً وليس بالجيد .

ينظر : البيت للكميت بن زيد فى : ديوانه ١١٦/٢ ، ولحكيم الأعور بن عياش الكلبي فى خزانة الأدب ١٧٨/١ ، والدرر ١٣٢/١ ، وشرح شواهد الشافية ص ١٤٣ ، وبلا نسبة فى خزانة الأدب ١٨/٨ ، وشرح الأشموني ٣٥/١ ، وشرح شافية ابن الحاجب ١٧١/٢ ، وشرح المفصل ٦٠/٥ ، وجمع الهوامع ٤٥/١ .

(٢) م : وقولى : « ويكون حكم آخر الاسم كحكمه فى الثنية إلا فى مكانين ... » إلى آخره ، أعنى أنك تقول فى قاض : قاضون ؛ فلا ترد الياء ؛ كما رددتها فى الثنية حين قلت : قاضيان ، وتقول أيضاً فى موسى : موسون وموسين ، فتحذف الألف ولا تقلبها كما قلبتها فى الثنية حين قلت : موسيان وموسيين . أ هـ .

أو لمؤنث (١) ، ما عدا : فعلاء أفعل ، وفعلَى وفعلان (٢) .

وكل اسم مُصَغَّر لما لا يعقل ؛ نحو : دُرَيْهَمَات ، وكل اسم علم لمؤنث ، وإن لم تكن فيه علامة تأنيث (٣) ، وكل اسم لاعلامه فيه - أيضًا - للتأنيث ؛ لمذكر كان أو لمؤنث ، غير علم إذا لم تكسره العرب ؛ نحو : حَمَامَات ، وسجَلَات ، وشرَادِقَات وعِيرَات ، فإن كسرتة ، لم يجر جمعه بالألف والتاء ، فلا يقال : خنصرات ؛ لأنهم قد قالوا : خَنَاصِر ، ولا : جُوالِقَات ؛ لأنهم قد قالوا : جَوَالِيْق ، إلا أن يحفظ شيء من ذلك ، فلا يقاس عليه ؛ نحو قولهم : بُؤَان ، وبُؤَانَات ، وقد قالوا : بُؤَن ، وعُزْسٌ وعُزْسَات ، وقد قالوا : أَغْرَاسٌ ؛ ولذلك لحن المتنبي في قوله [من الطويل] :

٢٧٩- إِذَا كَانَ بَعْضُ النَّاسِ سَيِّفًا لِدَوْلَةٍ

فَفِي النَّاسِ بُوقَاتٌ لَهُ وَطُبُؤُلُ/ (٤) ٨١ ب

فجمع بُوقًا على بُوقَاتٍ ، مع أن أبواقًا جائز .

ومحكم الاسم المجموع بالألف والتاء ، كحُكْمِهِ في التثنية ، إلا أن تكون فيه تاء التأنيث ، أو يكون على وزن : فَعْل ، أو فَعْلَةٌ ، أو فِعْل ، أو فِعْلَةٌ ، أو فُعْل ، أو فُعْلَةٌ . فإن كانت فيه تاء التأنيث ، حذفها وألحقت بالعلامتين (٥) ، وإن كان على وزن فُعْل

(١) م : وقولى : « كل اسم فيه علامة تأنيث ، لمذكر كان أو لمؤنث » مثال ذلك : طلحة اسم رجل ، تقول فيه : طلحات ، وعائشة اسم امرأة تقول فيه : عائشات . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « ماعدا فعلاء أفعل ، وفعلَى فعلان » أعنى أنك لاتقول : صفراوات ، ولاسكريات كما لاتقول : أصفرون ، ولاسكرانون ، فإن كان فعلاء ، اسمًا ؛ نحو : صحراء قيل فيه : صحراوات ؛ لأنه ليس مؤنثًا لأفعل ، وإن كان فعلى اسمًا ؛ نحو : سلمى ، قيل فيه : سلميات ؛ لأنه إذ ذاك ليس مؤنثًا لفعلان . أ هـ .

(٣) م : وقولى : « وكل اسم علم لمؤنث ، وإن لم تكن فيه علامة تأنيث » مثال ذلك قولك فى هند : هندات . أ هـ . وفي أ : التأنيث .

(٤) الشاهد فيه قوله بوقات ؛ حيث جمع المتنبي البوق على بوقات والقياس أبواق فالمؤنث الذي كُسِر لا يصح لذلك لحن المتنبي في قوله هذا .

ينظر : ديوانه (٢٢٩/٣) ، والدرر (٨٥/١) ، والمحتسب (٢٩٥/١) ، وبلا نسبة في المحتسب (٢٥٣/٢) ، وجمع الهوامع (٢٣/١) .

(٥) م : وقولى : « حذفها وألحقت بالعلامتين » مثال ذلك : ضاربات فى جمع ضاربة ؛ وكذلك تفعل بنظائرها . أ هـ .

أو فُعْلة ، أو فَعْل أو فِعْلة ، فإن كان مُضَعَّفًا أو مُعْتَلَّ العين ، ألحقت العلامتين من غير تغيير ؛ نحو : رِدَّات وشَدَّات ، وِقِيَمَات ، ولَوَبَات ، وإن كان صحيحًا ، جاز فيه ثلاثة أوجه :

إبقاء العين ساكنة على الأصل ، وفتحها وإتباع حركتها حركة ما قبلها ؛ نحو : رُكبات ، وهِنْدَات .

وإن كان معتل اللام ، جاز فيه ما جاز في الصحيح ؛ نحو : خُطُوات ، ومربات ^(١) ، إلا فُعْلة من ذوات الياء ، وفِعْلة من ذوات الواو ؛ فإنه يمتنع فيهما الإتيان ^(٢) .

وإن كان على وزن فُعْلة ، فإما اسمًا وإما صِفة : فإن كان صفة ، ألحقت العلامتين وأبقيت العين ساكنة ؛ نحو : ضَحَمَات ، وخَدَلَات ، إلا لفظتين شذتا فُشِيعَ فيهما فتح العين وإبقاؤها ساكنة ، وهما : لَجَبَة ، ورَبْعَة .
واللَجَبَة : الشاة الغزيرة اللَّبَن .

وإن كان اسمًا ، فإما مُضَعَّفًا ، فتبقى العين ساكنة ؛ نحو : جَنَّات .
وإما معتل العين ، فتفتح العين في لغة هُذَيْل بن مُدْرِكَة ^(٣) ، وتُثْقِيها ساكنة في لغة غيرهم .

وإما غير ذلك ، فتفتح العين ، ولا يجوز الإشكان إلا في ضرورة ؛ نحو قوله :
[من الطويل] :

(١) في ط : وغرفات .
(٢) م : وقولى : « إلا فُعْلة من ذوات الياء ، وفُعْلة من ذوات الواو ؛ فإنه يمتنع فيهما الإتيان » أعنى أنه لا يقال في كلية : كليات ، ولا في رشوة رشوات . أ هـ .
(٣) هذيل بن مدركة بن إلياس بن مضر ، من عدنان : جد جاهلي بنو قبيلة كبيرة . كان أكثر سكان وادي نخلة المجاور لمكة منهم ، ولهم منازل بين مكة والمدينة . واشتهر منهم كثيرون في الجاهلية والإسلام . وكان صنمهم مناة وهو صخرة بديارهم بقديد . وبعث النبي - ﷺ - علي بن أبي طالب إليه (سنة ٨ هـ) فحطمه . وشاركوا كنانة في عبادة سواع ، وهدمه عمرو ابن العاص .

ينظر : الأعلام (٨٠/٨) ، معجم البلدان (١٦٧/٨ ، ١٦٨) ، وجمهرة الأنساب ١٨٥ -

٢٨٠- وَحُمِلْتُ زَفَرَاتِ الضُّحَى فَأَطَقْتُهَا

وَمَالِي بِزَفَرَاتِ الْعَشِيِّ يَدَانِ^(١)

وإن كان على وزن فَعَل ، فإِذَا مَضَعَفًا ، فتَبَقَّى العينُ فيه ساكنة ؛ نحو : مَيَّ ، ومَيَّات .

وإن كان غير مضعّفٍ : فإِذَا مَعْتَلَّ العينُ^(٢) ؛ نحو : طَيِّف ، فتَبَقَّى العين ساكنة ، ولا يجوز فتحها إلا في هَذَا نِيل .

وإِذَا غير ذلك ، فيجوز^(٣) فيه فتح العين^(٤) ، نحو : دَعَدَات .

* * *

(١) البيت : لعروة بن حزام .

والشاهد فيه قوله : « زَفَرَات » مرتين بتسكين الفاء ، والقياس فتحها ، وقد سكنها الشاعر للضرورة الشعرية .

ينظر : خزانة الأدب ٣/٣٨٠ ، والدرر ١/٨٦ ، ولأعرابي من بني عذرة في شرح التصريح ٢/٢٩٨ ، والمقاصد النحوية ٤/٥١٩ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/٣٠٤ ، وشرح الأشموني ٣/٦٦٨ ، وشرح ابن عقيل ص ٦٣٤ ، وجمع الهوامع ١/٢٤ .

(٢) م : وقولِي : « فَإِذَا مَعْتَلَّ العين ... » إلى آخره ، مثال ذلك : جوزه وبيضة ، تقول في جمعهما : جوزات وبيضات ، وفي لغة هذيل : جوزات وبيضات . أ هـ .

(٣) في ط : فلا يجوز .

(٤) م : وقولِي : « وَإِذَا غير ذلك ، ففتح العين » أعنى بذلك الصحيح العين غير المضعف ، فتقول في جمع قصعة : قصعات . أ هـ . وفي ط لايجوز .

بَابُ النَّسَبِ

النَّسَبُ يكون إلى الأب والأم والحَيِّ والقبيلة ، والمكان ^(١) والصُّنَاعَة ، وإلى ما يُلَازِمُهُ المنسوب ، وإلى ما يملكه ، وإلى ما يكون على مذهب ، وإلى صفته ؛ وذلك قليل ؛ نحو: أَحْمَرِيٌّ ، وَدَوَّارِيٌّ ؛ ومن ذلك قوله : [من الرجز]

أ ٨٢ ٢٨١ - أَطَرَبْنَا وَأَنْتَ قِنْسَرِيٌّ وَالذَّهْرُ بِالْإِنْسَانِ دَوَّارِيٌّ / ^(٢)

أى : دَوَّار .

وقد تلحق ياء النسب الاسم في اللفظ ، ولا يكون منسوباً في المعنى ؛ نحو : كُرْسِيٌّ ، وَبُخْتِيٌّ ، وذلك موقوف على السَّمَاع ، فإذا نسبت الإنسان إلى صناعته ، نسبت بإذخال ياء النسب على اسم الشيء الذى نسبت به ^(٣) إليه .

وقد يجيء على : فَعَالٌ ، نحو : عَطَّارٌ ، وَبَزَّارٌ ؛ وذلك موقوف على السَّمَاع . وإذا نسبت إلى ما يملكه ، نَسَبْتُ بإذخال [ياءى] ^(٤) النسب على اسم ذلك

(١) م : باب النسب

قولى : « النسب يكون إلى الأب والأم ، والحى والقبيلة والمكان ... » إلى آخره ، مثال النسب إلى الأب قولك : علوى ، ومثال النسب إلى الأم : فاطمى ، ومثاله إلى الحى : معدى ، وثقفى ، ومثاله إلى الديانة : مجوسى ويهودى ، ومثاله إلى المكان : مكى وطوسى . أ هـ .

(٢) البيت : للعجاج . الطرب : خفة الشوق . والطرب أيضاً : خفة السرور . والقنسرى : الشيخ وهو معروف في اللغة . الدَّوَّارِيٌّ : مبالغة دائر ، والياء لتأكيد المبالغة كالياء في أحمرى وفي الصحاح : الدواري : الدهر يدور بالإنسان أحوالاً . وفيه شاهدان : أولهما مجيء الاستفهام التويخي للمخاطب وثانيهما قوله : دَوَّارِيٌّ : بتشديد الياء من قبيل نسبة الشيء إلى صفته .

ينظر : ديوانه ٤٨٠/١ ، وجمهرة اللغة ص ١١٥١ ، وخزانة الأدب ٢٧٤/١١ ، ٢٧٥ ، والدرر ٧٤/٣ ، وشرح أبيات سيويه ١٥٢/١ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٨١٨ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٤٧ ، وشرح شواهد المغني ٤١/١ ، ٧٢٢/٢ ، والكتاب ١/٣٣٨ ، ولسان العرب (قسر) (قنسر) ، والمحتسب ٣١٠/١ ، ومغني اللبيب ١٨/١ ، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٥٤٠/٦ ، والخصائص ١٠٤/٣ ، وشرح الأشموني ٣٠٥/٢ ، وشرح المفصل ١٢٣/١ ، ١٠٤/٣ ، ومغني اللبيب ٦٨١/٢ ، والمقتضب ٢٢٨/٣ ، ٢٦٤ ، ٢٨٩ ، ٥٤/٢ ، والمنصف ١٧٩/٢ ، وجمع الهوامع ١٩٢/١ ، ١٩٨/٢ .

(٣) في أ : تنسبه .

(٤) سقط في أ .

الشيء المملوك .

[قد]^(١) يجيء على : فاعل ؛ نحو : نأيل ، وزامح ، وذارع ، ولأبن ، وتأير ، وهو موقوف على السماع .
وربما جاء على : فَعَّال ؛ قالوا لصاحب البغل : بَعَّال ، ولذى السيف والنبل : نَبَّال وسَيَّاف .

وإذا نسبت إلى ما يلزمه ، نسبت بياءى النسب ، وقد تجيء على فِعْل ؛ نحو : نَهر ، فى ملازم الشَّير بالنَّهَار ، ومن ذلك قوله [من الرجز] :
٢٨٢- لَسْتُ بِلَيْلِي وَلَكِنِّي نَهْرٌ لَا أَذْلُجُ اللَّيْلَ وَلَكِنِّي أَتَكَبِّرُ^(٢)
وما بقى فإتما تنسب إليه بالياءين .

والتَّسْبُ مقيسٌ وَغَيْرُ مقيس :

فلنبداً بالمقيس ، ثم لِنَذْكُرْ بعد الفراغ منه ما ليس بمقيس .

فالمنسوب على قياس : إن كان اسمٌ جَمْعٍ أو اسمٌ جنس ، نسبت إليه على لفظه ؛ فتقول : رَهْطِي ، وشَجَرِي ، فى النسب إلى : رهط ، وشجر .
وإن كان جمع تكسير : فإن لم يكن له واحدٌ من لفظه نسبت إليه ؛ نحو : عِبَادِي ، وشَمَاطِي ، فى النسب إلى : عباديد ، وشماطي .
وإن كان له واحد من لفظه : فإن لم يكن باقياً على جمعيته ، نَسَبْتُ إليه على لفظه ؛ نحو : أُمَّارِي .

وإن كان باقياً على جمعيته [نسبت] إلى واحده^(٣) ، فتقول فى التَّسْب إلى

(١) سقط فى أ .

(٢) البيت : بلا نسبة فى : أوضح المسالك ٣٤١/٤ ، وشرح الأشموني ٧٤٥/٣ ، وشرح التصريح ٣٣٧/٢ ، وشرح ابن عقيل ص ٦٦٥ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٩٠٠ ، والكتاب ٣٨٤/٣ ، ولسان العرب (نهر) (ليل) ، والمقاصد النحوية ٥٤١/٤ ، ونوادير أبي زيد ص ٢٤٩ .
والشاهد فيه قوله : نَهر حيث بناه على فِعْل ، وهو يريد النسب لا المبالغة .

(٣) م : وقولى : « وإن كان باقياً على جمعيته ، نسبت إلى واحده » هذا الذى ذكرته هو حكم النسب إلى الجمع فى فصيح الكلام ، وأما قوله : [من الرجز]

إن الجليد زلق وزملىق

جاءت به عنس من الشام تلق

=

الفرائض : فَرَضِيٌّ ، وفي النُّسَبِ إلى أبناء فارس : بَنَوِيٌّ ، إلا أَعْرَابًا ، فإنك تنسب إليه على لفظه ؛ فتقول : أَعْرَابِيٌّ ؛ لأنك لو نسبت إلى مفردة ، فقلت : عَرَبِيٌّ ، لتغير المعنى ؛ لأنَّ الأعرابيَّ لا يقع إلا على البدويِّ ، والعربي ليس كذلك .

فإن كان مثني أو جمع سلامة بالواو والنون ، حذفت علامتين من آخره ، وحيثئذ تلحقه ياءى النُّسَبِ ، فتقول في النسب إلى زَيْدَيْنِ ، وَزَيْدَيْنِ : زَيْدَيٌّ وزَيْدَيٌّ .

٨٢ ب وإن سُمِّيَتْ به ، فإن حكيت طريق الثنية والجمع ، نسبت إليه كما كنت نسبت / إليه قبل التسمية به ، وإن لم تحكه ، وجعلت الإعراب في النون ، ألحقته ياءى النُّسَبِ ، ولم تحذف منه شيئاً ، فتقول في النُّسَبِ إلى : الزيدان : زَيْدَانِيٌّ ، وإلى الزَيْدَيْنِ : زَيْدِيْنِيٌّ .

وإن كان جمع سلامة بالألف والتاء ، نسبت إلى واحده ، فتقول في النُّسَبِ إلى تَمَرَاتٍ : تَمَرِيٌّ ، بتسكين العين .

فإن سُمِّيَتْ به ، فإنك إن حكيت بعد التسمية حاله قبلها ، نسبت إلى واحده ؛ كما كنت تفعل قبل التسمية .

وإن لم تحكه بل تعربه إعراب ما لا يَنْصَرِفُ ، حَذَفْتَ التاء ، ثم نسبت إليه على قياس الأسماء المفردة التي في آخرها ألف [فتقول] في النُّسَبِ إلى تَمَرَاتٍ : تَمَرِيٌّ ، بفتح الميم ، تحذف التاء ، ثم تنسب إليه كما تنسب إلى جَمَزَى .

وإن كان مفردًا : فإن كان محكيًا ، نسبت إلى صدره ، فتقول في : « تَأْبِطُ شَرَا » : تَأْبِطِيٌّ ، وفي « كُنْتُ » : كُونِيٌّ ، فتد الحذوف لما تحركت النون .

وإن كان مضافًا : فإن كان الأول يتعرف بالثاني ، نسبت إلى الثاني ، وحذفت الأول ، فتقول في النُّسَبِ إلى ابن كُرَاعٍ : كُرَاعِيٌّ ، وإن كان المضاف والمضاف إليه قد جعلاً بمنزلة زيد ، ولم يقصد تعريف الأول بالثاني ، نسبت إلى الأول ، إلا أن يخاف التباس ، فيُنْسَبُ حيثئذ إلى الثاني ؛ فتقول في : امرئ القيس : امرئِيٌّ ، وفي

= مشوه الخلق كلابي الخلق

[للقلاخ بن حزن المنقري ينظر الديوان ١٠٤ المحتسب ١٠٤/٢ - ١٥٤ ، الخصائص ٩ / ١ ،

اللسان (زلق) ، (زملق) ، الأساس (ولع)] .

فضرورة لا يلتفت إليها . أ هـ .

عبد مناف : منافع .

لأنك لو قلت : عَبْدِي ، لم يُدَرَّ هل نسبتَ إليه أو إلى عبد الدار .
 وإن كان مركبًا ، فالأصح أن تنسب إلى الأول ، وتحذف الثاني ، فتقول : بَعْلِي .
 ومنهم من ينسب إلى الأول والثاني معًا ؛ وعلى ذلك قوله [من الطويل] :
 ٢٨٣ - تَزَوَّجْتُهَا رَامِيَّةَ هُرْمَزِيَّةَ بِفَضْلِ الَّذِي أَعْطَى الْأَمِيرُ مِنَ الرُّزْقِ (١)
 وإن كان المفرد ليس بمضاف ولا مركب ولا محكى ، فإن كان على حرفين : فإن
 كان المحذوف منه اللام ، لزم ردها إن كانت العين حرف علة ؛ فتقول فى النسب إلى :
 ذى من قولهم ، ذو مال : ذوى ، وفى النسب إلى شاة : شاهى ، فترد المحذوف ،
 وهو الهاء ، بدليل قولهم : شَوَيْهَةَ .

وإن لم تكن حرف علة ، لزم ردها أيضًا ، إن كان الاسم قد ردَّ إليه المحذوف فى
 التثنية ، وتنسب إليه على قياس نظيره ؛ فتقول فى النسب / إلى : أخ وأب وعم : ٨٣ أ
 أَخَوِي ، وَأَبَوِي ، وَعَمَوِي ؛ لأنهم قد قالوا فى تثنيتهما : أَخَوَان ، وَأَبَوَان ، وَعَمَوَان .
 وإن كان لم يرد إليه المحذوف فى التثنية ، فإن شئت رددت المحذوف (٢) إليه فى
 النسب ، وإن شئت لم ترد ؛ فتقول فى النسب إلى : يد ، يَدِي ، وإن شئت :
 يَدَوِي .

هذا ما لم يكن فى الاسم تاء إلحاق أو همزة وصل ؛ نحو : أُخْت ، وَبْنَت ، وَابْن ؛
 فإنك إذ ذاك تحذف التاء وترد المحذوف ؛ فتقول فى النسب إلى : أخت ، وبنت :
 أَخَوِي ، وَبَنَوِي .

وأما همزة الوصل ، فإن لم تحذفها ، لم ترد المحذوف ، وإن حذفها ، لزم رده ؛
 فتقول : ابنى ، وبنوى ، إن شئت ، وإن كان [المحذوف] (٣) منه العين ، لم ترد

(١) البيت بلا نسبة فى : شرح الأشموني ٧٣٦/٣ ، وشرح التصريح ٣٣٢/٢ وشرح شافية ابن
 الحاجب (٧٢/٢) ، وشرح شواهد الشافية ١١٥ .

الشاهد فيه قوله : رامية هرمزية فى النسب إلى رام هرمز فنسب إلى جزأى الاسم المركب
 تركيبًا مزجيًا .

(٢) فى أ : إليه المحذوف .

(٣) سقط فى ط .

وتنسب إليه على لفظه ؛ فيقال في النسب إلى مَهْ : سَهِيَّ .
 وإن كان المحذوف منه أَلْفًا ، فإن كانت اللام حرفًا صحيحًا ، لم يرد إليه شيء ،
 فيقال في النسب إلى لِدَّة : لِدِيَّ .
 وإن كانت (١) حرف علة رددتها ونسبت إليه ؛ كما تنسب إلى فِعِل بكسر الفاء
 والعين ، فتقول : وَشَوِيَّ .

وإن كان على ثلاثة أحرف ، فإما أن يكون معتل اللام أو صحيحها (٢) : فإن كان
 صحيحًا ، نسبت إليه على وزن فَعِل ؛ كَنَمِر وصَعِق ، أَوْ فَعِل ؛ كَابِل ، أَوْ فَعِل ؛
 كَذَل ، بعد فتح العين فتقول : نَمَرِيَّ ، وَصَعَقِيَّ ، وَإِلِيَّ ، وَذَوَلِيَّ .
 ويجوز في فَعِل إذا كانت عينه حرف حَلَق أن تتبع حركة الفاء حركة (٣) العين ،
 فإذا نسبت إليه حينئذ ، نعت به ما تفعل بإبل فتقول : صِعَقِيَّ بكسر الصاد .
 وبعضهم يُثَبِّتُه على لفظه ، فيقول : صِعَقِيَّ بكسر الصاد والعين .
 وإن كان [على] (٤) غير ذلك من الأوزان ، أبقيته على لفظه ، وألحقته ياءى
 النسب (٥) .

وإن كان معتلًا (٦) فإن كانت اللام أَلْفًا ، قلبتها واوًا وألحقت الياءين ، فتقول في :
 رَحَى وعَصَى : رَحَوِيَّ وَعَصَوِيَّ .
 وإن كانت واوًا ، نسبت إليه على لفظه ؛ فتقول في غزوة : غَزَوِيَّ ، وفي : عَدُو
 عَدَوِيَّ .

وإن كانت ياءً ، فإن كان مُدْغَمًا فيها ما قبلها حرّكت العين بالفتح ، فتقلب الياء أَلْفًا ،
 ثم تنسب إليه ؛ كما تنسب إلى ما في آخره أَلَف ؛ فتقول في النسب إلى حَيَّة : حَيَوِيَّ / .

٨٣ ب

(١) في ط : كان .

(٢) في أ : صحيحًا .

(٣) في ط : بحركة .

(٤) سقط في أ .

(٥) م : وقولي : « وإن كان على غير ذلك من الأوزان ، أبقيته على لفظه ، وألحقته ياءى النسب »
 مثال ذلك قولك في النسب إلى جرم وعجل وبشت وحكم وعمر وضلع وأحد وعضد :
 جرمي وعجلي وبستي وحكمي وعمرى وضلعي وأحدى وعضدي . أ هـ .

(٦) في أ : معتلها .

وإن شئت ، نسبت إليه على لفظه ، فقلت : حَيٍّ .

وإن لم يكن مُدْغَمًا ما قبلها فيها فإن كان ما قبلها ألف ، جاز في النسب ثلاثة أوجه : إثبات الياء وقلبها همزة ، وقلبُ الهمزة واوًا ؛ فتقول في النسب إلى آية : آيٍّ ، وآئٍ ، وآوٍ .

وإن لم يكن قبلها ألف ، نسبت [إلى الاسم] ^(١) على لفظه ، إن لم تكن فيه تاء التانيث ؛ فتقول في النسب إلى ظَبْيٍ : ظَبْيِيٍّ ، وإن كانت فيه تاء التانيث ، فالأحسن : أن تحذف تاء التانيث وتلحق ياء النسب ؛ فتقول في النسب إلى : ظَبْيَةٍ ، ودُمِيَّةٍ : ظَبْيِيٍّ ، ودُمِيٍّ ، وإن شئت حركت العين بالفتح ، فتقلب الياء ألفًا ، ثم تنسب إليه كما تنسب إلى ما في آخره ألف ؛ تقول في النسب إليهما : ظَبَوِيٍّ ودُمَوِيٍّ .

وقالوا في النسب إلى : زَنْيَةٍ ، زَنْوِيٍّ ، وإلى بَطْنِيَّةٍ ، بَطَوِيٍّ .

وإن كان على أربعة أحرف ، فإما أن يكون على وزن فُعَيْلٍ ، أو فُعَيْلَةٍ ، أو فَعِيلٍ ، أو فَعِيلَةٍ ، أو فَعُولٍ ، أو فَعُولَةٍ ، أو على غير ذلك من الأوزان :

فإن كان على وزن من تلك الأوزان ، وكان صحيح اللام ، فإن كان على [وزن] ^(٢) فَعِيلَةٍ ، ولم يكن معتلّ العين ولا مضافًا ، حذفت منه الياء ، وتاء التانيث ، فيبقى على وزن فَعِيلٍ كَنَمِرٍ ، فتنسب إليه كما تنسب إلى : نَمِيرٍ ، فتقول في النسب إلى حَنِيفَةٍ : حَنِيفِيٍّ .

وإن كان معتلّ العين أو مضاعفًا ، حذفت منه التاء ، ونسبت إليه على لفظه ، فتقول في النسب إلى طَوِيلَةٍ ، وشَدِيدَةٍ : طَوِيلِيٍّ ، وشَدِيدِيٍّ .

وإن كان على وزن فُعَيْلَةٍ ، حذفت منه - أيضًا - الياء والتاء ، وألحقته ياء النسب ، فتقول في النسب إلى : جُھَيْنَةٍ ، وقُتَيْبَةٍ : جُھَنِيٍّ وقُتَيْبِيٍّ .

وإن كان على وزن فَعُولَةٍ ، حذفت منه الواو والهاء ، وفتحت العين ، ثم ألحقته ياء النسب ، فتقول في النسب إلى حَمُولَةٍ : حَمَلِيٍّ ، وقالوا في النسب إلى شَنْوَةٍ :

(١) في ط : إليه الاسم .

(٢) سقط في ط .

شَتَّى ، وإن كان على وزن فَعِيل ، أو فَعِيلٍ ، أو فَعُول ، ألحقته ^(١) ياءى النسب ، ولم تحذف منه شيئاً ، فتقول فى النسب إلى : تميم ، وكليب ، وسُدُوس : تميمي ، وكُليبِي ، وسُدُوسِي .

وإن كان شيء من ذلك معتل اللام ، فإن كانت اللام واوًا ؛ نحو عَدُو ، وعدوة ، كان حكمه حكم الصحيح اللام ؛ فتقول فى النسب إلى عدو: عَدُوِي ، وفى النسب إلى عدوة ؛ عَدُوِي كَشَتِي .

وإن كانت اللام ياءً ؛ نحو قُصِي ، وأُمِيَّة ، وعَدِي ، ورمية ، حذفت منه الياء ^(٢) التى قبل الآخر ، كانت / فيه التاء أو لم تكن ، وحينئذ تنسب إليه فتقول : قُصَوِي ، وأُمَوِي ، وعَدَوِي ، ورَمَوِي .

وقد يجوز فى فعيل ، وفعيلة ألا تحذف منهما الياء ، بل تنسب إليهما على لفظيهما ، فتقول : قُصِي ، وأُمِي ، ولا يحسن ذلك فى فعيل ولا فى فعيلة ^(٣) . وإن كان على غير ذلك من الأوزان ، فإن كان فى اللفظ كرمية وعدى ، فعلت به ما فعلت بهما ؛ فتقول فى النسب إلى : تَحِيَّة : تحوي ، وإلى عصي : عُصَوِي ، فترد العين إلى الأصل وهو الضمُّ لما زال موجب كسرهما .

وإن لم يَكُنْ مثلهما ^(٤) فى اللفظ ، فإمّا أن يكون فى آخره ألف أو همزة أو ياء بعد ألف زائدة أو لا يكون : فإن كان فى آخره ألف ، فإن توالى فيه الحركات ، حذفتها وألحقت الياءين ؛ فتقول فى النسب إلى جَمَزَى : جَمَزِي .

وإن لم تتوال فى الحركات ، فإن كانت بدلاً من أصل أو من زائد مُلْحَق بالأصل ، جاز فى النسب إليه وجهان :

أحدهما : قَلْبُ الألف واوًا ؛ فتقول: مَلْهُوِي ، ومغزَوِي فى النسب إلى ملهى ، ومغزِي .

(١) فى ط : ألحقت .

(٢) فى ط : الهاء .

(٣) م : وقولى : « ولا يحسن ذلك فى فعيل ولا فى فعيلة » أعنى : أنه لا يحسن أن يقال فى النسب إلى عدى ورمية : عدى ورمى . أ هـ .

(٤) فى ط : مثلها .

والآخر : حذف الألف ؛ فتقول : ملهَيَّ ومعزَيَّ ؛ وهو قليل .
 وإن كانت زائدة للتأنيث ، جاز في النسب إليه ثلاثة أوجه :
 أحسنها : حذف الألف ، فتقول : حُبَلَيَّ ، ودفلَيَّ ، في النسب إلى : حُبَلَى ، ودفلَى .
 والآخر : أن تقلبها واوًا ، فتقول : حُبَلَوَيَّ ، ودفلَوَيَّ .
 والآخر : أن تزيد بعد القلب ألفًا قبل الواو ، فتقول : حُبَلَاوَيَّ ، ودفلَاوَيَّ .
 وإن كان في آخره همزة بعد ألف زائدة ، جاز في النسب إليه وجهان :
 أفصحهما : أن تنسب إليه على لفظه ولا تغَيِّر ، فتقول في النسب إلى قراء ،
 وكساء : قرائَيَّ ، وكسائَيَّ .
 والآخر : قلبُ الهمزة واوًا ؛ فتقول : قَرَاوَى ، وكساوَى ، إلا أنَّ القلب في :
 « قراء » وبابه ، أقلُّ منه في كِساء وبابه .
 وإن كان في آخره ياء بعد ألف زائدة ، فإنَّكَ في النسبِ قلبها همزة ، ثم تنسب
 إلى الاسم ؛ كما تنسب إلى رداء وبابه ؛ فتقول في النسب إلى : سِقَايَةَ : سقائِي ،
 وسقاوَى ، إن شئت .
 وإن لم يكن في آخر الاسم شيءٌ ممَّا ذكر ، فإن كان قبل آخره كسرة ، وكان
 صحيح اللام ، جاز لك فيه وجهان :
 أحدهما : النسب على اللفظ ؛ فتقول في النسب إلى تَغْلِب : تَغْلِيبي ، بكسر اللام .
 والآخر : قلب الكسرة فتحة ؛ وحيثُذِ : تلحقه ياءُ النسبِ ؛ فتقول / : تَغْلِيبي ، ٨٤ ب
 بفتح اللام .

وإن كان معتل اللام ، جاز لك أيضًا فيه وجهان :
 أحدهما : أن تحذف الياء وتلحقه ياءُ النسبِ ؛ فتقول في : قَاضِي : قَاضِي ،
 وفي حَانِي : حَانِي ؛ وعلى ذلك قوله [من البسيط] :
 ٢٨٤ - كَأْسُ عَزِيزٍ مِنَ الْأَعْنَابِ عَتَقَهَا لِبَعْضِ أَرْبَابِهَا حَانِيَّةٌ حَوْمٌ^(١)

(١) البيت : لعقمة بن عبده .

والشاهد فيه قوله : حَانِيَةِ في النسبة إلى « حَانِي » فحذف الياء ، وأضاف « ياءى »
 النسب ، ويجوز فيه أن تُقْلَبَ كسرة النون فتحة ، فتصير « الياء » « أَلْفًا » ثم ينسب إليه ، كما
 ينسب إلى نظيره ممَّا في آخره ألف ، فتقول : « حَانَوَى » ، وعلى هذا يخرج البيت القادم . =

والآخر : أن تقلب الكسرة فتحة ؛ فتصير الياء ألفاً ، ثم تنسب إليه ؛ كما تنسب إلى نظيره مما في آخره ألف ؛ فتقول : قاضوى ؛ وعلى ذلك قوله [من الطويل] :
 ٢٨٥- فَكَيْفَ لَنَا بِالشُّرْبِ إِن لَمْ يَكُنْ لَنَا دَرَاهِمٌ عِنْدَ الْحَانَوِيِّ وَلَا نَقْدٌ^(١)
 وما بقي من الأسماء التي على أربعة أحرف ، نسب إليه على لفظه لا غير^(٢) .
 وإن كان على خمسة أحرف فصاعداً ، فإما أن يكون ما قبل آخره ياء مشددة مكسورة ، أو يكون آخره ألفاً ، أو ياء بعد كسرة أو همزة [بعد ألف زائدة ، أو لا يكون فيه شيء مما ذكر .
 فإن كان في آخره ألف [^(٣) أو ياء بعد كسرة حذفتهما وألحق ياء النسب ؛ فتقول في : مُرَامِي ، وَجَمَادِي : جَمَادِي ، وَمُرَامِي .
 وإن كان في آخره همزة بعد ألف زائدة ، فإن كانت أصلية أو بدلاً من أصل ، أو من زائد ملحق ^(٤) به ، جاز في النسب إليه وجهان :
 أحدهما : أن تنسب إليه على لفظه ؛ فتقول في : قَرَاءَ وَسَقَاءَ ، وَعَلْبَاءَ : قَرَائِي ، وَسَقَائِي ، وَعَلْبَائِي .

= وقد تكون « حانية » نسبة إلى الحانة على القياس .

ينظر : ديوانه (٦٨) ، وسر صناعة الإعراب ٦٧٠/٢ ، والكتاب ٣٤١/٣ ، ولسان العرب (كَأْس) و (حَوْم) و (حَنَا) و (دَوَا) ، والمحتسب ١٣٤/١ ، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ٥٧٤ ، شرح المفصل ١٥٢/٥ .

(١) البيت : لتميم بن مقبل ، ونسب لذي الرمة ، وأيضاً لعمارة ، وتروى كلمة دوانق بدل دراهم . والشاهد فيه قوله : الحانوي ، [ينظر البيت السابق] .

والبيت لتميم بن مقبل في : ملحق ديوانه ص ٣٦٢ ، وأساس البلاغة ص ٣١٩ (عين) ، ولذي الرمة في ملحق ديوانه ص ١٨٦٢ ، ولسان العرب (عون) ، ولعمارة في شرح المفصل ١٥١/٥ ، والمحتسب ١٣٤/١ ، ٢٣٦/٢ ، وللقرزدي في المقاصد النحوية ٥٣٨/٤ ، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٧٢٨/٣ ، وشرح التصريح ٣٢٩/٢ ، والكتاب ٣٤١/٣ ، ولسان العرب (حنا) .

(٢) م : وقولي : « وما بقي من الأسماء التي على أربعة أحرف ، ينسب إليه على لفظه لاغير » تقول في نحو جعفر وقمطر : جعفرى وقمطرى ، وكذلك تفعل بكل اسم ليس على وزن فاعيل أو فاعلة أو فعول أو فعولة ، ولا في آخره ألف ولا همزة أو ياء بعد ألف زائدة . أ هـ .

(٣) سقط في ط .

(٤) في ط : يلحق .

والثاني : قَلْبُ الهمزة واوًا ؛ فتقول : قَرَاوِي ، وَسَقَاوِي ، وَعَلْبَاوِي .
 إلا أَنَّ الْقَلْبَ فِي : قَرَاءٍ وَبَابِهِ ، أَقْلُ مِنْهُ فِي : سَقَاءٍ ، وَعَلْبَاءٍ ، وَبَابِهِمَا .
 وإن كانت للتأنيث ، لم يجز فيها إلا الْقَلْبُ ؛ فتقول في : حمراء ، وبروكاء :
 حمراوِي ، وبروكاوِي .
 وإن كان في آخره ياء بعد ألف زائدة ، قلبتها همزة ، ثم تنسب إليه ؛ كما تنسب
 إلى علباء وبابه ؛ لأنه إذ ذاك نظيره ؛ فتقول في درحاي : درحائِي .
 وإن شئت درحاوِي .
 والأول أفصح .

وإن كان قبل آخره ياء مشددة مكسورة ، حذفت المتحركة منهما ؛ وحيثيذ : تلحق
 ياء النسب ، فتقول في : أُسَيْدٌ : أُسَيْدِي ، إلا أن يكون بعد الياء المشددة حرف مَدَّ
 ولين ؛ فإنك تنسب إليه على لفظه ولا تحذف منه شيئًا ، فتقول في النسب إلى : مُهِيمٍ
 مهيمِي / .

٨٥ أ

وما بقي من الأسماء التي هي على خمسة أحرف فصاعدًا ، ألحقته ياء النسب من
 غير تغيير ^(١) .

والمنسوب على غير قياس ثلاثة أنواع :

نَوْعٌ كان بابه أَنْ يُغَيَّرَ ^(٢) ؛ فلم يُغَيَّرَ .

ونَوْعٌ كان بابه ألا يُغَيَّرَ فغَيَّرَ .

ونوع كان بابه أَنْ يغير ضربًا من التغيير ، فغَيَّرَ تغييرًا آخرَ ، فمما غَيَّرَ وبابه ألا يتغير ،
 قولهم في النسب إلى هُذَيْلٍ ، وَشَلَيْمٍ : هُذَيْلِي ، وَشَلَيْمِي ، قال [من الرجز] :
 ٢٨٦ - إِذَا غُطِيفُ الشَّلَيْمِ قَرَأَ ^(٣)

(١) م : وقولي : « وما بقي من الأسماء التي على خمسة أحرف فصاعدًا ، ألحقته ياء النسب من
 غير تغيير » مثال ذلك قولك في سفرجل وقرشب : سفرجلي وقرشبي ؛ وكذلك تفعل بكل
 خماسي ليس في آخره ياء مشددة ، ولا في آخره ألف ولا ياء بعد كسرة ولا همزة أو ياء بعد
 ألف زائدة . أ هـ .

(٢) في أ : يتغير .

(٣) الشاهد فيه قوله : « الشَّلَيْمِي » في النسب إلى « شَلَيْمٍ » فغَيَّرَ لفظ « شَلَيْمٍ » عند النسب إليه ،
 وكان من حقه ألا يتغير .

وإلى قَقِيم ، وقُرَيْش ، ومُتَلَحٍّ خُزَاعَة : قَقِيمٌ ، وقُرَيْشٌ ، ومُتَلَحٍّ .
 وإلى : أَمَس ، والبَصْرَة : إِمْسِيٌّ ، وبَصْرِيٌّ ، بكسر الهمزة والباء ، وإلى :
 السَّهْل ، والدَّهْر : سُهْلِيٌّ ، ودُهْرِيٌّ ، بضم السين والdal .
 وإلى : البحر ، بحرانيٌّ ، في أحد القولين ^(١) ، وإلى : الجمَّة : جمانِيٌّ ، وإلى :
 الرَّقَبَة ، رَقَبَانِيٌّ ، وإلى اللحية : لحيانِيٌّ ، وإلى أَفَق : أَقَقِيٌّ ، بفتح الهمزة والفاء .
 وإلى : خُرَاسَان ، خُرَاسِيٌّ ، وخُرَاسِيٌّ ، وإلى : الحَمْض ، حَمْضِيٌّ بفتح الميم ،
 وإلى : الطَّلَح ، طَلاحِيٌّ ، وإلى الخريف خُرْفِيٌّ ، بفتح الخاء وتسكين الراء .
 وإلى : الربيع : رَبِيعِيٌّ ، بكسر الراء وتسكين الباء ، وإلى الحَرَم : حِرْمِيٌّ ، بكسر
 الحاء وتسكين الراء ، وإلى قَفَا : قَفِيٌّ ، وإلى : الشام : شَامٌ ، وإلى اليَمَن : يَمَانٍ ،
 وإلى تهامة : تَهَامٍ ، وإلى ثَقِيف : ثَقَفِيٌّ ، وإلى الأنف : أَنافِيٌّ للعظيم الأنف .
 وإلى وَبَار : أَبَارِيٌّ ، وإلى الرُّوح : رُوحَانِيٌّ ، وإلى مرو : مَرُوزِيٌّ .
 ولا يقال في غير الإنسان إلا مَرُوزِيٌّ ، وإلى : الرَّهْي : رَازِيٌّ .
 ومما تُرك تغييره وبأبه أن يتغيَّر ، قولهم في النِّسَبِ إلى : سَلِيْقَة ، وعَمِيْرَة كلب ،
 وسَلِيْمَة : سَلِيْقِيٌّ ، وعَمِيْرِيٌّ ، وسَلِيْمِيٌّ ، وإلى حمراء : « حمرائِيٌّ » ، بالهمز ، وإلى
 بعلبك : بعلبكيٌّ ؛ حكاهما الكوفيون .

وإلى : كُنْتُ : كُنْتِيٌّ ، وإلى : البحرين : بَحْرَانِيٌّ ، في أصح القولين .
 ومما غُيِّرَ خلاف تغييره الذي يجب فيه قولهم في النِّسَبِ إلى : زَيْنَة ، زَبَانِيٌّ ، وإلى
 الحيرة ، وطِيء : حَارِيٌّ ، وطَائِيٌّ ، وإلى العالية : علَوِيٌّ ، وإلى البادية : بَدَوِيٌّ ،
 وإلى الشتاء : شَتَوِيٌّ ، وإلى بني عُيَيْدَة : عُيَيْدِيٌّ ، وإلى جذيمة : جُذَمِيٌّ ، بضم الجيم
 والعين ، وفتح الذال والباء ، وإلى : بني الحُبْلَى من الأنصار : حُبْلِيٌّ ، بضم الباء ،

= وفي البيت شاهد آخر هو : قوله : غَطِيفٌ يريد غطيفٌ بالتثنية إلا أنه حذفه لالتقاء الساكنين
 كما حذف نون التوكيد لالتقاء الساكنين .

ينظر : الإنصاف ٦٦٥/٢ ، جمهرة اللغة ٦٦٤ ، وسر صناعة الإعراب ٥٣٤/٢ ، وشرح
 المفصل ٩/٢ ، ولسان العرب (دعس) ونوادر أبي زيد ٩١ .

(١) م : وقولي : « وإلى بحر : بحرانيٌّ في أحد القولين » لأنه قد قيل : إن البحراني منسوب إلى
 البحرين . أ هـ .

والى : دَشْتَوَاء ، وَبَهْرَاء ، وَصَنْعَاء ، وَرَوْحَاء : صَنْعَانِي ، وَبَهْرَانِي ، وَدَشْتَوَانِي / ، ٨٥ ب
 وَرَوْحَانِي ، والى خَزُورَاء ، وَجَلُولَاء : خَزُورِي ، وَجَلُولِي ، والى أُمِيَّة ، وَطُهَيْت : أَمَوِي
 [بفتح الهمزة] ^(١) ، وَطُهَوِي ، بفتح الطاء وتسكين الهاء .

والى : عبد قيس ، وعبد شمس ، وعبد الدار ، وَخَضِرَمَوْت ، ودراء بجرد ،
 وامرئ القيس الشاعر خاصة : عَبْقَسِي ، وَعَبْشَمِي ، وَعَبْدَرِي ، وَخَضَرَمِي ،
 وَدَرَاوَزْدِي ، وَمَرْقَسِي ، والى : سُوق مازن : سُقْزَنِي ، والى : سُوق الليل : سُقْلِي ،
 والى : سُوق الْعَطَش : سُقْشِي ، والى : سُوق يَحْيَى : سُقْجِي ، والى : دار البطيخ :
 دَرِبَخِي ، والى : كُنْتُ : كُنْتِي ، قال : [من الطويل] :

٢٨٧- وَلَسْتُ بِكُنْتِي وَلَسْتُ بِعَاجِنٍ وَشَرُّ الرِّجَالِ الْكُنْتِي وَعَاجِنٌ ^(٢)

* * *

(١) سقط في ط .

(٢) البيت : للأعشي . ويروى صدر البيت هكذا :

وما أنا كنتي وما أنا عاجن

والشاهد فيه قوله : كنتي حيث نسب إلى الجملة كنت ، وذلك على لغة بعض العرب .
 ينظر : الدرر ٢٨٤/٦ ، وجمع الهوامع ١٩٣/٢ ، وليس في ديوانه ، وبلا نسبة في أسرار
 العربية ص ٨٢ ، وتذكرة النحاة ص ٥٣٩ ، وسر صناعة الإعراب ٢٢٤/١ ، وشرح الأشموني
 ٧٣٥/٣ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٧٧/٢ ، وشرح شواهد الشافية ص ١١٨ ، وشرح المفصل
 ١٤/١ ، ٧/٦ ، ولسان العرب (عجن) يروى هكذا :

فأصبحت كنتيًا وهيجت عاجنًا وشر خصال المرء كنت وعاجن

وهو فيه منسوب لجرير

وفي أ : عاجز بدل من عاجن في الشطرين .

بَابُ التَّاءِ اللاحقة الاسم للتأنيث

وهي تأتي على تسعة أضرب :

- الأول : دخولها فارقةً بين [نعت] ^(١) المذكر والمؤنث ؛ نحو : ضارب ، وضاربة .
 الثانى : دخولها فارقةً بين المذكر والمؤنث فى الأسماء التى ليست بصفات ؛ نحو : امرئ ، وامرأة ، ورَجُل ، ورَجُلَة ، وغُلام ، وغُلامَة .
 الثالث : دخولها فارقةً بين الجنس والواحد منه ؛ نحو : تمرة ، وتمر ، وشعرة ، وشعر ^(٢) .
 الرابع : دخولها غير فارقة : بل لتأنيث اللفظ ، نحو : بَلْدَة ، ومدينة ، أو لتأكيد معنى التأنيث نحو : نعجة وناقة .

الخامس : دخولها للمبالغة نحو : عَلَامَة ، ونسابة .

السادس : اللاحقة للجمع الذى على حَدٍّ : فاعل ، وهى على أربعة أنحاء :

إمّا للدلالة على العُجْمَة والنُسب ، نحو سياجعة ، واحدُهم : سَيَّجِي .

أو على العجمة وحدها ؛ نحو : مَوَارِجَة .

أو على النُسب وحده ؛ نحو : أَشَاعِيَة ، ومَهَالِبَة .

أو عوضًا من ياء محذوفة ؛ نحو : مَرَاذِبَة ^(٣) وجَحَاجِجَة .

لا تحذف التاء ، إلا أن تزيد الياء ، فتقول : [مَرَاذِبُ] جَحَاجِج .

السابع : دخولها لتأنيث الجمع ؛ نحو : حِجَارَة ، وغُمُومَة .

الثامن : لحاقها الاسم المضاف إلى ياء المتكلم فى النداء عوضًا من الياء ؛ وذلك

فى : أب ، وأم ، فتقول : يا أبة ، ويا أمة ، تريد : يا أبى ، ويا أمى .

التاسع : لحاقها الجمع فرقًا بينه وبين المفرد ، ولم تجئ إلا قليلًا ؛ نحو : كمأة

[للجمع] ، وكمء للواحد ، وبغالة للجمع ، وبغال للواحد .

* * *

(١) سقط فى ط .

(٢) فى أ : وشعيرة وشعير .

(٣) فى أ : فرازنة .

بَابُ نُونِ التَّوَكِيدِ : / الشَّدِيدَةِ وَالْخَفِيفَةِ

ولا يُلْحَقَانِ إِلَّا الْأَفْعَالَ غَيْرَ الْمَاضِيَةِ ؛ وَلِذَلِكَ لَمْ يُلْحَقَا ^(١) بِ : هَلُمَّ ، فِي لُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ ؛ لِأَنَّهَا اسْمُ فِعْلٍ وَلِحَقَّتَاهَا فِي لُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ ؛ لِأَنَّهَا فِعْلٌ ^(٢) ضَمَّ إِلَيْهِ ^(٣) «هَا» الَّتِي لِلتَّنْبِيهِ وَحُذِفَتِ الْأَلْفُ لِكَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ ؛ وَلِذَلِكَ اتَّصَلَ بِهَا فِي لُغَتِهِمْ ضَمَائِرُ الرُّفْعِ ؛ كَمَا تَتَّصِلُ بِ «رُدُّ» وَبَابِهِ .

وَمَعْنَاهُمَا التَّأَكِيدُ ، وَالشَّدِيدَةُ أَكْثَرُ تَأَكِيدًا ^(٤) ، وَلَا تُلْحَقَانِ الْفِعْلَ إِلَّا فِي مَوَاضِعَ لَا تَتَعَدَّى بِأَبْهَا ، وَهِيَ ^(٥) : الْأَمْرُ ، وَالنَّهْيُ ، وَالِاسْتِفْهَامُ ، وَالْعَرَضُ ، وَالتَّحْضِيضُ ، وَالِدُّعَاءُ ، وَالْجَزَاءُ ، إِذَا وَقَعَتْ مَا يَبِينُ أَدَاةَ الشَّرْطِ وَبَيْنَ الْفِعْلِ الَّذِي دَخَلَتْ عَلَيْهِ النُّونُ ، وَالْفِعْلُ الَّذِي دَخَلَتْ عَلَيْهِ لَامُ الْقَسَمِ ، إِلَّا أَنَّهُمَا يُلْزَمَانِ فِي الْقَسَمِ ، وَلَا يُلْزَمَانِ فِيمَا عَدَا ذَلِكَ .

فهذه جملة أماكنها في فصيح الكلام .

وَقَدْ يُلْحَقَانِ - أَيْضًا - الْفِعْلَ إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ رُبَّمَا ، وَكَثُرَ مَا ، وَقَلُّمَا ، أَوْ زِيدَتْ قَبْلَهُ مَا ، قَالُوا : «بَجْهَدٍ مَا تَبْلُغُنَّ» ، وَ «بِأَلَمٍ مَا تُخْتَنِنَنَّ» ^(٦) وَقَوْلُهُ [مِنَ الطَّوِيلِ] :

(١) فِي ط : تَلْحَقَهَا .

(٢) م : بَابُ نُونِ التَّوَكِيدِ الشَّدِيدَةِ وَالْخَفِيفَةِ

قَوْلِي : « وَلِحَقَّتَاهَا فِي لُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ ؛ لِأَنَّهَا فِعْلٌ » مِثَالُ ذَلِكَ : هَلُمَّنْ فِي الْأَمْرِ لِلوَاحِدِ ، وَهَلُمَّنْ فِي الْأَمْرِ لِلوَاحِدَةِ وَهَلُمَانِ فِي الْأَمْرِ لِلثَّانِيَيْنِ ، وَهَلُمَّنْ فِي الْأَمْرِ لَجَمَاعَةِ الْمَذْكُورِينَ ، وَهَلُمَّتَانِ فِي الْأَمْرِ لَجَمَاعَةِ الْمَوْثُوثِ . أ هـ .

(٣) فِي ط : إِلَيْهَا .

(٤) فِي أ : تَوَكِيدًا .

(٥) م : وَقَوْلِي : « وَلَا تُلْحَقَانِ الْفِعْلَ إِلَّا فِي مَوَاضِعَ لَا تَتَعَدَّى بِأَبْهَا ... » إِلَى آخِرِهِ ، مِثَالُ إِلْحَاقِهِمَا فِي الْأَمْرِ : اضْرِبْنِ ، وَاضْرِبْنِ ، وَمِثَالُهُ فِي النَّهْيِ : لَا تَضْرِبْنِ ، وَلَا تَضْرِبْنِ ، وَمِثَالُهُ فِي الِاسْتِفْهَامِ : هَلْ تَضْرِبْنِ ؟ وَهَلْ تَضْرِبْنِ ؟ وَمِثَالُهُ فِي الْعَرَضِ : أَلَا تَنْزِلْنَ وَأَلَا تَنْزِلْنَ ، وَمِثَالُهُ فِي التَّحْضِيضِ : هَلَا تَضْرِبْنِ زَيْدًا ، وَهَلَا تَضْرِبْنِ زَيْدًا ، وَمِثَالُهُ فِي الدُّعَاءِ : اِرْحَمْنِ زَيْدًا ، وَارْحَمْنِ زَيْدًا ، وَمِثَالُهُ فِي الْجَزَاءِ إِذَا وَقَعَتْ مَا يَبِينُ أَدَاةَ الشَّرْطِ وَبَيْنَ الْفِعْلِ الَّذِي دَخَلَتْ عَلَيْهِ النُّونُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَإِنَّمَا تَخَافُونَ رُبَّمَا مِنْ قَوْمٍ يَخَانُونَ... ﴾ [الأنفال: ٥٨] . أ هـ .

(٦) فِي ط : مَا بِأَلَمٍ تُخْتَنِنَنَّ .

٢٨٨- وفى عِصَّةٍ مَا يَنْبُتُنْ شَكِيرُهَا^(١)

و « بعين ما أرىئك » .

وقد تلحقان - أيضًا - فى الشعر الفعل فى الجزاء ، بغير ما ، والفعل المنفى بلم ، والموجب نحو قوله [من الكامل] :

٢٨٩- مَنْ يُثَقِّقَنَّ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِأَيِّ أَبَدًا وَقَتْلُ بَنِي قُتَيْبَةَ شَافٍ^(٢)

ونحو قول الآخر [من الرجز] :

٢٩٠- يَخْسِبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمًا^(٣)

(١) عجز بيت و صدره :

إذا ماتَ مِنْهُمْ مَيِّتٌ سَرَقَ اثْنُ

ويروى «ومن» بدلًا من «وفى»

والشاهد فيه أن زيادة «ما» للتوكيد بمنزلة اللام ، ولذا جاز توكيده بالنون .

ينظر أوضح المسالك ١٠٣/٤ ؛ وخزانة الأدب ٢٢/٤ ، ٢٨١/٦ ، ٢٢١/١١ ، ٤٠٣ ؛ وشرح الأشموني ٤٩٧/٢ ؛ وشرح التصريح ٢٠٥/٢ ؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٦٤٣ ؛ وشرح شواهد المغنى ٧٦١/٢ ؛ والكتاب ٥١٧/٣ ؛ ولسان العرب (شكر) (عضة) ؛ ومغنى اللبيب ص ٣٤٠/٢ .

(٢) البيت : لبنت مرة بن عاهان ، ونسب لبنت أبي الحصين .

والشاهد فيه قوله : مَنْ يُثَقِّقَنَّ حيث أكد الفعل المضارع الواقع بعد أداة الشرط مَنْ بالنون الخفيفة من غير أن تتقدم على المضارع ما الزائدة المؤكدة للشرط ، وهذا من الضرورات الشعرية .

ينظر : البيت لبنت مرة بن عاهان فى خزانة الأدب ٣٨٧/١١ ، ٣٩٩ ، والدرر ١٦٣/٥ ، ولبنت أبي الحصين فى شرح أبيات سيويه ٢٦٢/٢ ، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ١٠٧/٤ ، وشرح الأشموني ٥٠٠/٢ ، وشرح التصريح ٢٠٥/٢ ، وشرح ابن عقيل ص ٥٤٧ ، والكتاب ٥١٦/٣ ، والمقتضب ١٤/٣ ، والمقاصد النحوية ٣٣٠/٤ ، وجمع الهوامع ٧٩/٢ .

(٣) اختلف فى نسبة البيت إلى العجاج ، أو لأبي حيان الفقعسي ، أو لمساور العبسي ، أو للديري أو لعبد بنى عبس .

والشاهد فيه : قوله : « مالم يعلما » يريد « مالم يعلمن » فأكد المضارع بنون التوكيد وهو

منفى بلم .

ينظر : البيت للعجاج فى ملحق ديوانه ٣٣١/٢ ، وله أو لأبي حيان الفقعسي أو لمساور العبسي أو للديري أو لعبد بنى عبس فى خزانة الأدب ٤٠٩/١١ ، ٤١١ ، وشرح شواهد المغنى ٩٧٣/٢ ، والمقاصد النحوية ٨٠/٤ ، ولمساور العبسي أو للعجاج فى الدرر ١٥٨/٥ ، ولأبي حيان الفقعسي فى شرح التصريح ٢٠٥/٢ ، والمقاصد النحوية ٣٢٩/٤ ، وللديري =

وقول الآخر [من المديد] :

٢٩١- رُبَّمَا أُؤْفِيَتْ فِي عِلْمٍ تَرْفَعُنْ ثَوْبِي شَمَالَاتٍ^(١)
فأما قولهم : « أقسمت لما^(٢) تفعلن » فسوغ إدخال النون أن الموضع طلب ؛ فصار
بمنزلة قولك : لا تفعلن^(٣) .
والفعل الذى تلحقه إحدى التونين : إما أن يكون صحيح اللام أو معتلها .

= في شرح أبيات سيويه ٢/٢٦٦ ، وبلا نسبة في الإنصاف ١/٤٠٩ ، وأوضح المسالك ٤/١٠٦ ، وخزانة الأدب ٨/٣٨٨ ، ٤٥١ ، ورصف المباني ٢٢٩ ، ٣٣٥ ، وسر صناعة الإعراب ٢/٦٧٩ ، وشرح الأشموني ٢/٤٩٨ ، وشرح ابن عقيل ٥٤٦ ، وشرح المفصل ٩/٤٢ ، والكتاب ٣/٥١٦ ، ولسان العرب (شيخ) (خشي) ، (عمي) (الألف اللينة) ، ومجالس ثعلب ص ٦٢٠ ، ونوادير أبي زيد ص ١٣٢ ، وهمع الهوامع ٢/٧٨ ، وتهذيب اللغة ١٥/٦٦٤ ، وتاج العروس (خشي) ، (عمي) .
(١) البيت لحريمة الأبرش .

و (أوفيت) على الشيء : أشرفت عليه ، ففي بمعنى على ، ويجوز أن تكون بمعناها على تقدير أوفيت على مكان عال في جبل . وقال ابن الأعرابي : يقال أوفيت رأس الجبل .
والعلم بفتحيتين : الجبل . والشمال ، بالفتح ويجوز الكسر بقلة ، وهي الريح التي تهب من ناحية القطب . وفيها لغات : شمل بسكون الميم وفتحها ، وشمال بالهمز كجعفر ، وقد يشدد لامه ، وشأمل مقلوب منه ، وشيمل كصيقل ، وشؤمل كجوهري ، وشؤول كصبور ، وشميل كأثير . وجمع الأول شمالات وبه أنشده الجوهري . ويجمع على شمائل أيضا بخلاف القياس .

وفي البيت شاهدان : أولهما قوله : رُبَّمَا أُؤْفِيَتْ حيث كُفَّت ما رُبَّ عن عمل الجر ، فدخلت على الجملة الفعلية ، وثانيهما قوله : تَرْفَعُنْ حيث أكد الفعل بالنون الخفيفة بعد ما المسبوقة بـ « رُبَّ » ، وهذا نادر .

ينظر : الأزهية ص ٩٤ ، ٢٦٥ ، والأغاني ١٥/٢٥٧ ، وخزانة الأدب ١١/٤٠٤ ، والدرر ٤/٢٠٤ ، وشرح أبيات سيويه ٢/٢٨١ ، وشرح التصريح ٢/٢٢ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢١٩ ، وشرح شواهد المغني ص ٣٩٣ ، والكتاب ٣/٥١٨ ، لسان العرب (شيخ) ، (شمل) ، والمقاصد النحوية ٣/٣٤٤ ، ٤/٣٢٨ ، ونوادير أبي زيد ص ٢١٠ ، وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٩٣ ، ٣٦٦ ، ٣٦٨ ، وأوضح المسالك ٣/٧٠ ، والدرر ٥/١٦٢ ، ورصف المباني ص ٣٣٥ ، وشرح الأشموني ٢/٢٩٩ ، وشرح التصريح ٢/٢٠٦ ، وشرح المفصل ٩/٤٠ ، وكتاب اللامات ص ١١١ ، ومغني اللبيب ص ١٣٥ ، ١٣٧ ، ٣٠٩ ، والمقتضب ٣/١٥ ، وهمع الهوامع ٢/٣٨ ، ٧٨ .

(٢) في ط : لما لم .

(٣) في ط : تفعلن .

(٣) م : وقولی : « وإن كان معتلاً ، فإن اتصل به شيء مما تقدم ، كان حكمه في إلحاق إحدى النونين حكم الصحيح » مثال ذلك قولك في : ازم ، واغز ، وا زميتا ، واغزوا ، وا زموا ، واغزوا ، وا زمي ، واغزي ، ا زمين ، واغزون ، ا رمين ، واغزون ، وا زميتان ، واغزوان ، وا زمين ، واغزن ، وا زمين ، واغزن ، وا زميتان ، واغزوان . أ هـ .

تحذفهما (١) ، بل تكسر الياء ، وتضم الواو ؛ فتقول : اخشَيْن ، واخشَوْن .
 وإن لم يتصل به شئ مما ذكر ، فإن كان آخره ألفاً ، قلبتها ياء وفتحتها ، وإن كان
 آخره ياء أو واوا ، فتحتهما ، فتقول : لتخشَيْن ، ولترمَيْن ، ولتغزَوْن .
 وإن كان محذوف الآخر ، رددت إليه المحذوف ؛ فتقول : ارمَيْن ، واخشَيْن ،
 واغزَوْن .

وبعض بنى فزارة يَحْذِفُونَ الياء مما آخره ياء ، ولا يردونها فيما حذف منه ،
 ويلحقون إحدى النونين ، ويقولون ما قبلها مكسوراً ؛ فيقولون : ازمَيْن ، ولترْمَيْن ؛ وعلى
 ذلك قوله [من البسيط] :

٢٩٢- وَابْكُنْ عَيْشًا تَوَلَّى بَعْدَ جَدَّتِهِ طَابَتْ أَصَائِلُهُ فِي ذَلِكَ الْبَلَدِ (٢)

وقول الآخر [من الطويل] :

٢٩٣- إِذَا هُوَ آلَى قَالَ بِاللَّهِ حَلْفَةً لَتُغْنِيَنَّ عَنِّي ذَا إِنَاءِكَ أَجْمَعًا (٣)

* * *

(١) في ط : تحذفها .

(٢) البيت بلا نسبة فى : خزانة الأدب ٤٣٥/١١ ، والدرر ١٧٠/٥ ، وشرح شواهد المغني ٢/٥٦١ ، ولسان العرب (لوم) ومغني اللبيب ٢١١/١ ، وجمع الهوامع ٧٩/٢ .

الشاهد فيه قوله : وابكن حيث حذف الياء لأنها بعد كسرة وذلك على لغة بنى فزارة والأصل ابكين .

(٣) البيت : لخرثية بن عناب .
 الشاهد فيه : قوله : « لَتُغْنِيَنَّ » والأصل « لتغنين » فحذف الياء لأنها بعد كسرة على لغة بنى فزارة .

والبيت - أيضًا - شاهد على أن جواب القسم يفتح بلام كي .
 ينظر : خزانة الأدب ٤٣٤/١١ ، ٤٣٥ ، ٤٣٩ ، ٤٤١ ، ٤٤٣ ، والدرر ٢١٧/٤ ، ومجالس ثعلب ص ٦٠٦ ، والمقاصد النحوية ٣٥٤/١ ، وبلا نسبة فى تخلص الشواهد ص ١٠٧ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٥٩ ، وشرح شواهد المغني ٥٥٩/٢ ، ٨٣٠ ، وشرح المفصل ٨/٣ ، ومغني اللبيب ٢١٠/١ ، وجمع الهوامع .

ذِكْرُ الْأَحْكَامِ التَّصْرِيفِيَّةِ

التَّصْرِيفُ ينقسم قسمين :

٨٧ أ أحدهما / : جعل حروف الكلمة عَلَى صَيَغٍ مختلفة لضروب من المعانى ؛ نحو : ضَرَبَ ، وَضَارَبَ ، وَتَضَارَبَ ، وَاضْطَرَبَ .

فالكلمة التى هى « ضَرَبَ » مؤتلفة من : ضاد وراء وباء ، وقد يُبَيِّنُ منها هذه الأبنية لمعانٍ مختلفة .

وهذا النوع منحصرٌ فى التصغير والتكسير والمصادر وأفعالها التى تَجْرَى عليها ، وسائر ما اشتقَّ منها بقياسٍ من اسم فاعل أو مفعول أو اسم الزمان أو المكان أو المضدِّر أو اسم الآلة التى اشتقَّ اسمها منه ، والمقصود والممدود المقيسين .

وينبغى أن يُبَيَّنَ فى هذا النوع حروف الزيادة والأدلة التى يتوصَّل بها إلى معرفة زيادتها من أصلاتها ؛ فإن أكثر ما ذكر بنى على معرفة ذلك .

والآخر : تغْيِيرُ الكلمة عن أصلها من غير أن يَكُونَ ذَلِكَ التَغْيِيرُ دَالًّا على معنى طارئ على الكلمة ؛ نحو تَغْيِيرِهِمْ : قَوْلٌ إِلَى : قَالَ .

ألا ترى أنَّهم لم يجعلوا ذلك دليلاً على معنى خلاف المعنى الذى كان يُعْطِيهِ قول الذى هو الأصل .

وهذا النوع مُنْحَصِرٌ فى : الإدغام والنقص كَعِدَّة ، والقَلْب ، وأعنى بذلك : [صيرورة بعض حروف العلة إلى بعض] ^(١) ، كَقَالَ فى : قَوْلَ .

والإبدال ، وأعنى بذلك : جعل حرف صحيح مَكَانَ حرف علة ، أو حرف علة مكان حرف صحيح ؛ كَثُخمة فى : وَخمة ، وِدْيَنَار فى : دَنَار ، أو جعل حرف صحيح مكان حرف صحيح من غير موجب لذلك ؛ كجذف فى : جدث أو جعل حرف صحيح مكان حرف صحيح يجانسُه فى الصفة ، ويفارقه ^(٢) فى المخرج ؛ لموجب كـ « شمباء » فى « شنباء » .

(١) بدل ما بين المعكوفين فى أ : جعل حرف علة مكان حرف علة .

(٢) فى أ : يقاربه .

والنقل ؛ كنقل عَيْن شَاكٍ ، إلى محل اللام ؛ وكنقل حركة العين إلى الفاء في نحو : قُلْتُ ، وَبِغْت .

وينبغي أن تُبين في هذا النوع حروف البدل ، والقَلْب ، والأماكن التي تُبدل فيها وتقلب الحروف التي تُحذف ، وأين يجوز نقل الحركة والحرف ، وأين لا يجوز ذلك . فإذا بيّنا جميع ما ذكر في هذين النوعين ، فقد أتينا على جملة التصريف .

* * *

ذِكْرُ النَّوعِ الْأَوَّلِ مِنَ التَّصْرِيفِ /

بَابُ التَّصْغِيرِ

التَّصْغِيرُ يَأْتِي عَلَى خَمْسَةِ مَعَانٍ :

أَحَدُهَا : تَحْقِيرُ شَأْنِ الشَّيْءِ ؛ نَحْوُ : زَيْتِد .

وَالثَّانِي : تَقْلِيلُ ذَاتِهِ ؛ نَحْوُ قَوْلِكَ : بُغَيْل ؛ وَمِنْ هَذَا النَّحْوِ قَوْلُهُمْ : دَوَيْهِيَّة ، فِي الْمَوْتِ لِدَقَّتِهَا وَخَفَائِهَا ، وَقَوْلُ أَوْس ^(١) [مِنْ الطَّوِيلِ] :

٢٩٤- فَوَيْقَ جُبَيْلٍ شَامِخَ لَنْ تَنَالَهُ بِقُنَّتِيهِ حَتَّى تَكِلَ وَتَعْمَلَا ^(٢)

يُرِيدُ : أَنَّهُ صَغُبُ الْمَرْتَقَى ؛ لَكُونِهِ صَغِيرًا شَامِخًا ؛ إِذْ لَوْ كَانَ عَظِيمًا ، لَاتَّسَعَتْ طُرُقُهُ وَسَهَلَ عَلَى سَالِكِهِ .

وَالثَّالِثُ : تَقْلِيلُ عَدَدِهِ ؛ نَحْوُ قَوْلِكَ : ذُرَيْهَمَات .

وَالرَّابِعُ : تَقْرِيبُ الزَّمَانِ ؛ نَحْوُ قُبَيْلِ الْعَصْرِ .

وَالْخَامِسُ : تَقْرِيبُ الْمَنْزِلَةِ ؛ نَحْوُ قَوْلِكَ : أَخِي ، وَصُدَيْقِي ، إِنَّمَا تُرِيدُ تَقْرِيبَ مَنْزِلَةِ أَخِيكَ وَصُدَيْقِكَ مِنْ نَفْسِكَ وَمِنْ هَذَا النَّوعِ قَوْلُهُ [مِنَ الْوَافِرِ] :

٢٩٥- أَحَارٍ تَرَى بُرَيْقًا هَبْ وَهَنَا

فَصَغَّرَ الْبَرْقَ تَقْرِيبًا لَهُ مِنْ نَفْسِهِ ؛ لِأَنَّهُ عِنْدَهُ مَحْبُوبٌ ، إِنَّمَا لِإِتْيَانِهِ إِثْرَ جَذْبٍ ، أَوْ لِأَنَّهُ لَاحٍ مِنْ أَفَقٍ مَحْبُوبَةٍ ، وَلَمْ يَرِدْ تَحْقِيرُهُ ؛ لِقَوْلِهِ بَعْدُ :

٢٩٦- كَنَارٍ مَجُوسٍ تَسْتَعِرُّ اسْتِعَارًا ^(٣)

(١) فِي طَرِيقِ زِيَادَةِ : أَيْضًا .

(٢) الشَّاهِدُ فِيهِ : قَوْلُهُ جُبَيْلٌ حَيْثُ جَاءَ التَّصْغِيرُ مَفِيدًا التَّعْظِيمَ وَيُرَى ابْنَ عَصْفُورٍ أَنَّ التَّصْغِيرَ هُنَا يَفِيدُ : تَقْلِيلَ الذَّاتِ ؛ لِأَنَّ الْجَبَلَ لَوْ كَانَ عَظِيمًا لَاتَّسَعَتْ طَرَقُهُ وَسَهَلَ عَلَى سَالِكِهِ .

يَنْظُرُ : دِيَوَانَهُ ص ٨٧ ، وَسَمَطُ اللَّالِي ص ٤٩٢ ، وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الشَّافِيَةِ ص ٨٥ ، وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الْمُغْنِيِّ ٣٩٩/١ ، وَلِسَانُ الْعَرَبِ (قَلَزَمَ) ، وَالْمَعَانِي الْكَبِيرُ ص ٨٥٩ ، وَبَلَا نَسْبَةٍ فِي شَرْحِ الْأَشْمُونِيِّ ٧٠٦/٣ ، وَشَرْحُ شَافِيَةِ ابْنِ الْحَاجِبِ ١٩٢/١ ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ ١١٤/٥ ، وَمُغْنِي اللَّيْبِ ١٣٥/١ .

(٣) الْبَيْتُ : مُمْلَطٌ (صَدْرُهُ لَامَرِي الْقَيْسِ وَعَجَزُهُ لِلتَّوَعْمِ الْيَشْكُرِي) .

وَفِي الْبَيْتِ ثَلَاثَةُ شَوَاهِدَ :

ولا يُصَغَّر اسم من الأسماء إلا بالياء ، فأما قولهم : دَوَابَّةٌ وشَوَابَةٌ ، في تصغير دَابَّةٍ ، وشَابَّةٍ ، فعلى إبدال الألف من الياء ، والأصل : شَوَيْتُهُ ، ودَوَيْتُهُ .

وأما قول الراعي ^(١) [من الكامل] :

٢٩٧- هَذَا هِدْ كَسَرَ الرَّهْمَاءُ جَنَاحَهُ يَدْعُو بِقَارِعَةِ الطَّرِيقِ هَدِيلًا ^(٢)

فإنما عني بهَذَا هِدْ : حمامًا كثير الهداهد ؛ كما قالوا :

جلاجل للكثير الجلاجل .

يقال : هَذَا الحَمَامُ هَذَا هِدَةً إذا رَدَّد الصوت .

وأكثر ما ذهب إليه بعض الناس من أنه تصغير هَذَا ليس بصحيح .

= الأول : - وهو المقصود هنا - قوله : « بريقًا » تصغير « برق » والتصغير فيه يفيد تقريب المنزل .

الثاني : قوله : « حار » ترخيم « حارث » .

الثالث : قوله : مَجُوسٌ حيث ترك صرفه على معنى القبيلة ، وهو الأكثر ، ويجوز صرفه ، ولكنه قليل .

ينظر : ديوان امرئ القيس ص ١٤٧ ، ولسان العرب (مجس) ، ولامرئ القيس في شرح شواهد الإيضاح ص ٤٣٨ ، والكتاب ٢٥٤/٣ ، وبلا نسبة في لسان العرب (مجس) ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٦٠ .

(١) عبيد بن حصين بن معاوية بن جندل النميري ، أبو جندل : شاعر من فحول المحدثين كان من جِلَّة قومه . ولقب بالراعي لكثرة وصفه الإبل ، عاصر جريراً والفرزدق . وكان يفضل الفرزدق ، فهجاه جرير هجاء مرًا وهو من أصحاب الملحمات .

ينظر : الأعلام (١٨٨/٤) ، الأغاني (١٦٨/٢٠) ، خزانة البغدادي (٥٤/١) . والشعر والشعراء (١٥٦) .

(٢) الهديل المراد به هنا صوت الهدهد .

الشاهد أن هَذَا تصغير هدهد بقلب ياء التصغير ألفًا : وقال اللحياني : قال الكسائي : إنما أراد الراعي في شعره بـ « هَذَا » تصغير هدهد فأنكر الأصمعي ذلك قال : ولا أعرفه تصغيرًا .

قال ابن بري : وهذا تصغير هدهد أبدلت من يائه ألف قال ومثله دَوَابَّةٌ حكاه أبو عمرو ولم يعرف لهما ثالث .

ينظر ديوانه ص ٢٣٨ ، ولسان العرب (هدد) ، (هدل) ، والتنبيه والإيضاح ٦٢/٢ ، وجمهرة اللغة ص ١٩٤ ، ١٢١١ ، وتهذيب اللغة ٣٥٣/٥ ، ٣٥٤ ، وكتاب العين ٣٤٧/٣ ومجمل اللغة ٤٤٧/٤ ، وتاج العروس (هدد) ، (هدل) ، والمخصص ١٣٤/٨ ، والحيوان ٣/٢٤٣ ، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٦٨٣ . وراجع المزيد من مصادر البيت في ديوانه ص ٢٣٨ - ٢٣٩ ، البحر المحيط (٥١/٧) ، معجم البلدان (٢٨٥/٣) ، المعاني الكبير (٢٩٧/١) .

والأسماء كلها تصغر ، إلا الأسماء المتوغلة في البناء ، وهي التي لم تعرب قط^(١) ، ما عدا أسماء الإشارة ، والذي ، والتي من الموصولات وتثنيتهما وجمعهما ، وأيا ، وأمس ، وغدا ، وأول من أمس ، والبارحة [وأسماء أيام الأسبوع ، وأسماء شهور السنة]^(٢) وعند ، ومع ، وغير ، وحسبك ، وسواك ، والأسماء المختصة بالنفي ؛ نحو : أحد ، وعريب ، وما يراد به التكثير نحو : « بالليل والنهار » وكلا^(٣) ، والأسماء الواقعة على ما يجب تعظيمه شرعا^(٤) ، والأسماء العاملة عمل الفعل ؛ [كاسم الفاعل]^(٥) ؛ لشبهها به .

والأسماء المصغرة^(٦) ، وأما الأفعال / والحروف ، فلا يحقر منها شيء إلا فعل التعجب^(٧) ، فإنه حقر لشبهه بالاسم ، والمراد بالتحقير من جهة المعنى المتعجب من وصفه . والاسم الذي تريد تضيغيره إن كان مركبا من اسمين أو من اسم وصوت ، صغر

(١) م : باب التصغير

قولى : « والأسماء كلها تصغر إلا الأسماء المتوغلة في البناء ، وهي التي لم تعرب قط » مثال ذلك : من وما وأين ومتى . أ هـ .

(٢) سقط في أ .

(٣) زاد في أ : وأسماء أيام الأسبوع وأسماء شهور السنة .

(٤) م : وقولى : « والأسماء الواقعة على ما يجب تعظيمه شرعا » أعنى بذلك : أسماء البارئ سبحانه ، وأسماء الأنبياء - صلوات الله عليهم أجمعين - وما جرى مجرى ذلك ، وإنما لم يجر تصغير ذلك ؛ لأنه نقص لا يصدر إلا عن كافر أو جاهل لما يلزم عنه ، قال المبرد : بلغنى أن ابن قتيبة قال : « مهيمنا » تصغير مؤمن ، والهاء بدل من الهمزة ؛ فوجهت إليه أن اتق الله ؛ فإن هذا يوجب الكفر على من تعمد ، وإنما هو مثل مسيطر . فإن قيل : إنما يلزم الكفر متعمده على مذهبكم لإنكار تصغير التعظيم ، وأما على مذهب من يجيز ذلك فلا .

فالجواب : أن تصغير التعظيم لم يثبت من كلامهم ، وبتقدير أن ذلك ثابت فى كلامهم فينبغى ألا يقدم على ذلك ، لما فيه من الإيهام . أ هـ .

(٥) سقط في أ .

(٦) م : وقولى : « والأسماء المصغرة » مثل : كميث . أ هـ .

(٧) م : وقولى : « وأما الأفعال والحروف ، فلا يحقر منها شيء إلا فعل التعجب » مثال ذلك قوله [من البسيط] :

يَا مَ أُمَيْلَحْ غَزَلَانَا شَدَنْ لَنَا مِنْ هَوْلِيَايَكُنْ الضَّالِ وَالسُّمْرِ

[ينظر البيت للمجنون فى ديوانه ص ١٣٠ ، وله أو للعرجى أو لبدوى اسمه كامل =

الصدر منه ، على قياس تصغيره ، لو لم يكن مركبًا ، فتقول فى تصغير : « بعلبك » : بُعِلْبَكَ ، وفى تصغير عمروئيه : عُمَيْرُويه ، وإن كان مضافًا ، فإن كان علمًا « كعبد مناف » ، أو جاريًا مجراه كَأَيِّ بَكْرٍ ، وسعيد كرز ، صَغُرَت المضاف على قياس تصغيره ، لو لم يكن مضافًا ، ولم يجر تصغير المضاف إليه ، وإن لم يكن علمًا ولا جاريًا مجراه ؛ كغلام خالد فإن أردت تصغيرهما ، أو تصغير أحدهما ، جاز ذلك ، ويكون تصغير كل واحد منهما على قياس تصغيره قَبْلَ الإضافة .
وإن كان غير مركب ولا مضاف :

فإما أن يكون مفردًا ، أو مثني ، أو جمع سلامة ، أو جمع تكسير ، أو اسم جنس ، أو اسم جمع .

فإن كان اسم جنس ، أو اسم جمع ، صَغُرَ على قياس نظائره من المفردات ؛ فتقول فى تصغير : قَوْم ، وَتَمْر : قُومٍ ، وَتُمَيْر .

وإن كان جمع تكسير : فإن القليل منه يصَغُرُ على قياس نظيره من المفردات ؛ فتقول فى تصغير أَفْلُس : أَفِيلَس ، وفى تصغير غِلْمَة : غُلَيْمَة ، وفى تصغير أرغفة : أُرَيْغِفَة .

إلا ما كان على وزن أفعال ، فإنه خالف تصغيره قياس تصغير نظائره من المفردات فى بقاء الألف فيه ، وقلبها فى المفرد ؛ فتقول فى : أَجْمَال ، أَجَيْمَال ، وفى إجمال ، مصدر أجْمَل ، أَجَيْمِل .

وأما الكثير : فإن كان له جمع قلة ، رُدَّ إليه فى التصغير ؛ فتقول فى تصغير : فُتَيَان ، وعنوق ، وفُلُوس : فُتَيْةً وَأُعَيْنِق ، وأفيلس ، وإن شئت حقَّرت الواحد وجمعته

= الثقفى أو لذى الرمة أو للحسين بن عبد الله فى خزانة الأدب ١ / ٩٣ ، ٩٦ ، ٩٧ ، والدرر ٢٣٤ / ١ ولكامل الثقفى أو للعرجى فى شرح شواهد المغنى ٢ / ٩٦٢ ، وللعرجى فى المقاصد النحوية ١ / ٤١٦ ، ٣ / ٦٤٣ ، وصدره لعلى بن أحمد العريتى فى لسان العرب (شدن) ، ولعلى بن محمد العرينى فى خزانة الأدب ١ / ٩٨ ، ولعلى بن محمد المغربى فى خزانة الأدب ٩ / ٣٦٣ ، ٥ / ٢٣٣ ، وبلا نسبة فى أسرار العربية ص ١١٥ ، والإنصاف ١ / ١٢٧ ، وخزانة الأدب ١ / ٢٣٧ ، وشرح الأشموني ٢ / ٣٦٦ ، وشرح شافية ابن الحاجب ١ / ١٩٠ ، وشرح المفصل ٥ / ١٣٥ ، ومغنى اللبيب ٢ / ٦٨٢ ، ومع الهوامع ١ / ٧٦ ، ١٩١ / ٢ [أ. هـ .

بالواو والنون ، إن كان مذكراً عاقلاً ، وبالألف والتاء ، إن كان مؤنثاً أو غير عاقل ، فتقول في تصغير : فُتَيَّان ، وَغُنُوق ، وفُلُوس : فتيون ، وَغُنَيْقَات ، وفُلَيْسَات .

وإن لم يكن جَمْع قَلَّة صَغُرَت الواحد ، ثم جمعته على ما ذكر (١) ؛ فتقول في تصغير رِجَالٍ ، وَحُمْر جَمْع أَخْمَر : رُجَيْلُونَ ، وَأَحْيَمِرُونَ ، وفي تصغير دراهم ، وحمير جمع حمراء : دُرَيْهَمَات ، وَحُمَيْرَاوَات .

وإن كان له جَمْع قَلَّة ولا واحد له ، حَقُرَت واحده الذى / يقتضيه القياس ، ثم جمعته على ما ذكر ؛ تقول في تصغير عباديد : عُبَيْدِيدُونَ ؛ لأنه إنما يكون جَمْع عِبَاد ، أو عِبْدُود ، وكيف كان ، فهذا تَحْقِيرُهُ .

فأما قولهم : أَصِيلَان ، فى أَصْلَان جمع أصيل ، فشاذ ؛ لأنه جمع كثرة ، وبعضهم يقول : أصلال ؛ فيبدل من النون لاماً .

وكأن الذى سهّل ذلك : أنه ليس بجمع حقيقى ؛ لأنهم يقولونه فى معنى أصيل ، لكن جمعه لما جعلوا كل جزء من الأصيل أصيلاً مجازاً .

وإن كان مثنى أو [مجموعاً] (٢) جمع سلامة ، لم تعتدْ بعلامتى التثنية والجمع ، وصغرته كما كنتَ تصغر قبل لحاقهما ؛ فتقول فى تصغير : « بُكْرَيْن ، وبكْرَيْن ، وَهِنْدَات » : « بُكَيْرَيْن ، وبكَيْرَيْن ، وَهِنَيْدَات » .

وإن كان مفرداً ، فأما أن يكون معرباً أو مبنياً : فالمعرب إن كان على حرفين ، ضمنت أوله ، وفتحت ثانيه ، وألحقت ياء التصغير ثالثه ، ولا بدُّ من ردِّ المحذوف . فإن كان مؤنثاً ، ألحقته التاء ، وإن كان مذكراً ، لم تلحقها إياه ؛ فتقول فى تصغير يد : يُدَيَّة ، وفى تصغير دم : دُمَيَّ ، ترد إليهما المحذوف ، وهو الياء وتدغم ياء التصغير فيهما ، وفى تصغير أخ : أَخَيَّ ، ترد إليه المحذوف ، وهو الواو ، ثم تقلبها ياءً لإدغام ياء التصغير فيها ، وفى تصغير فم : فُؤَيَّة ، فتحذف الميم وترد إليه ما أبدلت منه ، وهو الواو ، وما حذف منه ، وهو الهاء ؛ بدليل قولهم : أَفَوَاه .

(١) م : وقولى : « وإن لم يكن له جمع قلة ، صغرت الواحد ، ثم جمعته على ما ذكر » مثال ذلك قولك فى تصغير دراهم : دريهمات ، وفى تصغير جعافر : جعيفرون . أ هـ .

(٢) سقط فى ط .

وفي تصغير : سه : سُتَيْهَة ، فتردّ إليه ^(١) المحذوف ، وهو التاء ؛ بدليل قولهم في الجمع : أَسْتَاه .

وفي تصغير عِدَّة : وُعَيْدَة ، وإن شئت : أَعْيِدَة ؛ فتقلب الواو همزة لانضمامها . وإذا سُمِّيَتْ بما هو في الأصل على حرفين ، الثاني منهما حرف صحيح ، حكمت له بحكم ما حُذِفَتْ لامه من الأسماء الثلاثية .

لأن اللام أكثر ما تُحذف منها ، وحكمت على تلك اللام المحذوفة بأنها ياء أو واو ؛ لأنها أكثر ما يُحذف من اللامات ؛ وذلك نحو أن تسمى رجلاً بـ (إن) التي للجزاء ، فإنك إذا صغرتَه قلت : أُنَى .

وإن كان على ثلاثة أحرف ، فإن كان أخذ حروفه تاء الإلحاق أو همزة الوصل المعوضتين من المحذوف ، حذفتهما ورددت المحذوف كما فعلت فيما هو على حرفين ؛ فتقول في تصغير : اسم ، وابن ، وأخت ، وبنت : سُمَى ، وبُنَى ، وبُنَيْتَة ، وأُخِيَّة . وإن لم يكن أخذ حروفه التاء / ولا الهمزة ، فإن كان صحيحاً ضمنت أوله ^{٨٩ أ} وفتحت ثانيه ، وألحقت ياء التصغير إليه ^(٢) ، فإن كانت فيه تاء التأنيث ، لم تحذفها ؛ فتقول في تصغير طَلْحَة : طُلَيْحَة ، وإن لم تكن فيه تاء ، فإن كان مذكراً ، لم تلحقه التاء ؛ نحو : رُجَيْل ، وحُجَيْر .

وإن كان مؤنثاً ، ألحقته إياها ؛ نحو : قُدَيْمَة ، في تصغير قَدَم ، إلا البِضْع ^(٣) والعشر ، ومادون العشر من أسماء عدد المؤنث التي هي على ثلاثة أحرف ، وإلا ألفاظاً من المؤنث شذبت العرب فيها ، فلم تلحقها تاء التأنيث ، وهي : عِزْس ، ودِرْع ، وحَرْب ، في لغة من أَثْنَهُنَّ ، وعرب ^(٤) ، و « نَخْل » و فَرَس . وقد قالوا في عِزْس : عُرَيْسَة ، على القياس [والمضعف مثله] ^(٥) كذلك ، إلا أن

(١) في أ : نرد إليه .

(٢) في ط : به .

(٣) في أ : الضبع .

(٤) م : وقولى : « وهى عرس ودرع وحرب وعرب » مثال ذلك قولك : عريس ، ودرع ، وحرب ، وعريب . أ هـ .

(٥) في أ : وإن كان مضعفاً .

الإدغام يَزُولُ لتوسط ياء التصغير بين المثلثين ؛ تقول في دَنّ : دَنَيْن .
 وإن كان معتلّ الفاء ، فكذلك إلا أنك إن شئت قلبت الواو همزة ، فتقول في
 تصغير : يُسِر ، وَوَعَد : يُسِير ، وَوَعِيد ، وإن شئت قلت : أُسِير ، وَأُعِيد .
 وإن كان معتلّ العين ، فإن كانت عينه ياءً أو واوًا ، فعلت به أيضًا كذلك ، إلا أنه
 [لك أن تكسر] ^(١) الفاء إبتاعًا للعين إن كانت ياءً ، فتقول في تصغير : ييت :
 بُوَيْت ، وبييت إن شئت وفي تصغير قول : قُوَيْل ، فأما قولهم في تصغير : الشول ،
 والذؤد ، والقوس : سُوَيْل ، وَذُوَيْد ، وَقُوَيْس ، بغير تاء فشاذ .
 وقد قالوا : قُوَيْسَة ، على القياس .

وإن كانت الفاء رَدَدَتْهَا إلى أصلها الذي انقلبت عنه ، وهو الياء ، أو الواو .
 ويكون حكم الاسم في التصغير كحكم ما العين منه ياء أو واو ، فتقول في
 تصغير : بَاب ، وَنَاب ، الذي يراد به السنّ ، ودار : بُوَيْب ، وَنُيَيْب ، وَذُوَيْر .
 وأما قولهم في تصغير الناب لِلْمُسَنَّة من الإبل : نُيَيْب ، فَشَاذ .
 وقد قالوا : نُوَيْب ، فشذوا في تصغيرها شذوذين :
 أحدهما : رد الألف إلى الواو ، وإن كان أصلها الياء .
 والآخر : [ترك إلحاقها] ^(٢) تاء التأنيث ، وهي مؤنثة .
 وإن جهل أصلها ^(٣) نحو أَلَف : آءة ، أو كانت نحو أَلَف هاء المحذوف من هاء
 قلبت واوًا .

وإن كان معتلّ اللام ، فعلت به - أيضًا - كذلك ، إلا أنك تدغم ياء التصغير في
 حرف العلة بعدها ؛ فيصير جميع ذلك إلى الياء ؛ فتقول في تصغير : جرو ، وَظَبَى ،
 وَغَصَا : جُرَى ، وَظَبَى ، وَغَصَيَّة .
 وإن كان على أربعة أحرف : فإن كان صحيحًا ، ضَمَمْتَ أوله وفتحت ثانيه ،

(١) في أ : إنك إن شئت كسرت .

(٢) في أ : إن لم يلحقوا .

(٣) م : وقولى : « وإن جهل أصلها ... قلبت واوًا ، مثال ذلك قولك في تحقير آء اسم شجر :
 أُوَي . أ هـ .

٨٩ ب

وألحقت / ياء التصغير ثالثة ، وكسرت ما بعدها ؛ نحو : جُعَيْفِر .

وإن كانت فيه تاء تأنيث ثبتت ؛ نحو : دُخَيْرَجَة .

وإن لم تكن فيه [لم] ^(١) تلحقها إِيَّاه .

وإن كان الاسم واقعا على مؤنث ؛ نحو : خُنَيْصِر ؛ فإن كان مضعف الوسط ، فكذاك إلا أن الإدغام يزول لتوسط علم التصغير بين المثليين ؛ فتقول في تصغير : بَقْم ، بَقَيْقِم .

وإن كان مضعف الآخر ، فكذاك ، إلا أنك لا تكسر ما بعد ياء التصغير ؛ بل تبقى المذغم على ما كان عليه ؛ فتقول في تصغير : مِدَق ، مُدَيِّق . وإن لم يكن أحدهما مدغما في الآخر ، كان حكمه حكم الصحيح ، وإن شئت زدت ياء قبل الآخر ؛ تفرقة بين المثليين ؛ فتقول في تصغير : قَزَدَد ، قُرَيْدَد ، وقُرَيْدِيد ، إن شئت . وإن كان آخر حروفه حرف علة ، فإن كان رابعا فإيما ياء وإيما ألفا ، فإن كان ياء ، فحكمه حكم الصحيح ؛ تقول في تصغير : مُعْطِط ، مُعَيْطِط .

وإن كان ألفا لغير تأنيث ، فكذاك إلا أنك تقلب الألف ياء لانكسار ما قبلها ؛ فتقول في تصغير : أَرْطَى : أَرْطِي .

وإن كانت للتأنيث فكذاك ، إلا أنك لا تكسر ما بعد ياء التصغير ؛ فتقول في تصغير : حُبْلَى ، حُبَيْلَى .

وإن كان ثالثا ، فإيما ياء وإيما واوا وإيما ألفا ، فإن كان ألفا فكذاك ، إلا أنك تدغم ياء التصغير فيها بعد تصغيرها ياء ؛ فتقول في تصغير : مَنَار ، وِكْتَاب : مُنَيَّر ، وُكْتَيْب .

وقالوا في وراء : وُزَيْمَة ؛ لأنها لا تنصرف ، فلو لم تلحقها ^(٢) التاء في التصغير ؛ لتوهم أن الاسم مذكر .

وإن كان ياء أدغمت ياء التصغير فيها ، فتقول في تصغير : عَشِير : عُثِير .

وإن كان واوا ، فإنها إن كانت زائدة لغير الإلحاق ، قلبتها ياء وأدغمت ياء التصغير

(١) سقط في ط .

(٢) في أ : يلحقوا .

فيها فتقول في عجز : عجيز .

وإن كانت أصلية أو زائدة للإلحاق ، جاز لك فيها القلب والترك ؛ فتقول في تصغير
أشود ، وجهور : أسود ، وجهيور ، وإن شئت : أسيد ، وجهيير .

وإن كان ثانيًا ، فعلت به ماتفعل بالصحيح ، إلا أنك تقلب الألف واوًا ، فتقول في
تصغير ضارب ، وصيقل ، وكوثر : ضوئرب ، وصيقل ، وكوئثر .

وإن كان أولًا ، فكذلك أيضًا ، إلا أنك تقلب الواو همزة ، ولا يلزم ذلك إلا أن
تكون بعدها واو أخرى ؛ فتقول في تصغير : واصل ، ويمين ، ووقود : أوئصل وئمين ،
وؤقيد ، وأؤقيد إن شئت .

وإن كان على أزيد من أربعة أحرف ، ولم يكن في آخره ألف التانيث ، ولا الألف
والنون الزائدتان في / الآخر ، ولا العلامتان اللتان هما الأضلل للثنية والجمع السالم ؛
فإنه إن لم تكن فيه زيادة حذفت آخره ، ثم صغرت كتصغير الرباعي ؛ فتقول في
تصغير : سَفَرَجَل ، سُفَيْرَج .

وإن شئت ، عوضت من المحذوف ياء قبل الآخر .
وكذلك تفعل بكل محذوف منه ، فتقول : سُفَيْرِج ، إلا أن يكون الحرف الذي
قبل الآخر من حروف الزيادة ، أو مشبهًا بحرف منها .

والآخر ليس كذلك ؛ فإنك تحذف إذ ذاك الآخر ، وإن شئت ، حذفت ما قبله ؛
فتقول في تصغير خَوَرَنَق ، وفَرَزْدَق : خَوَرِيق ، وخَوَرِيق ، وفَرَزِيق وفَرَزِيق ، وإن
شئت قلت : خَوَرِين وخَوَرِين ، وفَرَزِد وفَرَزِد .

فإن كان الآخر من حروف الزيادة ، لم تحذف غيره ؛ فتقول في تصغير : شَمَزْدَل :
شُمِيرِد .

وإن كان^(١) فيه زيادة ، فإنه إن كان على خمسة أحرف ، ورابعه حرف علّة زائد ،
ملحقًا كان أو غير ملحق ، لم تحذف منه شيئًا ، إلا أنك تقلب حرف العلّة ياء إن كان
ألفًا أو واوًا ؛ فتقول في تصغير : قنديل ، وبهلول ، وسربال ، ومَسْرُول : قُنَيْدِيل ،
وبُهَيْلِيل ، وسُرَيْبِيل ، ومُسَيْرِيل .

(١) في أ : كانت .

إلا أن يكون الحرف المُلْحَقُ قد أُدْغِمَ فيه ما قبله ، فإنه لا بُدَّ إذ ذاك من الحذف ؛ فتقول فى تصغير : عَطَوْد : عَطَيْد ، فتحذف إحدى الواوين ، وإن شئت عَوَّضْتَ فقلت : عَطَيْد .

وقالوا : قَدْئِدِيمة ، فى تصغير قُدَّام ، للعلة التى تقدمت فى : وراء . وإن لم يكن كذلك ، فلا بُدَّ من الحذف حتى تصير على أربعة أحرف ، أو على خمسة ، رابعة حرف علة زائد ، وحيثُئذٍ تصغره .

فإن لم يكن فيه إلا زيادة واحدة ، حذفها حيثما كانت ؛ فتقول فى تصغير : مُدْخَرَج ، ومُجْخَفَل : دُخَيْرَج ، ومُجْخَيْفَل ، وإن شئت قلت : دُخَيْرِج ، ومُجْخَيْفِيل . وإن كان فيها أكثر من زيادة واحدة ، واحتجت إلى حذف بعض وإبقاء بعض ، فإنَّك تحذف ما يؤدى إلى قلة الحذف أو عَدَمِ تواليه ، وترك ما ليس كذلك ؛ فتقول فى تصغير : عَيْطَمُوس ، عُطَيْمِيس ، فتحذف الياء ؛ لأنَّك لو حذفت الواو ، لاحتجت إلى حذف الياء ، فلمَّا حذف الياء / ، لم تحتج إلى حذف ؛ لبقاء الاسم على خمسة ٩٠ ب أحرف ورابعة حرف علة زائدة ، وكذلك أيضًا تقول فى تصغير : إبراهيم ، وإسماعيل : بُرْهِيم ، وشَمَيْعِيل ؛ لأنَّ الهمزة والميم واللام حكمت لها العَرَبُ بِحُكْمِ الحروف المزيدة . بدليل أنَّهم لما صغروها تصغير الترخيم ، قالوا : بُرْيه ، وشَمَيْع ، فحذفوها .

فإذا لم ترخِّم ، وجب أن تحذف الهمزة وتترك الميم واللام ؛ لأنَّ حذفهما يؤدى إلى حذف الياء فيتوالى الحذف .

وبمقتضى هذا القياس وَرَدَ السَّمَاعُ ؛ حكى ذلك أبو زيد وغيره . فإن تساوت فى ذلك ، فإمَّا أن تكون ملحقة أو غير ملحقة ، أو بعضها ملحقة ، وبعضها غير ملحقة .

فإن كانت غير ملحقة ، وكانت لغير معنى ، فإنَّك تبقى الذى هو لفظ الأصل ، وتحذف ما ليس كذلك ؛ فتقول فى تصغير : حَمَّارة : حُمَيْرَة ، تترك الراء ؛ لأنها من لفظ الأصل ، وتحذف الألف .

فإن كانت من لفظ الأصل ، حذفتم التى لا يؤدى حذفها إلى ثَقُل ، ولا إلى بناء

غير موجود ، وتركت ما ليس كذلك ؛ فتقول فى تصغير : دُرْحَرَح : « ذريح » على وزن : « فُعَيْل » ، ودُرْحَرِجَ إن عوضت ، ولم تقل : « دُحِر » ؛ لأنَّ وزنه « فُعَيْلَع » ، وهو بناء غير موجود ، ولا « دُحِيرَح »^(١) ؛ لأنه على وزن « فليعل » ، وهو^(٢) - أيضًا - بناء غير موجود ، ولا « ذريحح » لثقل اجتماع المثلين .

وإن كانت من غير لفظ الأصل ، حذفت - أيضًا - ما لا يؤدى حذفه إلى بناء غير موجود ، وتركت ما ليس كذلك ؛ فتقول فى تصغير : « اسْتِضْرَاب » ، اسم رجل : تُضْطَرِب ؛ كَتَجْزِيف فتذهب همزة الوصل^(٣) لانضمام الأول ، وتحذف السين ؛ لأنك لو حذفت التاء لقلت : « سُضْطَرِب » ، و « سُفَيْعِيل » ليس من أبنية كلامهم . وإن لم يؤد حذف شئ منها إلى ما ليس من أبنية كلامهم ، حذفت المفضولة ، وتركت الفاضلة .

والفاضلة هى المتحركة المتقدمة ، والمفضولة هى الساكنة المتأخرة ، فتقول فى تصغير : اسْتَبْرَق : أُبْرَق ، فتذهب السين والتاء لتأخرهما ، وتترك الهمزة لتقدمها ، فإن تفاضلتا حذفت أيهما شئت ؛ فتقول فى تصغير : قَلْنَسُوة ، إن حذفت الواو ؛ لأن النون فضلتها / بالتقدم : قَلْنِيسَة ، وقَلْنِيسَة ، إن عوضت .

وإن حذفت النون ؛ لأن الواو فضلتها بالتحرك ، قلت : قَلْنِيسَة ، وقَلْنِيسَة ، بالتشديد إن عوضت .

وإن كانت لمعنى ؛ فإنك تثبت المتقدمة ، وتحذف المتأخرة ؛ فتقول فى تصغير : مُقْتَدِر : مُقْتَدِر ، ومُقْتَدِير ، إن عوضت ، فتثبت الميم ؛ لتقدمها وتحذف التاء لتأخرها . وإن كان بعضها لمعنى ، وبعضها ليس كذلك ، حذفت التى لغير معنى ، فتقول فى تصغير : مُضَارِب : مُضْطَرِب ، ومُضْطَرِب إن عوضت .

إلا أن تكون التى لها معنى فى الطرف ، فإنك مخير فى حذف أيهما شئت ، فتقول فى تصغير : حُبَارَى : حُبَيْرَى ، بحذف الألف الأولى ، وهو الاختيار ؛ لأنها لغير

(١) فى ط : ذحيرح .

(٢) فى أ : وهو .

(٣) فى ط : الأصل .

معنى ، وحبير بحذف ألف التأنيث لتطرفها ، وإن شئت قلت : حُبَيْرَة ، فتعوض منها التاء .

وإن كانت ملحقة ، فإنك تحذف التي ليست من لفظ الأصل وتترك التي هي من لفظه ؛ فتقول فى تصغير : عَفَنَجَج ، عَفَنَجَج ، وعَفَنَجَجِج إن عوضت .

إلا أن تكون التي لَيْسَتْ من لفظ الأصل متحركة وبعيدة من الطرف ، والتي من لفظ الأصل ليست كذلك ؛ فإنك إذ ذاك بالخيار فى حذف أيهما شئت ؛ فتقول فى تصغير : « كوالل » ، إن حذف الواو : كُيَلَل ، و « كُيَلَلِل » إن عوضت ، وإن حذف اللام قلت : كُؤِيل ، وكُؤِيلِل ، إن عوضت .

أو تكون التي من لفظ الأصل قد زيدت فى الترتيب بعد التي ليست من لفظ الأصل ؛ فإنك إذ ذاك تحذف التي من لفظ الأصل لا غير فتقول فى تصغير عَثُول : عَثِيلُول ، وعَثِيلُول إن عوضت ، فتحذف إحدى اللامين ؛ لأنها متحركة كالباء الزائدة فى : قرشَب ، وتترك الواو ؛ لأنها بمنزلة الشين منها .

ألا ترى أن عَثُولًا كدرهم ، ثم زيدت اللام للإلحاق بـ : « قِرطعب » ؛ كما زيدت الباء فى : « قِرَشَب » كذلك .

وإن كانت من لفظ الأصل ، حذفت التي لا يؤدى حذفها إلى ثقل ، ولا إلى بناء غير موجود ، وتركت ما لَيْسَ كذلك ؛ فتقول فى تصغير : « مَرْمَرِيس » ، و « صَمَخَمَح » : مَرْمَرِش ، ومَرْمَرِيس ، وصَمَخَمِخ ، وصَمَخَمِيج إن عوضت .

ولا تقل : مَرْمَرِيس ، ولا صَمَخَمِيج ؛ لما فى ذلك من ثقل اجتماع / المثلين ، ٩١ ب ولا مَرْمَرِيس ؛ لأنه فعيل ، ولا مَرْمَرِيس ، لأنه فعيل ، وهما بناءان غير موجودين ، ولا « صَحِيمَح » ؛ لأنه فاعل ، ولا صَحِيمَح ؛ لأنه فاعل ، وهما - أيضًا - بناءان غير موجودين .

وإن كانت من غير لفظ الأصل ، حذفت المفضولة ، وتركت الفاضلة .
والتفاضل يكون بما تقدم ذكره ؛ فتقول فى تصغير أرندج : أَرِيدَج وأَرِيدِيج إن عوضت ؛ فتحذف النون وتثبت الهمزة ؛ لأنها فضلتها بالتقدم والحركة .
وكذلك - أيضًا - تفعل بـ « أَلَدَد » إلا أنك تدغم فتقول : أَلِيدُ ؛ لأن أَلِيدًا لم

يجئ في كلامهم ملحقا .

وإن تفاضلتا ، كنت بالخيار في حذف أيهما شئت ؛ فتقول في تصغير ، حَبْنَطِي ،
إن حذفت الألف ؛ لأنَّ النون قد فضلتها بالتقدم : حُبَيْنِط وْحُبَيْنِيط إن عوضت .
وإن حذفت النون لأن الألف قد فضلتها ، بأنَّها^(١) في نيّة الحركة ، قلت : حُبَيْنِطِي
وْحُبَيْنِطِي إن عوضت .

وإن كان بعضها للإلحاق وبعضها لغير الإلحاق ، فإن كانت التي لغير إلحاق لمعنى ،
وهي في أول الكلمة^(٢) ، أثبتنا وحذفت الملحقه ؛ فتقول في : مقعنسس : مُقْعِيس ،
وَمُقْعِيس ، إن عوضت ، فتحذف النون وإحدى السينين ، وإن لم تكن كذلك ،
حذفت غير الملحقه ، وتركت الملحقه ؛ فتقول في تصغير عِرْضَنِي : عُرْيَضْن ، فثبت
النون ؛ لأنها ملحقة وتحذف ألف التانيث .

وإن كانت لغير معنى ، حذفتها وأثبت الملحقه ؛ فتقول في تصغير : حُطَايِط ،
وجوالق ، وزُرَاقم اسم رجل : حُطَيْط ، وجُويلق ، وزُرَيْقِم ، وحُطَيْيط ، وجُويلِيق ،
وزُرَيْقِم إن عوضت ، إلا أن تكون التي للإلحاق حرف علة متطرفا ؛ فإنك حينئذٍ مخير
في حذف أيهما شئت .

والاختيارُ حذْفُ التي لغير الإلحاق^(٣) ، فتقول في تصغير : عفارِية ، عُفَيْرِية ،
فتحذف الألف ، وإن شئت قلت : عُفَيْرِة ، فتحذف الياء ، وإن كانت بمنزلة : راء
« عذافر » .

وإن كان في آخر الاسم ألفا التانيث ، فإنك تصغر ما قبلهما على قياسه ، لو لم
تلقاه ، ولا تعتدّ بهما ؛ فتقول في تصغير : حَمْرَاء ، وَخُنْفَسَاء ، حَمَيْرَاء ،
وْخُنَيْفَسَاء .

٩٢ أ إلا أن يكون ما قبلهما على أربعة ، نالقه / حرف علة زائد للمد ؛ نحو بَرُوكَاء ،
وجُلُولَاء ؛ فإنك تحذفه فتقول : بُرُوكَاء ، ومَجْلِيلَاء ؛ لأنهما وإن كانا بمنزلة تاء التانيث

(١) في ط : فإنها .

(٢) في أ : كلمة .

(٣) في أ : إلحاق .

فى ثباتهما فى تصغير : خُفِيفَسَاءَ وأمثاله ؛ كما تثبت التاء خامسة معهما - أيضًا - من نفس الكلمة ؛ فصارتا من هذا الوجه بمنزلة كاف «مبارك» .

والواو بمنزلة الألف ؛ فكما تحذف الألف ، فكذلك تحذف الواو ، وتقول فى تصغير مَغْلُوجاء ، مُعْيِلِجاء ؛ فلا تحذفها ؛ لأنها رابعة ؛ فلم تشبه ألف «مبارك» .

وإن كان فى آخره ألف ونون زائدتان ، فإن كان «فعلان» الذى مؤنثه «فعلى» ؛ فإنك تصغر الصدر ولا تعتد بهما ؛ فتقول فى تَصْغِير : سَكْران ، سُكَيْران .

وإن كان غيره من الأسماء ، فإن كُسِّر على : فعالين ، فى فصيح الكلام ، ولم يُبدل من النون ياء ، وكان الاسم المجموع عليهما مَّا يُصَغَّر ، اعتدت بهما فى التصغير ؛ فتقول فى تصغير : سِرْخَان ، سُرْخِحين ، كَسْرَيْنِيل ؛ لأنهم قالوا فى جمعه : سَرَّاحين .

وإن أبدل من النون ياء ، أو لم يُكسَّر الاسم على «فعالين» أصلاً ، أو كُسِّر عليها فى ضرورة شعر أو كان الاسم المكسَّر عليها مَّا لا يصغَّر حتى ينقل عن مسماه ، لم يعتد بهما^(١) فى التصغير ، إلا حيث اعتد بالفى التانيث ؛ فتقول فى نصغير عثمان : عُثَيْمَان ؛ لأنهم لم يقولوا : عَثَامين .

وفى تصغير : ظَرْبان : ظُرْبَان ، لأنهم قالوا : ظُرَابِي ، فأبدلوا من النون ياء ، وفى تصغير كَرَوَان : كُرْبَان ، فى القول المختار ؛ لأنهم لم يقولوا : كَرَاوين ، إلا فى الضرورة ؛ نحو قوله [من الرجز] :

٢٩٨ - حَتَفُ الحَبَارِيَّاتِ والكِرَاوين^(٢)

فلم يُلْتَفَتَ إليها .

وفى تصغير : مُضْرَان ، اسم رجل : مُصَيْرَان ، ولا يلتفت إلى مَصَارِين ؛ لأنه لم يجمع على ذلك ، إلا قبل التسمية ، وهو فى ذلك الوقت لا يجوز تصغيره ؛ لأنه جمع كثرة .

(١) فى أ : به .

(٢) الرجز لدلم العشمي وقبله :

داهية صِلْ صَفَا دِرْخَمَيْن .

والشاهد فيه قوله الكراوين فى جمع الكروان .

ينظر : اللسان (كرا) ، وهو بلا نسبة فى اللسان (درخمن) ، والمنصف ٧٢/٣ .

وتقول في تصغير : حَمَاطَان : حُمَيْطَان ، فتحذف الألف ؛ كما حذفت الواو من : « بَرُوكَاء » .

وإن كان في آخره علامتان هما في الأصل للثنية ، أو جمع السلامة ، أجرته مجرى ما في آخره ألف ونون زائدتان ؛ فتقول في تصغير : زَيْدِين ، وَهِنْدَات ، وَجَعْفَرَان ، إذا سميت بهما : زَيْدِين ، وَهِنْدَات ، وَجَعْفَرَان .

٩٢ ب وفي تصغير / جِدَارَان ، اسم رجل : جُدَيْرَان ، فتحذف الألف كما حذفت ألف « حَمَاطَان » ؛ إلا أن تكون في المثني تاء التانيث ؛ فإنك لا تعد بالعلامتين ، سُمِّيَتْ أو لم تُسَمَّ ؛ فتقول في تصغير : « دَجَاجَتَان » ، اسم رجل : « دُجَاجَتَان » ، فلا تحذف الألف ، وقد يجوز في كل اسم مزيد أن تحذف منه جملة الزوائد ، ثم تصغر ؛ فتقول في تصغير : حَارِث ، وَأَسْوَد ، : حُوَيْرِث ، وَسُوَيْد .

ومن ذلك قولهم في أزهر : زُهَيْر ، وفي قَابُوس : قُبَيْس .

وإن كان الاسم المصغر مقلوبًا ، لم تَرُدُّهُ إلى أصله ، فتقول في تصغير : شَاكٍ شُوَيْك . وإن كان فيه حرف مُبْدَل ، فإن زال بالتصغير موجب البدل ، عاد إلى أصله ، إلا أن يحذف عند التصغير لموجب آخر ، فتقول في تصغير : رِيح : رُؤَيْحَة ؛ فترد الياء إلى الواو ؛ لزوال موجب انقلابها ياء ، وهو سكونها وانكسار ما قبلها . فأما قولهم في تصغير : عِيد ، عُيَيْد ، فلم تَرُدُّهُ إلى أصله ، لأنه من ذوات الواو ، فَشَادُ .

وكذلك تقول في تصغير : مَوْقِن ، مُيَيْقِن ، فترد إلى الأصل ؛ لزوال موجب انقلاب الياء واوًا ، وهو سكونها وانضمام ما قبلها ، وتقول في تصغير قائم : قُومِم ، فتبقى الهمزة ولا تردّها إلى أصلها من الواو وإن زال موجب قلبها ، وهو الألف ؛ لأنه قد حدثت بالتصغير في محلها ، وهي تجري مجرى ألف فاعل .

وإن لم يزل موجب البدل ، لم يرجع إلى أصله ، فتقول في ثَخْمَة : ثَخَيْمَة ، ولم ترد الواو ، وتقول في تصغير عطاء : عُطَى ؛ لأن الهمزة ترجع إلى أصلها ؛ لزوال موجب إبدالها ، وهو الألف ؛ فيقال : عُطِيَ ؛ فتجتمع فيه ثلاث ياءات في الطرف ؛ فتحذف واحدة تخفيفًا .

وكذلك تفعل بكُل مافى آخره ثلاث ياءات ، الأولى منها ^(١) زائدة ، وتقول فى تصغير سماء : سَمِيَّة ؛ لأنَّك لما حذفْتَ منه إحدى الياءات ، صار على ثلاثة أحرف ؛ فلحقته فى التصغير التاء .

وكذلك - أيضًا - إن كانت العرب قد شذت فى المكبر ، أتت بالمصغر على القياس ؛ فتقول فى تصغير : حياة : حَيِّية فتدغم .

وقد شذت العرب فى ألفاظ ^(٢) ، فلم تصغرُها على قياس مكبرها المستعمل فى الكلام ؛ بل على أصول لم ينطق بها ، فقالوا فى مغرب الشمس ، مُغَيْربان ، وفى : عشى : عَشَيْشيان ، وفى / عَشِيَّة : عَشَيْشِيَّة .

٩٣ أ

وقالوا : [أيضًا] ^(٣) عَشِيَّانات ، ومُغَيْربانات ؛ كأنهم جعلوا كُلَّ جزء من العشيَّة والمغرب ، عشيَّة ومغربًا .

وفى إنسان : أنَيْسيان ، وفى بنين : أَيْنون ؛ كأنهم حَقَرُوا أبناء اسم جمع على وزن أفعَل ؛ كالأعم فى معنى الأعْمام ، وفى رَجُل : رُؤَيْجَل ، وفى غِلْمَة وصِبْيَة : أغِلْمَة وأصِيبيَّة .

وإن سميت المثنى من ذلك ، لم تحقره إلا على القياس .
وقد تقدّم أن المتوَعَّل فى البناء من الأسماء لا يصغرُ منه إلا أسماء الإشارة ، والذى ، والتى ، وتثنيتهما وجمعهما من الموصولات ، وقياسُها فى التصغير أن يُترك أولُها على حركته ، وتلحق ياء التصغير ثالثة ، ويزاد الألف فى الآخر .

وإن تعذّر ، زيدت قبله ، فتقول فى تصغير : ذا : ذَيَّا ، تترك الذال على حركتها ، وتقلب الألف إلى أصلها ، وهو الياء بدليل قولهم : ذى ، فى المؤنث ، ثم تزيد ياء التصغير ثالثة ، ثم ترد إليه حرفًا ثالثًا ؛ كما تفعلُ فى تصغير « يد » ، ثم تُدغم ياء التصغير فيه ، ثم تزيد ألفًا فى الآخر ؛ فتصير : ذِيَّتا فيجتمع ثلاث ياءات ؛ فتُحذف واحدة منها ، وهى الأولى .

ولا يجوز حذف الثانية ؛ لأنها علم التصغير ، ولا الأخيرة ؛ لئلا تقع ياء التصغير طَرَفًا .

(١) فى ط : فيها .

(٢) فى ط : أَلِفاظ .

(٣) سقط فى ط .

وإن دخلت عليها « ها » التي للتنبيه ، قلت : « هَذَا » ، وتقول في تصغير تا : تَيَّا على ذلك القياس .

ولا تُصَغَّر ذى ، ولا هذى ؛ لأنك لو صغرتهما ، لقلت : ذَيَّا ، وهَذَيَّا ، فيلتبس تصغيرهما بتصغير : ذا ، وهذا .

ومن قال : ذاك ، قال : ذِيَّاك ، ومن قال : ذلك ، قال : ذِيَّالِكَ .

وإذا ثنيت ، حذفت الألف ؛ لالتقائها مع علم التثنية ، وهو ساكن فتقول : ذَيَّان وِثَيَّان ، في الرفع ، وذَيَّين وِثَيَّين في النصب والحفض .

وتقول في تصغير : أُولَى المقصورة : « أُولَيَّا » ، تترك الأول على حركته وتزيد ياء التصغير ثالثة ، وتقلب الألف ياء ، وتدغم ياء التصغير فيها ، وتزيد ألفاً في الآخر .

ومن قال : أولاك ، قال « أُولَيَّاكَ » ، وتقول في تصغير « أولاء » الممدودة : أُولَيَّاء ، تبقى الأول على حركته ، وتلحق ياء التصغير ثالثة وتقلب الألف ياء ، وتدغم

ياء التصغير فيها ، وتزيد ألفاً قبل الآخر ، ولم تزد في الآخر ؛ لئلا تخرج عن نظائرها ؛ لأنه لم يوجد اسم مصغر على خمسة أحرف ، إلا وقبل الآخر منه حرف / مدٌ ولين .

وتقول في تصغير الذى : اللَذَيَّا ، تُبقى الأول على حركته وتلحق ياء التصغير ثالثة ، وتدغمها في ياء الذى ، وتزيده^(١) ألفاً في الآخر ، وتقول في تصغير « التى » : اللَتَيَّا ،

على ذلك القياس .

فإن ثنيت ، حذفت الألف ؛ لالتقائها مع علم التثنية فتقول : اللَذَيَّانِ [واللَتَيَّانِ ؛ في حالة الرفع ، واللَذَيَّينِ واللَتَيَّينِ ؛ في حالة النصب والجر] .

وتقول في جميع اللَذَيَّا [واللَتَيَّا] على حد التثنية :

اللَذَيُّونَ ؛ رفعًا ، واللَذَيَّينَ ؛ نصبًا وجرًا ، واللَتَيَّاتِ ؛ رفعًا ونصبًا وجرًا فتحذف الألف لالتقائها مع علم الجمع كما حذفت الياء في جمع الذي والتي كما فعلت في جمع مصطفى .

ومن العرب من يضمُّ الأول في تصغير الموصول على قياس التصغير ؛ فيقول : اللَذَيَّا ، واللَتَيَّا .

ولا تُصَغَّر اللَّاتِي ، ولا اللَّاتِي ، ولا اللواتي ، استغناء بجمع اللَّتَيَّا عَنْ ذلك .

(١) في أ : وتزيد .

بَابُ جَمْعِ التَّكْسِيرِ

الاسم المكسر إن كان منقوصًا ، ولم يكن مؤنثًا بالتاء ، ردُّ إليه المحذوف ، ثم جمع على قياس نظيره [فتقول]^(١) في : أخ آخاء ؛ لأنه بَزَنَةٌ قَفَا فتجمعه جمعه ، وتقول في : يد أيد ؛ لأنه^(٢) بَزَنَةٌ ظَبْيٌ فتجمعه جمعه .

وإن كان مؤنثًا بالتاء ، فبابه أن يجمع للقليل بالألف والتاء ، ولل كثير بالواو والنون ؛ فتقول [في سنة]^(٣) : سَنَوَاتٌ وَسِنُونٌ ، وتكسيره شَاذٌ ، و [يحفظ]^(٤) لا يقاس عليه .

والذي كسر منه : أمة ، وبُرة ، وَلَعَةٌ ، وَشَقَّةٌ ، وَشَاةٌ ، فقالوا في : أمة : إماء ، وأموان^(٥) ، وآم ، وفي بُرة ولغة : بُرى ، وَلَغَى ، وفي شَقَّة وشاة : شَفَاه ، وشِيَاه . وإن كان غير منقوص ، فإن الاسم الثلاثي الصحيح غير المضعف إذا لم تُكُنْ فيه تاء التانيث ، إن كان على وزن : فَعْلٌ ، جمع في القليل على : أَفْعُلٌ ، كَأَكْلُبٌ ، وقد شَذَّ منه شيء ، فجاء على أفعال ، قالوا : أَرْنَادٌ ، وَأَرَادٌ ، وَأَفْرَاحٌ ، وَأَنَافٌ ، وَأَفْرَادٌ ، وَأَحْمَالٌ ، قال الله تعالى : ﴿ وَأَوَّلَتْ أَلْحَمَالِ ﴾ [الطلاق : ٤] .

وفي الكثير على : فُعُولٌ وَفِعَالٌ ؛ نحو : فِرَاحٌ وَفُرُوحٌ ، وقد يجيء على فِعَالَةٍ كَفَحَالَةٍ ، وَفُعُولَةٍ كَفُحُولَةٍ ، وَفِعَالَةٍ كَخِرْقَةٍ ؛ وَفِعْلَانٌ كَرِثْدَانٍ ؛ وَفِعِيلٌ كعبيد ، وَفُعْلَانٌ كَبُطْنَانٍ ، وَفُعْلٌ كسُقْفٍ .

وإن كان على : فَعْلٌ جمع في القليل^(٦) على : أَفْعَالٌ / ؛ كَأَجْمَالٌ ، وقد شَذَّ منه ٩٤ أ شيء ؛ فجاء على : أَفْعُلٌ ، قالوا : أَرْمَنٌ ، وَأَجْبِلٌ . وفي الكثير على : فُعُولٌ ، وَفِعَالٌ ، وَفِعَالٌ أَكْثَرُ كَأَشُودٌ ، وَجِمَالٌ .

(١) سقط في ط .

(٢) في ط : علي .

(٣) سقط في ط .

(٤) سقط في ط .

(٥) في أ : اموا .

(٦) في أ : القلة .

وقد يجيء على فُعْل ؛ كأُسْد ، وفُعْلَان [كُحْنَلَان] ^(١) ، وفُعْلَان ؛ كَبِرْقَان ، وفِعْلَى كَجِحْلَى ، وضربى ؛ فى أحد القولين .

وإن كان على وزن فَعِل ، جُمِعَ فى القليل والكثير على : أَفْعَال كَأَتْمَار .

وقد يجمع فى الكثير على فُعُول ، كَنُتْمُور ، وقوله [من الرجز] :

٢٩٩- فِيهَا عَيَائِلٌ أَسُوذُ وَنُتْمُورُ ^(٢)

مقصود من نُمور للضرورة .

وإن كان على وزن : فَعْل جُمِعَ فى القليل والكثير على أَفْعَال كَأَغْضَاد .

وقد يجمع فى الكثير على : فِعَال كَسِبَاع .

وإن كان على وزن فِعْل جُمِعَ فى القليل على : أَفْعَال كَأَعْدَال ، وقد يجيء شاذًا على : أَفْعَل ، قالوا : أَذْؤُب .

وفى الكثير على : « فُعُول » ، و « فِعَال » ، و « فُعُول » أكثر ، نحو : جُدُوع ، و بَقَار .

وقد يجيء على : « فِعْلَة » كَقِرْدَة ، وعلى « فِعْلَان » ؛ كَرِثْدَان ، فى لغة من قال فى الرأْد : رِثْد ، و « فُعْلَان » ؛ كَذُؤْبَان ، وفِعِيل ؛ كَضْرِيْس .

وإن كان على وزن : فِعْل جمع فى القليل والكثير على : أَفْعَال كَأَضْلَاع .

وقد يجمع فى القليل على أَفْعَل كَأَضْلُع ، وفى الكثير على فُعُول ؛ كَضْلُوع .

(١) سقط فى ط .

(٢) البيت لحكيم بن معاوية.

وفيه شاهدان أولهما قوله : نُتْمُر ، وللعلماء فيه ثلاثة أوجه : أولها أَنَّهُ فُعْل ، وثانيها أَنَّ أصله نُتْمُور على فُعُول ، ثُمَّ اقتطع بحذف الواو ، وثالثها أَنَّ أصله نُتْمُر ثُمَّ وَقَفَ عَلَيْهِ بنقل حركة آخره إلى ما قبلها أو أتبع ثانيه لأوله . وثانيهما قوله : عَيَائِل حيث أبدلت الهمزة من الياء مع كونها مفصولة آخر الكلمة بحرف ، وهو ياء الإشباع.

ينظر : شرح أبيات سيويه ٣٩٧/٢ ، ولسان العرب (نمر) ، والمقاصد النحوية ٥٨٦/٤ ، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٣١٦/٤ ، ٣٧٦ ، وشرح التصريح ٣١٠/٢ ، ٣٧٠ ، وشرح شافية ابن الحاجب ١٣٢/٣ ، وشرح الأشموني ٨٢٩/٣ ، وشرح شواهد الشافية ص ٣٧٦ ، وشرح المفصل ١٨/٥ ، ٩٢/١٠ ، والكتاب ٥٧٤/٣ ، ولسان العرب (عيد) ، والمقتضب ٢/٢٠٣ ، والمتع فى التصريف ٣٤٤/١ .

وإن كان على : فِعْل ، جُمِعَ في القليل والكثير على : أفعال كآبال .

وإن كان [على] ^(١) فُعِلْ جُمِعَ في القليل على : أفعال كأجناد .

وقد يجيء شاذًا على أَفْعَلْ ؛ كَأَزْكُنْ ؛ قال [من الرجز] :

٣٠٠ - وَزَحْمُ رُكْنَيْكَ شَدِيدُ الْأَزْكُنِ ^(٢)

وفي الكثير على فِعَال وفُعُول ، وفُعُولٌ أكثر ؛ نحو : جُنُودٌ وَجِنَادٌ ^(٣) .

وإن كان على : فُعَلْ ، جُمِعَ في القليل والكثير على فِعْلَان كَصِرْدَان ، وقد يجيء

شاذًا على : أفعال ، كَأَرْطَاب ، وأرباع ، وعلى : فِعَال كرباع .

وإن كان على : فُعَلْ جمع في القليل والكثير على : أَفْعَال كأعناق ، وإن كان

مضعفًا وكان على فَعْل ، جُمِعَ في القليل على : أَفْعَل كَأَضْكُك ، وفي الكثير على

فِعَال وفُعُول ، كَصِبْكَاك وَصُكُوك .

وإن كان على : فَعْل ، جُمِعَ في القليل والكثير على أَفْعَال كأطلال .

وإن كان على : فِعْل جمع في القليل على : أَفْعَال كَالصَّاص ، وفي الكثير على :

فُعُول كُلصُوص .

وإن كان على وزن : فُعْل ، فإنه يجمع في القليل على : أَفْعَال ، كَأَغْشَاش ، وفي

الكثير على : فِعَال كِعِشَاش ، وفُعُول كعُشُوش .

وقد يجمع على فِعْلَة / ، كَعِشْشَة ، وفُعْلَان ، كعُشَّان .

٩٤ ب

وسائر أبنية الثلاثي إن جاء منها شيء ، جمع كجمع نظيره من غير المضعف ^(٤) ،

(١) سقط في ط .

(٢) البيت لرؤبة بن العجاج .

والشاهد فيه جمع رُكْنٍ على أَرْكُن .

ينظر : ديوانه ١٦٤ ، والكتاب ٥٧٨/٣ ، واللسان (ركن) .

(٣) في ط : أجناد .

(٤) م : باب جمع التكسير

قولي : « وسائر أبنية الثلاثي إن جاء منها شيء ، يجمع كجمع نظيره من غير المضعف »

أعني : أن مثل أدد وسرر يجمعان جمع نظائرهما من الصحيح ، وهما صرد وضلع ؛ فيقال :

إِدْدَانٌ وَأَسْرَارٌ ؛ كَصِرْدَانٍ وَأَضْلَاعٍ ، وكذلك تفعل بكل ما يجيء من المضعف على مثال من

أمثلة الصحيح تجمه كما تجمع نظيره . أ هـ .

وإن كان معتل اللام ، فإن كان على فَعَلَ ، جُمِعَ على أَفْعَلٍ في القليل ؛ كأظْبَ ، وفي الكثير على فَعَالٍ وفُعُول ؛ كظباء ، ودُلَى .

وإن كان على فَعَلَ ، جمع في القليل على أَفْعَالٍ كَأَفْعَاءَ .

وقد يجيء على أَفْعَلٍ ؛ كأغصٍ ، وفي الكثير على فعول كعِصِيٍّ .

وإن كان على فَعَلَ ، جمع في القليل على أفعال كأنحاء ، وفي الكثير على فُعُولٍ ؛ كُنُحَى .

وإن كان على فَعَلَ ، جمع في القليل والكثير على أَفْعَالٍ ؛ كأظباء ، وسائر أبنية الثلاثي يجمع ما جاء منه على قياس نظيره من الصحيح^(١) .

وإن كان الثلاثي معتل العين فإن كان على فَعَلَ ، وكانت عينه واوًا جُمِعَ في القليل على أفعال كأبواب .

وقد يجيء شاذًا على : أَفْعَلٍ كَأَثُوبٍ ، وفي الكثير على فَعْلَانٍ كَثِيرَانٍ ، وعلى فَعْلَةٍ ؛ كعِوَدَةٍ ، وثِيْرَةٍ ، وقال بعضهم : ثِيْرَةٌ .

وقد يجيء على : فُعُولٍ نحو : فُتُوجٍ .

وإن كانت عينه ياء ، جُمِعَ في القليل على أَفْعَالٍ كَأَيَّاتٍ .

وقد يجيء شاذًا على : أَفْعَلٍ كَأَغِيٍّ ، وفي الكثير على : فُعُولٍ ؛ كخُيُوطٍ ، وعلى فُعُولَةٍ ؛ كغُيُورَةٍ .

وإن كان على فَعَلَ ؛ فإنَّ المذكَّرَ منه يُجمع في القليل على : أَفْعَالٍ^(٢) ؛ كأفواج ، وأنياب .

وقد يجيء شاذًا على : أَفْعَلٍ ، كَأَثِيبٍ ، وفي الكثير على : فَعْلَانٍ كَتِيجَانٍ .

وقد يجيء على فُعُولٍ ، كغُيُوبٍ .

وعلى : فُعَلٍ كَنِيْبٍ ، أصل النون الضمّ ، وإنما كسرت لتصحّ الياء .

(١) م : وقولِي : « وسائر أمثلة الثلاثي يجمع ما جاء منه على قياس نظيره من الصحيح » أعني : أنك تجمع ربا على أرباء كأضلاع ؛ وكذلك تفعل بكل معتل اللام يجيء على مثال من أمثلة الصحيح تجمعه كما تجمع نظيره . أ هـ .

(٢) في ط : فعال .

وإن كان مؤنثا ، جمع في القليل على أفْعَلٍ كَأَذْوَرٍ ، وفي الكثير على فُعْل كَذُور .
وقد يجيء على : فُعُول كَشُوق ، وعلى : فِعْلَان كَنِيرَان جمع نار ، وفِعَال
كديار ، وإن كان على فِعْل جمع في القليل على أفعَالٍ كأفِيَالٍ ، وريح وأزْوَاح ، فترد
الياء إلى أصلها ، وهو الواو ؛ لزوال موجب قلبها ياء ، وهو سكونُها وانكسار
ما قبلها ، وفي الكثير على فُعُولٍ ؛ كذُيُوك ، وفَعْلَة كديكَة ، وفِعَال ؛ كَرِيَّاح .
وإن كان على فُعْل جمع في القليل [على] ^(١) أفعَالٍ كَأَعْوَاد ، وفي الكثير على :
فِعْلَان ؛ كَحِيتَان ، وسائر أبنية الثلاثي إن جاء شيء منها ، كُسِر على قياس نظيره من
الصحيح ^(٢) .

٩٥ أ

فإن آث / شيء من ذلك ، جَمَعْتُهُ في القليل بالألف والتاء .
وقد تقدّم حكم ذلك في بابه ، وإن أردتُ الكثير ، فما كان منه نوعًا مصنوعًا ،
فبابه أن يكسر وقد يجيء بغير تاء اسم جنس .
وقياس تكسير ما كان منه على : فَعْلَة ، وكان صحيحًا أن يجمع في الكثير على
فِعَالٍ كَجِفَانٍ ، وعلى فُعُولٍ ؛ كَبُذُور ، وإن كان على : فَعْلَة ، جمع في الكثير على
فِعَالٍ ، كرحاب ، وإن كان على فَعْلَة ، جمع في الكثير على : فُعْل ؛ كَقُرَف .
وقد يجيء على : فِعَال ، كبرام .
وإن كان على : فِعْلَة ، كسر في الكثير على : فِعْل ؛ كَقَرَب ، وقد يستعمل ذلك
للقليل أيضًا ، وعلى أفْعَلٍ ، كَأَنْعَمٍ ، وهو قليل جدًا .
وإن كان على فِعْلَة ، جُمِعَ في الكثير على : فِعْل ، كَنَقَمٍ ، وإن كان على فَعْلَة ،
جمع في الكثير على فُعْل ؛ كتخم . وليس جنسًا ؛ بدليل التأنيث ؛ تقول : هي
التَّخْم ، وسائر أبنية الثلاثي ، استغنى عن تكسيره باسم الجنس ^(٣) .

(١) سقط في ط .

(٢) م : وقولِي : « وسائر أبنية الثلاثي إن جاء منه شيء كسر على قياس نظيره من الصحيح »
أعني : أنك تجمع طولًا على أطوال كأضلاع ، وكذلك تفعل بكل معتل العين يجيء على
مثال من أمثلة الصحيح تجمعه كما تجمع نظيره . أ هـ .(٣) م : وقولِي : « وسائر أبنية الثلاثي استغنى عن تكسيره باسم الجنس » أعني : أنك تقول : لبنة
ولبن فتستغنى بذلك عن تكسيره ، وكذلك سائر أبنية الثلاثي . أ هـ .

وما كان منه عَلَى وَزْنٍ : فَعْلَةٌ وكان مضعفاً ، أو معتلاً اللام يُجْمَعُ في الكثير على :
فَعَالٌ كَسِيلَالٍ ، وَرَكَاءٌ .

وقد يجيء المعتل على فَعَلٍ ؛ كَقَرَى ، وَتَرَى ، وإن جاء شيء من ذلك على : وزن
فعلة ، كسر على : فعال أيضاً ، إلا أنه عزيزٌ جداً^(١) ؛ نحو : دَلَاةٌ ، ودِلَاءٌ .
وإن كان على وزن فَعْلَةٍ ، جُمِعَ في الكثير على : فَعَلٌ ، كَمُدَى ، وَخَطَى ،
وَطَرَرٌ ، وقد يجيء المضعف على فَعَالٍ كثيراً ، كَقَبَابٍ .
فإن كان على فَعْلَةٍ ، جمع في الكثير على فَعَلٍ ؛ كَقَرَى وَرَشَا ، جمع رِشْوَةٍ ،
وَعِدَدٍ .

وقد يجيء شاذاً على : أَفْعَلٌ ، كَأَشَدَّ .

وما كان منه على وزن فَعْلَةٍ ، وكان معتلاً العين ، جُمِعَ في الكثير على فَعَالٍ ،
كضِياعٍ ، وعلى فَعَلٍ في بنات الواو ؛ كَتَوَّبٍ ، وعلى فَعَلٍ في بنات الياء ؛ كَخَيِّمٍ .
وإن كان على : فَعْلَةٍ جمع في الكثير على فَعَلٍ ؛ كَجِيلٍ ، وإن كان على فَعْلَةٍ ،
جُمِعَ في الكثير على فَعَالٍ ؛ كدِيَارٍ ، وعلى فَعَلٍ ، كدُورٍ ، وعلى فَعَلٍ كثيراً .
وقد يجيء في القليل على أَفْعَلٍ كَأَذُورٍ . وما كان منه جنساً مخلوقاً ، فبابه أن
يكون بغير تاء اسم جنس ، وقد يكسر ، فما كان منه صحيحاً ، وكان على فعلة ،
كان للكثير على فَعَلٍ كَطَلَحٍ .

٩٥ ب فأما قولهم خَلَقَ ، بسكون اللام ، وَخَلَقَ بفتحها ، فإثماً / جاء على لغة من يقول :
خَلَقَ بفتحها ، وقد يُكسر على فَعَالٍ كطلاح ، وعلى فَعُولٍ ؛ كصخور .

وإن كان على فَعْلَةٍ ، كان للكثير على فَعَلٍ ، كَشَجَرٍ ، وقد يجيء على فَعَالٍ
كَشَمَارٍ ، وعلى أَفْعَلٍ كَأَكَمٍ ، وعلى أَفْعَالٍ ؛ كَأَشْجَارٍ .

وإن كان على فَعْلَةٍ ، كان للكثير على فَعِلٍ ؛ كَنَبَقَةٍ ، وَنَبَقٍ ، ولم يسمع منهم
تكسير شيء من ذلك ، بل اقتصروا على اسم الجنس .

وإن كان على فَعْلَةٍ ، كان للكثير على فَعَلٍ ؛ نحو : عَنَبٍ ، وقد يكسر عَنَبٍ على

(١) م : وقولى : « وإن جاء شيء من ذلك على فعلة ، كسر على فعال - أيضاً - إلا أنه عزيز
جدا » مثال ذلك : دَلَاةٌ ودِلَاءٌ . أ هـ .

أفعال ، قالوا : أَعْتَابَ [وإن كان على فُعْلَةٍ ، كان للكثير بحذف التاء ، كَسَمُرَ]^(١)
 وإن كان على : فعلة ، كان للكثير على فعل ؛ كَنَقَدَ ، ونَقَدَ .
 وإن كان على فُعْلَةٍ ، كان للكثير بحذف التاء ؛ كَرُطِبَ ، وقد يُكسر رُطِبَ على
 أفعال كأَرْطَابَ .

وإن كان على فِعْلَةٍ ، كان للكثير بغير تاء ، كَسِدر ، وعلى فعال كَلْقَاحَ .
 وما كان منه مُضَعَّفًا أو معتلّ اللام ، وكان على فُعْلَةٍ ، كان للكثير بحذف^(٢)
 التاء ، نحو : صَغُو جمع صَغُوَة ، وَحَبَّ [جمع حَبَّة]^(٣) .
 وقد يجيء المعتلّ على فَعَالٍ ، كَصَبَاءٍ ، وإن كان على فُعْلَةٍ ، كان للكثير بحذف
 التاء ، نحو : حَصَى ، وإن جاء شيء منه مضعفاً ، فكذلك قياسه^(٤) ، وقد يجيء على
 فَعَالٍ كإِضَاءٍ « جمع أضاءة » .

وإن كان على فُعْلَةٍ ، كان للكثير بغير تاء نحو : دُرّ ، وقد يجيء على فُعْلٍ ،
 كدُرِّ .
 وكذلك قياس المعتلّ .

وإن كان على فُعْلَةٍ ، كان للكثير بغير تاء ، نحو : مَهَاةٌ ، ومَهَى ، وإن جاء شيء
 منه مضعفاً ، فكذلك قياسه .
 وما كان منه معتلّ العين ، وكان على فُعْلَةٍ ، كان للكثير بغير تاء ، كَيِيضٍ ،
 وجوز .

وقد يجيء على فَعَالٍ ؛ كَقِيَانٍ ، وِرْيَاضٍ ، وقد يجيء في ذوات الياء على فَعْلٍ ،
 كَغَيْرٍ .

وإن كان على : فُعْلَةٍ ، أو فُعْلَةٍ كان للكثير بغير تاء ؛ كَسُوسٍ .
 وقد يجيء على فُعْلٍ ، كَبُومٍ .

(١) سقط في ط .

(٢) في أ : بغير .

(٣) في أ : صعر وحب .

(٤) م : وقولي : « وإن كان على فعلة ، كان للكثير بحذف التاء ؛ نحو : حصى ، وإن جاء شيء
 منه مضعفاً ، فكذلك قياسه » مثال ذلك شررة وشرر . أ هـ .

وإن كان على فِعْلَةٍ أو فَعْلَةٍ كان للكثير بغير تاء نحو : تين ، وهام .
 وأما الوصف ، فإن كان على فَعْلٍ ، وكان للآدميين ، جمع بالواو والنون ، نحو :
 جَعْدِينَ ، ويكسر لهم ولغيرهم على فِعَالٍ نحو : خِدَالٍ ، وصَعَابٍ .
 ٩٦ أ وقد يجيء على فُعُولٍ نحو : كُھُولٍ / ، وعلى فَعْلٍ نحو : نَطٌّ ، وَسِيَّهَامٍ خُشْرٍ ،
 وعلى فَعْلَةٍ ؛ كـ « شَيْخَةٍ » .

وما استعمل من الصفات استعمال الأسماء ؛ نحو : عبد ، فجمعه كجمع
 الأسماء .

وإن كان فيه التاء ، جُمِعَ بالالف والتاء ، وقد تقدّم حكم ذلك في بابهِ . وعلى
 فِعَالٍ كصِعَابٍ .

وإن كان على فَعْلٍ ، وكان للآدميين جمع بالواو [والنون]^(١) ، نحو حَسَنِينَ ،
 وعلى فِعَالٍ كحَسَنَانٍ .

وقد يجيء على أَفْعَالٍ كأغْرَابٍ .

وإن كان لغيرهم ، جُمِعَ على فِعَالٍ ؛ نحو : حَسَنَانٍ .

وإن كانت فيه التاء ، جمع بالالف والتاء ؛ نحو : حَسَنَاتٍ ، وعلى فِعَالٍ نحو :
 حَسَنَانٍ ، وقالوا : بَطَلَاتٍ ، فاستغنوا به عن أبطال ، وبَطَالٍ .

وإن كان على فَعْلٍ ، فإنه لا يتجاوز فيه الجمع بالواو والنون ، نحو : حَدِيثِينَ ،
 « جمع حَدَثٍ » ، إلا لفظتين شَذَّتا فكُسِّرَتَا على : أَفْعَالٍ ، وهما : أَنْجَادٌ ، وأَيْقَاضٌ ،
 وقد حكى : يقَاضُ^(٢) ولم يُحْفَظْ منه شيء بالتاء .

وأما فُعْلٌ ، فلم يجيء منه إلا : جُنُبٌ ، وشُلُلٌ ، ويُجَمَعَانِ بالواو والنون ، فيقال :
 جُنُبُونَ ، وشُلُلُونَ ، وقد قالوا : أَجْنَابٌ ، وقد يكون جنب واقعا على الجمع ، فلا
 يجمع إذ ذاك .

قال تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطَهِّرُوا ﴾ [المائدة : ٦] وإن كان على : فُعْلٍ
 فإنه يجمع بالواو والنون ، فيقال : حُلُوُونَ ، ومُرُون .

(١) سقط في ط .

(٢) في أ : يقاضي .

وقد يجيء على أفعال ، كأمرار ، وأما مؤنثه : فلا يتجاوز فيه الجمع بالالف والتاء ، نحو مُرَّات ، وحُلُوات .

وإن كان على فِعْل ، جُمع بالواو والنون ، يُقال : ردءون ، وعلى أفعال ؛ نحو أنْضَاء ، وقد يجيء على أَفْعَل ، نحو : أَخْلَف جمع حَلَف ، ولم يجيء منه شيء بالتاء .

وإن كان على فِعْل جمع بالواو والنون ، نحو : فَرَجِين ، وقد يجيء على أفعال ، نحو : أنْكَاد ، وأفْراح ، وعلى فِعَالٍ ؛ نحو : فِرَاح ، وعلى : فَعَالِي نحو : حَذِير ، وحَذَارِي ، وَحَيْط وَحَبَاطِي ، وَرَجِل وَرَجَالِي .
وأما مؤنثه ، فيجمع بالالف والتاء .

وأما الرباعي غير الصِّفَة ، فما كان منه ثلثه حروف مدّ ولين ، وكان مذكراً ، فإن كان على فِعَالٍ أو فَعَالٍ ، جمع في القِلَّة على : أفعلة ؛ نحو أخْمِرَة ، وأَقْدَلَة ، وفي الكثير على : فُعُل ؛ نحو : حُمُر ، وقُدُل .

وإن شئت سكنت العين ، والمضاعف والمعتل اللام ، لا / يتجاوز فيهما أفعلة ؛ ٩٦ ب نحو : أَكْنَة ، وأَزْدِيَة ، وأَجْنَة ، وأَسْمِيَة .

وأما المعتل العين : فعلى أَفْعَلَة في القليل بمنزلة الصَّحِيح ، نحو : [خوان و] أخونة ، وعِيَان وأَعْيَنَة ، وجَوَاد وأَجُودَة ، وسِيَال وأَسِيلَة .
وفي الكثير على فُعُل .

وقد تسكن العين فيما عينه ياء ؛ نحو : عَيْن ، وسِيل ، في : عَيْن وسِيل ، إذا سكنت العين ، كسرت ما قبلها لتصح .

وأما ذوات الواو ، فيلزم فيها تسكين العين ؛ نحو : نُحُون ، وجُود ، ولا تحرك إلا في ضرورة ؛ نحو قوله [من الكامل] :

٣٠١- عَنْ مُبْرِقَاتٍ بِالْبَرْزَيْنِ وَتَبْدُو بِالْأَكُفِّ اللَّامِعَاتِ سُور^(١)

(١) البيت لعدي بن زيد .

ويروى صدر البيت هكذا :

من مبرقات بالبرين وتبدو

والشاهد فيه قوله : سُور حيث شُبَّنت الواو للضرورة الشعرية .

ينظر : ديوانه ص ١٢٧ ، والدرر ٢٧٦/٦ ، وشرح أبيات سيويه ٤٢٥/٢ ، =

وقد يجيء شاذًا على فِعْلَانٍ نحو : صَوَّار ، وَصِيرَان ، وَجَوَّار وَجِيرَان .
وإن كان على فُعَّال ، مُجْمَعٌ فِي الْقَلَّةِ عَلَى أَفْعَلَةٍ نَحْوِ غُرَّاب ، وَأَغْرِبَةٍ ، وَخَوَّار
وَأَخْوَرَةٍ ، وَذُبَّابٍ وَأَذْبَّةٍ .

وقد يجيء على فِعْلةٍ نحو : غِلْمَةٌ ، وَفِي الْكَثِيرِ عَلَى : فِعْلَانٍ نَحْوِ : غِلْمَان ،
وَجِيرَان ، وَذَبَّان .

وقد يجيء شاذًا على : فُعْلَانٍ نَحْوِ : حَوْرَان ، وَزَقَان ، وَعَلَى فِعْلٍ نَحْوِ : حَوْر ،
وَذَبْ .

وإن كان على فَعِيلٍ ، مُجْمَعٌ فِي الْقَلَّةِ عَلَى أَفْعَلَةٍ ؛ نَحْوِ : أَرْغَفَةٍ ، وَفِي الْكَثِيرِ عَلَى :
فُعْلَانٍ نَحْوِ : رُغْفَان ، وَعَلَى فُعْلٍ نَحْوِ : رُغْفٍ .

وقد يجيء على فِعْلَانٍ نَحْوِ : قِضْبَان ، وَعَلَى أَفْعَاءٍ ؛ نَحْوِ : أَنْصِبَاء ، وَالْمَعْتَلُّ اللَّامُ
يُجْمَعُ فِي الْقَلَّةِ ^(١) عَلَى أَفْعَلَةٍ ؛ نَحْوِ : أَقْرِيَةٍ ، وَقَدْ يَجِيءُ شاذًا عَلَى فِعْلةٍ كَصِيبِيَّةٍ ، وَفِي
الْكَثِيرِ عَلَى فُعْلَانٍ نَحْوِ : قُرْبَان ، وَقَدْ يَجِيءُ عَلَى فِعْلَانٍ نَحْوِ : صِبْيَان .

والمُضْعَفُ يَجْمَعُ فِي الْقَلِيلِ عَلَى أَفْعَلَةٍ ، نَحْوِ : أَحْزَةٍ ، وَفِي الْكَثِيرِ عَلَى فِعْلَانٍ
نَحْوِ : حَزَّان ، وَعَلَى فُعْلٍ نَحْوِ : شُرَّر ، وَقَدْ تَفْتَحُ الْعَيْنُ تَخْفِيفًا ؛ فَيَقَالُ شُرَّر .
وَأَمَّا فَعُولٌ فَبِمَنْزِلَةِ فَعِيلٍ إِذَا أَرَدْتَ بِنَاءِ أَدْنَى الْعَدِيدِ ، وَذَلِكَ : كَعَمُودٍ وَأَعْمِدَةٍ .

وَيَجْمَعُ فِي الْكَثِيرِ عَلَى فِعْلَانٍ نَحْوِ : خِرْزَفَان ، وَعَلَى فَعْلٍ نَحْوِ : زُبُر .
وقد يجيء على فَعَائِلٍ ، نَحْوِ : ذَنَائِبٍ ، مَا عَدَا فَعُولًا ، نَحْوِ : قَدَائِمٍ .

والمَعْتَلُّ اللَّامُ لَا يَتَجَاوَزُ بِهِ أَفْعَالٌ ؛ نَحْوِ : أَغْدَاءٍ ، وَقَوْلُهُمْ : فِلَاءٌ ، وَفِي شَاذَان .
وإن كان شيءٌ مِنْ هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ الْأَرْبَعَةِ وَاقِعًا عَلَى مُؤَنَّثٍ ، مُجْمَعٌ فِي الْقَلِيلِ عَلَى
أَفْعُلٍ ؛ نَحْوِ : أَغْنَقُ ، وَأَكْرَعُ ، وَأَذْرَعُ ، وَأَيْمُنُ .

وقد يجيء / فَعِيلٌ شاذًا عَلَى أَفْعَالٍ ، قَالُوا : أَيْمَانُ ، وَفِي الْكَثِيرِ كَالْمَذْكُورِ ، وَقَدْ

١٩٧

= شرح شواهد الشافية ص ١٢١ ، وشرح المفصل ٤٤/٥ ، ٨٤/١٠ ، والكتاب ٣٥٩/٤ ،
ولسان العرب (سوك) ، وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ١٢٧/٢ ، ١٤٦/٣ ، وروصف
المباني ص ٤٢٩ ، والمتع في التصريف ٤٦٧/٢ ، والمنصف ٣٣٨/١ ، وجمع الهوامع ٢/٢
١٧٦ .

(١) فِي ط : فِيهِ الْقَلِيلُ .

يجمع فَعَال في الكثير على فُعُول .

ومن أمثالهم : « العُثُوق بَعْدَ الثُوق » .

وجمعوا أَعْنَاقًا أيضًا على فُعُل بضم العين وإسكانها ، قالوا : عُثِق ، وعُثِق وقد

يجمع فَعَال على فُعُل نحو : سُئِل ، وعلى فَعَائِل نحو : شَمَائِل .

فأما فَعُول المؤنث ، فجمعه كجمع المذكر لا فرق بينهما^(١) ، وإن لحقت هذه الأمثلة

تاء التأنيث ، جمعت في القليل بالالف والتاء ، وفي الكثير على فَعَائِل ، ولم يتجاوز

ذلك فيها ؛ نحو : ذَوَائِب ، وَصَحَائِف ، وَرَسَائِل ، وَخَلَائِف ، وَحَمَائِم .

وقد تُجْمَع فَعِيلَة على فُعُل نحو : سُفُن ، إلا أن ذلك شاذ .

وما كان من ذلك جنسًا مخلوقًا ، مُجْمَع في القليل بالالف والتاء ، ويكون الكثير

بغير تاء ؛ وكذلك قياس كل اسم للجنس مخلوق ، إلا أن يَكُون في آخره ألف

التأنيث ، أو أَلِفَاء ، فإنك إن أردت المفرد لم تدخل عليه تاء التأنيث ، بل يكون الفارق

بين الواحد وبين الجنس الوصف ؛ فتقول : حَلَفَاء واحدة وحَلَفَاء كثيرة ، وشكاعى

واحدة وشكاعى كثيرة .

وقد شذ من المصنوع شَيْء ، فجمع بحذف التاء ، قالوا : عِمَام ، وسَفِين .

وإن كانت هذه الأمثلة صفات ، فما كان منها عَلَى فعيل يجمع على : فُعَلَاء ؛

نحو : فقهاء ، وعلى فَعَال نحو : طِرَاف ، وعلى فُعُل نحو : نُذُر ، وقد تسكن عينه ،

فيقال : نُذُر ، وقد يجيء شاذًا على فِعْلَان وفُعْلَان ؛ نحو : شَجَعَان وشُجَعَان ، وعلى

أفعال نحو أَيْتَام .

وإن كان معتل العين ، مُجْمَع على فَعَال ؛ نحو طِلَوَال ، وإن كان معتل اللام ، يُجمع

على أفعلاء ؛ نحو أغنياء ، وقد يجيء شاذًا على فُعَلَاء ؛ نحو : تقواء ، وشرواء ، وإن

كان مضعفًا جمع على أفعلاء ؛ نحو : أشدء ، وقد يجيء على أفعلة ؛ نحو :

أشخّة ، وعلى فُعُل ؛ نحو لُذذ ، وإن لحقته تاء التأنيث ، يُجمع على فَعَال ،

نحو : طِرَاف ، وقد يجمع على فَعَائِل ؛ نحو : طَرَائِف ، وعلى فُعَلَاء نحو : طُرَفَاء / . ٩٧ ب

(١) م : وقولى : « وأما فعول المؤنث ، فجمعه كجمع المذكر لا فرق بينهما » مثال ذلك : قُدُوم

وقُدُوم كزُبُور وزُبُور . أ هـ .

وما كان منها على فَعُول ، فإن كان لَمَذْكُر ، جمع على فُعُل ؛ نحو : ضُبِر .
 وإن كان للمؤنث ، جمع أيضًا على فُعُل ؛ نحو : عُجِر .
 وقد يُجمع على فعائل ؛ نحو : عجائز .
 وإن كان فيه تاء التانيث ، جمع على فعائل ؛ نحو : رَكَائِب ، وإن كان معتل
 اللام ، جمع على أفعال ؛ نحو : أعداء .
 وما كان منها على فَعَال ، جمع على فُعُل ؛ نحو : حُمِد ، وقد يجمع على فُعَلَاء ؛
 نحو : جُبَّتَاء .
 وإن كان معتل العين ؛ جمع على فُعُل نحو : جُود .
 وقد يجيء على فَعَال ؛ نحو : جِيَاد .
 وما كان منها على فَعَال ، يُجمع على فُعُل نحو : دِلَالٌ ودُلُث ، وَلِكَاكٌ وَلُكُكٌ ،
 وقد يجمع على مثل لفظه ، قالوا : ناقة هِجَان ، ونُوقٌ هِجَان .
 وما كان منها على فَعَال نحو : شُجَاع جمع كجمع فعيل^(١) .
 وما كان من الرباعي ثانيه ألف ، فإن كان على فاعل بغير تاء ، ولم يكن صفة جمع
 على فواعِل نحو : كَوَاهِل ، وقد يجيء على فواعيل ؛ نحو : بَوَاطِيل ، وعلى فُعَلَان ؛
 نحو : حُجْرَان ، وعلى فَعْلَان نحو : حَيْطَان ، وعلى أفعلة نحو : أَوْدِيَّة .
 وإن كانت صفة ، فإن كانت لَمَذْكُر ، جمعت على فُعَال ؛ نحو : ضُرَاب ، وعلى
 فُعُل ، نحو : ضُرُوب ، لعامل كانت الصفة أو لغيره ، وقد يجمع إن كانت الصفة لما لا يعقل
 على : فُعُل نحو : بُزُل ؛ وعلى فَوَاعِل نحو : بَوَازِل ، وقد يجمع إن كانت [لما]^(٢)
 يعقل على فُعُل نحو : شُرُف ، وعلى فَعَلَة نحو : كَتَبَة ، وعلى فَعَال نحو : كَفَار^(٣) ،

(١) م : وقولى : « وما كان منها على فعال ؛ نحو : شجاع جمع كجمع فعيل » أعنى : أنك
 تقول : شجاع وشجعان ؛ كما تقول : شجاع وشجعان . أ هـ .

(٢) سقط في ط .

(٣) م : وقولى : « وعلى فعال نحو : كِفَار » من ذلك قوله [من الوافر] :

وَشُقُّ الْبَحْرِ عَنْ أَصْحَابِ مُوسَى وَغُرُقَتِ الْفَرَاعِنَةُ الْكِفَارُ

[ينظر البيت للقطامي فى ديوانه ص ١٤٣ ، ولسان العرب (كفر) (فرعن) ، وبلا
 نسبة فى شرح المفصل ٥/٥٥] . أ هـ .

ونيام ، وعلى فُعلاء ؛ نحو : شُهَدَاء ، وعلى فُعُول ؛ نحو : شُهُود ، وعلى فَعْلَى إذا كانت الصفة آفة أو عاهة ؛ نحو : هَلَكَى ، وَمَوْتَى ، وقد يجمع على فواعل وإن كان لغير عاقل ؛ نحو : نَوَازِل ، وقد شَذُّ منه في العاقل : هَوَالِك^(١) ، وفَوَارِس .

وكذلك حكم المضعف منه والمعتل العين ، إلا أنه لا يجوز في المعتل العين ، قلب الواو ياء في : فُعْل ، وفُعَال ، فيقال : صُومَام ، وصُيَّام ، وصُوم ، وصُيِّم ، وإن شئت قلت : صِيِّم بكسر الفاء .

وأما المعتل اللام ، فإنه يجمع على فُعْلة ؛ نحو : قُضَاة ، وقد يجمع على فُعْل نحو : غُرَى .

وإن كان لمؤنث / جُمع جمع صفة المذكر ، إلا أنه يجوز أن يُجْمَعَ على فواعل ؛ ٩٨ أ كَطَوَائِمِث .

وإن لحقته التاء ، كسر على : فواعل ؛ نحو : قوائم .

وما كان منه على وزن أَفْعَل ، فإن كان اسمًا ، جمع على : أَفَاعِل ، كَأَفَاكِلِ إلا أجمع ، وأكْتَع ؛ فإن العرب التزمت فيها جَمْعُ السلامة .

وإن كان صفة ، وكان مؤنثه فُعْلاء ، جُمِعَ على فُعْل ، نحو : حُمْر ، وعلى فعْلان نحو : سودان ، وعلى فَعْلَى إن كان آفة أو عاهة نحو : حَمَقَى ، وإن كان مؤنثه أفعلة ، كسر على أَفَاعِل ؛ نحو : أَرَامِل ، وإن كان للمفاضلة ، وكانت فيه الألف واللام ، كسر على الأفاعِل ؛ نحو : الأكابر ، وإن استعمل بـ « من » كان للاثنتين والجمع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد ، وإن كان مضافًا ، جاز فيه أن يكون مفردًا مذكّرًا على كل حال ، وأن يثنى ويُجمع جمع سلامة ، وجمع تكسير على أَفَاعِل ، ويكون له مؤنث على فعلى ؛ فتقول : هي فضلى القوم ، وهم أَفَاضِلُ الْقَوْمِ .

وما كان منه على فَيْعَل^(٢) كُسر على أفعال ؛ نحو : أَمْوَات .

وما كان منه في آخره أَلَف ، فإن كانت لغير تأنيث ، جمع على فَعَال ؛ نحو : ذَفَار ، وقد يحول إلى فَعَالَى ؛ نحو : ذَفَارَى ، وإن كانت للتأنيث ، فما كان منه على

(١) في أ : ولم يجر منه إلا هوالك وفواري .

(٢) في ط : جمع .

فُعْلَى تَأْنِيثُ الْأَفْعَلِ ، يَكْسُرُ عَلَى فُعْلٍ ؛ نَحْوُ كُتِبَ ، وَمَا لَمْ يَكُنْ تَأْنِيثُ الْأَفْعَلِ ، كَسَرَ عَلَى فُعَالٍ ؛ نَحْوُ : حُبَّالَى ، وَقَدْ يَكْسُرُ عَلَى فِعالٍ ؛ نَحْوُ إِنَّاثٍ ، وَرَبَّابٍ ، وَعَلَى فِعالٍ نَحْوُ : رُبَّابٍ .

وَمَا كَانَ عَلَى فُعْلَى مُؤَنَّثُ فِعْلَانٍ ، كُسِّرَ عَلَى فُعَالٍ ؛ نَحْوُ : سُكَارَى ، وَقَدْ يَجِيءُ عَلَى فُعالٍ ؛ نَحْوُ سُكَارٍ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُؤَنَّثُ فِعْلَانٍ ، جُمِعَ عَلَى فُعَالٍ نَحْوُ : عِلَاقَى ، وَمَا عَدَا ذَلِكَ يَكْسُرُ عَلَى فُعَالٍ ، نَحْوُ : ذَفَارَى ، فِي لُغَةٍ مِنْ لَمْ يَنْوُنْ ذِفْرَى ، وَمَا عَدَا مَا ذَكَرَ مِنَ الرَّبَاعِيِّ ، يَجْمَعُ عَلَى مِثَالِ فُعَالٍ ، اسْمًا كَانَ أَوْ صِفَةً نَحْوُ : دَرَاهِمٍ ، وَهَجَارِعٍ .

٩٨ ب وَأَمَّا الْخَمَاسِيُّ ، فَإِنْ كَانَ فِي آخِرِهِ أَلِفٌ وَنُونٌ ، وَكَانَ فِعْلَانٍ فُعْلَى ، جُمِعَ / عَلَى فُعَالٍ ، وَفُعَالٍ ؛ نَحْوُ : سَكَارَى ، وَسُكَارَى ، وَعَلَى فِعالٍ ؛ نَحْوُ : عِجَالٍ ، وَمَا عَدَا ذَلِكَ مِمَّا فِي آخِرِهِ أَلِفٌ وَنُونٌ إِنْ كُسِّرَ ، جُمِعَ عَلَى فُعَالَيْنِ نَحْوُ سَرَاحَيْنِ ، وَسَلَاطَيْنِ ، وَقَدْ يَكْسُرُ فِعْلَانٍ مِنْهُ إِذَا كَانَ اسْمًا عَلَى فِعالٍ ؛ نَحْوُ : سِرَاجٍ ، وَضِبَاعٍ ، وَقَدْ يُجْمَعُ مِنَ الصِّفَاتِ مَا كَانَ فِي آخِرِهِ أَلِفٌ وَنُونٌ وَتَأْنِيثُهُ بِالتَّاءِ ؛ كَمَا يُجْمَعُ مَا أَنْثَ مِنْهَا بِالْأَلِفِ ؛ فَيُقَالُ : نَذْمَانٌ ، وَنَذْمَانَةٌ ، وَنَدَامٌ ، وَنَدَامَى ، وَخَمَصَانٌ وَخَمَصَانَةٌ ، وَخِمَاصٌ .

وَإِنْ كَانَ فِي آخِرِهِ أَلِفًا تَأْنِيثًا ، فَإِنْ كَانَ عَلَى : فُعْلَاءَ ، وَكَانَ اسْمًا ، كَسَرَ عَلَى فُعَالٍ نَحْوُ : صَحَارَى ، تُبَدَّلُ الْهَمْزَةُ يَاءً وَتَدْغَمُ فِيهَا الْيَاءُ الَّتِي هِيَ بَدَلٌ مِنَ الْأَلِفِ ، وَقَدْ تَحْذَفُ إِحْدَى الْيَاءَيْنِ تَخْفِيفًا ، فَيُقَالُ : صَحَارٍ ، وَقَدْ تُحَوَّلُ بَعْدَ الْحَذْفِ إِلَى فُعَالٍ ؛ فَيُقَالُ : صَحَارَى ، وَإِنْ كَانَ صِفَةً ، جُمِعَ عَلَى فُعْلٍ ؛ نَحْوُ : حُمْرٍ ، وَقَدْ يَكْسُرُ عَلَى فِعالٍ نَحْوُ : بَطَاحٍ ، وَإِنْ كَانَ عَلَى فُعْلَاءَ ، كُسِّرَ عَلَى فِعالٍ ، نَحْوُ : عِشَارٍ ، وَنِفَاسٍ ، وَعَلَى فُعالٍ نَحْوُ : نُقَاسٍ .

وَإِنْ كَانَ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَوْزَانِ ، كُسِّرَ عَلَى فِعالٍ ، وَإِنْ كَانَ قَبْلَ آخِرِهِ حَرْفٌ عِلَّةٌ زَائِدٌ ، كُسِّرَ عَلَى مِثَالِ : فُعَالِيلٍ نَحْوُ : سَرَائِيلَ ، وَبَهَائِيلَ ، وَقَتَادِيلَ ، وَمَا عَدَا ذَلِكَ مِنَ الْأَسْمَاءِ الَّتِي عَدَدُهَا خَمْسَةُ أَحْرَفٍ ، يُحْذَفُ مِنْهُ حَرْفٌ ، ثُمَّ يُكْسَرُ ذَلِكَ عَلَى : فُعَالٍ ، أَوْ فُعَالِيلَ ، إِنْ عَوَّضَتْ مِنَ الْمَحْذُوفِ ، وَيَكُونُ الْحَذْفُ عَلَى حَسَبِ مَا

أحكم في التصغير^(١) ؛ نحو : فَرَاذِد ، وَفَرَاذِيد ، وَعَفَاجِج ، وَعَفَاجِجِج .
وأما الزائد على خمسة أحرف ، فإن كان في آخره ألفا التانيث أو الألف والنون
الزائدتان ، حذفتهما ، وجمعت الاسم على مثال : فَعَالِل أو فعاليل إن عوضت ؛
نحو : خَتَافِس ، وَذَعَاْفِر ، وما عدا ذلك ، فلا بد من أن تحذف منه ، حتى يصير إلى
خمس رابعة حرف علة زائد إن أمكن ، ثم تجمعه^(٢) على مثال : فَعَالِيل ، وإن لم
يمكن ، حذفت منه حتى يصير على أربعة أحرف ، ثم تجمعه على مثال : فَعَالِل
أو فَعَالِيل ، إن عوضت ، والحذف في جميع ذلك على حَسَبِ ما أحكم في التصغير .
والأعجمي في جميع ما ذكر بمنزلة العريق ، إلا أنه / يلزم منه ما جاء على مثال : ٩٩ أ
مَفَاعِل ، تاء التانيث نحو : سَيَابِجَة ، إلا أن يشد منه شيء ؛ فيحفظ ولا يقاس عليه ؛
نحو : كيالج ، وجَوَّارِب ، وكذلك المنسوب - أيضًا - تلزُّمُ التاء ؛ نحو : مَهَالِبَة ،
إلا أن يشد منه [شيء] ؛ فيحفظ ولا يقاس عليه ؛ نحو : المَعَاوِل ، والدِّيَاسِم . وقد
شدت جموع فلم ينطق لها بواحد نحو : عَبَادِيد ، وَشَمَاطِيط .
وقد شدت - أيضًا - جموع فلم تأت على قياس واحد المنطوق به ؛ نحو :
مَلَاقِح ، وَمَذَاكِير ؛ وَأَرَاضٍ ، وَأَحَادِيث ، وَأَقَاطِيع ، وَأَبَاطِيل ، وَأَطْيَار ، وَتُؤَام ،
وَأَعَارِض ، وَأَهَالٍ ، وَلِيَالٍ ، وَكِرْزَوَان ، وَوَرِشَان ، وَأَمَكْن ، وَأَطْحَل .
وأما فَعَلَ في جمع فاعل نحو : طَيْر ، وَرَكَب ، وَرَجُل ، فَاسم جمع ، بدليل
تصغيرهم إياه على لفظه ، قال [من الرجز] :
٣٠٢ - بَنَيْتُهُ بِغُضْبَةٍ مِنْ مَالِيَا أَخْشَى رُجَيْلًا وَرُكَيْبًا عَادِيًا^(٣)

(١) م : وقولي : « والحذف في ذلك على ما أحكم في التصغير » مثال ذلك : فرزدق ، وفرازد
وفرازق ، وفرازيد وفرازيق ؛ كما تقول : فريزد وفريزق ، وفريزيد وفريزيق ، وتقول :
قلنسوة ، قَلَّاسٍ وَقَلَّاسِيٍّ وَقَلَّاسٍ وَقَلَّاسٍ كما تقول : قلينة قَلَيْتِسِيَّةً وَقَلَيْتِسِيَّةً وَقَلَيْتِسِيَّةً ،
وكذلك كل ما يحذف منه في التكسير قياسه في ذلك قياس التصغير . أ هـ .

(٢) في ط : تجمع .

(٣) البيت لأحيحة بن الجلاح .

والشاهد فيه : قوله : « رُجَيْلًا وَرُكَيْبًا » تصغير « رَجُلٍ وَرَكَب » وهذا دليل على أنهما اسما
جمع .

ينظر : الأغاني ٤٠/١٥ ، وشرح شواهد الشافية ١٥٠ ، وشرح المفصل ٧٧/٥ ، وهو =

وقد شذت العرب - أيضًا - فجمعت بعض الجمع ، فالذى جاء من ذلك مجموعًا جمع تكسير : أياد ، وأواطب ، وأسام ، وأساور ، وأثائب ، وأناعيم ، وأقاويل ، ومصارين ، وحشاشين جمع حشان ، وحشان جمع حش ، وحماثل ، وأناض جمع أنضاء .
والذى جاء من ذلك مجموعًا جمع سلامة : أعطيات ، وأسقيات ويثوتات ، ومواليات بنى هاشم ، وصواحبات يوسف ، وحمرات ، وطرقات ، وجزرات ، ودورات ، وعوذات ، فأما أصال ، فجمع أصل المفرد ، قال [من الكامل] :
٣٠٣ - وَخِمَارٌ غَانِيَةٌ شَذَتْ بِرَأْسِهَا أَصْلًا وَكَانَ مُنْشَرًّا بِشِمَالِهَا
وأما أصايل ، فجمع أصيلة التى بمعنى أصيل ، حكاه يعقوب^(١) فهذا جميع ما ورد من جمع الجمع فى الكلام .

وما عدا ذلك الجمع إلا فى ضرورة ؛ نحو قوله [من الرجز] :
٣٠٤ - تَزْمِي الْفِجَاجِ وَالْفَيَافِي الْقَصَا بِأَعْيُنَاتٍ لَمْ يُخَالِطْهَا قَدَى^(٢)
ونحو قول الآخر [من الرجز] :

٣٠٥ - قَدْ جَرَّتِ الطُّيُورُ أَيَّامِنِيَا^(٣)

= بلا نسبة فى اللسان (جأ) ، (رجل) ، وخزانة الأدب ٢٥٤/٦ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٠٢/٢ ، والمنصف ١٠١/٢ ، والمختص ٥٥/٢ ، ١٢٢/١٤ .

(١) يعقوب بن إسحاق ، أبو يوسف ، ابن الشكيت : إمام فى اللغة والأدب أصله من خورستان (بين البصرة وفارس) تعلم ببغداد ، واتصل بالمتوكل العباسي فعهد إليه بتأديب أولاده ، وجعله فى عداد ندمائه ، ثم قتله لسبب مجهول . من مصنفاته : إصلاح المنطق قال المبرد : ما رأيت للبغداديين كتابًا أحسن منه و « الألفاظ » و « الأضداد » ، و « القلب » و « الإبدال » ، وشرح ديوان عروة بن الورد ، وشرح ديوان قيس بن الخطيم و « الأجناس » و سرقات الشعراء وغير ذلك . ولد سنة ١٨٦ هـ وتوفي سنة ٢٤٤ هـ . ينظر : الأعلام ١٩٥/٨ ، هدية العارفين ٢/٥٣٦ ، ابن خلكان ٣٠٩/٢ .

(٢) البيت بلا نسبة فى : شرح شافية ابن الحاجب ٢٠٩/٢ ، واللسان (عين) .
والشاهد فيه قوله : الأعينات فى جمع الأعين ، وهو جمع العين ، وقد اضطر الشاعر ، فجمع الجمع مرة ثانية .

(٣) البيت لأعرابي .
والشاهد فيه : قوله : « أيا منينا » ، قال ابن سيده : « عندى أنه جمع يمينًا على أيمان ثم جمع أيمانًا على أيمانين ، ثم أراد وراء ذلك جمعًا آخر فلم يجد جمعًا من جموع التكسير أكثر من هذا ، لأن باب أفاعيل وفواعل وفَعَّائل ونحوها نهاية الجمع ، فرجع إلى الجمع بالواو والنون » .

ومثل ذلك كثير في الشعر .

ويجوز وضع صيغة الجمع للثنين بقياس إذا كان كُلُّ واحد منهما / بعض شيء ، ٩٩ ب
وكان مفردًا من صاحبه ، قال تعالى : ﴿ إِنْ تَوْبًا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾
[التحريم : ٤] .

ويجوز - أيضًا - التثنية ، ومن ذلك قوله [من الطويل] :

٣٠٦- هُمَا نَفَثَا فِي فَيْ مِنْ فَمَوَيْهِمَا عَلَى النَّابِجِ الْعَاوِي أَشَدُّ رِجَامٍ^(١)

ودون ذلك في الحسن وضع المفرد موضعهما ؛ نحو قوله [من الطويل] :

٣٠٧- حَمَامَةٌ بَطْنِ الْوَادِيَيْنِ تَرْنُمِي سَقَاكِ مِنَ الْغُرِّ الْغَوَادِي مَطِيرُهَا^(٢)

= ينظر : المقاصد النحوية ٤٢٥/٢ ، وبلا نسبة في تخلص الشواهد ص ٤٥٦ ، والدرر ٢/٢٧٢ ، وسمط اللآلي ص ٦٨١ ، وشرح الأشموني ١٥٦/١ ، وشرح التصريح ٢٦٤/١ ، وشرح ابن عقيل ص ٢٢٩ ، ولسان العرب (فطن) ، (يمن) ، والمعاني الكبير ص ٦٤٦ ، وجمع الهوامع ١٥٧/١ ، وجمهرة اللغة ص ٢٩٣ ، وتاج العروس (فطن) ، (يمن) ، (سرو) ، وجمهرة اللغة ص ٢٩٣ ، والمختصص ٢٨٢/١٣ .
(١) البيت للفرزدق .

ونفثا : أي ألقيا على لساني ، من نفث الله الشيء في القلب : ألقاه . وأصل نفث بمعنى بَرَقَ ، ومنهم من يقول : إذا برق ولا ريق معه . ونفث في العقدة عند الرقية ، وهو البزاق اليسير . ونفثه نفثًا أيضًا : إذا سحره . ورؤى أيضًا : (هما تَقَلَّا) من تَقَلَّ تَقَلًا ، من باي ضرب وقتل ، من البزاق ، يقال : برق ثم تَقَلَّ . و (النابج) أراد به من يتعرض للهجو والسب من الشعراء ، وأصله في الكلب . ومثله (العاوي) بالعين المهملة . و (الرجام) : مصدر راجمه بالحجارة أي زاماه ، وراجم فلان عن قومه : إذا دافع عنهم ، جعل الهجاء كالمراجمة لجعله الهاجي كالكلب النابج .

والشاهد فيه قوله : من فمويهما حيث جمع بين الواو والميم التي هي بدل منها في فم وقد غُلِّط الفرزدق في هذا ، وهو - أيضًا - إقامة للمثنى مقام الجمع .

ينظر : ديوانه ٢١٥/٢ ، وتذكرة النحاة ص ١٤٣ ، وجواهر الأدب ص ٩٥ ، وخزانة الأدب ٤٦٠/٤ - ٤٦٤ ، ٤٧٦/٧ ، ٥٤٦ ، والدرر ١٥٦/١ ، وسر صناعة الإعراب ١/٤١٧ ، ٤٨٥/٢ ، وشرح أبيات سيويه ٢٥٨/٢ ، وشرح شواهد الشافية ص ١١٥ ، والكتاب ٣٦٥/٣ ، ٦٢٢ ، ولسان العرب (فمم) (فوه) ، والمحتسب ٢٣٨/٢ ، وبلا نسبة في أسرار العريية ص ٢٣٥ ، والأشباه والنظائر ٢١٦/١ ، والإنصاف ٣٤٥/١ ، وجمهرة اللغة ص ١٣٠٧ ، والخصائص ١٧٠/١ ، ١٤٧/٣ ، ٢١١ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٢١٥/٣ ، المقتضب ١٥٨/٣ ، وجمع الهوامع ٥١/١ .

(٢) اختلف في نسبة البيت فتارة للشماخ ، وأخرى للمجنون ، وثالثة لتوبة بن الحمير . =

ولا يجوز وَضْعُ الجمع موضع الاثنين ، إذا لم يكونا من شيئين ، إلا في نادرٍ كلامٍ يحفظ ولا يقاس عليه ؛ نحو قولهم : عَظِيمُ المناكبِ ، وقول بعضهم : ضَعُ رِجَالَهُمَا ، يعنى : رَخَلَى الثَّاقَتَيْنِ ، واضْرِبْ غِلْمَانَهُمَا ، أى ؛ غَلاميهما .

وقد يوضع الجمع - أيضًا - موضع المفرد فى الضرورة ؛ نحو قوله [من الطويل] :

٣٠٨- يَطِيرُ الْغُلَامُ الْخَفُّ عَنْ صَهْوَاتِهِ وَيَلْوِي بِأَثْوَابِ الْعَنيفِ الْمُثْقَلِ^(١)

أى : عن صهوته ، أو فى نادرٍ كلامٍ ، قالوا : « شابت مَفَارِقُهُ » .

* * *

= والشاهد فيه قوله : بطن الواديين حيث أفرد البطن ، وكان القياس أن يقال : بطني الواديين ، ووجه ذلك أنه لما أمن اللبس ، وكره الجمع بين تثنيتين فيما هو كالكلمة الواحدة، صرف لفظة التثنية الأولى إلى اللفظ المفرد لأنه أخف من الجمع ، وذلك قليل .

ينظر : البيت للشماخ فى ملحق ديوانه ص ٤٣٨ ، ٤٤٠ ، والمقاصد النحويّة ٨٦/٤ ، وللمجنون فى ديوانه ص ١١٣ ، ولتوبة بن الحمير فى الأغاني ١٩٨/١١ ، والدرر ١٥٤/١ ، والشعر والشعراء ٤٥٣/١ ، وبلا نسبة فى شرح الأشموني ٤٠٣/٢ ، وجمع الهوامع ٥١/١ .
(١) البيت لامرئ القيس والشاهد فيه قوله : « صهواته » يريد : « صهوته » فأقام الجمع مقام المفرد وهو ضرورة ، ويروى الجف بدلا من الخف .

ينظر : ديوانه ٢٠ ، وجمهرة اللغة / ١٠٦ ، وتاج العروس (بمع) ، (خفف) ، (عنف) ، وكتاب العين ١٤٤/٤ ، واللسان (خفف) وهو بلا نسبة فى مقاييس اللغة ١٥٥/٢ .

بَابُ الْمَصَادِرِ

الفعلُ لا يخلو من أن يكون ثلاثيًا أو أزيدَ ، فإن كان ثلاثيًا فإما أن يكون على وزن فَعَلَ ، أو فَعِلَ ، أو فَعُلَ .

فإن كان على وزن فَعَلَ ، فإنه إن كان متعديًا ، وكان مضارعه مكسور العين أو مفتوحها ، فإن المصدر منه يَكُونُ عَلَى وزن فَعَلَ ؛ نحو : ضَرَبَ ، وَفَعَلَ ؛ نحو قولك : فَعَلْتُ فَعْلًا ، وَفَعَلَ ؛ كَسَرَقِي ، وَفَعِلَ كَكَذِبَ ، وَفَعِلَ ؛ كَسَرَقَ ، وَفَعِلَ كَقَلْبَ ، وَفَعِلَ كَحِمِيَّةَ ، وَفَعِلَ كَحِمَايَةَ ، وَفَعِلَ كَكَذَابَ ، وَفَعِلَ كَسْوَالَ ، وَفَعِلَ كَحِزْمَانَ ، وَفَعِلَ ؛ كَقُفْرَانَ ، وَفَعِلَ كَلَيَانَ .

وإن كان مضارعه مضموم العين ، كان المصدر منه على فَعَلَ ؛ كَقَتَلَ ، وَفَعِلَ كَشَكَرَ ، وَفَعِلَ كَذَكَرَ ، وَفَعِلَ كَخِثَانَةَ ، وَفَعِلَ كَشُكْرَانَ ، وَفَعِلَ كَشُكُورَ ، وَفَعِلَ كَخَنْقَ ، وَفَعِلَ كَشِدَّةَ .

والمقيس منها في الفعلين ، ما كان على : فَعَلَ على / الإطلاق ، وَفَعِلَ في الهياج ، وما جرى مجراه ؛ نحو : التَّكَاحُ ، وَالْوِدَاقُ وَالضُّرَابُ ، وفي الأصوات نحو : الصُّيَاحُ ، وَالتَّدَاءُ ، وَيَطْرُدُ - أَيضًا - فعال في انقضاء أوان الشيء ؛ نحو : الْجِذَازُ ، وَالصُّرَامُ ، وهو الوقت الذي حان أن يجذ فيه النخل ، وفي الوسم نحو : الْعِلَاطُ ، وَالْكَشَاحُ ، وَفَعِلَ في الولاية والصناعة ؛ نحو : الْإِمَارَةُ ، وَالْخِلَافَةُ ، وَالْخِيطَاةُ ، وَالتَّجَارَةُ . وقد جاء في بعضه فتح الفاء وكسرهما ؛ نحو : الْوَلَايَةُ بمعنى الوكالة .

وفَعِلَ في هيئة الفعل ؛ نحو الرُّكْبَةُ .

وإن كان غير متعدٍّ ، فإن كان مضارعه مكسور العين أو مفتوحها ، فإن المصدر منه يكون على فُعُول كَجُلُوسَ ، وعلى فَعِيلَ ؛ كَهَدِيرَ ، وعلى فعال كنباح ، وعلى فَعْلَانَ كَقَلَيَانَ ، وعلى فُعْلَانَ كَرُجْحَانَ ، وعلى فَعَالَ كَذَهَابَ ، وعلى فَعَلَ كَعَجَزَ ، وعلى فَعَلَ كَحِزْصَ ، وَفَعِلَ كَحَلْفَ ، وَفَعِلَ كَهَيْتَاجَ .

والمقيس منها فُعُول على الإطلاق ، وَفَعِلَ فيما تقدم ذكره ، وَفَعِلَ في الأصوات نحو : الرُّغَاءُ وَالشُّغَاءُ .

فأما قولهم : الْغَوَاثُ بفتح الغين ، فَشَاذٌ ، وفي الأدوية نحو : الشُّكَاةُ وَالْعُطَّاسُ ،

وقد شذ من ذلك لفظ ، فجاء مفتوح الأول ، وهو الشواف ، ويطرد - أيضًا - فيما تفرق أجزاؤه ، نحو : الدقاق ، والحطام .

فإن لحقته التاء ، اطرء في الفضلات ؛ نحو : الفضالة ، والنحاة . وفعل في الأصوات ؛ نحو : النبيح ، والهدير ، وفعلان فيما فيه حركة وزعزعة ، نحو : الغليان .

وإن كان مضمومها ، فإن المصدر منه يكون على فُعل كقُعود ، وعلى فَعَل كرقص ، وعلى فَعَال كهباب ، وعلى فَعَال كنبات ، وعلى فَعَل ؛ كسكت ، وعلى فُعَل ؛ كمكث ، وعلى فَعْلان كنزوان ، وعلى فَعْلَة كفطنة ، وعلى فَعْل كفشق . والمقيس منها - أيضًا - فُعل على الإطلاق ، وفَعَال ، وفَعْلَة ، فيما تقدم ذكره^(١).

وإن كان على فَعِل ، فإن المتعدى منه يكون مصدره على فَعْل كحمد ، وعلى فَعْل كثرّب ، وعلى فَعْل كعلم ، وعلى فَعْل كعمل ، وعلى فَعْلَة كترخمة ، وعلى فَعْلَة كحيلة ، وعلى فَعْلان كغشيان ، وعلى فُعل كلزوم ، وعلى فَعَال كسفاد .

١٠٠ ب والمقيس منه فُعْل على الإطلاق ، وفَعَال / وفَعْلَة فيما تقدم ذكره .

وغير المتعدى يكون مصدره على فَعْل كبطير ، وفَعْلَة كأذمة ، وفَعْلَة كنيمة وفَعْل كياس ، وفُعْل كسكر ، وفُعْل كشييع ، وفُعْل كرى ، وفَعَالَة كشكاسة ، وفُعْلَة كضهوبة .

والمقيس منها فُعْلَة في الألوان ، وفَعْل على الإطلاق .

وإن كان على فُعْل كان غير متعدّ أبدًا ، ويكون المصدر منه على فُعْل ، كحشن وفَعَال ؛ كوسامة ، وفَعَال كوسام .

وأكثرها استعمالاً فُعْل ، وقد يجيء شاذًا على فعولة كقبوحة ، وفَعْل ككرم ، وقد يجيء المصدر مُطَرَّدًا إذا أردت به المبالغة على التفعّال كالترداد ، والفعليل ؛ كالهجيري ، ولم يجيء منه ممدودًا إلا لفظة واحدة ، وهي الخصيصاء .

(١) م : باب المصادر

قولى : « في موضعين من هذا الباب ، وفَعَال وفَعْلَة فيما تقدم ذكره » أعنى : أنك تقول : إن فعلا ينقاس في الهياج والأصوات وفَعْلَة في هيئة الفعل . أ هـ .

ومن المصادر ما جاء نادرًا ، فيُحفظ ، ولا يقاس عليه ، في الكلام ولا في الشعر ، فمن ذلك فَعُول ، ولم يَجِء منه إلا الوَضوء والطُّهور والْوَلُوع والْوَقُود والقَبُول . ومنها فُعَل ، ولم يَجِء منه إلا : هَدَى وسَرَى ، وبُكَّى ، في لغة من قصر . ومنها فُعَلَاء ، ولم يَجِء منه إلا كبرياء . ومنها فُعَلَى ، ولم يَجِء إلا رُجِعَى ، وقُتِيَا ، وبقيا ، ولقيا . ومنها فَعَلَى ، ولم يَجِء منه إلا : دَعَوَى ، وَعَذَوَى . ومنها فُعَلَى ، ولم يَجِء منه إلا ذِكْرَى . وإن كان أزيد من ثلاثة أحرف ، فإن كانت أوله ألف وَضَل ، فإن مصدره يَجِء على مثال الماضي ، إلا أنك تزيد ألفًا قبل الآخر ، وتكسر الثالث نحو : انطلاق ، واستخراج . وإن لم يكن في أوله ألف وصل ، فإن كان على فاعلٍ فمصدره مُفاعلة ، نحو : مُضاربة .

وقد يَجِء على فيعال ؛ نحو : قِيتال ، وعلى فِعال نحو : قِيتال ، وعلى فِعالٍ نحو : قِيتال ، وإن كان على فَعَل ، وكان صحيح الآخر ، فمصدره على تفعيل نحو : تَغْذِيب ، وعلى تفعلة نحو : تَكْرِيمَة . وقد يَجِء على فِعال ، نحو : كِذاب .

وإن كان معتلّه ، كانت الهاء لازمة للمصدر ، نحو : تَغْزِيَة ، ولا يجوز حذف الهاء ، ومجىء المصدر على تفعيل ، إلا في ضرورة ؛ نحو قوله [من الرجز] :
 ٣٠٩ - بَاتَ يُنْزَى دَلْوُهُ تَنْزِيًّا كَمَا تُنْزَى شَهْلَةٌ صَبِيًّا^(١)
 وإن كان على : أفعَل ، فمصدره يأتى على إفعال ، نحو : إكرام ، وإن كان على

(١) البيت بلا نسبة في : الأشباه والنظائر ٢٨٨/١ ، وأوضح المسالك ٢٤٠/٣ ، والخصائص ٢/٣٠٢ ، وشرح الأشموني ٣٤٩/٢ ، وشرح التصريح ٧٦/٢ ، وشرح شواهد الشافية ص ٦٧ ، وشرح ابن عقيل ص ٤٣٣ ، ٤٣٥ ، وشرح شافية ابن الحاجب ١٦٥/١ ، وشرح المفصل ٦/٥٨ ، ولسان العرب (شهل) ، (نزا) ، والمقاصد النحويّة ٥٧١/٣ ، والمنصف ١٩٥/٢ . والشاهد فيه قوله : تنزّيًا حيث ورد مصدر الفعل الذي على وزن فَعَل المَعْتَل اللام على تفعيل كما يَجِء من الصّحيح اللام ، وهذا شاذٌ ، وقياسه تَفْعِلَة ، نحو : توصية ، وتسمية .

١٠١ أ تفاعل ، فمصدره على تَفَاعُل / بضم العين ؛ نحو : تضارب .
 وإن كان على تَفَعَّل ، فمصدره يأتي على التَفَعَّل ؛ نحو : التضرب ، وعلى التُّفَعَال
 نحو : تجمال .
 وإن كان على فَعَّل ، فمصدره يأتي على فَعَّلَ ؛ نحو : دَخَرَجَ .
 وقد يجيء على فَعْلَال بكسر أوله ؛ نحو : دَخَرَج ، وقد يجوز في المضغف ؛
 نحو : زَلْزَالَ .
 وما ألحق من الفعل الثلاثي بالرباعي ، فهو جار مجراه .
 وإذا كان المصدر محذوف العين أو الفاء ، لزمته التاء عوضاً منه ؛ نحو : إقامة ،
 واستيقامة ، وعدة ، وحذفها شاذ ؛ نحو قوله تعالى : ﴿ وَاقَارِ الصَّلَاةَ ﴾ [النور : ٣٧] .
 وإذا^(١) كان الفعلان متقارِبَيْنِ في المعنى ، جاز أن يستعمل [مصدر]^(٢) كل واحد
 منهما للآخر ؛ فتقول : تَطَوَّيْتُ انْطِوَاءً ، وانْطَوَّيْتُ تَطَوُّيًا ؛ لأن انْطَوَّيْتُ وَتَطَوَّيْتُ
 بمعنى واحد .

قال رؤية [من الرجز] :

٣١٠ - وَقَدْ تَطَوَّيْتُ انْطِوَاءً الحَضْبِ^(٣)

ومثل ذلك : تَجَاوَزَ اجْتِوَارًا ، وَتَبَّعَ اتِّبَاعًا .

* * *

(١) في أ : وإن .

(٢) سقط في ط .

(٣) الشاهد فيه مجيء الانطواء مصدرًا لـ « تَطَوَّيْتُ » ؛ لأن المعنى واحد .

ينظر : ديوانه ١٦ ، والدرر ٥٩/٣ ، وشرح أبيات سيويه ٢٩١/١ ، وشرح المفصل ١/١١٢ ، والكتاب ٨٢/٤ ، واللسان (حضب) ، وهو بلا نسبة في اللسان (طوى) ، وجمع الهوامع ١٨٧/١ .

بَابُ اشْتِقَاقِ أَسْمَاءِ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ وَالْمَصَادِرِ

وَالْآلَاتِ الَّتِي يُعَالَجُ بِهَا الْفِعْلُ

اعلم : أن الفعل ، إما أن يكون ثلاثيًا أو أزيد :

فإن كان ثلاثيًا ، فإن الصحيح منه والمعتلّ العين أو الفاء بالياء ، إن كان مضارعه يُفَعِّلُ بضم العين أو فتحها :

فإن اسم المصدر والزمان والمكان يأتي على مفعّل بفتح العين ؛ نحو : المقعد ، والمذهب ، وقد شذّما^(١) مضارعه يُفَعِّلُ بفتح العين لفظتان ؛ فجاءتا في المصدر بكسر العين ، وهما المحمّد ، والمكبر ، وشذّما مضارعه يُفَعِّلُ بضم العين إحدى عشرة لفظة ؛ فجاءت مكسورة العين في المكان ، وهي المثبت والمجزر ، والمشيّق ، والمشيكن ، والمطلع ، والمشرق ، والمغرب ، والمزفّق ، والمفرّق ، والمثييك ، والمشيّد .

وقد اشتغِلَ المَطْلِعُ بكسر العين في معنى الطلوع ، وقد قُرئ ﴿ حَتَّى مَطْلِعِ الْفَجْرِ ﴾ [القدر : ٥] بكسر اللام .

وإن كان مضارعه مكسور العين ، كان المصدر على : مَفْعَل بفتح العين إلا ثلاثة ألفاظ شذّت ، وهي : المَزْجِعُ ، وَالمَحْضِرُ ، وَالمَفْجِرُ ؛ فجاءت مكسورة العين .

والزمان والمكان على مَفْعِل ، بكسرها ؛ نحو : المَضْرِب . وأما المعتلّ الفاء بالواو ،

فإن لم يكن / المضارع منه متحرك الفاء ، كان الفعل منه في الزمان والمكان والمصدر ١٠١ ب مَكْشُورَ العين ؛ نحو : مَوْعِد ، ومَوْهَب ، إلّا ما شذّ من قولهم : مَوْجَل ، ومَوْحَل ، ومَوْضِع ، فجاءت مفتوحة العين .

وكذلك ينبغي أن يكون كل مفعّل فائزًا واو كائنا ما كان إلّا ما شذّ من قولهم : مَوْعَب^(٢) ، ومَوْظَب ، ومَوْزَق ، وإن كان مضارعه متحرك الفاء ، كان حكمه مُحْكَم نظيره من الصحيح ؛ نحو : وددت أَوْدُ .

وأما المعتلّ اللام أو العين ، فإن اسم المصدر منه والزمان والمكان على مَفْعَل بفتح

(١) في أ : وشذّما .

(٢) في أ : موهب .

العين ؛ نحو : المغزى ، والمزى ، والمقام إلا ما شذ من قولهم : مأوى الإبل ،
والمغصية ، والمحمية ، والهاء لازمة^(١) لهما .

وإن كان أزيد ، جاء منه اسم الزمان والمكان والمصدر على حسب اسم المفعول ،
فتقول : مُكْرَم ، ومُتْرَق ، فى المصدر والزمان والمكان ؛ كما تقول فى اسم المفعول .
وقد يُتَنى اسم المكان ممّا يكثر به على مَفْعَلَة ، بفتح العين ، والهاء لازمة له ؛
فتقول : أَرْضٌ مَشْبَعَة ، ومَذَابَة ، ومَأْسَدَة ، ومَثْعَلَة ، فى لغة من يقول تُعَالَة ، ومَخِيَاة ،
ومَفْعَاة ، ومَفْثَاة .

ولا يجيئون بنظير ذلك فيما جاوز الثلاثة من نحو : الضفدع ، استغنوا عن ذلك
بقولهم : كثيرة الضفادع .

وإن اشتقت من مصادر بنات الثلاثة اسمًا للآلة التى يعالج بها ، كان على وزن
مِفْعَل ؛ نحو : مِخْلَب ، ومِنْجَل ، ومِضْفَى ، ومِخْيَط ، ومِخْرَز ، وقد تلحقه التاء ؛
نحو : مِكَسَحَة ، ومِسلَة ، ومِشْرَجَة ، وقد يجىء على مِفْعَال نحو : مِقْرَاض ،
ومِفْتَاح ، ومِصْبَاح .

* * *

(١) فى أ : اللازمة .

بَابُ الْمَقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ الْمَقْيَسِينَ

الاسم الذى يُقْصَرُ بقياس ، هو كلُّ مصدر لفعل ثلاثى معتلّ اللام غير متعدّد ، على وزن فَعِل ؛ نحو : عَمِيَ ، وطوى وكلُّ مصدر أو اسم مفعول ، أو زمان أو مكان لفعل معتلّ الآخر على أَزِيدَ من ثلاثة أحرف ، إذا كان فى أوله مِيمٌ زائدة ؛ نحو : مُغْطًى ، وكلُّ مضدّر على وزن : الْفُعَيْلَى ، إلا ما شُدَّ من قولهم : الْخَصْبِصَاءُ ، وقد تقدّم . وكلُّ جمع تكسير لفُعْلَى ، مؤنث الأفعال ، إذا كانت معتلة / اللام ؛ نحو : ١٠٢ أ الْعُلَى ، أو لاسم معتلّ اللام - أيضًا - على وزن فَعْلَة ، أو فُعْلَة نحو : لَحَى وَغَرَى . وكلُّ جمع على وزن فُعَالَى أو فُعَالَى أو فُعْلَى ؛ نحو : سَكَارَى ، وشَكَارَى ، وَخَفَقَى .

وكلُّ فُعْلَى مؤنث فعْلان نحو : سَكَرَى ، وكلُّ فُعْلَى مؤنث الأفعال نحو : الْكُبْرَى . وكلُّ اسم قبل تاء التانيث منه ألف إذا جمع بحذفها نحو : خَصَى ، وَقَطَا . وكل اسم من فعل معتلّ اللام على وزن مَفْعَل ؛ نحو : مَزَمَى ، وَمَلَهَى . وما كان من أسماء المَشْيِ فى آخره ألف ؛ نحو : الْقَهْقَرَى ، وَالْبَشَكَى ، وَالْخَوَزَلَى ، ما كان على فُعَالَى مشدّد العين أو مخفّفها ، وإن وقع على مفرد ، نحو : خُبَّازَى .

وكلُّ اسم على وزن فَعْلَى ، وإن لم يكن اسم مشى ، فإن الأكثر فيه أن يجيء مقصورًا ؛ نحو : جَحَزَى .

والاسم الذى يمدُّ بقياس كلِّ مصدر لفعل معتلّ اللام على وزن التفعّال ؛ نحو : التَّقْصَاءُ والْتَرْمَاءُ .

وكلُّ مضدّر لفعل معتلّ اللام زائد على ثلاثة أحرف قبل آخر نظيره من الصحيح ألف ؛ نحو : إِعْطَاءٌ وَاسْتِشْقَاءٌ .

وكلُّ جمع لاسم معتلّ اللام على وزن فِعَال ، يكون مفردة على وزن فَعْلَة أو فَعْل ، أو على وزن أفعال يكون مفردة على وزن فَعْل أو فُعْل أو فِعْل .

وكلُّ ما كان من المعتلّ اللام الذى يراد به المبالغة على فَعَال ؛ نحو : عُدَاءٌ ،

وَسَقَاءَ ، وَشَوَاءَ .

وكلُّ ما كان من أسماء الأصوات معتلّ اللام مضموم الأول ؛ نحو : دُعَاءَ ، وقد
يجيء مكسوره ؛ نحو : يَدَاءَ ، وكلُّ ما كان من المصادر المعتلة اللام علاجًا لرعزعة
البَدَن وارتفاعه ، وكان مضموم الأول ؛ نحو : الثَّرَاءَ ، وكلُّ فعلاء مؤنث أفعَل .
وكلُّ جمع على فُعْلَاء أو أفعلاء ؛ نحو : فُقَهَاءَ ، وَأَصْفِيَاءَ .
والمفرد من الجمع المعتلّ اللام على وزن أفعلة في فصيح الكلام ؛ نحو : أَرْدِيَّةَ ،
وَأَنْكَبِيَّةَ .

وما عدا ما ذكر من المقصور والممدود فمأخذه السَّمَاع .

* * *

بَابُ أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ وَالْمَفْعُولِينَ وَمَا جَرَى مَجْرَاهُمَا

مِنَ الصِّفَاتِ الْمُطْرَدَةِ فِي بَابِهَا

لا يخلو اسم الفاعل والمفعول من أن يكونا من / فعلٍ ثلاثيٍّ أو أزيد ، فإن كانا [من ١٠٢ ب فعل زائد] ^(١) على ثلاثة أحرف ، فإن اسم الفاعل واسم المفعول يَكُونَانِ على وزن ^(٢) المضارع في الحركات والسكنات ، وعدد الحروف ، إلا أن أولها أبدًا ميم مضمومة ، وما قبل الآخر من اسم الفاعل مكسورٌ لفظًا أو تقديرًا ، ومن اسم المفعول مفتوح لفظًا أو تقديرًا ؛ فتقول : مُكْرِمٌ ، ومُكْرَمٌ ، ومُسْتَخْرِجٌ ، [ومستخرج] ومُضْرَبٌ ومُضْرَبٌ ، إلا أن يعدل عن مفعّل إلى مثال من خمسة الأمثلة التي تعمل عمله ، وهي : فَعُولٌ ، وفَعَالٌ ، ومِفْعَالٌ ، وفَعِيلٌ ، وفَعِيلٌ ^(٣) ، وقد تقدّم ذكرها .

فأما قولهم : أَوْزَسَ الشَّجَرُ ، فهو وَارِسٌ ، وَأَيْفَعَ الغلامُ فهو يَافِعٌ ، وَأَلْفَحَ الرَّجُلُ فهو مُلْفَحٌ ، وَأَسْهَبَ ، فهو مُسْهَبٌ ، بفتح ما قبل الآخر في اسم الفاعل ، فشاذٌّ لا يقاس عليه .

وإن كانا من فعل ثلاثيٍّ ، فإن اسم المفعول يَكُونُ على وَزْنِ مفعولٍ ؛ نحو : مَضْرُوبٌ ، ومَقْتُولٌ ، ومَقْلُومٌ .

وأما اسم الفاعل ، فيكون من فَعَلٍ بفتح العين على وزن فاعِلٍ ؛ نحو : ضَارِبٌ ، وقَاعِدٌ ، وكذلك يكون من فَعَلَ وفَعِلَ ، بضم العين وكسرهما ، إن ذُهِبَ به مَذْهَبُ الزمان ، فإن لم يُذْهَبَ به ذلك المذهب ، فإنه يكون من فَعَّلَ بضم العين على وزن فَعِيلٍ ، نحو : ظَرِيفٌ .

فأما : خَائِرٌ ، وخَامِضٌ ، فشاذان لا يُقَاسُ عليهما ، ويكونُ من فَعِلَ المكسورة

(١) في ط : أزيد.

(٢) في أ : وفق .

(٣) م : باب أسماء الفاعلين والمفعولين وما جرى مجراهما من الصفات المطردة في بابها
قولي : « وهي فعول وفعال وفعل وفعل وفعل » مثال ذلك : ضروب زيدًا ، وضراب
زيدًا ، ومنحار بوائكها ، وحلر زيدًا ، وعليم الشيء [قوله « ومنحار بوائكها قول لبعض
العرب ذكره سيويه . ينظر شرح الألفية لابن الناظم ٤٢٦ والتصريح ٦٨/٢] أ هـ .

العين ، إن كَانَتْ متعدية على وزن فاعل ؛ نحو : عَالِم ، وَجَاهِل .
 وإن كَانَتْ غير متعدية على وَزْنِ فَعِل ؛ نحو : بَطِر ، وَأَشِير ، وقد يجيء على
 فَعِيل ؛ نحو : مَرِيض ، إلا في الامتلاء وضدّه ، فإنّ الغالب في اسم الفاعل منهما :
 فَعْلَان نحو : عَطْشَان ، وَرَيَّان ، أو في الألوان والعيوب الظاهرة وما أشبهها ، فإنّ
 الغالب في اسم الفاعل منهما أفعال ؛ نحو : أَحْمَر ، وَأَضْفَر ، وَأَغْمَى ، وَأَغْرَج .

* * *

بَابُ تَبْيِينِ الْحُرُوفِ الزَّوَائِدِ وَالْأَدِلَّةِ الَّتِي يَتَوَصَّلُ

بِهَا إِلَى مَعْرِفَةِ زِيَادَتِهَا

فحروف الزيادة عشرة ، يجمعها قولك : « أَمَانٌ وَتَسْهِيلٌ » والأدلة التي يتوصل بها إلى معرفة الزائد من الأصلية تسعة ، وهي : الاشتقاق الأصغر / ، والتضريف ، ١٠٣ أ والكثرة ، ولزوم الحرف للزيادة ، ولزوم حرف الزيادة للبناء ، وكون الزيادة لمعنى ، والنظير والخروج عنه ، والدخول في أوسع الباتين عند لزوم الخروج عن النظير .
فالاشتقاق الأصغر : هو عقد تضاريف تركيب من تراكيب الكلمة على معنى واحد ؛ وذلك نحو ردك ضارباً ، ومضارباً ، وضروباً ، وأمثال ذلك إلى معنى واحد ، وهو الضرب .

ولا يدخل الاشتقاق في سبعة أشياء ، وهي : الأسماء الأعجمية ، كإسماعيل ، والأصوات ؛ نحو : غاق ، والحروف وماشبه بها ^(١) من الأسماء المتوغلة في البناء ؛ نحو : مَنْ وَمَا ، واللغات المتداخلة ؛ نحو : الجون للأشود والأبيض ، والأسماء النادرة ؛ كطوبالة ، اسم النعجة ، والأسماء الخماسية ؛ نحو : سفرجل ، ويدخل فيما عدا ذلك .

والتضريف : تغيير صيغة الكلمة إلى صيغة أخرى ، وهو نوع من الاشتقاق ، إلا أنه يخالفه في أن الاستدلال بالتضريف ، على أن الحرف زائد ، إنما هو بالفرع على الأصل .

والاستدلال بالاشتقاق عكس ذلك ، فمثال الاستدلال برّد الفرع إلى الأصل : استدلالنا على زيادة همزة أحمر ، بأنه مأخوذ من الحمرة ، والحمرة هو الأصل الذي أخذ منه أحمر .

ومثال الاستدلال برّد الأصل إلى الفرع : استدلالنا على زيادة ياء أیصر ، بقولهم في جمعه ، أصار ، بحذف الياء ، فأصار فزغ عن أیصر ؛ لأنه جمعه ، وقد استدل به مع ذلك على زيادة يائه .

(١) في ط : شبهها .

ولا يدخل التصريف في أربعة أشياء ، وهي : الأسماء الأعجمية ، والأضواء ،
والحروف ، والأسماء المتوغلّة في البناء ، ويدخل فيما عدا ذلك .
والكثرة : هي أن يكون الحرف في موضع ما قد كثر وجوده زائدا فيما عرف له
اشتقاق أو تصريف .

ويقل وجوده أصليا فيه ؛ فينبغي أن يجعل زائدا إذا وقع في ذلك الموضع ، فيما لا
يعرف له اشتقاق ولا تصريف ، حملا على الأكثر ؛ نحو الهمزة ، وإذا وقعت أولا
وبعدها ثلاثة أحرف ، فإنها زائدة فيما عرف اشتقاقه ؛ نحو : أحمر ، وأصفر ، إلا
ألفاظا يسيرة ، وهي : أرطى ، في لغة من يقول : أديم مأروط ؛ فيثبت الهمزة ، وأيصر
بدليل ثباتها في « أصار » ، وأولق بدليل ثباتها في : ألق ، ومألوق ، وأمعة ؛ لأنها لو
كانت زائدة ، لكان وزنها أفعلة ، وهي صفة ، وأفعلة / ليس من أبنية الصفات ، فشأنها
فعله كذنبه ، فإذا جاءت الهمزة فيما لا اشتقاق له ولا تصريف ، نحو : أفل ، جعلت
زائدة ، حملا على الأكثر .

ولزوم الحرف الزيادة ، هو أن يكون الحرف في موضع ما قد لزم الزيادة فيما عرف له
اشتقاق أو تصريف ، فإذا جاء ذلك الحرف في ذلك الموضع فيما لا يعرف له اشتقاق
ولا تصريف ، جعل زائدا حملا على نظيره ، وذلك نحو : النون إذا وقعت ثالثة
ساكنة ، وبعدها حرفان ، وإن لم تكن مدغمة فيما بعدها ، فإنها زائدة فيما عرف
اشتقاقه ؛ نحو : « جَحَنَقْل » ؛ فإنه من الجَحَفَلَة ، وَحَبْنَطَى ، للعظيم البطن ، لأنك
تقول : حَبَطَ بطنه ، أى : عَظَمَ ، فإذا جاءت فيما لا يعرف له اشتقاق ولا تصريف ،
قضى عليها بالزيادة ؛ نحو : عبنقس .

ولزوم حروف الزيادة البناء ، مثاله لزوم النون في حِنطأو ، وِكِنْتأو ، وسِنْدأو ؛ فدل
ذلك على أنها زائدة ، إذ لو كانت أصلية ؛ لجا^(١) في موضعها حرف من الحروف
التي لا تزداد ؛ نحو « سِرْدَ أو » مثلا ، فَعَدَمٌ مِثْلُ ذَلِكَ من كلامهم دليل على أن النون
زائدة.

(١) في ط : كما .

وكونُ الزيادة لمعنى ؛ نحو حروف المضارعة وياء التصغير ؛ فإنه لمجرد (١) وجود الحرف يعطى معنى ينبغى أن يُجعلَ زائداً ؛ لأنه لم يوجد قط حرف أصلى فى الكلمة يعطى معنى .

والنَّظيرُ : هو أن يكون فى الكلمة حرف لا يمكن حمله إلا على أنه زائد ، ثم يسمع فى تلك الكلمة لغة أخرى يحتمل الحرف فيها ، أن يُحمَلَ على الأصالة والزيادة ، فيُقضى عليه بالزيادة ؛ لثبوت زيادته فى اللغة الأخرى ، التى هى نظيرة هذه ، وذلك نحو « تَنْفُل » ؛ فإن فيه لغتين ، فتح التاء الأولى وضم الفاء وضمها مع الفاء ، فمن فتح التاء لا يمكن أن تكون عنده إلا زائدة ؛ إذ لو كانت أصلية ، لكان وزن الكلمة : فَعْلًا ، بضم اللام الأولى ، ولم يَرِدْ مثل ذلك فى كلامهم .

ومن ضمها أمكن أن تكون عنده أصلية ؛ لأنه قد وُجِدَ فى كلامهم مثل : « فَعُلَّ » ، بضم الفاء واللام ؛ مثل : بُزُنْ ، إلا أنه لا يُقضى عليها إلا بالزيادة ؛ لثبوت زيادتها فى اللغة الأخرى .

والخروج عن النَّظير ، وهو أن يكون الحرف إن قُدِّرَ زائداً ، كان للكلمة التى يكون فيها نظير ، وإن / قُدِّرَ أصلاً ، لم يكن لها نظير أو بالعكس ؛ فإنه - إذ ذاك - ينبغى أن ١٠٤ أ يُحمَلَ على ما لا يؤدى إلى خروجها عن النَّظير ؛ نحو : عزويت .

فإننا إن جعلنا تاءه أصلية ، كان وزنه : فَعُولًا ، وليس من أبنية كلامهم ، وإن جعلناها زائدة ، كان وزنها : فَعْلِيَّتًا ، وهو موجود فى كلامهم ؛ نحو : عَفْرِيت ؛ فقضينا من أجل ذلك عليها بالزيادة .

والدُّخُولُ فى أوسع البابين عند لزوم الخروج عن النَّظير ، هو أن يكون فى اللفظ حرف واحد من حروف الزيادة ، إن جعلته أصلياً أو زائداً ، خرجت إلى بناءٍ لم يستقر فى كلامهم ؛ فينبغى أن يُحمَلَ ما جاء من ذلك ، على أن الحرف فيه زائد ؛ لأن أبنية الأصول قليلة ، وأبنية المزيد كثيرة متشرة ، فحملة على الباب الأوسع أولى ؛ وذلك نحو : كَنَهَبِل ، إن جعلت نونه أصلية ، كان وزنه « فَعْلًا » ، وليس ذلك من أبنية كلامهم .

(١) فى أ : بمجرد .

وإن جعلتها زائدة ، كان وزنه : « فَنَغْلًا » ، ولم يتقرر ذلك أيضًا في أنية كلامهم ؛ بدليل قاطع من اشتقاق أو تصريح ؛ لكن حمله على أنه : « فَنَغْلًا » أولى لما ذكرنا.

فهذه جملة الأدلة التي يُتَوَصَّل بها إلى تمييز الزائد من الأصلي .

* * *

ذِكْرُ النَّوعِ الثَّانِي مِنَ التَّضْرِيفِ

بَابُ الْإِدْغَامِ فِي الْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ

الإدغام ، وهو رفعك اللسان بالحرفين رفعة واحدة ، ولا يكون إلا فى مثلين [أو] متقاربتين ، فإذا اجتمع المتقاربان فى كلمة واحدة ، لم يَجُزْ إدغام أحدهما فى الآخر ؛ لما فى ذلك من الالتباس بإدغام المثليْن ؛ ألا ترى أنك لو قلت فى : أمثلة : أمثلة ، لم يدر هل الأصل أمثلة أو أمثلة ، إلا أن يكون المتقاربان الياء والواو وقد سبقَتْ إحداهما بالسكون ، فإنك تدغم إحداهما فى الأخرى ، إلا أن الواو هى التى تقلب ياءً ، تقدّمت أو تأخّرت ، نحو : ميت ، أصله : مَيوت ، وشقى أصله : شَقِيؤْ ، ما لم يمنع من ذلك مانع على ما نُبيِّنُ بعد ^(١) ، أو يكون بناء الكلمة مبيّناً أن الإدغام لا يمكن أن يكون من قبيل إدغام المثليْن ؛ وذلك نحو : انْفَعَلَ من المحو ، تقول فيه « امْحَى » ؛ لأنه قد علم أنه امْحَى فى / الأصل ؛ إذ ليس فى كلامهم أَفْعَلَ ، أو يكون أحد المتقاربين تاء ١٠٤ ب افتعل أو تفاعل أو تفعل ؛ ذلك نحو : تَطَيَّرَ ، وتَذَارَأَ ، واختَصَمَ .

فأما تفعل ، وتفاعل ، فتقلب فيهما التاء حرفاً من جنس ما بعدها ، وتسكنه بسبب الإدغام ، وتجتلب همزة الوصل ؛ إذ لا يمكن الابتداء بساكن ، فتقول : اطيّر ، واذاًراً ، وفى المضارع : يطَيِّر ، ويذاًراً ، وفى اسم الفاعل : مُطِير ، ومُدارىء ، وفى المصدر : اطيّر ، واذاًراً .

وأما افتعل ، فتقلب فيه التاء من جنس ما بعدها ، وتسكنها بنقل حركتها إلى ما قبلها ، ثم تدغم فتقول : خِصَم ، وإن شئت حذفْتَ الحركة ولم تَنْقُلْهَا ، ثم تكسر فاء افتعل لالتقاء الساكنين ، فتقول : خِصُم ، بكسر الخاء ، وإن شئت كسرت عين افتعل إتباعاً لفائِهَا ، فتقول : خِصُم ، بكسر الخاء ، والصاد ، وتذهب ألف الوصل فى جميع ذلك ؛ لتحرك الفاء .

(١) م : باب الإدغام فى الكلمة الواحدة

قولى : « نحو ميت أصله ميوت وشقى أصله : شقيو مالم يمنع من ذلك مانع ؛ على ما نُبيِّنُ بعد » أعنى أنك تقول : سويد وديوان ؛ فلا تدغم أحد حرفي العلة فى الآخر ؛ لعله ستذكر بعد. أ هـ .

وتقول على اللغة الأولى فى المضارع : يَخْصُم ، وفى اسم الفاعل : مَخْصُم ، بكسر الصاد فيهما ، وفى اسم المصدر : مُخْصَم ، بفتح الخاء والصاد .
وتقول على اللغة الثانية فى المضارع : يَخْصُم ، وفى اسم الفاعل : مُخْصَم ، بكسر الخاء والصاد فيهما ، وفى المصدر مَخْصُم بكسر الخاء وفتح الصاد ، ومنهم من يكسر حرف المضارعة فى هذا الوجه إتباعاً للخاء ، وتضم الخاء فى اسم الفاعل ، واسم المصدر فتقول : يَخْصُم ، ومُخْصَم ، ومُخْصَم ، وتعمل فى الفعل المضارع واسم الفاعل على اللغة الثالثة ؛ مثل ما فعلت فيهما على اللغة الثانية .
وأما اسم المصدر فتقول فيه : مُخْصَم ، ومُخْصَم ؛ كما فعلت فى اسم الفاعل على اللغة الثانية .

واسم المفعول إن كان الفعل متعدياً بمنزلة المصدر فى جميع ما ذُكِرَ ، والمسموع فى مصدره فَعْلٌ خاصة ، تقول : خَطَفَ خَطْفًا ، وخَصِمَ خِصْمًا ، وقرأ الحسن : ﴿ إِلَّا مَنْ خَطَفَ الْخُطْفَةَ فَاتَّبَعُهُ شِهَابٌ ثَاقِبٌ ﴾ [الصفات : ١٠] فزاد فى المصدر هاء ، والقياس يقتضى أن تقول فى المصدر خِصْمًا بكسر الخاء وفتح الصاد على اللغة الأولى والثانية ، وقياسه على اللغة الثالثة : خِصْم ، بكسر الخاء والصاد .
وما عدا ما ذُكِرَ لا يجوز فيه إدغام المتقارين ، إلا ألفاظاً شذت تُحْفَظُ ولا يُقَاسُ عليها / ، وهى سِتٌّ وَوَدَّ ، وعدان والأصل : سِدَسٌ ، وَوَتَد ، وعُتْدَان .

وإذا اجتمع المثلان فى كلمة واحدة ، فإما أن يكونا حرفين عِلَّةً أو حرفين صحيحين .
فإن كانا حرفي عِلَّةً ، فإما أن يكون الثانى ساكنًا أو متحركًا ، فإن كان ساكنًا ، لم يجر الإدغام ؛ نحو : حَيْثُ ، وأحيثُ .

وإن كان متحركًا ، فلا يخلو أن يكون ما قبله مفتوحًا أو غير مفتوح ، فإن كان مفتوحًا ، قلبته أَلْفًا ؛ نحو : أحياء ، واستحيا ، وإن كان غير مفتوح ، فلا تخلو حركة الثانى من المثلين من أن تكون إعرابًا ، أو غير إعراب ، فإن كانت إعرابًا ، لم تدغم ، نحو : لن يُحْيى ، ورَأَيْتُ مُخَيِّيًا ، وإن كانت لغير إعراب ، فإما أن تكون متطرفة أو غير متطرفة ، فإن كانت متطرفة ، جاز الإظهار والإدغام ، نحو : حَيَّ ، وحَيَّ ، وحَيَّ ، وحَيَّ .

ومن قال بع ، قال : حي ، بكسر الحاء ، ومن قال : حيي ، قال : حيوا ، كَرَضُوا ، ومن قال : حيي ، قال : حيوا ، كرّضوا ؛ وعلى ذلك قوله [من مجزوء الكامل] :

٣١١- عَيُّوا بِأَمْرِهِمْ كَمَا عَيَّثَ بِبَيْضَتِهَا الْحَمَامَةُ^(١)

وإن لم تكن متطرفة ، فإمّا أن يكون بعدها علامتا التثنية ، أو علامتا الجمع ، أو تاء التانيث ، أو ألف التانيث الممدودة أو الألف والنون الزائدتان :

فإن كان بعدها علامتا التثنية أو علامتا الجمع ، لم يَجْزُ إلا الإظهار ؛ نحو قولك : مُخَيَّان ، ومُحَيَّات ، وإن كان بعدها تاء التانيث : فإمّا أن تكون قد لَحِقَتِ المفرد أو بناء الجمع ، فإن لحقت بناء الجمع ، جاز الإظهار والإدغام ؛ نحو : أَخِيَّةٌ وَأَعِيَّةٌ ، وإن شئت قلت : أَخِيَّةٌ ، وَأَعِيَّةٌ ، وإن لَحِقَتِ المفرد ، فلا يخلو من أن تكون عوضًا من محذوف ، أو لا تكون ، فإن لم تكن عوضًا ، لم يَجْزُ إلا الإظهار ؛ نحو : مُخِيَّةٌ ، ومعية .

وإن كانت عوضًا ، لم يَجْزُ إلا الإدغام ؛ نحو : تَحِيَّةٌ ، مصدر حيًا ، والأصل : تَحِيى ، فحذفت ياء تفعيل ، وعوّضت التاء منها .

وإن كان بعدها ألف التانيث الممدودة ، أو الألف والنون الزائدتان ، جاز الإدغام والإظهار ، فتقول في جمع : عَيى ، أعياء ، وأعياء إن شئت .

وتقول في « مَفْعَلَان » من : حَيَّثُ : محييان ، ومحييان إن شئت ، وإذا أظهرت المثليين ، ولم تدغم ، كان الإخفاء في حركة الأول من / المثليين أفصح من الإظهار ، ١٠٥ ب والإخفاء في الحركة إذا كانت كسرة ؛ نحو : مُخَيِّين أحسن منه إذا كانت فتحة ؛

(١) نسب هذا البيت لعبيد بن الأبرص ولابن مفرغ الحميري ولسلامة بن جندل وجاء بلا نسبة أيضًا .

والشاهد فيه : قوله : عَيُّوا حيث أدغمها ، وأجراها مجرى المضاعف الصحيح ، فسلمت من الاعتلال والحذف لما لحقها من الإدغام .

ينظر : ديوان عبيد بن الأبرص / ١٣٨ ، وأدب الكاتب ٦٨ ، والحيوان ١٨٩/٣ ، وشرح أبيات سيويه ٤٣٠/٢ ، وشرح شواهد الإيضاح / ٦٣٣ ، وشرح المفصل ١١٥/١٠ ، وعيون الأخبار ٨٥/٢ ، واللسان (حيا) ، (عيا) ، وملحق ديوان ابن مفرغ ٢٤٤ ، وملحق ديوان سلامة بن جندل ٢٤٦ ، والكتاب ٣٩٦/٤ ، والمقتضب ١٨٢/١ ، والمتع في التصريف ٢/ ٥٧٨ ، والمنصف ١٩١/٢ ، وفيه : النعامة مكان الحمامة .

نحو : مُخَيِّن .

وإن كان المثلان حرفين صحيحَيْن ، فإمّا أن يكون الثانى منهما متحرّكًا أو ساكنًا .
فإن كان متحرّكًا ، فلا يخلو من أن يكون اجتماعهما فى اسم ، أو فى فعل ، فإن
اجتماعا فى فعل ، فالإدغام ليس إلا .

فإن كان الأول من المثلين ساكنًا ، أدغمته فى الثانى من غير تغيير ؛ نَحْوُ : ضَرْبٌ ،
وإن كان الأول منهما متحرّكًا ، سكنته بحذف الحركة منه ، إن كان ما قبله متحرّكًا ،
أو حرف مدّ ولين ؛ نَحْوُ : رَدٌّ ، واحمازٌ ، وتنقلها إلى ما قبلها إن كان ساكنًا غير
حرف مدّ ولين ؛ نحو : استقرّ ؛ هذا ما لم يكن الأول من المثلين مدغمًا فيه غيره ،
أو لم تُكُنْ الكلمة مُلحقة ، ويكون الإدغام مغيرا لها ، ومانعًا من أن تكون على مثال ما
ألحقت به أو لم يَكُنْ أحد المثلين فى أول الكلمة ، أو تاء افتعل ، أو ما تصرف منها .
فإن كان الأول منهما مدغمًا فيه غيره ، لم يجز إدغامه فيما بعده نحو: رَدَدٌ ، وإن
كانت الكلمة ملحقة ، والإدغام مغيرًا لها عما ألحقت به ، لم يجز الإدغام؛ نحو
جَلِبَبٌ ، وانحنكك .

وإن كان أحد المثلين فى أول الكلمة ، فإمّا أن يكون الثانى زائدًا ، أو غير زائد ، فإن
كان زائدًا ، لم يجز الإدغام ، بل تظهر وتحذف الثانى من المثلين ؛ فتقول : تتذكّر ،
وتذكّر إن شئت .

وإن كان أصليًا ، فإن شئت أظهرت ؛ نحو : تتابع ، وإن شئت ، أدغمت ،
فتسكن التاء الأولى ، وتجتلب همزة الوصل ؛ فتقول : اتّابع .

وإن كان أحد المثلين تاء افتعل أو ما تصرف منها ؛ نحو : اقْتَتَلَ ، فإنه يجوز فيه
الإظهار والإدغام ، ويكون حكمه فى الإدغام كحكم « اختَصَم » ، فى جميع ما
ذُكِرَ ؛ فتقول : قَتَلَ بفتح القاف والتاء ، وقَتَلَ بكسرهما ، وقَتَلَ بكسر القاف وفتح التاء
ويَقَتِّل بكسر الياء والقاف والتاء ، وَيَقَتِّل بفتح الياء وكسر القاف والتاء ، وَيَقَتِّل بفتح الياء
والقاف وكسر التاء .

وفى اسم الفاعل : مُقَتِّل ، بضم الميم وكسر القاف والتاء ، ومُقَتِّل بضم الميم

١٠٦ أ والقاف / وكسر التاء .

وفى اسم المفعول : مُقْتَل بكسر القاف وفتح التاء ، ومَقْتَل بفتحهما ، ومُقْتَل ،
بضم القاف وكسر التاء ، فيكون اسم المفعول فى هذين الوجهين الأخيرين بمنزلة اسم
الفاعل ، والمسموع فى المصدر فَعْل لا غير ، فتقول : قَتَلَ قَتْلًا ، والقياس : يقتضى أن
تقول : قَتَلًا ، بكسر القاف وفتح التاء ، وقَتَلًا بكسرهما .

وإن اجتماعا فى اسم ، فإما أن يكون على ثلاثة أحرف أو على أزيد ، فإن كان على
ثلاثة أحرف ، فإما أن يكون الأول متحركًا أو ساكنًا ، فإن كان ساكنًا ، فالإدغام ليس
إلا ؛ نحو : رَدُّ ، وودُّ ؛ إلا أن يضطرَّ شاعر ؛ فيفك ويحرك الأول ؛ نحو قوله [من
البسيط] :

٣١٢- مَاءٌ بِشَرْقِيٍّ سَلَمَى فَيْدُ أَوْ رَكَكُ^(١)

يريد : « رَكَ » .

وإن كان الأول متحركًا ، فإما أن يكون على وَزْنٍ من أوزان الأفعال ، أو لا يكون ،
فإن لم يَكُنْ على وزن من أوزانها ، لم يجز الإدغام ؛ نحو : سرر ، ودرر ، وإن كان
على وزن من أوزانها ، فإن كان على وزن فَعْل ، لم يجز الإدغام ؛ نحو : طَلَل ، وإن
كان على وزن فَعِل أو فَعُل ، أدغمت نحو : طَبَّ ، وصبَّ ، والأصل : طبب
وصبب .

وإن كان الاسم على أزيد من ثلاثة أحرف ، أدغمت ، كان الاسم على وزن من
أوزان الأفعال ، أو لم يكن ، وكان الأول من المثلين ساكنًا أو متحركًا ، إلا أنك تسكن
المتحرك بنقل حركته إلى ما قبله ، وإن كان ساكنًا غير حرف مدٍّ ولين ، نحو : رادَّ ،
ومُخَمَّر ، ولا يحتاج إلى تغيير ، إن كان الأول ساكنًا ؛ نحو : خدب ؛ هذا ما لم
يُمتنع الإدغام ، وكون الأول من المثلين مدغمًا فيه ما قبله ، نحو : مزدد ، أو إلحاق نحو

(١) البيت لزهير بن أبي سلمى .

والشاهد فيه : قوله : « رَكَك » يريد : « رَكَ » ، فاضطر الشاعر إلى فك الإدغام وتحريك
الأول .

ينظر : ديوانه (١٦٧) ، المتع فى التصريف (٦٤٣) .

قَرَدَد ، وَمُسْحَنُكَك ، فَأَمَّا مَحَب ، فَشَاذ ، وَأَمَّا فَكَّ «الأجلل» من قوله [من الرجز] :
 ٣١٣- الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَجَلِّ (١)

فضرورة .

وإن كان الثانى من المثلثين ساكناً ، فإمّا أن تصلّ إليه الحركة فى حال ما ، أو لا تصلّ ؛ فإن وصلت إليه الحركة ، فإنّ أهل الحجاز لا يدغمون نحو قولك : إن تَرَدُّدُ أَرَدُّد ، ولا تُضَارَر ، واشْدُّد .

١٠٦ ب وأما غيرهم / من العرب : فيُدغم ويحرّك الثانى بالفتح ، إن اتّصل به ألف ؛ نحو رُذَا ، وبالضمّ إن اتّصل به واو ؛ نحو : رُدُّوا ، وبالكسر إن اتّصل به ياء ؛ نحو : رُدَّى .
 فإن لم يتصلّ به شىء من ذلك ، اختلفوا فى تحريك الثانى فمنهم من يحركه أبداً بحركة ما قبله إبتاعاً ، فيقول : رُدُّ ، وفرّ ، وعَضُّ ، إلا أن يتصل به الهاء والألف التى للمؤنث ؛ فيفتح على كلّ حال ؛ نحو : رُدُّها ، وفرّها ، وعَضُّها .
 أو الهاء التى للمذكر فيضم على كلّ حال ؛ نحو : رُدُّه ، وفرّه ، وعَضُّه ، أو يكون بعده ساكن هو أول كلمة أخرى ، فيكسر ، ومنهم من يفتحه على كلّ حال ، إلا إذا كان بعده ساكن ؛ فإنه يحركه بالكسر ؛ نحو : رُدُّ القوم ، ومنهم من يفتحه على كلّ حال ، كان بعده ساكن أو لم يكن .
 ومنهم من يكسره على كلّ حال .

فأما : هَلُم ، فالتزيم فيها الفتح تخفيفاً لأجل التركيب الذى فيها .
 وإن لم تصلّ إليه حركة لم يجز الإدغام ؛ نحو : رَدَدْتُ ، ورَدَدْتُ ، إلا أناساً من بكر بن وائل ؛ فإنهم يدغمون ، فيقولون : رَدُّتْ ، ورَدَّتْ وقد شَدَّتِ العرب فى : أَحَشْتُ ، وظَلَلْتُ ، ومَشَّتْ ؛ فحذفوا منها أحد المثلثين تخفيفاً .

(١) البيت لأبي النجم .

والشاهد فيه : قوله : الأجلل ، والقياس : الأجل . ففك الإدغام ضرورة .
 ينظر : خزانة الأدب ٣٩٠/٢ ، والدرر ١٣٨/٦ ، وشرح شواهد المغنى ٤٤٩/١ ، والمقاصد النحوية ٥٩٥/٤ ، وبلا نسبة فى الخصائص ٨٧/٣ ، وشرح الأشموني ٨٠٥/٣ ، ٨٩٣ ، والمقتضب ١٤٢/١ ، ٢٥٣ ، والمتع فى التصريف ٦٤٩/٢ ، والمنصف ٣٣٩/١ ونوادير أبي زيد ص ٤٤ ، وجمع الهوامع ١٥٧/٢ .

بَابُ حُرُوفِ الْبَدَلِ

وهي : السين ، والضاد ، والزاي ، والعين ، والكاف ، والفاء ، والشين .
والحروف التي يجمعها قولك : « أجد طويت منها » ، فهذه الحروف التي تبدل
من غير إدغام ؛ فإن كان البدل لإدغام ، لم يكن مختصاً بهذه الحروف ، بل جائزاً
فيها ، وفي غيرها على ما يُتَّيَّن في إدغام المُتَقَارِبَيْنِ .

فأما الهمزة ، فأبدلت من خمسة أحرف ، وهي حروف العلة الثلاثة والهاء والعين ،
فأبدلت من الألف على غير قياس ، إذا كان بعدها ساكن ؛ نحو قول بعضهم : دَابَّةٌ ،
وشَابَّةٌ ، ونحو قراءة أبي أيوب : ﴿ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ [الفاتحة : ٧] ، وقراءة عمرو بن
عبيد : ﴿ وَلَا جَانَّ ﴾ [الرحمن : ٣٩] ؛ ومن ذلك قوله [من الطويل] :
٣١٤- وَبَعْدَ انْتِهَاضِ الشَّيْبِ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ

عَلَى لَعْنَى حَتَّى اشْعَالَ بَهِيمُهَا^(١)

وكثيراً ما يجيء في الشعر ، وقد أبدلت منها ، وإن لم يكن بعدها ساكن ، إلا أن
ذلك أقل .

تحكى عنهم : « تأبلت القدر » ، إذا ألقيت فيها التابل ، وكان العجاج يهمز العالم
والخاتم / ، قال [من الرجز] :

٣١٥- وَخِئْدَفٌ هَامَةٌ هَذَا الْعَالَمِ^(٢)

وتكون الهمزة المبدلة في هذا النوع ساكنة ، إلا أن تكون الألف في نية حركة ؛
فإنها تكون إذ ذاك متحركة بالحركة التي تكون للألف في الأصل ؛ نحو قول بعضهم :
« لَبَأَ رَجُلٌ الْحَجَّ » ، « حَلَأَ زَيْدٌ السُّوَيْقَ » .

(١) البيت بلا نسبة في : سر صناعة الإعراب ٧٣/١ ، وشرح المفصل ١٣٠/٩ ، ١٢/١٠ ،
واللسان (شعل) ، والممتع في التصريف ٣٢١/١ .

والشاهد فيه قوله : اشْعَالَ فهمز على لغة بعض العرب .

(٢) الشاهد فيه قوله : العالم يريد : العالم ، فهمز الألف على لغة بعض العرب .

ينظر : ديوانه ٤٤٢/١ ، ووصف المباني ص ٥٦ ، و سر صناعة الإعراب ٩٠/١ ، وشرح المفصل

١٢/١٠ ، ١٣ ، وشرح شواهد الشافية ص ٤٢٨ ، ولسان العرب (بيت) (علم) وبلا نسبة في

وصف المباني ص ٤٤٧ وشرح شافية ابن الحاجب ٢٠٥/٣ ، والممتع في التصريف ٣٢٤/١ .

ومن ذلك قول ابن كثوة [من البسيط] :

٣١٦- وَلِي نَعَامٌ بَنَى صَفْوَانَ زَوْزَاةً لَمَّا رَأَى أَسَدًا فِي الْغَابِ قَدْ وَثَبَا^(١)

وأنشد الفراء [من الرجز] :

٣١٧- يَا دَارَ مَيِّ بِدَكَادِيكَ الْبَرْقِ صَبْرًا فَقَدْ هَيَّجَتْ شَوْقَ الْمُشْتَقِّ^(٢)

وأبدلت منها بقياس في الوقف ؛ نحو حبلاً ، وقد تقدّم ذكره .

ومن الألف الزائدة بلزوم إذا وقعت بعد ألف جمع في نحو رسائل ، ومن هذا القبيل : إبدالها من الياء والواو إذا وقعتا بعد ألف زائدة طرفاً أو عينين في اسم الفاعل المأخوذ من فعل معتل العين ؛ نحو : قائم ، وبائع ، وكساء ، ورداء ؛ لأنّ الهمزة ، إنّما أبدلت من الألف المبدلة من الياء والواو على حسب ما يقتضيه التصريف ، ومن هذا القبيل إبدالها من ألف التانيث في نحو : صَحْرَاء ؛ لوقوعها متطرفة بعد ألف زائدة ؛ ولذلك إذا جمعوا قالوا : صَحَارَى ، فلم تثبت الهمزة ؛ لزوال موجبها ، وهو الألف ؛ نحو قوله [من الهزج] :

٣١٨- لَقَدْ أَغْدُو عَلَى أَشَقِّ رَ يَغْتَالُ الصُّحَارِيَا^(٣)

(١) الشاهد فيه قوله : زَوْزَاةً والأصل : زَوْزَاة ، فهمز الألف وحركها بالفتح لأنها حركة الألف في الأصل .

ينظر : الخصائص ١٤٥/٣ ، وسر صناعة الإعراب ٩١/١ ، واللسان (نعم) ، (زوى) ، والممتع في التصريف ٣٢٥/١ ، وهو بلا نسبة في المختص ٣١٠/١ .
(٢) البيت لرؤبة بن العجاج ، وليس في ديوانه ، والشاهد فيه : قوله : المشتق ، وأصله : المشتاق ، فقلب الألف همزة ، وحركه بالكسر ، لأن الألف بدل من واو مكسورة .
ويروى « سلمى » بدل « مي » .

والدكاديك جمع الدكدك وهو الرمل المتلبد في الأرض لم يرتفع
ينظر : شرح شواهد الشافية ص ١٧٥ ، وليس في ديوانه ، وبلا نسبة في الخصائص ٣/١٤٥ ، وسر صناعة الإعراب ص ٩١ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٥٠/٢ ، ٢٠٤/٣ ولسان العرب ، (شوق) ، (دكك) ، (حول) ، والممتع في التصريف ٣٢٥/١ .
(٣) البيت للوليد بن يزيد .

والشاهد فيه قوله : الصُّحَارِيَا في جمع الصحراء . قال البغدادي : لما قلبت الألف بعد الراء ، في الجمع ، ياءً ، قلبت الهمزة التي أصلها ألف التانيث ياءً أيضاً ، وهذا أصل كلّ جمع لنحو : صحراء ، ثم يُخَفَّفُ بحذف الياء الأولى ، فيصير صحاري بكسر الراء وتخفيف الياء مثل : مداري ، ويجوز أن تبدل الكسرة فتحة ، فتقلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، كما فعلوا في مدارى . وهذان الوجهان هما المستعملان ، والأول أصل متروك يوجد في الشعر . =

وأبدلت من الواو على غير لزوم بقياس ، إذا كانت مضمومة ضمة لازمة ، وكانت أول كلمة ، أو بعد ساكن لا تكون مدغماً فيها أو قبله ؛ نحو : « أَعِدْ وَأَذُورْ ، وفُتُوجْ » وإذا كانت مكسورة أولاً نحو : إِعَاء ، وإِفَادَة ، وإن شئت ، تركت الهمزة في جميع ذلك .

وعلى اللزوم إذا انضاف إليها واو أخرى في أول كلمة ؛ نحو : أو اصل ، ما لم تكن الثانية مدّة عارضة ؛ فلا يلزم الهمزة ؛ نحو : ووري ، وإذا كانت الواو زائدة للمد ، ووقعت بعد الألف في الجمع المتناهي ؛ نحو : حَلَائِب ، جمع حَلُوبَة ، فإن لم تكن (١) زائدة للمد ، لم يهمز حتى تكون قريبة من الطرف ، لفظاً أو نية غير صحيحة في المفرد ، في موضع ينبغي أن تُعَلَّ فيه ، وقد تقدّم الألف واو أو ياء ؛ نحو قولك في جمع أوّل : أوائل ، وسيّد سيائد / ، والأصل : سَيَاود ؛ وكذلك لو زدت ياء قبل الطرف ، فقلت : ١٠٧ ب أوائل للضرورة ، لهمزت ؛ لأنها في نية أن تلي الطرف ، ولا تُهمز في عَوَاوِير جمع عَوَار ؛ لأنها بعيدة من الطرف لفظاً ونية ، ولا في ضَيَاوَن ؛ لأنها صُنِحَتْ في : ضيُون ، وقد كان ينبغي أن يُدْغِمَ فيقال : ضَيِّنْ ، وأبدلت على غير قياس مفتوحة أولاً ، قالوا : أَحَد ، وأَجَم ، وَأَنَاءة في وَحَد ، وَوَجَم ، وَوَنَاءة ، ومكسورة غير أول في مصائب ، وأَقَائِم ، والأصل : مَصَابِيب وَأَقَاوِم ، وساكنة في موقد في الشعر ؛ قال [من الوافر] :
٣١٩- أَحَبُّ الْمُؤَقِدِينَ إِلَيَّ مُؤَسَى (٢)

وأبدلت من الياء بقياس ولزوم ، إذا كانت زائدة للمد في المفرد ، ووقعت بعد

= ينظر : ديوانه ٧٤ ، وخزانة الأدب ٤٢٤/٧ ، ٤٢٦ ، وسر صناعة الإعراب ٨٦/١ ، وشرح شواهد الشافية ٩٥/٤ ، وشرح المفصل ٥٨/٥ ، والمتع في التصريف ٣٣٠/١ ، وبلا نسبة في الإنصاف ٨١٦/٢ ، وشرح شافية ابن الحاجب ١٩٤/١ ، ١٦٢/٢ .

(١) في ط : لم تكن الواو .

(٢) البيت لجرير .

والشاهد فيه : همز الواو في المؤقدين ومؤسي ، لأنه قدّر ضمة الميم على الواو ، وهذا غير قياسي ينظر : ديوانه ص ٢٨٨ ، والأشباه والنظائر ١٢/٢ ، ٧٤/٨ ، والخصائص ١٧٥/٢ ، ٣/١٤٦ ، ١٤٩ ، ٣١٩ ، وشرح شواهد الشافية ص ٤٢٩ ، شرح شواهد المغني ٩٦٢/٢ ، المحتسب ٤٧/١ ، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٧٩/١ ، وشرح شافية ابن الحاجب ص ٢٠٦ ، ومغني اللبيب ٦٨٤/٢ ، والمتع في التصريف ٩١/١ ، ٣٤٢ ، ٥٦٥/٢ .

الألف في الجمع الذي لا تَظِيرَ له في الآحاد ، نحو : صحائف .
فإن لم تُكُنْ زائدة للمد ، لم تهمز حتى تكون قريبة من الطرف لفظاً أو نيةً ، ويكون
قبل الألف ياء أو واو نحو : عَيْل ، وعيائل ، والأصل : عيائيل ، وكذلك لو بنيت
« فَوْعَلَا » من البيع ، ثم جمعته ، لقلت : يَبِيع ، وبوائع ، والأصل : بوايع .
ولو زدت ياء قبل الطرف في الضرورة ، لهمزت أيضاً ؛ لأنها تلي الطرف في النية ،
قال [من الرجز] :

٣٢٠- فِيهَا عَيَائِيلُ أَشُوذُ وَتُمَزُّ^(١)

وأبدلت على غير قياس في أَلْيَافُظ ، فقالوا : أدى ، والأصل : يدى .
ومن كلامهم : « قَطَعَ اللَّهُ أَدِيه » ، وقالوا : أَلَل ، في يَلَل ، ورَيْتَال ، في رَيْتَال ،
وشُتْمَة ، في شِيْمَة .

وأبدلت على غير قياس من الهاء في : ماء ، وأَمْوَاء ، والأصل : مَاء ، وأَمْوَاه ؛ قال
[من الرجز] :

٣٢١- وَبَلْدَةِ قَالِصَةِ أَمْوَاؤُهَا يَسْتَنُّ فِي رَأْدِ الضُّحَى أَفْيَاؤُهَا^(٢)

وفي « آل » ، والأصل : أهل ، بدليل قولهم : أَهَيْل ، فأبدلوا من الهاء همزة ، ومن
الهمزة ألفاً ، وفي : هل ، وهذا ، فقالوا : « أَلْ فَعَلْتُ » ، وأَذَا قَامَ ، وأبدلت من
العين - أيضاً - على غير قياس في عُباب ، فقالوا : أَبَاب ، قال [من الرجز] :

٣٢٢- أَبَابُ بَحْرِ صَاحِلِكِ هَزُوقُ^(٣)

وأما الجيم ، فأبدلت من الياء لا غير ، إذا كانت مشددة باطراد ، متطرفة كانت
أو غير متطرفة ، قالوا : « فَقِيمَج » و« مُرَج » أى : فقيمي ، ومُرى .

(١) تقدم برقم (٢٩٩) .

(٢) البيت بلا نسبة في : جمهرة اللغة / ٢٤٨ ، ورسف المباني / ٨٤ ، وسر صناعة الإعراب / ١٠٠ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٠٨/٣ ، وشرح شواهد الشافية / ٤٣٧ ، وشرح المفصل ١٥/١٠ ، واللسان (موه) ، والمتع في التصريف ٣٤٨/١ ، والمنصف ١٥١/٢ .

والشاهد فيه : قوله أَمْوَاؤُهَا ، والأصل : أَمْوَاهَا فأبدل الهاء همزة شذوذاً .

وقوله : وبلدة مجرور بـ « رُبُّ » المحذوفة بعد الواو .

(٣) البيت بلا نسبة في : شرح شافية ابن الحاجب ٢٠٧/٣ .

ومن ذلك قوله [من الرجز] :

٣٢٣- نَحَالِي غَوَيْفٌ وَأَبُو عَلَجٍ الْمُطْعِمَانِ اللَّحْمَ بِالْعَشِجِ^(١)

يريد : أبا عليّ والعشي .

وأنشد ابن الأعرابي^(٢) [من الرجز] :

٣٢٤- كَأَنَّ فِي أَذْنَائِهِنَّ الشُّوْلُ مِنْ عَبَسِ الصَّنِيفِ قُرُونُ الْأُجْلِ^(٣) / ١٠٨ أ

يريد : « الأُجْل » وأبدلت منها بغير أطراد ، إذا كانت خفيفة ، بل لا يحفظ ذلك إلا

في الشعر ؛ نحو قوله [من الرجز] :

٣٢٥- حَتَّى إِذَا مَا أَمْسَجَتْ وَأَمْسَجَا^(٤)

يريد : أمسيت وأمسيا ، وأنشد الفراء [من الرجز] :

٣٢٦- لَاهُمْ إِنْ كُنْتَ قِيلَتْ حَجَّتِجٌ فَلَا يَزَالُ شَاحِجٌ بِأُتَيْكَ يَجِ^(٥)

(١) تقدم برقم (٢٥٥) .

(٢) محمد بن زياد المعروف بابن الأعرابي ، راوية نشأته علامة باللغة ولد ١٥٠ هـ من أهل الكوفة ، كان أحول ، لم ير أحد في علم الشعر أغزر منه له تصانيف منها أسماء الخيل وفرسانها ، الأنواء ، الفاضل ، البشر ، وغيرها توفي ٢٣١ هـ .

ينظر : وفيات الأعيان ٤٩٢/١ ، تاريخ بغداد ٢٨٢/٥ ، المقتبس ٣/٦-٩ نزهة الألباء ٢٠٧ ، الأعلام ١٣١/٦ .

(٣) البيت لأبي النجم .

ويروى الشُّوْل بدلا من الشول والشاهد فيه : قوله : الأُجْل يريد : الأُجْل ، فأبدل الياء المشددة جيما مشددة على لغة بعض العرب .

ينظر : سمط اللآلي ص ٧١٢ ، وشرح شواهد الشافية ص ٤٨٥ ، والطرائف الأدبية ص ٦٣ ولسان العرب (عبس) ، (شول) ، والمختص ٧٦/١ ، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ٨٣ ، وأمالى القالي ٧٨/٢ ، وسر صناعة الإعراب ١٧٦/١ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٢٩/٣ ، ولسان العرب (أول) ، والمتع في التصريف ٢٤٨/١ .

(٤) البيت للعجاج وليس في ديوانه .

والشاهد فيه قوله : أمسجت وأمسجا يريد أمسيت وأمسيا ، فأبدل الياء جيما ، وهذا قبيح . ينظر : ملحق ديوانه ٢٧٨/٢ ، وشرح شواهد الإيضاح ٦٢٧ ، وشرح شواهد الشافية ٤٨٦ ، وهو بلا نسبة في سر صناعة الإعراب ١٧٧/١ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٣٠/٣ ، وشرح المفصل ٥٠/١٠ ، ولسان (الجيم) ، والمختص ٧٤/١ ، والمتع في التصريف ٣٥٥/١ .

(٥) البيت لرجل من اليمانيين .

وفي البيت شاهدان : أولهما حذف أل من اللهم شلوذا ، وثانيهما إبدال الجيم من الياء =

يريد : حجتي ، ويأتيك بي .

وأما الدال ، فأبدلت من التاء والذال ؛ فأبدلت بأطراد من تاء « افتعل » وما تصرف منها ، إذا كانت الفاء زائياً ، فقالوا : ازدان ، وازدلف ، ومزدان ، ومزدلف ، وازديان ، وازديلاف .

وأبدلت بغير أطراد منها ، إذا كانت الفاء جيماً ، فقالوا : اجدمعوا ، واجدز ، والأكثر التاء ، ومن ذلك قوله [من الوافر] :

٣٢٧- قُلْتُ لِصَاحِبِي : لَا تَحْسِنَا بِنَزْعِ أَصُولِهِ وَاجْدَزْ شَيْخَا^(١)

يريد : واجتز .

وإذا كانت الفاء ذالاً ، قالوا : « اذدكر » ، من غير إدغام ، قال أبو حكاك [من الرجز] :

٣٢٨- تُنْحَى عَلَى الشُّوكِ جُرَازًا مَقْضِبًا وَالْهَرَمُ تُذْرِيهِ اذْدِرَاءً عَجَبًا^(٢)

ومن تاء « تُولج » ، قالوا : دُولج .

= الخفيفة لاشتراكهما في الخرج والجهر ، والأصل حجتي ، وبي .

ينظر الدرر ٤٠/٣ ، والمقاصد النحوية ٥٧٠/٤ ، وبلا نسبة في الدرر ٢٢٩/٦ ، وسر صناعة الإعراب ١٧٧/١ ، وشرح الأشموني ٤٤٩/٢ ، وشرح التصريح ٣٦٧/٢ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٨٧/٢ ، وشرح شواهد الشافية ص ٢١٥ ، وشرح المفصل ٧٥/٩ ، ١٠/٥٠ ، ولسان العرب (دلق) ، ومجالس ثعلب ١٤٣/١ ، والمحتسب ٧٥/١ ، والمتع في التصريف ٣٥٥/١ ، ونوادر أبي زيد ص ١٦٤ ، وجمع الهوامع ١٧٨/١ ، ١٥٧/٢ .

(١) اختلف في نسبة البيت فنسب تارة إلى مضر بن ربيعي وأخرى إلى يزيد بن الطثيرة .

والشاهد فيه قوله : واجدز فإن أصله اجتز ، فقلبت تاء الافتعال دالاً .

ينظر : البيت لمضر بن ربيعي في شرح شواهد الشافية ص ٤٨١ ، وله أو ليزيد بن الطثيرة في لسان العرب (جزز) ، والمقاصد النحوية ٥٩١/٤ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨٥/٨ ، وخزانة الأدب ١٧/١١ ، وسر صناعة الإعراب ص ١٨٧ ، وشرح الأشموني ٨٧٤/٣ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٢٨/٣ ، وشرح المفصل ٤٩/١٠ ، والصاحبي في فقه اللغة ص ١٠٩ ، ٢١٨ ، ولسان العرب (جرر) ، والمتع في التصريف ٣٥٧/١ .

(٢) الشاهد فيه : قوله : اذدراء والأصل : اذ تراء ، فقلبت تاء الافتعال مع الذال دالاً لغير إدغام .

ينظر : سر صناعة الإعراب ١٨٧/١ ، شرح المفصل ٤٩/١٠ ، المتع في التصريف ١/١٠

٣٥٨ ، بلا نسبة في جمهرة اللغة ٥٢٣ ، شرح الأشموني ٨٧٤/٣ ، شرح المفصل ١٥٠/١٠ ،

لسان العرب (ذكر) .

وأبدلت من الذال في ذكر جمع ذكرة لا غير ، فقالوا : « ذكر » ؛ قال ابن مقبل^(١) [من البسيط] :

٣٢٩- يَا لَيْتَ لِي سَلْوَةٌ تُشْفِي النَّفْسَ بِهَا مِنْ بَغْضٍ مَا يَغْتَرِي قَلْبِي مِنَ الدَّكْرِ^(٢)
وأما الطاء ، فأبدلت من التاء لا غير ، إلا أنها تبدل منها بقياس على اللزوم في
افتعل ، ممّا فاؤه صاد أو ضاد أو طاء أو ظاء ؛ فتقول في : « افتعل » من الضرب ، والصبر ،
والظهر ، اضطرب ، واضطبر ، واضطهر^(٣) ؛ وكذلك تبدل منها ، إذا كانت الفاء ظاء ،
إلا أن ذلك من قبيل البدل الذي يكون بسبب الإذغام ؛ فتقول في : افتعل من الطرد :
اطرّد ، لما أبدلت التاء طاء في : اطرّد ، اجتمع لك مثلان^(٤) ؛ فأدغمت .

وتبدل منها بغير قياس ، إذا كانت ضميراً ، وقد وقعت بعد هذه الحروف ، فقالوا :
فحسط ، وحفظط ، وحضضط ، وحبط ، والأصل : فحضض ، وحفظت ،
[وحضضت] ، وحبطت ؛ وهو أكثر استعمالاً .

وأما الواو فأبدلت من ثلاثة أحرف ، وهي : الهمزة والألف ، والتاء ، [إلا أن
إبدالها من]^(٥) الألف والتاء ، إنما يُذكر في باب القلب ، فتبدل من الهمزة المنفردة
بقياس من غير لزوم ، إذا وقعت بعد واو زائدة للمدّ / حركة ما قبلها من جنسها ، ١٠٨ ب
وكانتا في كلمة واحدة ؛ فتقول : مَقْرُوٌّ في : مَقْرُوٌّ ، فإن لم تكن كذلك ، جاز أن
تُبدل منها الواو ، فتقول : ضَوْ ، والأحسن ألا تُبدل ؛ بل تُلقى حركة الهمزة على

(١) تميم بن أبي بن مقبل ، من بني العجلان ، من عامر بن صعصعة ، أبو كعب : شاعر جاهلي ،
أدرك الإسلام وأسلم ، فكان يكي أهل الجاهلية ، عاش نيفاً ومائة سنة ، وعدّ في المخضرمين ،
وكان يهاجي النجاشي الشاعر . له ديوان شعر ورد فيه ذكر وقعة صفين سنة ٣٧ هـ .
ينظر : خزنة البغدادي ١١٣/١ ، الأعلام ٨٧/٢ ، وسمط اللاكي ٦٦-٦٨ ، والإصابة ١/١٩٥ .

(٢) الشاهد في قوله : الذكر يريد الذكر ، فقلب الذال دالا .
ينظر : ديوانه (٨١) ، الخصائص ٣٥١/١ ، سر صناعة الإعراب ١٨٨/١ ، الممتع في
التصريف (٣٥٩/١) ، المنصف (١٤٠/٣) .

(٣) في أ : اضطهر .

(٤) في أ : المثلان .

(٥) في ط : لأن إبدالها إن .

الواو ، وتحذف الهمزة إذا قُصِدَ التخفيف؛ فيقال : ضَو .
وقد تقدّم حكمها ، إذا كانتا في كلمتين ، وتبدل - أيضًا - منها ، وإذا كانت مفتوحة وقبلها ضمة ؛ نحو: جُؤُن في جون ، إذا خففتها ، وإذا كانت ساكنة وقبلها ضمة ، نحو : بُؤُس ، في : بُؤُس ، وإذا كانت طرْفًا زائدة للإلحاق أو بدلا من أَضَل بعد ألف زائدة في التثنية أو النسب ؛ نحو : كِسَاء ، وِرْدَاء ، وِعْلَبَاء .
وقد تقدّم ذكر ذلك في موضعه ، وعلى اللزوم إذا كانت قبل الألف التي في الجمع المتناهي ، بشرط أن يكتنف الألف همزتان ؛ نحو : ذُؤَاب ، وأبدلت على غير قياس في : واخيت ، والأضل : آخيت .

فإن انضم إلى الهمزة همزة أخرى ، فإن كانت الثانية ساكنة ، لزم إبدالها واوًا ، إذا كانت التي قبلها مضمومة ؛ نحو : أوتى ، وإن كانت الثانية متحركة ، فإنها تبدل واوًا إن كانت الحركة ضمة أو فتحة ؛ نحو : أودم ، وأواتى ، والأصل : أؤادم ، وأؤاتى ، وتقول في مثل : « أؤم » من أُمْتُ : أؤُم ، وفي أفعل منه : أؤم ، والأصل : « آأم » ، و « آأم » فلما انتقلت الحركة إلى الهمزة بسبب الإدغام ، أبدلتها واوًا .
وأما الباء : فإنها أبدلت من ثمانية عَشَرَ حرفًا ، وهى : الألف ، والواو ، والسين ، والباء ، والراء ، والنون ، واللام ، والضاد ، والضاد ، والميم ، والدال ، والعين ، والكاف ، والتاء ، والثاء ، والجيم ، والهاء ، والهمزة .

إلا أن إبدالها من الألف والواو ، إنما يُذكر في باب القلب ، فأبدلت من السين على غير قياس من غير لزوم ^(١) في : سادس ، وخامس ، وقد تقدّم ذكره .

وأبدلت من الباء على غير لزوم ^(٢) فيما حكاه ثعلب ، من قولهم : « لا وزيك » ، وفي جمع ثعلب في أحد القولين ، وأزنب ؛ للضرورة ، قال [من البسيط] :
٣٣- لَهَا أَشَارِيْرٌ مِنْ لَحْمٍ تُنْمَرُهُ مِنْ الثَّعَالِي ، وَوَحْزٌ مِنْ أَرَانِيهَا ^(٣)

(١) في أ : ومن لزوم .

(٢) في أ : اللزوم .

(٣) عجبت اختلف في نسبته فتارة إلى أبي كاهل النمر بن تولب اليشكري وثانية إلى أبي كاهل اليشكري وثالثة إلى رجل من بني يشكر .

والشاهد فيه قوله : الثعالي و أرائها يريد : الثعالب ، و أرائها ، فأبدل الباء من الباء =

وأبدلت منها على اللزوم في : دِيْبَاج ، والأصل : دِبَّاج ، وأبدلت من الراء على اللزوم في / : قِيرَاط وشِيرَاز ، وتسَرَّيت ، والأصل : قِرَاط ، وشِرَاز وتسَرَّزت . ١٠٩ أ
وأبدلت من النون على اللزوم في : دِيتَار ، وَأَنَاسِي ، وظَرَابِي ، وتَظَنُّيت ، وتَسَنَّى ، والأصل : دِنَار ، وَأَنَاسِين ، وظَرَائِين ، وتَظَنُّن ، وتَسَنُّن ، أَيْ : تَغْيِير ، وعلى غير لزوم من نون إنسان الأولى ، فقالوا : إِيْسَان ؛ قال عامر بن جُوَيْن (١) [من الطويل] :
٣٣١- فَيَالَيْتَنِي مِنْ بَعْدِمَا طَافَ أَهْلُهَا هَلَكْتُ ، وَلَمْ أَسْمَعْ بِهَا صَوْتِ إِيْسَانِ (٢)
وأبدلت من اللام على غير لزوم في ؛ أَمَلَيْتُ الْكِتَابَ ، والأصل : أَمَلَلْتُ .
وأبدلت من الضاد - أَيْضًا - على غير لزوم في : قَصَّيتَ أَظْفَارِي ، والأصل : قَصَّيْتُ .

وأبدلت من الضاد - أَيْضًا - على غير لزوم في : تَفَضَّيْتُ مِنَ الْفِضَّةِ . وفي تَفَعَّلَ من الانقضاخ في الشعر ، قال المعجاج [من الرجز] :

٣٣٢- تَقْضِي الْبَارِئُ إِذَا الْبَارِئُ كَسَرَ (٣)

= ضرورة ، لأن الوزن يقتضي إسكان كل من هاتين الباعين .
ينظر لأبي كاهل النمر بن تولب الإشكري في الدرر ٤٧/٣ ، والمقاصد النحوية ٥٨٣/٤ ، ولأبي كاهل الإشكري في شرح أبيات سيويه ٥٦٠/١ ، وشرح شواهد الشافية ص ٤٤٣ ، ولسان العرب (رنب) ، (تمر) ، (شرر) ، (وخز) ، ولرجل من بني يشكر في الكتاب ٢/٢٧٣ ، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٣٢٧ ، وجمهرة اللغة ص ٣٩٥ ، ١٢٤٦ ، وسر صناعة الإعراب ٧٤٢/٢ ، وشرح الأشموني ٨٢٤/٣ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٢١٢/٣ ، وشرح المفصل ٢٤/١٠ ، والشعر والشعراء ١٠٧/١ ، وكتاب الصناعتين ص ١٥١ ، ولسان العرب (ثعب) ، (ثعل) ، (تلم) ، والمقتضب ٢٤٧/١ ، والمتع في التصريف ٣٦٩/١ ، وجمع الهوامع ١٨١/١ ، ١٥٧/٢ .

(١) عامر بن جُوَيْن بن عبد رضاء بن قمران الطائي : شاعر فارس ، من أشرف طييء في الجاهلية . من المعمرين . كان فاتكا . مستهترا . تبرأ قومه من جرأه . وله حكاية مع امرئ القيس قتله بعض بني كلب .

ينظر : الأعلام ٢٥٠/٣ ، خزانة البغدادي ٢٤/١ ، ٢٥ ، ورغبة الأمل ٢٣٥/٦ .

(٢) الشاهد فيه : قوله : إِيْسَان يريد : إنسان فأبدل النون ياء .
ينظر : لسان العرب (أنس) ، المتع في التصريف ٣٧١/١ ، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٧٥٧/٢ ، المحتسب ٢٠٣/٢ .

(٣) البيت للمعجاج .
والشاهد فيه قوله : تَقْضِي ، والأصل : تَقْضَى فأبدل الضاد الثالثة ياء ، وهذا شاذ . =

وأبدلت من الميم على اللزوم في : دِيمَاس ، والأصل : دِمَاس .
وأبدلت منها على غير اللزوم في : أَمَّا ، فقالوا : أَيْمًا ، وفي يَأْتُم ، وتَكُفُّوا في
الشُّعْر ؛ قال [من الطويل] :

٣٣٣- رَأَتْ رَجُلًا أَمَّا الْإِلَهَ فَيَتَّقِي وَأَمَّا بِفِعْلِ الصَّالِحَاتِ فَيَأْتِمِي^(١)

وقال الآخر^(٢) [من الرجز] :

٣٣٤- بَلْ لَوْ شَهِدَتِ النَّاسَ إِذْ تَكُفُّوا بِقَدْرِ حُمِّ لَهُمْ وَحُمُّوا^(٣)
وأبدلت من الدال في : تَضْدِيَّة ، والتضدية : التضييق والصوت ، وأصله : تَضِدَّة
من صَدَدَت ، قال تعالى : ﴿ إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ ﴾ [الزخرف ٥٧] أى :
يَضِجُّون .

وأبدلت من العين في « تَلَعَيْت » تَلْعِيَّة من اللَّعَاة ، وأصله : تَلَعْتُ تَلْعَةً وفي
ضَفَادِع ؛ للضرورة ، قال [من الرجز] :

٣٣٥- وَمَنْهَلٍ لَيْسَ لَهُ حَوَازِقُ وَلِضَفَادِي جَمُّهُ نَقَائِقُ^(٤)

وأبدلت من الكاف في جمع « مَكَّوك » ، فقالوا : مكاكى ، والأصل :
مكاكيك^(٥) .

= ينظر : ديوانه ٤٢/١ ، وأدب الكاتب ص ٤٨٧ ، والأشباه والنظائر ٤٨/١ ، وإصلاح
المنطق ص ٣٠٢ ، والدرر ٢٠/٦ ، وشرح المفصل ٢٥/١٠ ، والمتع في التصريف ٣٧٤/١ ،
وبلا نسبة في الخصائص ٩٠/٢ ، وشرح الأشموني ٨٧٩/٣ ، وجمع الهوامع ١٥٧/٢
(١) وتروى عبارة تزور امرأ بدلاً من رأت رجلاً .

والشاهد فيه قوله : فيأتمى أراد : فيأتم ، فأبدل الميم الثانية ياء .

ينظر : سر صناعة الإعراب ٧٦٠/٢ ، وشرح الأشموني ٨٧٩/٣ ، وشرح المفصل ١٠/١٠
٢٤ ، ولسان العرب (أم) ، (أما) ، (دسا) ، والمتع في التصريف ٣٧٤/١ .

(٢) في أ : قال الراجز .

(٣) البيت للعجاج ينظر ديوانه ص ٦٣ ، لسان العرب (كم)

(٤) البيت : لخلف الأحمر .

والشاهد فيه قوله : ولضفادي يريد : ولضفادع ، فأبدل الياء من العين ضرورة .

ينظر : الدرر ٢٢٧/٦ ، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٤٣٨/٤ ، وسر صناعة الإعراب ٢/٢

٧٦٢ ، وشرح الأشموني ٨٨٠/٣ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٢١٢/٣ ، وشرح المفصل ١٠/١٠

٢٤ ، والكتاب ٢٧٣/٢ ، والمقتضب ٢٤٧/١ ، والمتع في التصريف ٣٧٦/١ .

(٥) في ط : مكالك .

وأبدلت من تاء اتَّصَلَتِ الأولى في الضرورة ؛ نحو قوله [من الرجز] :

٣٣٦- قَامَتْ بِهِ تَنْشُدُ كُلُّ مَنْشِدٍ فَاتَّصَلَتْ بِمِثْلِ ضَوْءِ الْفَرْقَدِ^(١)

وأبدلت من التاء في ثالث ، فقالوا : « ثَالِي » ، وقد تقدّم ذكره .

وأبدلت من الجيم في / : دَيَّاجِي جَمْع : دَيَّجُوج ، والأصل : دَيَّاجِيج . ١٠٩ ب

وأبدلت من الهاء في : دَهْدَيْتُ الْحَجَرَ ، وَصَهَصَيْتُ بِالرَّجُلِ ، والأصل : دَهْدَهْتُ ، وَصَهَصَهْتُ .

وأبدلت من الهمزة على غير لزوم ، إذا وقعت الهمزة بعد ياء زائدة للمدّ حركة ما قبلها من جنسها ، وكانتا من^(٢) كلمة واحدة ، أو بعد ياء التصغير ؛ نحو : خُطِيَّة ، وَأَفَيْس .

فإن لم تكن كذلك ؛ نَحْوُ : نَسِيء ، جاز أن تُبَدَلَ منهما ؛ فيقال : نَسَى وشى .
والأحسن ألا تُبَدَلَ ، بل تلقى حركة الهمزة على الياء ، وتحذف الهمزة إذا قُصِدَ التخفيف ؛ فيقال : شَى وشى ، وقد تقدّم حكمهما إذا كانتا في كلمتين ، وأبدلت -
أيضاً - منها ، وفي التثنية ، إذا كانت الهمزة بدلاً من ألف التانيث ، أو بدلاً من أصل أو من زائد ملحق به واقعة بعد ألف زائدة في لغة لبعض بني فَرَازَةَ^(٣) ، وقد تقدّم ذكر ذلك .
وأبدلت منها - أيضاً - بقياس إذا كَانَتْ مفتوحة ، وقبلها كسرة ؛ نحو :
« يِير »^(٤) في يَر ، وإذا كانت الهمزة ساكنة ، وقبلها كسرة ؛ نحو : ذيب ، ولا يلزم ذلك إلا أن يَكُونِ الحرف المكسور الذي قبلها هَمْزَةً ؛ فيلزم البدل ؛ نحو : إِيْمَان ؛ وكذلك تُبَدَلُ منها - أيضاً - على اللزوم إذا كَانَتْ متحرّكة بالكسر ، وقد تقدّمتمها

(١) البيت بلا نسبة : في : سر صناعة الإعراب ٧٦٤/٢ ، شرح المفصل ٢٤/١٠ ، ٢٦ ، لسان العرب (وصل) ، الممتع في التصريف ٣٧٨/١ .

الشاهد فيه قوله : فإتصلت حيث أبدل من التاء الأولى ياء كراهية للتشديد .

(٢) في أ : في .

(٣) م : باب حروف البدل

قولي : « وفي التثنية إن كانت بدلاً من ألف التانيث أو بدلاً من أصل أو من زائد ملحق به واقعة بعد ألف زائدة في لغة لبعض بني فَرَازَةَ » مثال ذلك قولهم : حمرايان وكسايان وعلبايان في حمراء وكساء وعلباء . أ هـ

(٤) في أ : مير .

همزة أخرى ؛ نحو : أَيْمَةٌ ، في جمع إمام .
 وأبدلت منها بغير قياس في : قَرَأْتُ ، وَبَدَأْتُ ، وَتَوَضَّأْتُ ، وَأَغْضُرُ ، فقالوا :
 قَرَيْتُ ، وَبَدَيْتُ ، وَتَوَضَّيْتُ ، وَيَغْضُرُ .
 وأما التاء فأبدلت من سِتَّةِ أحرف ، وهي : الواو ، والياء ، والسين ، والصاد ،
 والطاء ، والدال .

فأبدلت من الواو بقياس في : افْتَعَلَ وما تصرف منه ، إذا كانت فاؤه واوًا ؛ نحو
 اتَّعَدَ يَتَّعِدُ اتِّعَادًا ، فهو مُتَّعِدٌ ، وعلى غير قياس في : تُجَاهُ ؛ لأنه من الوجهِ ، وتُرَاثٌ ؛
 لأنه من : وَرِثَ ، وَتَقِيَّةٌ ، وَتَقْوَى ، وَتُقَاةٌ ؛ لأنها من : وَقَيْتُ ، وَتَوَرَّاةٌ ؛ لأنها من
 وَرَى الزند ، والأصل : وَوَرَّاةٌ ، وَتَوَلَّجَ ؛ لأنه « فَوَعَلَ » من الوُلُوجِ ، وَتُخَمَّةٌ ؛ لأنها
 مِنَ الْوَخَامَةِ ، وَتُكَاةٌ ، لأنها من تَوَكَّأْتُ ، وَتُكْلَانُ ، لأنه من : تَوَكَّلْتُ ، وَتَيَقُّورٌ ؛
 لأنه من الْوَقَارِ ، وَتُكَلَّةٌ ، لأنها من : وَكَلَّ ، وَالتَّليد والتَّلاذ ، لأنها من وَلَدَ ،
 وَتَتَرَّى ؛ لأنها من المواترة ، وَأُخْتُ ؛ لأنها من الأخوة ، وَبُنْتُ ؛ لأنها من البُنُوَّةِ ،
 وَهَنْتُ لقولهم : هَنَوَاتُ في / الجمع ، وكلتا لأنها مُبَدَّلَةٌ مِمَّا انْقَلَبَتْ عَنْهُ أَلِفٌ « كِلَا »
 وهو الواو ، ومن الواو في الْقَسَمِ نحو : تَالَلَهُ .

وأبدلت من الياء على غير قياس في ثنتين ؛ لأنها من ثَنَيْتُ ، وفي كَيْتٍ ، وَذَيْتٍ ؛
 لأنَّ أصلهما كَيْةٌ وَذِيَّةٌ ، وأبدلت من السين على غير قياس في : طَسْتُ ، وَسَيْتٌ ،
 والأصل : طَسٌ وَسَيْدَسٌ ، وفي نَاتٍ ، وَأَنْكِيَاتٍ ، والأصل : نَاسٌ ، وَأَنْكِيَاسٌ ؛ أنشد
 أحمد بن يحيى ^(١) [من الرجز] :

٣٣٧- يَأْقَاتِلُ اللَّهُ بَنِي السَّعْلَاتِ عَمْرُ بْنُ يَرْبُوعٍ شِرَارِ النَّاتِ
 غَيْرَ أَعْفَاءٍ وَلَا أَنْكِيَّاتٍ ^(٢)

(١) أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار ، الشيباني ولأه ، المعروف بـ « ثعلب » ولد سنة ٢٠٠ هـ
 بـ « بغداد » . كان إمام الكوفيين في النحو واللغة ، راوية للشعر ، محدثًا ، مشهورًا بالحفظ وصدق
 اللهجة ، ثقة حجة ، من كتبه الفصيح ، ومجالس ثعلب توفي بـ « بغداد » سنة ٢٩١ هـ .
 ينظر : نزهة الألبا ٢٩٣ ، وابن خلكان ٣٠/١ ، وتذكرة الحفاظ ٢١٤/٢ ، وطبقات ابن
 أبي يعلى ٨٣/١ ، وإنباه الرواة ١٣٨/١ .

(٢) الرجز لعلباء بن أرقم .

وأبدلت من الصاد في : لصت ، ولصوت ، والأصل : لص ولصوص .
وأبدلت من الطاء ^(١) في : فشتاط ، وفي اشتاع يشتيع ، والأصل : فشطاط ،
واشطاع يشطيع .

وأبدلت من الدال ^(٢) في : تربوت ، والأصل : دربوت ؛ لأنه من الدزبة .
وأما الميم : فأبدلت من أربعة أحرف ، وهي الواو ، والنون ، والباء ، واللام .
فأبدلت من الواو في : قم ؛ لأن الأصل : فوة ، فحذفت الهاء وعوض من الواو
ميم ، وقد تشدد في الضرورة ؛ نحو قوله [من الرجز] :

٣٣٨- يَالَيْتَهَا قَدْ خَرَجْتُ مِنْ قَمِّهِ حَتَّى يَعُودَ الْبَحْرُ فِي أُسْطُمِهِ ^(٣)

وأبدلت باطراد من النون الساكنة عند الباء ؛ في نحو عَنَبَر .

وأبدلت بغير اطراد من النون في : البَنان ؛ قال [من الرجز] :

٣٣٩- يَا هَالِ ذَاتِ الْمُنْطِقِ التَّغْتَامِ وَكَفِّكَ الْمَخْضِبِ الْبَنَامِ ^(٤)

= والشاهد فيه قوله : النات ، و أكيات يريد : الناس ، و أكياس ، فأبدل السين تاء .
ينظر : لسان العرب (نوت) (سين) ، (تا) ، ونوادر أبي زيد ص ١٠٤ ، وبلا نسبة في
الإنصاف ١١٩/١ ، وجمهرة اللغة ص ٨٤٢ ، والحيوان ١٨٧/١ ، ١٦١/٦ ، والخصائص
٥٣/٢ ، وسر صناعة الإعراب ١٥٥/١ ، وسمط اللآلي ص ٧٠٣ ، وشرح شافية ابن الحاجب
٢٢١/٣ ، وشرح المفصل ٣٦/١٠ ، ٤١ ، والصاحبي في فقه اللغة ص ١٠٩ ، ولسان العرب
(أنس) ، والمتع في التصريف ٣٨٩/١ ، ونوادر أبي زيد ص ١٤٧ .

(١) في أ : من الفاء .

(٢) في أ : من التاء .

(٣) البيت : للعجاج ، وتروى كلمة الملك بدل البحر ، وأسطم الشيء وسطه ومعظمه والشاهد فيه
تشديد الميم في فمه على لغة ، وقيل للضرورة الشعرية .

ينظر : ديوانه ٣٢٧/٢ ، خزانة الأدب ٤٩٣/٤ ، ٤٩٦ ، الدرر ١٠٩/١ ، وبلا نسبة في
جواهر الأدب ٩٢ ، سر صناعة الإعراب ٤١٥/١ ، شرح المفصل ٣٣/١٠ ، لسان العرب
(فوه) ، المحتسب ٧٩/١ ، المتع في التصريف ٣٩١/١ ، همع الهوامع ٣٩/١ .

(٤) البيت لرؤية ، والشاهد فيه قوله : « البنام » يريد : « البنان » فأبدل النون ميماً للضرورة
الشعرية . وقوله : « يا هال » مرخّم « يا هالة » .

ينظر : ملحق ديوانه ص ١٨٣ ، وجواهر الأدب ص ٩٨ ، وسر صناعة الإعراب ٤٢٢ ،
وشرح التصريح ٣٩٢/٢ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٢١٦/٣ ، وشرح شواهد الشافية
ص ٤٥٥ ، وشرح المفصل ٣٣/١٠ ، والمقاصد النحوية ٥٨٠/٤ ، وبلا نسبة في أوضح
المسالك ٤٠١/٤ ، وشرح الأشموني ٨٦٠/٣ ، وشرح المفصل ٣٥/١٠ .

وفى : طامه الله على الخير ، أى : جَبَلَةٌ ، والأصل : طانه الله .
 وأبدلت من الباء فى قولهم : بَنَاتٍ مَخْرٍ ، والأصل : بنات بخر ، وفى قولهم : « مَا زَالَ رَاتِمًا عَلَى كَذَا » أى : رَاتِبًا ، وفى قولهم : نَغَمَ أى : نَغَبَ ؛ قال [من الطويل] :
 ٣٤٠ - فَبَادَرَتْ شِرْبَهَا عَجَلَى مُثَابِرَةً حَتَّى اسْتَقَتْ دُونَ مَخْنَى جِيدِهَا نَغَمًا^(١)
 وأبدلت من لام التعريف ؛ ومنه قوله - عليه السلام - : « لَيْسَ مِنْ أَمِيرٍ أَمِصِيَامٍ فِى امْتَسْفَرٍ »^(٢)

وأما الثَوْنُ فأبدلت على غير قياس من اللام فى : لَعَنَ ، والأصل لَعَلُ ، ومن الهمزة فى التَّسْبِ إلى : صَنْعَاءَ ، وَبَهْرَاءَ ، وَدُسْتَوَاءَ ، فيقال^(٣) صَنْعَانِي ، وَبَهْرَانِي ، وَدُسْتَوَانِي .
 وأما الهاء فأبدلت من أربعة أحرف ، وهى : الهمزة ، والألف ، والياء ، والتاء ، فأبدلت من الهمزة على غير لزوم فى : إِيَّاكَ وَأَيَّاكَ ، وَأَمَّا ، وَيَا ، فى النداء .
 ١١٠ ب فقالوا : هِيَاكَ وَهِيَاكَ ، وَ « هَمَّا / وَاللَّهِ لَقَدْ قَامَ زَيْدٌ » ، ومن همزة إن الشرطية ، ومن الهمزة فى : أثرت التراب ، وَأَرْخْتُ الماشية ، وَأَرْقُتُ الماء ، وَأَرَدْتُ ، وَأُنَرْتُ

(١) البيت بلا نسبة فى : سر صناعة الإعراب ٤٢٦/١ ، شرح الأشموني ٨٨٣/٣ ، شرح المفصل ٣٣/١٠ ، لسان العرب (نغب) ، الممتع فى التصريف ٣٩٣/١ .
 الشاهد فيه : قوله : نغما أراد نغبا فأبدل الباء ميما للضرورة .

(٢) أخرجه أحمد ٤٣٤/٥ ، بهذا اللفظ ، وكذا ذكره الحافظ ابن حجر فى تلخيص الحبير ٢/٣٩٣ ، وقال رحمه الله : وهذه لغة لبعض أهل اليمن ، يجعلون لام التعريف ميما ، ويحتمل أن يكون النبي ﷺ خاطب بها ، هذا الأشعري ، كذلك لأنها لفته ، ويحتمل أن يكون الأشعري هذا نطق بها على ما ألف من لفته ، فحملها عنه الراوي عنه ، وأداها باللفظ الذي سمعها به ، وهذا الثانى أوجه عندي ، والله أعلم .

والحديث بهذا اللفظ شاذ ، وإنما اتفق الشيخان وغيرهما على إخراج الحديث بلفظ : « ليس من البر الصيام فى السفر » ، وقد ورد عن جماعة من الصحابة بهذا اللفظ منهم : جابر وكعب بن عاصم وعبد الله بن عمر ، وأبو برزة الأسلمي وعبد الله بن عباس ، وعبد الله بن عمرو ، وعمار بن ياسر وأبو الدرداء .

وأما بهذا اللفظ فقد خالف معمر الثقاف فى روايته بهذا اللفظ قال الألباني فى الضعيفة رقم ١١٣٠ : ضعيف لا يعتمد عليه لا سيما ومعمر وإن كان من الثقات الأعلام فقد قال الذهبي فى ترجمته : له أوهام معروفة احتملت له فى سعة ما أتقن ، وقال أبو حاتم : صالح الحديث ، وما حدث به بالبصرة ، فقيه أغاليط . اهـ .

(٣) فى أ : فقالوا .

الثوب ، وما تصرف منها ، فقالوا : هثرت ، وهرحث ، وهرقت ، وهرذت ، وهنرت .
ومن همزة الاستفهام أنشد الفراء [من الكامل] :
٣٤١- وَأَنَّى صَوَّاجِبَهَا فَقُلْنَ هَذَا الَّذِي مَنَعَ الْمَوَدَّةَ غَيْرَنَا وَجَفَانَا؟^(١)
يريد : أذا الذي ؟ .
ومن الألف في : هنا ، في الوقف ، وقد تقدم ذكره .
ومن الهاء في هذى ، وقد تقدم ذكره أيضًا ^(٢) ، وفي تصغير هنة فقالوا : هُنَيْهَة ،
والأصل : هُنَيْهَة .
وأبدلت من التاء في ^(٣) : طَلَحَة ، وهِنْدَات في الوقف ، وقد تقدم ذكر ذلك أيضًا .
وأما اللام ، فأبدلت من الضاد في اضْطَجَعَ ؛ قال [من الرجز] :
٣٤٢- لَمَّا رَأَى أَنَّ لَا دَعَةَ وَلَا شَيْعَ مَالَ إِلَى أَرْطَاةٍ حَقْفٍ فَالْطَجَعُ^(٤)
وأبدلت من النون في : أصلال ، وقد تقدم ذكره أيضًا .
وأما الألف فأبدلت من أربعة أحرف ، وهي : الهمزة ، والياء ، والواو ، والنون
الخفيفة ، إلا أن إبدالها من الياء والواو إنما يُذكر في القلب .

(١) البيت : لجميل بثينة .

والشاهد فيه قوله : هذا الذي ، يريد : أذا الذي ؟ ، فأبدل همزة الاستفهام هاء .
ينظر : ديوانه ص ١٩٦ ، ولسان العرب (ذا) ، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ١٥٣ ،
وجواهر الأدب ص ٣٣٤ ، ووصف المباني ص ٤٠٣ ، وسر صناعة الإعراب ٥٥٤/٢ ،
وشرح شافية ابن الحاجب ٢٢٤/٣ ، وشرح شواهد الشافية ص ٤٧٧ ، وشرح المفصل ١٠/
٤٢ ، ٤٣ ، ولسان العرب (ها) ، والمحتسب ١٨١/١ ، ومغني اللبيب ٣٤٨/١ ، والمتع في
التصريف ٤٠٠/١ .

(٢) في ط : ذلك أيضًا .

(٣) في أ : نحو .

(٤) البيت لمنظور بن حية الأسدي .

الشاهد فيه قوله : فالطجع فإن أصله : فاضطجع بعد إبدال تاء افتعل طاء لوقوعها بعد
حرف من حروف الإطباق وهو الضاد ثم أبدل الضاد لاأما وهو إبدال شاذ .
ينظر : شرح التصريح ٣٦٧/٢ ، المقاصد النحوية ٥٨٤/٤ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر
٣٤٠/٢ ، إصلاح المنطق ٩٥ ، أوضح المسالك ٣٧١/٤ ، الخصائص ٦٣/١ ، ٢٦٣ ، ٢/
٣٥٠ ، ١٦٣/٣ ، ٣٢٦ وسر صناعة الإعراب ٣٢١/١ ، شرح الأشموني ٨٢١/٣ ، شرح
شافية ابن الحاجب ٣٢٤/٣ ، شرح شواهد الشافية ٢٧٤ ، لسان العرب (أيز - أرت -
ضجع - رطا) ، المحتسب ١٠٧/١ ، المتع في التصريف ٤٠٣/١ ، المنصف ٣٢٩/٢ .

فأبدلت من الهمزة بقياس من غير لزوم إذا كانت ساكنة وقبلها فتحة ؛ نحو :
رأس ، إلا أن يكون الحرف المفتوح الذي تليه الهمزة الساكنة همزة ؛ فإنه يلتزم فيها
القلب ؛ نحو : آدم ، وآمن .
وأبدلت منها على غير قياس ، إذا كانت مفتوحة مفتوحاً ما قبلها ؛ نحو قوله [من
الكامل] :

٣٤٣- رَاحَتْ بِمَسْلَمَةَ الْبَغَالِ عَشَايَةً فَارَعْنِي ، فَزَارَةً ، لَا هَنَّاكَ الْمَرْتَعُ^(١)
يريد : لا هنَّاكَ .

أو مفتوحة وما قبلها ساكن ، يمكن نقل الحركة إليه ؛ نحو : المرأة ، والكمأة ، في
المرأة ، والكمأة .

وأبدلت من النون الخفيفة في ثلاثة مواضع :

أحدها : الوقف على منصوب المتون ؛ نحو قولك : رأيتُ زيداً ، ورأيتُ فتى
والثاني : الوقف على النون الخفيفة اللاحقة للأفعال المستقبلية ، إذا كان قبلها فتحة ؛
نحو : هل تضربنا .

والثالث : الوقف على نون « إِذَنْ » ، تقول : أزورك إذا ، وقد تقدم ذكر ذلك في

(١) البيت للفرزدق . ونسب لعبد الرحمن بن حسان . قاله حين عزل مسلمة عن العراق ووليها عمر
بن هبيرة .

قوله : راحت . أي رجعت والرواح والغد يستعملان عند العرب في المسير في أى وقت من
ليل أو نهار .

مسلمة : هو مسلمة بن عبد الملك .

عشاية واحدة العشى ، والعشى قيل ما بين الزوال إلى الغروب ، وقيل هو آخر النهار ، وقيل
من الزوال إلى الصباح . فارعى أمر من الرعى .

فزاره أبو قبيلة من غطفان وأراد بالبغال بغال البريد التي قدمت مسلمة عند عزله .
والشاهد فيه قوله : لا هناك ، يريد : لا هنَّاكَ ، فأبدل الهمزة ألفاً للضرورة الشعرية ، وكان
حقها أن تجعل بين بين لأنها متحركة .

ينظر : البيت للفرزدق في ديوانه ٤٠٨/١ ، وشرح أبيات سيبويه / ٢٩٤ ، وشرح شواهد
الشافعية ص ٣٣٥ ، وشرح المفصل ١١١/٩ ، والكتاب ١٨٤/١ ، والمقتضب ١٦٧/١ ، ولعبد
الرحمن بن حسان في ديوانه ص ٣١ ، وبلا نسبة في الخصائص ١٥٢/٣ ، وسر صناعة
الإعراب ٦٦٦/٢ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٤٧/٣ ، ولسان العرب (هنا) ، والمختضب ٢/٢
١٣٢ ، والمتع في التصريف ص ٤٠٥ .

موضعه أيضًا .

وأما السين : فأبدلت من الشين في الشدة / ، ومَشْدُوهُ ، فقالوا : السَدَّة ، ومَشْدُوهُ . ١١١ أ
وأما الصَّاد : فأبدلت من السَّين ، إذا كَانَ بعدها قافٌ ، أو خاءٌ ، أو طاءٌ ، أو غَيْنٌ ؛
فتقول في سَقَر ، وسِرَاط ، وسَخِرَ ، وأَسْبَع : صَقَر ، وصِرَاط ، وصَخِر ، وأَصْبَع .
وأما الشين : فتبدَّل من كاف المؤنث ، ومن ذلك قوله [من الطويل] :
٣٤٤ - فَعَيْنَاشِ عَيْنَاهَا ، وَجِيدُشِ جِيدَهَا وَلَكِنْ عَظَمَ السَّاقِ مِشْ دَقِيقُ^(١)
وتبدَّل من الجيم في : مُذْمَج ، فيقال : مُذْمَش ، وأبدلت من السين في :
جُغْسُوس ، فقالوا : جُغْسُوش ، أى : صغيرٌ ذليل .
وأما الزاى ، فتبدلها كَلَبٌ من الصَّاد ، إذا كان بعدها قاف ، فتقول : مَزْدُوقَةٌ ، في
مَضْدُوقَةٌ ؛ قال [من الرجز] :

٣٤٥ - يَزِيدُ ، زَادَ اللَّهُ فِي خَيْرَاتِهِ حَامِي نِزَارٍ عِنْدَ مَزْدُوقَاتِهِ^(٢)
وأما العين : فبديلها بنو تميم من الهمزة ، في « أَنْ » ؛ قال [من البسيط] :
٣٤٦ - أَعْنُ تَرَسَّمْتُ مِنْ خَرَقَاءَ مَنَزَلَةٍ مَاءُ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنَيْكَ مَسْجُومٌ؟^(٣)

(١) البيت : للمجنون ونسب لرجل من أهل اليمامة.

الشاهد فيه إبدال كاف المؤنث شينًا في فعيناش وجيدش و منش .

قال الغالي في شرح اللباب : وإنما سميت هذه اللغة أعني إلحاق الشين بالكاف الكشكشة
لاجتماع الكاف والشين فيها ، وإنما كسرت الكافان في لفظ الكشكشة لحكاية الكسر لكون
الكاف للمؤنث .

ينظر : البيت للمجنون في ديوانه ص ١٦٣ ، وجمهرة اللغة ص ٤٣ ، وخزانة الأدب ١١ /
٤٦٤ ، ٥٦٧ ، ٤٦٨ ، وسر صناعة الإعراب ٢٠٦ / ١ ، ولسان العرب (روع) ، ولرجل من
أهل اليمامة في جمهرة اللغة ص ٢٩٢ ، وبلا نسبة في الخصائص ٤٢٠ / ٢ ، وشرح المفصل ٨ /
٧٩ ، ٤٨ / ٩ ، ولسان العرب (سوق) ، والمتع في التصريف ص ٤١١ .

(٢) البيت بلا نسبة في : لسان العرب (صدق) وسر صناعة الإعراب ١٩٦ / ١ ، والمتع في
التصريف ٤١٢ / ١ ، وتاج العروس (زدق) .

والشاهد قوله : « مَزْدُوقَاتِهِ » يريد « مَضْدُوقَاتِهِ » فأبدل الزاى من الصاد على لغة كلب .
(٣) البيت : لذي الرمة .

(ترسَّمت) الدار : تأملتُ رسمها ، والتاء للخطاب ، وخرقاء : اسم معشوقة ذي الرمة غيلان ،
وهو قاتل البيت ، الصبابة : رقة الشوق ، مسجوم : من سجمت العين الدمع ، أي أسالته .
والشاهد فيه قوله : « أَعْنُ » يريد : آآن ، فأبدل الهمزة المفتوحة عينًا على لغة تميم . =

ومن همزة أن ، فيقولون (١) : يُعْجِبُنِي عَنْ زَيْدًا قَائِمٌ ؛ ومن همزة مُؤْتَلًى ؛ قال [من الطويل] :

٣٤٧- فَتَحْنُ مَنَعَنَا يَوْمَ حَرْسٍ نَسَاءُكُمْ غَدَاةَ دَعَانَا عَامِرٌ غَيْرَ مُعْتَلًى (٢)
وأما الفاء : فأبدلت من التاء في : ثم ، وجدت ، فقالوا : فم ، وجدف .
وأما الكاف : فأبدلت من تاء « الخطاب » ؛ وأنشد سحنم قصيدة فقال :
« أَحْسَنَكَ وَاللَّهِ » ، يريد : أَحْسَنْتَ وَاللَّهِ ، وأنشد أبو الحسن [من الرجز] :
٣٤٨- يَابْنَ الزُّبَيْرِ طَالَمَا عَصَيْكََا وَطَالَمَا عُنَيْتَنَا إِلَيْكََا (٣)
يريد : عَصَيْتَ .

* * *

= ينظر : ديوانه ٣٦٩/١ ، وجمهرة اللغة ص ٧٢٠ ، والجنى الداني ص ٢٥٠ ، وخزانة الأدب ٣٤١/٢ ، الخصائص ١١/٢ ، ووصف المباني ص ٢٦ ، ٣٧٠ ، وسر صناعة الإعراب ٧٢٢/٢ ، وشرح شواهد الشافية ص ٤٢٧ ، وشرح شواهد المغني ٤٣٧/١ ، وشرح المفصل ٨/٧٩ ، ١٤٩ ، والصاحبي في فقه اللغة ص ٥٣ ، ولسان العرب (رسم) ، (غني) ، (عين) ، ومجالس ثعلب ص ١٠١ ، ومغني اللبيب ١٤٩/١ ، وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٣٥٦ ، شرح شافية ابن الحاجب ٢٠٣/٣ ، ٢٠٨ ، وشرح المفصل ١٦/١٠ ، والمتع في التصريف ١/٤١٣ .

(١) في أ : فيقول .

(٢) البيت : لطيف الغنوي .

والشاهد فيه قوله : مُعْتَلًى يريد : مؤتلي ، فأبدل الهمزة عينًا على لغة ، ويروى كما في الديوان ، وكما هو الإنشاد الصحيح مؤتلي ، ولا شاهد فيه .

ينظر : ديوانه ص ٦٦ ، وفيه مؤتلي مكان معتلي ، وأمالى القالي ٧٩/٢ ، وسر صناعة الإعراب ٢٣٥/١ ، ومعجم البلدان (حرس) ، وبلا نسبة في المتع في التصريف ١/٤١٣ .

(٣) البيت لرجل من حمير .

وعنيتنا إليك بمعنى أتعبتنا بالمسير إليك .

وأراد بـابن الزبير عبد الله بن الزبير حواري رسول الله ﷺ .

والشاهد فيه قوله : عَصَيْكََا ، يريد : عصيت ، فأبدل التاء كافًا للضرورة .

ينظر : خزانة الأدب ٤٢٨/٤ ، ٤٣٠ ، وشرح شواهد الشافية ص ٤٢٥ ، وشرح شواهد المغني ٤٤٦ ، ولسان العرب ٤٤٥/١٥ (تا) ، والمقاصد النحوية ٥٩١/٤ ، ونوادر أبي زيد ص ١٠٥ ، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٤٦٨ ، وسر صناعة الإعراب ٢٨٠/١ ، وشرح الأشموني ١٣٣/١ ، ٨٢٣/٣ ، شرح شافية ابن الحاجب ٢٠٢/٣ ، ولسان العرب (قفا) ، ومغني اللبيب ١٥٣/١ ، والمتع في التصريف ١/٤١٤ .

بَابُ الْقَلْبِ وَالْحَذْفِ وَالنَّقْلِ

وإنما أفردتُ لذلك بابًا واحدًا ؛ لأنَّ جميعه إنما يتصوّر باطراد في حروف العلة ، فإن جاء شيء من ذلك في غيرها ، لحفظ ولم يُقس عليه .

فحروف العلة ، وهى الياء ، والواو ، والألف .

فأما الواو : فإما أن تكون ساكنة أو متحرّكة :

فإن كانت ساكنة ، لم يكن ما قبلها إلا متحرّكًا ، ولا تخلو الحركة / من أن تكون ١١١ ب فتحة أو ضمة ، أو كسرة :

فإن كانت فتحة : ثبتت إلا فى لغة من يقول فى يؤجل ، وبابه : يأجل ، فتبدل منها ألفًا .

وإذا كان بعدها ياء : فإنها تبدل ياء ، فتدغم فيما بعدها ، فتقول فى « فوعل » من

البيع : بيع ، وإذا وقعت بين حرف مضارعة وكسرة ، فإنها تحذف ؛ نحو : يعد ،

والأصل : يوعِد ، فأما حذفها فى قوله [من الكامل] :

٣٤٩- لَوْ شِئْتَ قَدْ نَقَعَ الْفَوَازُ بِشَرْبَةٍ تَدْعُ الصَّوَادِي لَا يَجْدُنْ غَلِيلًا^(١)

فضرورة ، والأصل : يؤجدن ، وقيل : لغة شاذة .

وإن كان ضمة : ثبتت^(٢) ؛ نحو . عُود ، إلا أن يكون بعدها ، واو قريبة من الطَّرَف

فى جمع ، فإنه قد تُقلّب الواوان ياءين ؛ فيقال ، فى : صَوْم : صِيْم ، وإن شئت ،

كسرت ما قبل الياء ، فتقول : صِيْم .

أو تكون بعدها ياء ، فإنها تبدل ياء ، وتُدغم فيما بعدها ، فيقال فى جمع :

(١) البيت : لجرير ونسب للبيد بن ربيعة .

وتروى « الحوائم » بدلا من الصوادى .

وفى البيت شاهدان : أولهما : مجيء جواب لو مصدرا بـ « قَدْ » نادرا . وثانيهما ضم

الجيم فى يجدن على لغة بني عامر .

ينظر : البيت لجرير فى الدرر ١٠٣/٥ ، وشرح شواهد الشافية ص ٥٣ ، ولسان العرب

(نفع) ، ومغني اللبيب ٢٧٢/١ ، والمقاصد النحوية ٥٩١/٤ ، وليس فى ديوانه ، وهو للبيد

بن ربيعة فى شرح شافية ابن الحاجب ٣٢/١ ، وللبيد أو جرير فى لسان العرب (وجد) ، وبلا

نسبة فى سر صناعة الإعراب ٥٩٦/٢ ، وشرح الأشموني ٨٨٥/٣ ، وشرح المفصل ٦٠/١٠ ،

والممتع فى التصريف ١٧٧/١ ، ٤٢٧/٢ ، والمنصف ١٨٧/١ ، وجمع الهوامع ٦٦/٢ .

(٢) فى أ : ثبت .

الْلوى^(١)، لُئِي وَإِنْ شُتَّ كَسَرَتْ مَا قَبْلَ الْيَاءِ ، فتقول : لُئِي ، بكسر اللام ، إلا أَنْ يكون الحرف الذى قبل الياء عَيْنًا ؛ فَإِنَّهُ يَلْزِمُ قَلْبَ ضَمَّتْهُ كَسْرَةٌ ، نحو : موسى ، مَزْمَى ، هذا ما لم تُكْنِ الواو مُبْدَلَةً من همزة ، فيجوز فيها وَجْهَانِ : الإدغام اعتدًا بِالْعَارِضِ ، وَتَرْكُهُ إِذَا لَمْ يُعْتَدَ بِهِ ؛ فتقول فى تخفيف رُؤْيَةٍ : رُؤْيَةٍ ، وَإِنْ شُتَّ : رُؤْيَةٍ .

أو تكون مدَّة مبدلة من غير هاء ، فلا تُدْغِمُ فيما بعدها أصلاً ، نحو : سُورٍ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهَا مَدَّةٌ ، وَهِيَ بَدَلٌ مِنْ أَلْفٍ سَائِرٍ ، وَإِنْ كَانَتْ كَسْرَةٌ ، قَلْبَتْ يَاءً ، نحو : مِيزَانٍ ، أَصْلُهُ : مِوزَانٍ ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْوِزَنِ ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْوَاوُ مَدْغَمَةً ؛ فَإِنَّهَا لَا تَقْلِبُ نَحْوُ : اِغْلُوطِ ، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : دِيَوَانٍ ، فَغَيْرُ مَقِيسٍ .

أو تكون علامة جمع ، فَإِنَّكَ تَحُولُ الْكَسْرَةَ ضَمَّةً ؛ لِتَصِحَّ الْوَاوُ ؛ فتقول : قَاضُونَ وَيَقْضُونَ .

وإن كَانَتْ مُتَحَرِّكَةً ، فَإِنَّهَا إِنْ كَانَتْ أَوَّلًا ، فَإِنَّهَا لَا تَقْلِبُ وَلَا تَحْذِفُ إِلَّا فِى : فِعْلَةٍ ، مُصَدَّرِ فَعَلٍ ، الَّذِى فَاءُهُ وَاوٌ ، فَإِنَّكَ تَنْقُلُ الْكَسْرَةَ مِنْهَا إِلَى الْعَيْنِ ، وَتَحْذِفُهَا ، فتقول : عِدَّةٌ ، وَلِدَّةٌ ، فَأَمَّا وَجْهَةٌ ، فَاسْمٌ وَلَيْسَ بِمُصَدَّرٍ .
وما عَدَا ذَلِكَ تَثَبَّتْ فِيهِ ، نَحْوُ : وَعْدٌ ، أَوْ تَبَدَّلَ فِي الْأَمَاكِنِ الَّتِى تَقْدَمُ ذِكْرُهَا فِي بَابِ الْبَدَلِ (٢) .

وإن كَانَتْ طَرَفًا : فَإِذَا أَنْ يَكُونَ قَبْلَهَا سَاكِنٌ أَوْ مُتَحَرِّكٌ ، فَإِنْ كَانَ قَبْلَهَا سَاكِنٌ ، فَإِنْ كَانَ السَّاكِنُ وَاوٌ « فُعُولٌ » فِى الْجَمْعِ فَإِنَّ الْوَاوَيْنِ يَصِيرَانِ يَاءَيْنِ ، وَالضَّمَّةُ كَسْرَةٌ ؛ نَحْوُ : عَصَى ، وَلَا يَجُوزُ تَرْكُ الْقَلْبِ إِلَّا أَنْ يَشْدُ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ فَيَحْفَظُ ، وَلَا يَقَاسُ عَلَيْهِ ؛ نَحْوُ قَوْلِهِمْ : قَتُّوْا ، وَأَبُّوْا ، وَحَكَى بَعْضُهُمْ (٣) : « إِنَّكُمْ لَتَنْظُرُونَ فِى نَحْوِ كَثِيرَةٍ » ، أَوْ يَكُونُ السَّاكِنُ يَاءً ، فَإِنَّكَ تَقْلِبُهَا يَاءً ، وَتَدْغِمُ فِيهَا الْيَاءَ الَّتِى قَبْلَهَا ؛ نَحْوُ :

(١) فى ط : لوى .

(٢) م : باب الحذف والقلب والنقل

قولى : « وما عدا ذلك تثبت فيه فمثال ذلك : وعد ، أو تبدل فى الأماكن التى تقدم ذكرها فى باب البدل ، مثال ذلك : وجوه ، ووزار ، ، ووفادة ، تقول فيها إن شئت : أجوه ، وفادة ، وأورار وأواصل فى جمع وواصل لاغير . أ هـ .

(٣) فى أ : وحكى عن بعضهم .

سَرِيٍّ ، من السَّرَاوَةِ ، فَأَمَّا « حَيَوَةٌ » فشاؤٌ ، وما عَدَا ذلك تثبت فيه ^(١) أو تبدل في الأماكن التي تَقَدَّم / ذكرها في باب البَدَل ^(٢) ، ولا تُعَلُّ إِلَّا أَنْ يَشُدَّ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ ١١٢ أ فَيُحْفَظُ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ [مِنَ الطَّوِيلِ] :
 ٣٥٠ - وَقَدْ عَلِمْتُ عِزِّي مُلَيْكَةً أَنَّنِي أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عَلَى وَعَادِيَا ^(٣)
 والقياس : مَعْدُوٌّ .

وإن كان قبلها متحرك ، فإن كانت الحركة فتحةً ، قلبتها ألفًا نحو : غَزَا ، ما لم يمنع من ذلك ضميرُ الاثنين أو علامتهما ؛ نحو : غَزَوْا وَعَصَوَان ، أو تاء التانيث ، أو ضمير جماعة المذكورين ؛ فإنك تحذف الألف إذا التقت معهما ؛ فتقول : غَزَوْا وَغَزَتْ .
 وإن تحركت التاء لالتقاء الساكنين ، لم ترد الألف ؛ لأنَّ التحريك عارضٌ إلا في ضرورة أو في نادرٍ كلامٍ ، ومن ذلك قوله [مِنَ الْمُتَقَارِبِ] :
 ٣٥١ - لَهَا « مَشْتَتَانِ » خَطَّاتَا كَمَا أَكَبَّ عَلَى سَاعِدَيْهِ النَّمِرُ ^(٤)

- (١) م : وقولِي : « فَأَمَّا حَيوة فشاؤ ، وما عدا ذلك تثبت فيه » مثال ذلك : غزو ودلو . أ هـ .
 (٢) م : وقولِي : « أو تبدل في الأمثال التي تقدم ذكرها في باب البدل » مثال ذلك : كساء ، أصله : كساو ؛ لأنه من كسوت . أ هـ .
 (٣) البيت : لعبد يغوث بن وقاص الحارثي .
 الشاهد : فيه قلب معدو إلى معدي استقلالاً للضمة والواو ، وتشبيهاً له بما يلزم قلبه من الجمع ، ويجعل بعضهم معديا جارياً على عُدِيٍّ في القلب والتغيير .
 ينظر : خزانة الأدب ١٠١/٢ ، وسر صناعة الإعراب ٦٩١/٢ ، وشرح أبيات سيويه ٢/٢ ، ٤٣٣ ، وشرح اختيارات المفضل ص ٧٧١ ، وشرح التصريح ٣٨٢/٢ ، والكتاب ٣٨٥/٤ ، ولسان العرب (نظر) ، (عدا) ، والمقاصد النحويّة ٥٨٩/٤ ، وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٥٦٩ ، ٦٠٠ ، وأمالِي ابن الحاجب ص ٣٣١ ، وأوضح المسالك ٣٩٠/٤ ، وشرح الأشموني ٨٦٧/٣ ، وشرح شافية ابن الحاجب ص ١٧٢ ، وشرح شواهد الشافية ص ٤٠٠ ، وشرح المفصل ٣٦/٥ ، ٢٢/١٠ ، ١١٠ ، ولسان العرب (شمس) ، (جفا) ، والمحتسب ٢٠٧/٢ ، والممتع في التصريف ٥٥٠/٢ ، والمتصف ١١٨ / ١ ، ١٢٢/٢ .
 (٤) البيت : لامرئ القيس .

يقال : لحمه خطا بظا ، إذا كان كثير اللحم ضلّبه . وقوله خطّاتا ، فيه قولان : أحدهما : أنه أراد خطّاتان ، كما قال أبو داود ، فحذف نون التثنية ، يقال مَتَنَ خطّاةً ومَتَنَ خطّاةً ، والآخر أنه أراد خَطَّاتَا ، أي ارتفعتا فاضطر فزاد ألفًا ، والقول الأول أجود .
 وقوله كما أكب على ساعديه النمر أراد : كأن فوق متنها غمراً باركاً لكثرة لحم المتن .
 والشاهد فيه قوله : خطّاتا ، والقياس خَطَّاتَا ، إلا أنه ردّ الألف التي كانت سقطت =

في أحد القولين .

وإن كانت كسرة ، قلبت ياء ؛ نحو : غَزِي ، وإن كانت ضمة ، ثبتت في الفعل ؛
نحو : يَغْزُو ، إلا أن تجتمع مع واو الضمير أو يائه ، فإنَّكَ تحذفها ، وتكسر ما قبل الياء ،
لتصح ، وتلزم الإشمام تشبيها على الأصل ؛ نحو : يَغْزُونَ ، واغْزِي يا امرأة ، يا شمام
كسرة الزاي الضم ، وقُلِبَتْ في الاسم ياء ، والضمَّة قبلها كسرة ، نحو : أَذِلْ جمعُ « دلو »
أصله : أَذْلُو ، إلا أن تكون واو جمع ، أو تكون الكلمة مبنية على تاء التانيث ، أو لازمة
الإضافة ؛ فإنَّها لا تقلب ؛ نحو قولك / : عَزْقُوهُ ، وزيد [ون] ، وعمرو [ن] ، وفوك .
وإن كانت حشوا ، فإنَّما أن تكون بين ساكنين أو بين متحركين ، أو بين متحرك
وساكن ، فإن كانت بين ساكنين ، ثبتت ؛ نحو : عِثُولٌ إلا أن تكون عينا في مصدر
جاء على فِعلٍ معتلٍّ ، فإنَّكَ تنقل حركتها إلى الساكن قبلها ، ثم تحذفها لالتقاء
الساكنين مع ما بعدها ، وتعوض منها تاء التانيث ؛ نحو : اسْتِقَامَةٌ ، وإقامة ، والأصل :
اسْتِقْوَامٌ ، وإقوام .

وقد لا تعوض التاء من المحذوف ، إلا أن ذلك قليل ؛ ومنه قوله تعالى : ﴿ وَالْقَامِرِ
الصَّلَوةَ وَإِنَّا لَازْكُوهُ يَخَافُونَ يَوْمًا نَلْقَى فِيهِ الْقُلُوبَ وَالْأَبْصَارَ ﴾ [النور : ٣٧] .
أو يكون الساكن الذي قبلها ياء ، فإنَّها تقلب ياء ، ويدغم فيها ما قبلها ، وذلك
نحو قولك : قِيُومٌ ، وهو « فَيُعُول » من : يقوم ، إلا أن تكون الياء عارضةً ، فتصح
الواو ، نحو : دِيْوَانٌ ؛ ألا تَرَى أن الياء بدلٌ من الواو ، والأصل : دَوَانٌ .
وإن كانت بين متحركين ، فإن كانت الحركة التي قبلها فتحة ، قلبتها ألفا ؛ نحو :

= لاجتماع الساكنين في الواحد ، ولما تحوَّكت تاء التانيث لأجل ألف الشنية رجعت الألف
المحذوفة للساكنين ، وهذا قول الكسائي . وقال الفراء : أراد : خطاطان ، فهو مثني حذفت نونه
للضرورة .

ينظر : ديوانه ص ١٦٤ ، والأشباه والنظائر ٤٦/٥ ، وإنباه الرواة ١٨٠/١ ، والحيوان ١/
٢٧٣ ، وخزانة الأدب ٥٠٠/٧ ، ٥٧٣/٧ ، وسر صناعة الإعراب ٤٨٤/٢ ، وشرح اختيارات
المفضل ٩٢٣/٢ ، وشرح شواهد الشافية ص ١٥٦ ، ولسان العرب (متن) ، (خطا) ، وبلا
نسبة في رصف المباني ص ٣٤٢ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٠ ، وشرح شافية ابن
الحاجب ٢٣٠/٢ ، ولسان العرب (سكن) ، (الألف) ، ومغني اللبيب ١٩٧/١ ، والممتع
في التصريف ٥٢٦/٢ .

قَالَ ، وَبَاب ، إِلَّا فِي : فَعْلَان ، وَفَعَلَى ، نَحْو : جَوْلَان ، وَصَوْرَى ، أَوْ فِيمَا لَامِهِ حَرْفِ عِلَّةٍ ؛ نَحْو : طَوَى ، أَوْ فِيمَا هُوَ فِي مَعْنَى مَا لَا يَعْتَلُ ؛ نَحْو : عَوَرَ ، فِي مَعْنَى : اغْوَرَ ، فَإِنَّهَا تَثْبِت ، فَأَمَّا : « دَارَان » ، وَ« هَامَان » ، فَشَاذَان .

وإن سَكَنَ ما بعد الألف لضمير متكلم ، أَوْ مخاطب ، حذفتها فيما زاد على ثلاثة أحرف ؛ نَحْو : اقْتَدَتْ ، وَلَا تَحْذِفُهَا فِي الثَّلَاثِي مِنَ الْأَفْعَالِ إِلَّا بَعْدَ نَقْلِ حَرَكَتِهَا إِلَى مَا قَبْلَهَا ، إِنْ كَانَتْ كَسْرَةً نَحْوُ : خِفْتُ ، أَوْ ضَمَّةً ؛ نَحْو : طُلْتُ ، فَإِنْ كَانَتْ فَتْحَةً ، فَلَا بُدَّ مِنْ تَحْوِيلِهَا ضَمَّةً ؛ وَحَيْثُ تَنْقَلِ نَحْوُ : قُلْتُ .

وإن كان قبلها ضَمَّةً ، فَإِنْ كَانَتْ مَفْتُوحَةً ، ثَبَّتْ ؛ نَحْو : نَوْم ، وَإِنْ كَانَتْ مَضْمُومَةً ، وَذَلِكَ فِي فِعْلٍ سَكَنَتْ نَحْو : نُور ، وَشُورَ جَمْع : نَوَار ، وَسَوَار .

وَيَجُوزُ التَّنْقِيلُ فِي الشَّعْرِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ فِي بَابِهِ .

وإن كَانَتْ مَكْسُورَةً ، فَإِنْ ذَلِكَ لَا يَجِيءُ إِلَّا فِي الْفِعْلِ الْمَبْنِيِّ لِلْمَفْعُولِ .

وَيَجُوزُ فِيهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجِهَ إِنْ كَانَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ أَوْ أَزِيدَ ؛ نَحْوُ : قَوْل ، وَاقْتُودَ : أَحَدُهَا : نَقْلُ الْكَسْرِ إِلَى مَا قَبْلَهَا ، وَقَلْبُ الْوَائِ يَاءً ، فَتَقُولُ ؛ قِيلَ ، وَاقْتِيدَ .

وَالْآخَرُ : أَنْ تَشْمَّ بَعْدَ ذَلِكَ فِي الْفَاءِ وَتَاءِ « افْعَل » / الضَّمِّ .

أ ١١٣

وَالثَّالِثُ : أَنْ تَحْذِفَ الْكَسْرَةَ مِنَ الْوَائِ ، وَتَثْبِتَ الْوَائِ ؛ فَتَقُولُ : قَوْل ، وَاقْتُودَ .

وإن كان قبلها كَسْرَةً ، فَإِنَّهَا تَكُونُ مَفْتُوحَةً وَتَثْبِتْ نَحْو : حَوْل ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ فِي جَمْعٍ عَلَى وَزْنِ فِعْلٍ ، وَقَدْ اعْتَلَّتْ الْوَائِ فِي مَفْرَدِهِ ، فَإِنَّكَ تَقْلِبُهَا يَاءً ؛ نَحْوُ : دِيمَ ، وَقِيمَ ، جَمْع : دِيمَةٍ ، وَقِيمَةٍ .

وَلَا تَكُونُ مَضْمُومَةً ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ فِعْلٌ ، وَلَا مَكْسُورَةٌ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ فِعْلٌ ، إِلَّا إِبِلَ ، وَإِطِلَ .

وإن كَانَتْ بَيْنَ مُتَحَرِّكٍ وَسَاكِنٍ ، فَإِذَا أَنْ يَتَقَدَّمَ السَّاكِنُ أَوْ يَتَأَخَّرُ ، فَإِنْ تَقَدَّمَ ، صَحَّحَتْ ؛ نَحْو : جَهْوَر ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ السَّاكِنُ صَحِيحًا ، وَهِيَ لَامُ فُعَلَى^(١) ، غَيْرِ الصُّفَّةِ ؛ فَإِنَّهَا تَقْلِبُ يَاءً ؛ نَحْوُ : الدُّنْيَا ، وَالْعُلْيَا ، وَالْقُضْيَا ، وَقَدْ شَذَّ : الْقُضْوَى ،

(١) فِي أ : لَامٌ فِي فُعَلَى .

وَحُزَوَى ، أو عين في فعل أو اسم جاري عليه ، أو موافق له في الحركات والسكنات ، وعدد الحروف والزيادة ، إلا أن زيادته ليست موافقة لزيادة الفعل في اللفظ ؛ فإن الحركة تنقل منها إلى الساكن قبلها ، وتصير من جنس الحركة المنقولة ؛ نحو : استقام ، ومُستقيم ، ومقام ، أصلها : استقوم ، ومُستقوم ، ومقوم ، فأما : مقول ، فلم يُعَلَّ ؛ لأنه مقصور من : مقوال ؛ وكذلك جميع ما يأتي على مثال مفعول ، أو يكون الساكن الذي قبلها ياء ؛ فإنها تقلب ياء ويُدغم فيها ما قبلها ؛ نحو : سيد ، وأصله : سيود . وما عدا ذلك : تثبت فيه أو تُبدل في الأماكن التي تقدم ذكرها في باب البدل^(١) . وإن تأخر ، صححت نحو : نَزَوَان ، إلا أن تكون عيناً في مصدر قد اعتل فعله وقبلها كسرة وبعدها ألف ؛ فإنها تُقلب ياء ؛ نحو : قيام ، واقتياد أو يكون عيناً في جمع الواو ساكنة في مفردة ، وقبلها - أيضاً - كسرة وبعدها ألف ؛ نحو : ثياب .

وأما الياء : فلا تخلو من أن تكون ساكنة أو متحركة ، فإن كانت ساكنة ، فإنها إن كان^(٢) قبلها فتحة أو كسرة ، لم تُعَلَّ ، إلا في « يفعل » مما فاؤه ياء ، تقلبها ألفاً ، فيقال : ياءس في يتأس ، أو إذا انضاف إليها ثلاث ياءات / ، فإنه يلزم حذفها ، إن كان ما قبلها كسرة ، فتقول في النسب إلى عدي : عَدَوِي ، فتحذف ياء عدي الزائدة ، ثم تنسب إليه كما تنسب إلى : عم ، وإن لم يكن قبلها كسرة ، جاز الحذف ، ولم يلزم ؛ فتقول في النسب إلى أمية : أموي ، فتحذف ياء : أمية الزائدة ، ثم تنسب إليه ؛ كما تنسب إلى هدي ، وإن كان قبلها ضمة ، قلبت واواً نحو : موقن ، إلا أن تكون قريةً من الطرف ، فإنها تثبت وتقلب الضمة التي قبلها كسرة ، لتصح ، فتقول في جمع أبيض : بيض ، والأصل : بيض كحمر ، وقد أجروا « فُعَلَى » إذا كانت عينها ياء ، وكانت صفة مجرى فعل مما عينه ياء ، فقلبوا الضمة كسرة ، وإن لم تكن الياء قريةً من الطرف ؛ نحو : ضيزي ، والأصل : ضيزي ، بضم الضاد . وإن كانت متحركة ، فإما أن تكون أولاً أو بعد حرف ، فإن كانت أولاً ، لم تُغَيَّر ؛

(١) م : وقولي : « نحو سيد ، أصله سيود ، وما عدا ذلك تثبت فيه أو تبدل في الأماكن التي تقدم ذكرها في باب البدل » مثال ما تثبت فيه ، ومثال ما تبدل فيه : أدور ، والأصل أدور . أ هـ .

(٢) في أ : كانت .

نحو : يُمَن ، إلا في يفعل ، مَّا فَاؤُهُ واو ، فإنَّها قد تُكسَّر لتنتقلب الواو ياء ؛ فتقول في : يُوجَل : ييجَل .

وإن كانت بعد حرف ، فإمَّا أن تكون طَرَفًا أو غير طرف :
فإن كانت طرفًا ، فإمَّا أن يكون قبلها ساكنٌ أو متحرِّكٌ ، فإن كان قبلها ساكن ،
تثبت إن كان غير زائد للمدِّ ؛ نحو : محيى ، إلا أن يكون لامًا في اسم على : فعلى ؛
نحو : تقوى ، فإنَّها تبدل واوًا .

وما عدا ذلك تثبت فيه أو تُبدَل في الأماكن التي تقدَّم ذكرها في باب البدل^(١) .
وإن كان قبلها متحرِّكٌ ، فإن كانت في آخر فعل ، فإنَّها تُقلَّب واوًا ، إن كانت
الحركة ضمة ؛ نحو : « لَقَضُوا الرَّجُلُ » وألفًا إن كانت الحركة فتحة ، نحو : رَمَى ، ما
لم يمنع من ذلك ضمير الاثنين ؛ نحو قَضَيَا ، أو تاء التأنيث ، وضمير جماعة المذكرين ،
فإنَّك تحذف الألف معهما ، فتقول : رَمَوْا ، ورَمَت ، وإن حرَّكت الالتقاء الساكنين ، لم
تُردِّ الألف ؛ لأنَّ التحريك عارضٌ ، إلا في ضرورة شعر ؛ كما لم تردِّ في ذوات الواو ؛
نحو قوله [من الرجز] :

٣٥٢- لَهَا مَثْنَتَانِ خَطَّاتَا كَمَا أَكْبَى عَلَى سَاعِدَيْهِ النَّيْمُ^(٢)

يريد : « خَطَّاتَا » ، في أحد القولين ، أو في نادرٍ كلامٍ ، نحو قول بعضهم :
« رَمَاتَا » ؛ حكاه الزَّجَّاج^(٣) / .

أ ١١٤

(١) م : وقولى : « نحو تقوى ، فإنَّها تبدل واوًا ، وما عدا ذلك تثبت فيه أو تبدل في الأماكن التي
تقدم ذكرها في باب البدل » مثال ذلك : ماتبت فيه جرىء ، ومثال ذلك ماتبدل ذلك
ماتبدل فيه سقاء ، فالأصل : سقاي ؛ لأنه من سقيت . أ هـ .

(٢) تقدم برقم ٣٥١ .

(٣) إبراهيم بن السري بن سهل . أبو إسحاق الزجاج : عالم بالنحو واللغة . ولد ومات في بغداد .
كان في فتوته يخرط الزجاج ومال إلى النحو فعلمه المبرد . وطلب عبيد الله بن سليمان (وزير
المعتضد العباسي) مؤدبًا لابنه القاسم ، فدلّه المبرد على الزجاج ، فطلبه الوزير ، فأدب له ابنه
إلى أن ولي الوزارة مكان أبيه ، فجعله القاسم من كتابه . فأصاب في أيامه ثروة كبيرة .
وكانت للزجاج مناقشات مع ثعلب وغيره من كتبه معاني القرآن والاشتقاق والأمالى والمثلث
ولد ٢٤١ هـ وتوفي سنة ٣١١ هـ .

ينظر : الأعلام ٤٠/١ ، معجم الأدباء ٤٧/١ ، إنباه الرواة ١٥٩/١ ، تاريخ بغداد ٨٩/٦ .

وإن كانت الحركة كسرةً ثبتت ؛ نحو : خَشِيَ ، وإن كانت فى اسم ؛ ثبتت إن كانت الحركة كسرةً ؛ نحو : القَاضِي ، إلا أن ينضاف إليها ياءان فى اسم غير جارٍ على فعل الأولى منهما زائدة فإنها قد تحذف ؛ نحو : أُحْيَ ، تصغير أخوَى ، أصله : أَحْيَى ، فحذفت المتطرفة تخفيفاً .

وإن كانت الحركة فتحة ، قلبت ألفاً نحو : رَحَى ، ما لم يمنع من ذلك علامة التننية ؛ نحو [قولك] ^(١) : رَحِيان ، أو علامة الجمع ؛ فإنك تحذفها فتقول : يحيون ، فى جمع : يحيى .

وإن كانت ضمةً ثبتت أيضاً ، إلا أن الضمة تحول كسرة ؛ نحو : أَظْب جمع : ظبى ، أصله : أَظْبَى ، كأفْلَس .

وإن كانت غير طَرَفٍ ، فإما أن تقع بين متحركَيْن ، أو ساكِنَيْن ، أو بين متحركٍ وساكِنٍ :

فإن وقعت بين متحركَيْن ، فإن كانت الحركة قبلها فتحة ، قلبت ألفاً ؛ نحو : بَاعَ ، ولا تثبت إلا فى : فَعْلان ، وفَعَلَى ؛ نحو : حَيَصان ، وَحَيْدَى ، أو فيما لأمه حرف علة ، نحو : حَيى ، أو فيما هو فى معنى ما لا يعتلُ نحو : صَيَدَ ، فى معنى : اصْيَدُ ، فأما آية ، وثاية و ظاية و راية ، فشواذ .

وإن سكن ما بعد الألف لضمير متكلّم أو مخاطب حذفتها ، فيما زاد على ثلاثة أحرف ؛ نحو : اكْتَلْتُ ، ولا تحذفها فى الثلاثى إلا بعد نقل حركتها إلى ما قبلها إن كانت كسرة ؛ نحو : كَذْتُ .

وإن كانت فتحة ، فلا بد من تحويلها كسرة ؛ وحينئذٍ : تُثَقِّلُ نحو : يَغْت .

وإن كانت الحركة قبلها ضمة ، فإن كانت مفتوحة ، ثبتت نحو : عِيَّة .

وإن كانت مضمومة ، ثبتت ، ويجوز حذف الحركة منها ، فتقول فى جمع : عيان ، وعين ، وعين ، فتسكن الياء وتقلب الضمة قبلها كسرة .

فإن كانت مكسورة فى فعل ثلاثى أو أزيد ، جاز فيه ثلاثة أوجه :

أحدها : نقل الكسرة منها إلى ما قبلها ، فتقول : يَبِع ، واختير .

(١) سقط فى ط .

والآخر : أن تُشَمَّ الفاء وتاء افتعل الضم بعد النقل .

والثالث : حذُفُ الكسرة منها ، وقلبها واوًا ، نحو : بوع ، واختُور .

ولا تكونُ مكسورةً مضمومًا ما قبلها فيما عدا ما ذُكِرَ .

وإن كانتِ الحركة قبلها كسرة^(١) ، ثبتت ؛ نحو : سير ، فإن وقعت بين ساكنين ،

ثبتت ؛ نحو : غَشِيَانِ ، إلا في قول من قال في النسبِ إلى ظبية : ظَبِيَّ ، وقد تقدّم

ذكره / .

١١٤ ب

وإن وقعت عينًا في مصدرٍ جارٍ على فِعلٍ معتلٍّ ، فإنك تنقل حركتها إلى الساكن

قبلها ، ثم تحذفها ؛ لالتقاءها ساكنة مع ما بعدها ، وتعوضُ منها تاء التانيث ؛ نحو :

إبانة ، وإمانة ، وقد لا تعوضُ التاء من المحذوف إلا أن ذلك قليلٌ .

وإن وقعت بين متحرك وساكناً ، فإن تأخر الساكن ، ثبتت ؛ نحو : دَيَاميس . وإن

تقدّم ثبتت - أيضًا - نحو : عَثِير ، إلا أن تكون عينًا في فعلٍ مزيد ، أو اسم جارٍ عليه

أو موافقٍ له ، في الحركات والسكنات ، وعدد الحروف والزيادة ، إلا أن زيادته ليست

موافقة لزيادة الفعل في اللفظ ؛ فإن الحركة تنقل منها إلى الساكن قبلها ، ثم تصير من

جنس الحركة المنقولة ، نحو : اسْتَبَانَ ، وَيَسْتَبِينَ ، وَمُسْتَبَان ، وَمُسْتَبِينَ ، وَمَقِيل ،

وَالْأَصْلُ : اسْتَبَيْنَ ، وَيَسْتَبِينَ ، وَمُسْتَبِينَ ، وَمُسْتَبِينَ ، وَمَقِيل .

فأما : « مخيط » ونحوه ، فلم يُعَل ؛ لأنه مقصور من مفعال ، وما عدا ذلك تثبت

فيه أو تبدل في الأماكن التي تقدّم ذكرها^(٢) .

وأما الألف ، فإنها لا تكون أبدًا إلا زائدة ساكنة ، ولا تكون أصلية ، إلا منقلبة عن

ياء ، أو واو ، وقد تقدّم حكمها^(٣) .

ولا يخلو من أن تجتمع مع ساكنٍ أو لا تجتمع ، فإن اجتمعت معه ، حذفت ؛ نحو

(١) في ط : كسر .

(٢) م : وقولى : « وأما مخيط ، فهو مقصور من مفعال ، وما عدا ذلك تثبت فيه أو تبدل في الأماكن التي تقدّم ذكرها » .

مثال ما ثبتت فيه جديم ، ومثال ما تبدل فيه : بائع ، والأصل بايع ؛ لأنه من البيع . أ هـ .

(٣) م : وقولى : « ولا تكون أصلية إلا منقلبة عن ياء أو واو وقد تقدم حكمها » مثال ذلك : غزا ؛ لأنه من الغزو ، ورمى من الرمي . أ هـ .

قولك : يا حُبْلَاهُ ، فتحذفها لالتقاءها ساكنة مع علامة التثنية ، إلا أن يكون الساكن ألف التثنية ، أو الألف التي قبل التاء في جمع المؤنث السالم ؛ فإنها تقلب ياء ، ولا تُحذف ؛ نحو قولك : « حُبْلَيَان » ، وحُبْلَيَات ، أو يكون الساكن الياء الأولى من ياءى النسب ، فإنها إن كانت رابعة ، ولم يتوال التحريك فيما قبلها ، قد تقلب واوا ؛ نحو : حُبْلَوَى ، وقد تحذف فيقال : « حُبْلَى » .

وقد تزداد ألف قبل الواو ، فيقال : حُبْلَاوَى .

وإن توالى التحريك فيما قبلها ، أو كانت خامسة فصاعدًا ، لم يَجُزْ إلا الحذف ، نحو « بَشَكَى » وجمادى ، وقد تقدم ذكر ذلك .

أو يكون الساكن ألف الجمع المتناهي ، فإنها تُقلَبْ همزة نحو : رسائل وتصح ألف الجمع ، وإن لم تجتمع معه ، كانت على حسب الحركة التي قبلها ، فإن كانت ضمة ، قلبت واوا ؛ نحو : ضُورِبَ ، وإن كانت كسرة ، قلبت ياء ؛ نحو / : شَمَالِيل ، جمع شِفْلَال .

وإن كانت فتحة ثَبَّتَتْ ، نحو : ضَارِبَ ، وقد تُقلَبْ ياء ، إذا كان بعدها تاء المتكلم ، وتدغم فيها ، فيقال : حُبْلَى ، فأما حذفهم لها واكتفاؤهم بالفتحة عنها في : غَلَبَطَ وهَدِيدَ ، وأمثالهما ، فموقوفٌ على السماع .

وما عدا ذلك تَثْبُتُ فيه ، أو تُبَدَلُ على حسب ما أحكم في باب البدل .

* * *

بَابُ مَا قَلِبَ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ

المقلوب على غير قياس ، مقسم قسمين :

قسم فُعِلَ للضرورة ؛ نحو قوله [من الكامل] :

٣٥٣- وَكَأَنَّ أُولَاهَا كِغَابٌ مُقَامِرٍ ضَرِبَتْ عَلَى شُرُنٍ فَهِنَّ شَوَاعِي^(١)

يريد : شَوَاعٍ .

وقسم : قَلِبَ من غير ضرورة ؛ نحو قولهم : لا ث ، وَشَاكٍ ، والأصل : لا ث ؛ لأنه من : لا ث يَلُوثُ ، وَشَائِكٌ ؛ لأنه من شَوَكَة السِّلَاح ، ونحو قولهم : رَعَمَلِي ، فى : لعمري ، وأشباه ذلك كثيرة .

إلا أن الذى يُعلم به القلب أربعة أشياء^(٢) :

أحدها : أن يكون أحد النظمين أكثر استعمالاً من الآخر ، فيكون الأصل ، ويكون الآخر مقلوباً عنه ؛ نحو : رَعَمَلِي ؛ فإنه أقل استعمالاً من : لَعَمَرِي .
والثانى : أن يكون أحد النظمين يكثر تضرّيف الكلمة عنه ، فيكون الأصل ، ويكون الآخر مقلوباً منه ؛ نحو : شَوَاعٍ ؛ لأنه يقال : شَاعَ يَشِيعُ ، فهو شَائِعٌ ، ولا يقال : شَعَى يَشْعَى ، فهو شَاعٌ .

والثالث : أن يكون أحد النظمين مجرداً من الزوائد ؛ فيكون الأصل ، ويكون الآخر مقلوباً عنه ؛ نحو : اطمأن ، فإنه مقلوب من : طامن .
والرابع : أن يكون أحد النظمين حكماً ، هو الآخر فى الأصل ؛ فيدل وجوده فيه على أنه مقلوبٌ ممّا ذلك الحكم له فى الأصل ؛ نحو : أيس ، فإنه مقلوب من : « يمس » ؛ ولذلك صَحَّ كما صَحَّ يَمَسُ .

* * *

(١) البيت : للأجدع بن مالك .

الشاهد فيه قوله شواعي يريد : شوائع ، فقلب وأبدل الهمزة ياء .

ينظر : لسان العرب (شيع) ، (شزن) ، (شعا) ، والمؤتلف والمختلف ص ٤٩ ، والمعاني الكبير ص ٥٤ ، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص ٨١١ ، وسر صناعة الإعراب ٧٤٣/٢ ، والمقتضب ١٤٠/١ ، والمتع فى التصريف ٦١٥/٢ ، والمنصف ٥٧/٢ .

(٢) فى ط : به أربعة أشياء .

بَابُ الْحَذْفِ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ

وذلك في أَحَدَ عَشَرَ حَرْفًا : الهمزة ، والألف ، والواو ، والياء ، والهاء ، والثون ، والباء ، والحاء ، والخاء ، والفاء ، والطاء ؛ فجاء الحذف في الهمزة على غير قياس في : « الله » ، وأصله « إله » ، وفي ناسٍ ، وأصله : أناس ، وفي : خُذْ ، وكل ، ومُزْ ، والأصل : أَوْخُذْ ، وأَوْكُلْ ، وأُؤْمِزْ ، و « أب » قالوا / : « يَا بَا فُلَان » ؛ قال أبو الأسود [من الكامل] :

٣٥٤- يَا بَا الْمَغِيرَةَ رَبُّ أَمْرِ مُغْضِلٍ فَرَجَحْتُهُ بِالْمَكْرِ مِنْنِي وَالِدَهَا^(١)
وحكى أبو زيد : « لا بَا لَكَ » ، وفي : يَرَى ، وترى ، وأَرَى ، وَنَرَى ، في لغة من لا ينقل الهمزة في مثله ، والأصل : يَزْأَى ، وتَزْأَى وأَزْأَى ، وَنَزْأَى .
وفي : سَوَايَةَ حَكِي أَبُو زَيْدٍ « سُؤْتُهُ سَوَايَةَ » ، والأصل : سَوَائِيَّة ، وفي : بُرَاء ، والأصل : بُرَاء .

وجاء في الألف في أَمَا ، فقالوا : أَمَّ واللَّهِ ، والأصل : أَمَا واللَّهِ ، وفي الوقف^(٢) في الضرورة ؛ نحو قوله : [من الرمل]

٣٥٥- رَهْطٌ مَزْجُومٌ وَرَهْطُ ابْنِ الْمُعَلِّ^(٣)

يريد : ابن المعلّى ، وقد تقدّم ذكره .

وفي : « لَهْفَى »^(٤) ؛ نحو قوله [من الوافر] :

٣٥٦- وَلَسْتُ بِرَاجِعٍ مَافَاتٍ مِنْنِي بِلَهْفٍ ، وَلَا بِلَيْتٍ ، وَلَا لَوِ أَنِّي^(٥)
يريد : « بِلَهْفٍ » من قولك : يالَهْفَى ، وجاء في الواو في غَد ، وَأَخ ، وَأَب ، وَحَم

(١) الشاهد فيه قوله : يا بَا المغيرة يريد يا أبا المغيرة فحذف الهمزة من أبا ضرورة .
ينظر : ديوانه ص ٣٧٨ ، والمتع في التصريف ٦٢٠/٢ ، وخزانة الأدب ٣٤١/١٠ ووصف المباني ص ٤٤ .
(٢) في ط : الوقت .
(٣) تقدم برقم (٢٥٤) .
(٤) في أ : لهفها .
(٥) تقدم برقم (١١٨) .

، وهن ، واسم ، لأنه من : السُّمُو ، وكُرّة ، وقُلّة ، لقولهم : كَرَوْتُ بالكُرّة ، و قَلَوْتُ بالقُلّة ، وفي : ثُبّة ، وظُبّة ؛ حملاً لهما على الأكثر .

وجاء في الياء في : يد ، ومائة ، إلا أن أبا الحسن حكى : « أَخَذْتُ مائاً » ، وفي : دم ، وجاء في الهاء في : شَفّة ؛ لقولهم : شَفَاه ، وفي عِضة لقولهم : عَضِيْهَة ، وفي : فَم : لقولهم أَقَوَاه ، وفي : شاة ؛ لقولهم : شِيَاة ، وجاء في النون في « مذ » لقولهم : مُنْذُ ، في معناها ، وفي دَدٍ ، والأصل : دَدَن ، وفي : قُلٍ ؛ لأنه من « قُلَان » .
وجاء في الباء في : رُب ، والأصل : رَب ، وجاء في الحاء في : حر ، والأصل جِرَح لقولهم : أَخْرَاح ؛ قال [من الرجز] :

٣٥٧- إِنِّي أَقْوَدُ جَمَلًا يَمْرَاحًا ذَا قُبَّةٍ تَمْلُوعَةٍ أَخْرَاحًا^(١)

وجاء في الحاء في « بَخ » ، والأصل : بَخَّ بالتشديد ، وجاء في الفاء في : « أَف » ؛ لأن الأصل : أَفَّ بالتشديد .

وحكى أحمد بن يحيى : سَوَّ أَفْعَلُ ، في معنى : سَوَّفَ أَفْعَلُ ، وجاء في الطاء في : قَطُ ؛ لأنه من قَطَطْتُ ، أى : قَطَعْتُ ، تقول : مَافَعَلْتُهُ قَطُ ، أى : فيما انقطع من غمرى .

* * *

(١) البيت للفرزدق .

والحر : فرج المرأة .

والشاهد فيه قوله : « أَخْرَاح » مما يدل على أنّ مفرده « حَرَح » ، وأنّ اللام المحذوفة في « حِر » هو الحاء .

الحيوان ٢/٢٨٠ ، وليس في ديوانه ، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ١/١٨٢ ، ولسان العرب (حَرَح) ، والممتع في التصريف ٢/٦٢٧ .

بَابُ الضَّرَائِرِ

اعلم : أنه يجوز في الشعر وما أشبهه من الكلام المسجوع ما لا يجوز في الكلام غير المسجوع ، من رد فرع إلى أصل ، أو تشبيه غير جائز بجائز اضطر إلى / ذلك ، أو لم يضطر إليه ؛ لأنه موضع قد ألفت فيه الضرائر (١) .

أنواعها منحصرة في الزيادة ، والنقص ، والتقديم ، والتأخير ، والبذل : فالزيادة تنحصر في زيادة حرف ؛ نحو تنوين الاسم غير المنصرف ، إذا لم يكن آخره ألفا ، رد إلى أصله من الانصراف ؛ نحو قوله تعالى : ﴿ قَوَارِيرًا قَوَارِيرًا مِنْ فِضَّةٍ قَدَرُهَا نَقْدِيرًا ﴾ [الإنسان : ١٥ ، ١٦] في قراءة من صرف الأول منهما ، ونحو قول أمية بن أبي الصلت (٢) [من الخفيف] :

(١) م : باب الضرائر

قولي : « اضطر في ذلك ولم يضطر ؛ لأنه موضع قد ألفت فيه الضرائر » مثال تجويزهم فيه مالا يجوز في الكلام من غير اضطرار قوله [من الرمل] :

كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ الْعِلَا وَكَرِيمٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهُ
تقدم في المقرب برقم (٢٤٥) .

فصل بين « كم » وما أضيف إليه بالمجرور من غير اضطرار إلى ذلك إذ له أن ينصب أو يرفع ويجعل « كم » واقعة على المار ؛ كأنه قال : كم مرة مقرف نال العلا بجوده ، وقد يروى البيت بثلاثة أوجه ، وأما تجويزهم ذلك فيه عند الاضطرار فعليه أكثر الضرائر . أهـ .

[قال المصنف في آخر كتاب « مثل المقرب »] تم الكتاب بحمد الله وعونه وحسن توفيقه وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وأزواجه وذريته وسلم تسليماً كثيراً . أهـ . (٢) أمية بن عبد الله أبي الصلت بن أبي ربيعة بن عوف الثقفي : شاعر جاهلي حكيم . من أهل الطائف . قدم دمشق قبل الإسلام . وكان مطلقاً على الكتب القديمة يلبس المسوح تعبدًا . وهو ممن حرموا على أنفسهم الخمر ونبذوا عبادة الأوثان في الجاهلية . ورحل إلى البحرين فأقام ثمانين سنين ظهر في أثنائها الإسلام ، وعاد إلى الطائف ، فسأل عن خبر محمد بن عبد الله ﷺ فقيل له : يزعم أنه نبي . فخرج حتى قدم عليه بمكة وسمع منه آيات من القرآن ، وانصرف عنه ، فتبعته قريش تسأله عن رأيه فيه . فقال : أشهد أنه على الحق ، قالوا : فهل تتبعه ؟ فقال : حتى أنظر في أمره . وخرج إلى الشام . وهاجر رسول الله إلى المدينة ، وحدثت وقعة بدر ، وعاد أمية من الشام ، يريد الإسلام ، فعلم بمقتل أهل بدر وفيهم ابنا خال له ، فامتنع . وأقام في الطائف إلى أن مات (سنة ٥٥ هـ) . =

٣٥٨- فَأَتَاهَا أَحْيَمُ كَأَخِي السُّهْدِ بِمِ بَعْضِ فَقَالَ : كُونِي عَقِيرًا^(١)

فإن كان آخره ألفاً ؛ نحو : حُبْلَى ، لم يُضْرَف .

وزيادة حركة ، نحو تحريك العين الساكنة إتباعاً لما قبلها ، وتشبيهاً بتحريكها إذا نُقِلَتْ إليها الحركة مما بعدها ، في الوقف ؛ نحو قولك : قام عمرو ، ومن ذلك قوله^(٢) [من البسيط] :

٣٥٩- إِذَا تَمَرَّكَ نُوْحٌ قَامَتَا مَعَهُ ضَرْبًا أَلِيْمًا يَسْبِتُ يَلْعَجُ الْجِلْدَا^(٣)

يريد : الجلد .

وزيادة كلمة ؛ نحو : زيادة « أن » بعد كاف التشبيه ؛ تشبيهاً لها بزيادتها بعد « لما » ؛ نحو قوله [من الطويل] :

٣٦٠- وَيَوْمًا تَوَافَيْنَا بِوَجْهِ مُقْسَمٍ كَأَنَّ ظَلِيَّةً تَغْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ^(٤)

أى : كظليَّة

والنقص منحصراً في نقص حرف ؛ نحو حذف صلة هاء الضمير في الوصل ؛ إجراء له مجرى الوقف ؛ ومن ذلك قوله [من البسيط] :

٣٦١- أَوْ مُغْبِرَ الظُّهْرِ يُنْبِي عَنْ وَلِيِّهِ مَا حَجَّ رَبُّهُ فِي الدُّنْيَا وَلَا اغْتَمَرَا^(٥)

= ينظر : الأعلام ٢٣/٢ ، خزنة البغدادي ١١٩/١ ، سمط اللآلي ٣٦٢ ، جمهرة الأنساب ٢٥٧ ، تهذيب ابن عساكر ١١٥/٣ .

(١) الشاهد فيه صرف : أحيمر للضرورة الشعرية ، وهو ممنوع من الصرف لأنه مصغر أحمر الممنوع من الصرف الذي له شبه بالفعل المضارع ، ولولا هذا الشبه لتصرف مصغره .

ينظر : ديوانه ص ٣٥ ، والمقاصد النحوية ٣٧٧/٤ ، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٥٤١/٢ . (٢) في أ : قول الهذلي .

(٣) البيت : لعبد مناف بن ربح الهذلي ويروى هكذا :

إِذَا تَأَوَّبَ نُوْحٌ قَامَتَا مَعَهُ ضَرْبًا أَلِيْمًا يَسْبِتُ يَلْعَجُ الْجِلْدَا

والشاهد فيه الجلد حيث حرك اللام الساكنة ، وهذا من أقبح الضرورات .

ينظر جمهرة اللغة ص ٤٨٣ ، والدرر ٢٣٢/٦ ، وشرح أشعار الهذليين ٦٧٢/٢ ، ولسان العرب (لمع) ، (جلد) ، (عجل) ، ونوادر أبي زيد ص ٣٠ ، وبلا نسبة في الخصائص ٣٣٣/٢ ، والمنصف ٣٠٨/٢ .

(٤) تقدم برقم ٥٨ .

(٥) البيت : لرجل من باهلة .

والأحسن إذا حذفت الصلة ، أن تسكن الهاء ، حتى تكون قد أجريت الوصل
مجرى الوقف ، إجراء كاملاً ؛ نحو قوله [من البسيط] :

٣٦٢- وَأَشْرَبُ الْمَاءَ مَا بِي نَحْوَهُ عَطَشٌ إِلَّا لِأَنَّ عُيُونَهُ سَيْلٌ وَادِيهَا^(١)

ونقص حركة ؛ نحو حذف حركة الباء من : أَشْرَبَ ، في قوله [من السريع] :

٣٦٣- فَالْيَوْمَ أَشْرَبْتُ غَيْرَ مُسْتَحَقِّبٍ إِثْمًا مِنَ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٍ^(٢)

تشبيهاً للمنفصل بالمتصل ؛ ألا ترى أن « رَبْعَ » بمنزلة عَضُدَ ، فكما تُسَكَّنُ الضَّادُ
من : عَضُدَ ؛ فكذلك سَكُنْتَ الباء .

١١٦ ب ونقص كلمة ؛ نحو حذف المضاف وإقامة المضاف / إليه مقامه ، وليس في الكلام

= الشاهد فيه قوله : ربه فإنه اختلس الضمة التي على الضمير اختلاصاً فلم يشبعها حتى تنشأ
عنها الواو للضرورة الشعرية .

ينظر : شرح أبيات سيويه ٤٢٢/١ ، والكتاب ٣٠/١ ، وبلا نسبة في الإنصاف ٥١٦/٢ ،
وخزانة الأدب ٢٦٩/٥ ، ولسان العرب (عبر) ، والمقتضب ٣٨/١ .
(١) البيت : بلا نسبة في : خزانة الأدب ٢٧٠/٥ ، ٤٥٠/٦ ، والخصائص ١٢٨/١ ، ٣١٧ ،
١٨٢ ، والدرر ١٨٢/١ ، ورصف المباني ص ١٦ ، وسر صناعة الإعراب ٧٣٧/٣ ، ولسان
العرب (ها) ، والمحتسب ٢٤٤/١ ، وجمع الهوامع ٥٩/١ .
الشاهد فيه قوله (عيون) حيث حذف ضمة الهاء ضرورة .

(٢) البيت : لامرئ القيس .
المستحقب المكتسب ، وأصله من استحقب أي : وضع في الحقيقة .

الواغل : الداخل على القوم في شربهم وطعامهم من غير أن يدعوه إليه .
والشاهد فيه قوله : « أَشْرَبْتُ » حيث سكن الباء ضرورة . ويروى : فاليوم أسقى ، وعلى
هذا الرواية لا شاهد فيه .

ينظر : ديوانه ص ١٢٢ ، وإصلاح المنطق ص ٢٤٥ ، ٣٢٢ ، والأصمعيات ص
١٣٠ ، وجمهرة اللغة ص ٩٦٢ ، وحماسة البحتري ص ٣٦ ، وخزانة الأدب ١٠٦/٤ ،
٣٥٠/٨ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، والدرر ١٧٥/١ ، ورصف المباني ص ٣٢٧ ، وشرح التصريح
٨٨/١ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٦١٢ ، ١١٧٦ ، وشرح شذور الذهب ص
٢٧٦ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٥٦ ، وشرح المفصل ٤٨/١ ، والشعر والشعراء ١/
١٢٢ ، والكتاب ٢٠٤/٤ ، ولسان العرب (حقب) ، (ذلك) ، (وغل) ، والمحتسب
١٥/١ ، ١١٠ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦٦/١ ، والاشتقاق ص ٣٣٧ ، وخزانة
الأدب ١٥٢/١ ، ٤٦٣/٣ ، ٤٨٤/٤ ، ٣٣٩/٨ ، والخصائص ٧٤/١ ، ٣١٧/٢ ، ٣٤٠ ،
٩٦/٣ ، وجمع الهوامع ٥٤/١ .

مايْدُلُ عليه ؛ نحو قوله [من الطويل] :

٣٦٤- عَشِيَّةَ فَرَّ الْحَارِثِيُّونَ ، بَعْدَمَا قَضَى نَحْبَهُ فِي مُلْتَقَى الْقَوْمِ هَوْبَرُ^(١)

يريد : ابن هَوْبَر .

والتقديم والتأخير منحصرون في تقديم حرف على حرف ؛ نحو : شَوَاعِي ، في شَوَائِع ، وقد تقدّم ذكره .

وفي تقديم بعض الكلام على بغض ، وإن كَانَ لا يجوز ذلك في الكلام ؛ تشبيهاً بما يجوز ذلك فيه ؛ نحو قوله [من الطويل] :

٣٦٥- لَهَا مُقْلَتَا أَذْمَاءٍ طَلَّ خَمِيلَةً مِنَ الْوَحْشِ مَا تَنْفَكُ تَرْعَى غَرَارُهَا^(٢)

التقدير : لها مقلتا أدماء من الوحش ما تنفك ترعى خميلة طلل غرارها .

والبَدَلُ : مُنْخَصِرٌ في إبدال حَرْفٍ من حرف ؛ نحو إبدال الياء من الباء في : أَرَانِب ، جمع أَرْنَب ؛ تشبيهاً لها بالحروف التي يَجُوزُ ذلك فيها ، وقد تقدّم ذكره . وفي إبدال حركة من حركة ؛ نحو إبدال الكسرة التي قبل ياء المتكلم في غَيْرِ النَّدَاءِ ؛ تشبيهاً بالنداء ؛ نحو قوله [من الوافر] :

٣٦٦- أَطَوَّفُ مَا أَطَوَّفُ ثُمَّ آوَى إِلَى أُمَّا وَيَزْوِينِي النَّقِيعُ^(٣)

يريد : إلى أُمِّي .

وإبدال كلمة من كلمة ؛ نحو قوله [المنسرح] :

٣٦٧- وَذَاتِ هِذِمٍ غَارٍ نَوَاشِرُهَا تُضْمِتُ بِالْمَاءِ تَوَلَّبًا جَدَعًا^(٤)

فأوقع التَّوَلَّبَ ، وهو وَلَدُ الحمار على الطُّفْل ؛ تشبيهاً له به .

(١) تقدم برقم (١٦٢) .

(٢) البيت بلا نسبة ، في كتاب العين ٨٦/١ .

(٣) تقدم برقم (١٦٦) .

(٤) البيت لأوس بن حجر ، ونسب لبشر بن أبي خازم .

ينظر : البيت لأوس بن حجر في ديوانه ص ٥٥ ، ولسان العرب (تلب) ، (جدع) ، (هدم) ، وتهذيب اللغة ٣٤٦/١ ، والمختص ٦٤/١٤ ، وتاج العروس (تلب) ، (هدم) ، والمزهر ٣٧٨/٢ ، والخصائص ٣٠٦/٣ ، ولبشر بن أبي خازم في ديوانه ص ١٢٧ ، ولأوس بن حجر أو لبشر بن أبي خازم في تاج العروس (جدع) ، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ١٣١٣ ، ومقاييس اللغة ٤٣٢/١ ، وديوان الأدب ٣٥/٢ ، والعقد الفريد ٤٨٣/٢ .

فهذه جملة أصناف الضرائر ، وقد تقدم ذكر أكثرها مفصلاً في تضاعيف الأبواب ،
فأغنى ذلك عن إعادته هنا .
ويجوز القياس على ما كثر استعماله من ذلك ، وما لم يكثر ، فلا سبيل للقياس
عليه .

وجاء في آخر المخطوط : آخره ، والله الحمد والمينة على فراغه على يد عبده وفقيره
إلى عفوهِ : محمد بن يوسف بن عبد الكريم العراقي في العشر الآخر من ذى الحجة سنة
إحدى وعشرين وسبعمائة

* * *

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة التحقيق	٣
مقدمة في علم النحو والتصريف	٥
عصر ابن عصفور	١١
الحالة السياسية	١٢
نكبة الأندلس لأبي البقاء الرندي	١٩
الحياة الاجتماعية	٢١
الحركة العلمية	٢٣
ترجمة ابن عصفور	٢٩
- مولده ونشأته	٢٩
- مكانته العلمية	٢٩
- أستاذه وشيوخه	٣١
- تلاميذه	٣٣
- مؤلفاته	٣٥
- وفاته	٣٧
كتاب المقرب	٤٠
- أولاً : حول كتاب المقرب	٤٠
- ثانياً : منهج ابن عصفور في كتاب المقرب	٤١
- ثالثاً : تأثير المقرب في النحاة بعده	٤٣
تأثير ابن عصفور في النحاة بعده	٤٥
عناية العلماء بكتاب المقرب	٤٨
ابن عصفور ومذهبه البصري	٥٠
وصف نسخ المقرب لابن عصفور	٥٢
كتاب مثل المقرب لابن عصفور	٥٤
وصف النسخ الخطية لكتاب مثل المقرب	٥٥
صور صفحات المخطوط	٥٦

٦٥	 مقدمة المؤلف
٦٧	 ذكر حقيقة النحو
٦٧	 باب تبين الكلام وأجزائه
٦٧	 تعريف الكلام
٦٨	 تعريف الاسم
٦٨	 تعريف الفعل
٦٨	 تعريف الحرف
٦٨	 ذكر تبين أحكام الكلم
٦٩	 باب الإعراب
٦٩	 الإعراب فى الاصطلاح
٦٩	 ألقاب الإعراب
٦٩	 الرفع والنصب
٧٠	 الخفض والجزم
٧١	 باب معرفة علامات الإعراب
٧١	 علامات الرفع
٧٢	 علامات النصب
٧٢	 علامات الخفض
٧٣	 علامات الجزم
	ذكر الأماكن التى يدخل فيها المعرب من الأسماء والأفعال
٧٥	 لقب من ألقاب الإعراب الأربعة
٧٥	 حالات إعراب الاسم
٧٦	 حالات إعراب الفعل
٧٧	 باب الفاعل
٧٧	 تعريف الفاعل
٧٨	 الرتبة فى باب الفاعل

٧٨	الرتبة بين الفاعل والمفعول
٨٠	الرتبة بين المفعول والعامل
٨١	حكم الفاعل والمفعول به فى الأسماء الموصولة
٨٣	اللغات التى وردت فى « الذى »
٨٤	اللغات التى وردت فى « الذين »
٨٥	اللغات التى وردت فى « اللاتى »
٨٦	تثنية ذو الطائفة وجمعها
٨٧	تثنية ذات الطائفة وجمعها
٨٧	وقوع الاسم الموصول على من يعقل
٨٧	وقوع الاسم الموصول على من يعقل وما لا يعقل
٩١	ما توصل به الأسماء الموصولة
٩٦	الموصلات التى يجوز فيها الحمل على اللفظ والحمل على المعنى
٩٩	باب نعم وبئس
٩٩	الدليل على فعلىة نعم وبئس
١٠٠	اللغات التى وردت فى نعم وبئس
١٠١	فاعل نعم وبئس
١٠١	الحذف فى باب نعم وبئس
١٠٢	إلحاق علامة التأنيث بنعم وبئس
١٠٣	الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر
١٠٥	إعراب الممدوح أو المذموم فى باب نعم وبئس
١٠٦	المدح أو الذم بصيغة « فَعَلَ »
١٠٦	المدح والذم بـ « حبذا » و « لاحبذا »
١٠٨	باب التعجب
١٠٨	تعريف التعجب
١٠٩	التعجب على طريقة « ما أفعله »

١٠٩	شروط الفعل المتعجب منه على هذه الطريقة
١١٢	التعجب من الفعل الذى لم يستوف تلك الشروط
١١٣	إعراب صيغة « ما أفعله »
١١٣	زيادة كان وأصبح وأمسى بين ما والفعل
١١٣	حكم تقديم معمول فعل التعجب عليه
١١٤	التعجب على طريقة « أفعل به »
١١٥	التعجب على طريقة « فَعُل »
١١٧	باب ما لم يسم فاعله
١١٧	الأفعال التى يجوز بناؤها للمفعول
١١٧	كيفية بناء الفعل للمفعول
١١٨	السبب الذى لأجله يحذف الفاعل
١١٩	المفعولات التى تقام مقام الفاعل
١١٩	الأولى منها بالإقامة إن اجتمعت
١٢٢	باب المبتدأ وخبره
١٢٢	تعريف الابتداء
١٢٢	تعريف المبتدأ
١٢٢	تعريف الخبر
١٢٣	شروط الابتداء بالنكرة
١٢٣	أقسام الخبر
١٢٣	الخبر المفرد
١٢٤	الخبر الجملة
١٢٥	الإخبار بالظرف والمجرور
١٢٦	حالات حذف الخبر وإثباته
١٢٧	حالات حذف المبتدأ وإثباته
١٢٧	الرتبة بين المبتدأ والخبر

١٢٨	تعدد الخبر
١٣٠	باب الاشتغال
١٣٠	تعريف الاشتغال
١٣٠	إعراب الاسم المشتغل عنه إذا لم يتقدمه شيء
١٣٢	إعراب الاسم المشتغل عنه إذا تقدمه سؤال
١٣٣	إعراب الاسم المشتغل عنه إذا تقدمه حرف عطف
	إعراب الاسم المشتغل عنه إذا تقدمته أداة لا يليها
١٣٤	إلا الفعل ظاهرًا أو مضمراً
١٣٩	باب كان وأخواتها
١٣٩	ما يكون اسماً لكان وأخواتها
١٣٩	ما يكون خبراً لكان وأخواتها
١٣٩	ما يستعمل تاماً وما لا يستعمل إلا ناقصاً
١٤٠	دلالة كان وأخواتها في حال التمام والنقصان
١٤٦	التصرف والجمود في باب كان وأخواتها
١٤٧	تقديم أخبار كان وأخواتها عليها
١٤٨	تقديم الخبر على الاسم في باب كان وأخواتها
١٤٩	رتبة معمول خبر كان وأخواتها
١٥٠	طريقة معرفة الخبر والاسم في باب كان وأخواتها
١٥٢	باب الأفعال الجارية مجرى كان وأخواتها
١٥٢	اقتران أخبار هذه الأفعال بـ « أن »
١٥٣	تعليل أحوال اقتران أخبار هذه الأفعال بـ « أن »
١٥٤	تقديم أخبار هذه الأفعال على أسمائها
١٥٤	حالات جواز استخدام عسى على وزن « فَعَلَ » أو « فَعِلَ »
١٥٥	حكم فاعل الفعل الواقع في موضع أخبار أخوات عسى
١٥٧	باب ما ولا ولات

- ١٥٧ ما التميمية وما الحجازية
- ١٥٧ شروط عمل ما الحجازية
- ١٥٩ دخول الباء فى خبر ما الحجازية
- ١٦١ « لا » العاملة عمل ليس
- ١٦١ شروط عمل لا عمل ليس
- ١٦٢ « لات » العاملة عمل ليس
- ١٦٣ إعمال « إن » النافية عمل « ما » الحجازية
- ١٦٤ باب الحروف التى تنصب الاسم وترفع الخبر
- ١٦٤ معانى إن وأخواتها
- ١٦٤ ما يقع اسمًا لـ « إن » وأخواتها
- ١٦٤ ما يقع خبرًا لـ « إن » وأخواتها
- ١٦٥ ما تنفرد به « إن » من بين سائر أخواتها
- ١٦٦ حكم تقديم معمولات هذه الحروف عليها
- ١٦٧ حكم تقديم معمول خبر هذه الحروف على الخبر
- ١٦٧ دخول ياء المتكلم ونون الوقاية على هذه الحروف
- ١٦٧ حكم حذف أسماء هذه الحروف
- ١٦٨ حكم حذف أخبار هذه الحروف
- ١٦٩ دخول ما على إن وأخواتها
- ١٧٠ حكم « إن » و « أن » و « لكن » و « كأن » إذا خففت
- ١٧٤ باب المفعول به
- ١٧٥ باب الأفعال المتعدية
- ١٧٥ الأفعال التى تتعدى إلى فعل واحد
- ١٧٥ حكم حذف مفعول تلك الأفعال
- ١٧٧ الأفعال التى تتعدى إلى مفعولين
- ١٧٧ الأفعال التى تتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر

١٧٨	 ما يكون مفعولاً أولاً وما يكون مفعولاً ثانياً لهذه الأفعال
١٧٨	 حكم حذف مفعولى هذه الأفعال
١٨٠	 حكم هذه الأفعال إن توسطت بين مفعوليهما أو تأخرت عنهما
	 حكم الفصل بين مفعولى هذه الأفعال بضمير منفصل
١٨٢	 لا موضع له من الإعراب
١٨٣	 تعليق هذه الأفعال عن العمل
١٨٤	 الأفعال التى تتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر
١٨٥	 الأفعال التى تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل
١٨٧	 باب اسم الفاعل
١٨٧	 حكم اسم الفاعل إذا كان فيه الألف واللام وإذا خلا منها
١٨٨	 شروط عمل اسم الفاعل
١٨٩	 تقديم معمول اسم الفاعل عليه
	 حكم تابع معمول اسم الفاعل
١٩٢	 باب الأمثلة التى تعمل عمل اسم الفاعل
١٩٤	 باب المصدر العامل عمل فعله
١٩٤	 نوعا المصدر العامل عمل فعله
١٩٥	 المصدر المنون
١٩٥	 المصدر المضاف
١٩٦	 المصدر المعروف بالألف واللام
١٩٨	 باب أسماء الأفعال
١٩٨	 أسماء الأفعال بين القياس والسمع
١٩٨	 حكم أسماء الأفعال
٢٠١	 باب الإغراء
٢٠١	 تعريف الإغراء
٢٠٢	 حكم المُغْرَى

٢٠٢	حكم المُغَرَّى به
٢٠٤	باب ما يجوز أن يتسع فيه فينتصب على التشبيه بالمفعول به
٢٠٤	أقسام صفات هذا الباب
٢٠٥	شرط عمل الصفة في هذا الباب
٢٠٦	حكم معمول الصفة النكرة
٢٠٨	حكم معمول الصفة المعرفة بالألف واللام
٢١٠	باب المنصوبات التي يطلبها الفعل على اللزوم
٢١٠	أنواع هذه المنصوبات
٢١٠	المقصود بالمصدر
٢١٠	المقصود بظرف الزمان
٢١٠	المقصود بظرف المكان
٢١١	المقصود بالحال
٢١١	أقسام المصدر
٢١١	أقسام ظرف الزمان
٢١٢	أقسام ظرف المكان
٢١٢	أقسام الحال
٢١٢	وصول الفعل إلى هذه المنصوبات
٢١٥	أقسام المصدر من حيث التصرف والانصراف
٢١٦	أقسام ظرف الزمان من حيث التصرف والإنصراف
٢١٨	أقسام ظرف المكان من حيث التصرف والإنصراف
٢١٨	شروط الحال المبينة
٢٢٠	شروط الحال المؤكدة
٢٢٠	دخول الواو على الجملة الواقعة حالاً
٢٢٣	تقديم المصادر وظروف الزمان والمكان على العامل
٢٢٣	الرتبة بين الحال وعاملها

٢٢٥	باب المنصوبات التى يطلبها جميع الأفعال على غير اللزوم
٢٢٥	تعريف المفعول معه
٢٢٥	أقسام مسائل هذا الباب
	قسم يتساوى فيه أن يكون الاسم مفعولاً معه وأن يكون
٢٢٥	معطوفاً على ما تقدم
٢٢٦	قسم يكون الاسم فيه مفعول معه
٢٢٦	قسم يختار فيه أن يكون الاسم معطوفاً
٢٢٧	قسم يكون فيه الاسم معطوفاً
٢٢٧	المفعول لأجله
٢٢٧	تعريف المفعول لأجله وشروطه
٢٣٠	باب المنصوبات عن تمام ما يطلبها
٢٣٠	تعريف التمييز
٢٣٠	التمييز المنتصب عن تمام الكلام
٢٣١	التمييز المنتصب عن تمام الاسم
٢٣٢	حكم تقديم التمييز
٢٣٢	حكم التمييز بالأسماء المختصة بالنفى
٢٣٣	الاستثناء
٢٣٣	تعريف الاستثناء
٢٣٣	أدوات الاستثناء
٢٣٣	دخول « ما » على خلا وعدا
٢٣٤	أحكام الاسم الواقع بعد إلا
٢٣٤	أحكام تقديم المستثنى
٢٣٧	تكرار المستثنيات
٢٣٨	حكم الاسم الواقع بعد غير
٢٣٩	حكم الاسم الواقع بعد خلا ، وعدا ، وحاشا ، وحشى

٢٤٠	حكم الاسم الواقع بعد ليس ولا يكون
٢٤١	باب النداء
٢٤١	حروف النداء
٢٤٢	أقسام المنادى
٢٤٣	نداء ما فيه الألف واللام
٢٤٤	حذف حرف النداء وبقاء المنادى
٢٤٤	حكم تابع المنادى
٢٤٦	تكرار المنادى
٢٤٨	إضافة المنادى إلى ياء المتكلم
٢٤٩	المنادى المضاف إلى المضاف إلى ياء المتكلم
٢٤٩	الأسماء المختصة بالنداء
٢٥١	النداء على جهة الاستغاثة أو التعجب
٢٥٢	النداء على جهة الندبة
٢٥٤	الترخيم
٢٥٨	باب لا
٢٥٨	دخول « لا » على معرفة
٢٥٩	دخول « لا » على نكرة
٢٦٠	حكم تابع اسم « لا »
٢٦٠	تكرار « لا »
٢٦١	دخول همزة الاستفهام أو معنى التحضيض أو التمني على « لا »
٢٦٣	باب حروف الخفض
٢٦٣	حروف الجر التي لا تجر إلا المضممر
٢٦٤	حروف الجر التي لا تجر إلا الظاهر
٢٦٥	حروف الجر التي تجر بعض الظواهر دون بعض
٢٦٦	حروف الجر التي تستخدم حروفاً وأسماء

٢٦٧	 حروف الجر التي تستخدم حروفًا وأفعالًا
٢٦٨	 حروف الجر التي تستخدم حروفًا وأسماء وأفعالًا
٢٧٠	 تعلق حروف الجر
٢٧٠	 إضمار حرف الجر وإبقاء عمله
٢٧١	 الفصل بين حرف الجر والمجرور
٢٧١	 مجيء من زائدة
٢٧٢	 معاني حروف الجر
٢٧٨	 حروف القسم
٢٧٩	 الحروف التي تربط المقسم بالمقسم عليه
٢٨١	 تعلق القسم بأفعال مضمرة
٢٨٢	 اجتماع القسم والشرط
٢٨٣	 باب الإضافة
٢٨٣	 أقسام الإضافة
٢٨٣	 معاني الإضافة المحضة
٢٨٤	 الأسماء التي تلتزم الإضافة
٢٨٧	 إضافة الشيء إلى نفسه
٢٨٩	 حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه
٢٨٩	 حذف المضاف إليه
٢٩٠	 الإضافة إلى الجملة
٢٩١	 إضافة الاسم إلى ياء المتكلم
٢٩٤	 باب النعت
٢٩٤	 تعريف النعت
٢٩٥	 شروط النعت بالظرف والمجرور
٢٩٥	 شروط النعت بالجملة
٢٩٦	 حكم النعت إذا لم يرفع ضميرًا عائداً على المنعوت

٢٩٧	حكم النعت إذا رفع ضميرًا عائداً على المنعوت
٢٩٨	أصناف المعارف
٢٩٨	المضمر
٢٩٨	المشار
٢٩٨	العلم
٢٩٨	المعرف بالألف واللام
٢٩٨	المعرف بالإضافة
٢٩٩	الأسماء التي ينعت بها ولا تنعت
٢٩٩	الأسماء التي لا ينعت بها ولا تنعت
٢٩٩	الأسماء التي تنعت وينعت بها
٢٩٩	الأسماء التي تنعت ولا ينعت بها
٢٩٩	حكم نعت المنعوت المضاف إلى المعارف
٣٠٠	النعت المقطوع
٣٠٢	عطف النعوت على بعضها
٣٠٢	اجتماع النعوت والمنعوتين
٣٠٣	اجتماع النعت بـ « الاسم » ، و « الظرف أو المجرور » ، و « الجملة »
٣٠٤	حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه
٣٠٥	الفصل بين الصفة والموصوف
٣٠٦	باب عطف النسق
٣٠٦	تعريفه
٣٠٦	حروف العطف
٣٠٦	الواو
٣٠٦	الفاء
٣٠٧	ثم وحتى
٣٠٧	أو

٣٠٨	 أم
٣٠٨	 إِمَّا
٣١٠	 بل ولا بل
٣١٠	 لكن
٣١٠	 لا
٣١١	 العطف على ضمير الجر وضمير الرفع المتصل
٣١٢	 تقديم المعطوف على المعطوف عليه
٣١٢	 الفصل بين حرف العطف والمعطوف عليه
٣١٢	 حكم الضمير المتأخر العائد على المعطوف والمعطوف عليه
٣١٣	 حذف حرف العطف والمعطوف
٣١٤	 العطف بحرف واحد اسمين فصاعداً على اسمين فصاعداً
٣١٦	 باب التوكيد
٣١٦	 تعريفه
٣١٦	 ألفاظ التأكيد
٣١٧	 حكم ألفاظ التأكيد إذا اجتمعت
٣١٨	 حكم تأكيد النكرة
٣١٩	 تأكيد ضمير الرفع المتصل بالنفس أو بالعين
٣٢٠	 عطف ألفاظ التوكيد على بعضها
٣٢٠	 ما أجرته العرب مجرى التأكيد
٣٢١	 باب البدل
٣٢١	 تعريفه
٣٢١	 أنواع البدل
٣٢١	 بدل الشيء من الشيء
٣٢١	 بدل البعض من الكل
٣٢١	 بدل الاشتمال

٣٢٢	بدل البداء
٣٢٢	بدل الغلط
٣٢٢	بدل النسيان
٣٢٢	شرط بدل الاشتمال وبدل البعض من الكل
٣٢٣	أقسام البدل بالنظر إلى التعريف والتكثير
٣٢٤	أقسام البدل بالنظر إلى الإظهار والإضمار
٣٢٦	حكم التوابع الأربع إذا اجتمعت
٣٢٧	باب عطف البيان
٣٢٧	تعريفه
٣٢٧	الفرق بينه وبين التأكيد
٣٢٨	حكم اجتماع اللقب مع الاسم المفرد
٣٢٩	باب التنازع
٣٢٩	تعريفه
٣٣١	أقسام الأفعال من حيث الإضمار
٣٣١	قسم لا يجوز إضماره
٣٣١	قسم التزمت فيه العرب الإضمار
٣٣٧	باب ذكر الرفع للفعل المضارع
٣٣٨	باب ذكر نواصب الفعل المضارع
٣٣٨	الأدوات التي تنصب الفعل بنفسها
٣٣٨	أن
٣٣٨	لن
٣٣٨	كى
٣٣٨	إذن
٣٣٩	الأدوات التي تنصب الفعل بإضمار « أن » بعده ويجوز إظهارها
٣٣٩	الأدوات التي تنصب الفعل بإضمار « أن » بعده ولا يجوز إظهارها

٣٣٩	كى
٣٣٩	لام المجدد
٣٤٠	الفاء والواو
٣٤١	حكم الاسم المعطوف بالفاء إذا تقدم الفاء جملة منفية
٣٤٢	حكم الاسم المعطوف بالفاء إذا تقدم الفاء جملة استفهامية
٣٤٣	حكم الاسم المعطوف بالفاء إذا تقدم الفاء جملة تمن
٣٤٣	حكم الاسم المعطوف بالفاء إذا تقدم الفاء جملة نهى أو أمر
٣٤٣	حكم الاسم المعطوف بالفاء إذا تقدم الفاء جملة دعاء
٣٤٤	حكم الاسم المعطوف بالفاء إذا تقدم الفاء جملة عرض أو تحضيض
٣٤٤	أحكام الواو
٣٤٥	حتى
٣٤٧	باب ذكر جوازم الفعل المضارع
٣٤٧	الأدوات التى تجزم فعلاً واحداً
٣٤٩	الجوازم التى تجزم فعلين
٣٥٠	ما تلحقه « ما » وما لا تلحقه « ما » من تلك الجوازم
٣٥١	دخول الجوازم على جملتين فعليتين
٣٥٢	دخول الجوازم على جملتين إحداهما اسمية والأخرى فعلية
٣٥٣	الحذف فى أسلوب الشرط
٣٥٤	حكم أسماء الشرط إذا تقدمها عامل
٣٥٧	باب ما جرى من الأسماء فى الإعراب مجرى الفعل
٣٥٧	العلل التى تمنع الاسم الضرف
٣٥٧	العدل
٣٦٠	التعريف
٣٦٠	وزن الفعل
٣٦١	التأنيث

٣٦٣	التركيب
٣٦٣	زيادة الألف والنون
٣٦٤	العجمة
٣٦٥	الوصف
٣٦٥	الجمع الذى لا نظير له فى الآحاد
٣٦٦	ذكر النوع الثانى من الأحكام التركيبية
٣٦٦	المقصود به
٣٦٧	باب البناء
٣٦٧	تعريف البناء
٣٦٧	ما يدخله البناء من الحروف والأفعال والأسماء
٣٦٩	البناء على السكون والبناء على الحركة
٣٧٢	باب الحكاية
٣٧٢	حكاية الجمل
٣٧٢	حكاية الجمل المعربة
٣٧٢	حكاية الجمل المملحونة
٣٧٢	حكاية المفرد إذا كان نائباً عن جملة
٣٧٤	إجراء القول مجرى الظن
٣٧٥	حكاية المفرد إذا كان جملة فى الأصل
٣٧٥	حكاية المفرد إذا كان مشبهاً بالجملة
٣٧٦	حكاية المفرد إذا لم يكن جملة ولا مشبهاً بها
٣٧٧	اجتماع ما يحكى وما لا يحكى
٣٧٧	الاستثبات بـ « مَنْ » عن نكرة
٣٧٧	الاستثبات بـ « أَى »
٣٨٠	باب إسناد الفعل إلى المؤنث
٣٨٠	إسناد الفعل إلى مؤنث مع الفصل بينهما

٣٨٠	 إسناد الفعل إلى مؤنث غير حقيقى
٣٨٠	 إسناد الفعل إلى جمع تكسير من ظاهر المؤنث
٣٨١	 إسناد الفعل إلى ضمير المؤنث
٣٨٢	 إسناد الفعل إلى جمع تكسير لمذكر
٣٨٣	 باب العدد
٣٨٣	 أنواع العدد
٣٨٣	 أحكام المائة والألف
٣٨٤	 أحكام العدد من الثلاثة إلى العشر
٣٨٦	 أحكام العدد المركب
٣٨٧	 اجتماع المذكر والمؤنث فى المعدود
٣٨٩	 إدخال الألف واللام على العدد
٣٩٠	 باب كنايات العدد
٣٩٠	 كم
٣٩١	 كأين
٣٩٢	 كذا
٣٩٣	 باب اسم الفاعل المشتق من العدد
٣٩٣	 اشتقاق اسم الفاعل من واحد إلى عشرة
٣٩٤	 اشتقاق اسم الفاعل من أحد عشر إلى تسعة عشر
٣٩٦	 باب الإدغام من كلمتين
٣٩٦	 ذكر إدغام المثليين
٣٩٨	 ذكر إدغام المتقارين
٣٩٨	 ذكر حروف المعجم
٣٩٨	 أحكام الإمالة
٤٠٠	 امتناع الإمالة
٤٠١	 إجراء الفتحة مجرى الألف فى الإمالة

- الوصول بحروف المعجم إلى ثلاثة وأربعين حرفاً ٤٠٢
- ذكر مخارج الحروف العربية الأصول ٤٠٤
- تقسيم مخارج الحروف ٤٠٤
- تقسيم الحروف إلى مجهور ومهموس ٤٠٦
- تقسيم الحروف إلى شديدة ورخوة وبينهما ٤٠٦
- تقسيم الحروف إلى مطبق ومنفتح ٤٠٧
- تقسيم الحروف إلى مستعل ومنخفض ٤٠٧
- تقسيم الحروف إلى مكرر وغير مكرر ٤٠٨
- أحكام المتقاربات فى الإدغام ذكر حروف الحلق ٤٠٩
- ذكر حروف اللسان فى الإدغام ٤١٠
- ما تدغم فيه الكاف والقاف ٤١٠
- ما تدغم فيه الجيم ٤١٠
- ما تدغم فيه الشين ٤١٠
- ما تدغم فيه الياء ٤١٠
- ما تدغم فيه الضاد ٤١٠
- ما تدغم فيه اللام ٤١١
- ما تدغم فيه النون ٤١٢
- ما تدغم فيه الراء ٤١٢
- إدغام الطاء والذال والتاء والظاء والذال والشاء ٤١٣
- إدغام الصاد والسين والزاي ٤١٤
- إدغام الفاء والباء والميم والواو ٤١٤
- ماشدت فيه العرب ٤١٤
- باب التقاء الساكنين من كلمتين ٤١٦
- حكم الساكنين إذا كان الأول منهما صحيحاً ٤١٦
- حكم الساكنين إذا كان الأول منهما حرف علة ٤١٧

٤١٨	باب حكم الهمزة إذا كانت أول كلمة وقبلها ساكن
٤١٩	باب الوقف
٤١٩	الوقف في حال الإنكار
٤١٩	الوقف في حال التذكر
٤٢٠	الوقف بدون تذكر ولا إنكار
٤٢٠	الوقف على المعرب المجزوم
٤٢٠	الوقف على ما في آخره تاء التأنيث
٤٢١	الوقف على المنون المنصوب
٤٢٢	الوقف على المنون المرفوع
٤٢٢	الوقف على المنون المخفوض
٤٢٢	الوقف على غير المنون
٤٢٣	الوقف على المهموز الآخر
٤٢٤	الوقف على المعتل الآخر
٤٢٦	الوقف على المبني
	باب الهمزة التي تكون آخر الكلمة إذا التقت مع
٤٣١	همزة من كلمة أخرى
٤٣٢	ذكر الأحكام التي تكون للكلم قبل تركيبها
٤٣٣	باب همزة الوصل
٤٣٣	باب التثنية وجمع السلامة
٤٣٥	معنى التثنية
٤٣٧	ما لا يجوز تثنيته من الأسماء
٤٣٩	تثنية المنقوص
٤٤٠	تثنية ما في آخره ألف
٤٤١	تثنية ما في آخره همزة بعد ألف زائدة
٤٤٢	استعمال التثنية بالألف على كل حال

٤٤٣	 معنى الجمع
٤٤٥	 شروط المجموع جمع سلامة بالواو والنون
٤٤٦	 المجموع جمع السلامة بالألف والتاء
٤٥٠	 باب النسب
٤٥٠	 ما يُنسَبُ إليه
٤٥١	 النسب إلى جمع التكسير
٤٥٢	 النسب إلى المثنى والمجموع جمع سلامة بالواو والنون
٤٥٢	 النسب إلى المجموع جمع سلامة بالألف والتاء
٤٥٣	 النسب إلى الباقي على حرفين
٤٥٤	 النسب إلى الثلاثي
٤٥٥	 النسب إلى الرباعي
٤٥٨	 النسب إلى ما زاد على أربعة أحرف
٤٥٩	 المنسوب على غير قياس
٤٦٢	 باب التاء اللاحقة الاسم للتأنيث
٤٦٣	 باب نوني التوكيد الشديدة والخفيفة
٤٦٣	 ما تُلحق به إحدى النونين وما لا تلحق به
٤٦٦	 توكيد الفعل الصحيح الآخر
٤٦٦	 توكيد الفعل المعتل الآخر
٤٦٨	 ذكر الأحكام التصريفية
٤٧٠	 ذكر النوع الأول من التصريف : باب التصغير
٤٧٠	 معاني التصغير
٤٧٢	 الأسماء التي لا تصغر
٤٧٢	 تصغير الاسم المركب
٤٧٣	 تصغير اسم الجنس واسم الجمع وجمع التكسير
٤٧٤	 تصغير المثنى والمجموع جمع سلامة بالواو والنون

٤٧٤	 تصغير المفرد
٤٧٤	 تصغير ما كان على حرفين
٤٧٥	 تصغير ما كان على ثلاثة أحرف
٤٧٦	 تصغير ما كان على أربعة أحرف
٤٧٨	 تصغير ما كان على أزيد من أربعة أحرف
٤٨٥	 ما شذت العرب في تصغيره
٤٨٧	 باب جمع التكسير
٤٨٧	 جمع الاسم الثلاثي
٤٩٥	 جمع الاسم الرباعي
٥٠٠	 جمع الاسم الخماسي
٥٠١	 جمع ما زاد على خمسة أحرف
٥٠١	 ما جاء من الجموع شاذاً
٥٠٣	 وضع صيغة الجمع للثنين
٥٠٥	 باب المصادر
٥٠٥	 مصادر الفعل الثلاثي
٥٠٧	 مصادر الفعل الزائد على ثلاثة أحرف
	باب اشتقاق أسماء الزمان والمكان والمصادر والآلات
٥٠٩	 التي يعالج بها الفعل
٥٠٩	 مجيء هذه المشتقات من الثلاثي
٥١٠	 مجيء هذه المشتقات من الزائد على ثلاثة أحرف
٥١١	 باب المقصور والمدود المقيسين
	باب أسماء الفاعلين والمفعولين وما جرى مجراهما
٥١٣	 من الصفات المطردة في بابها
	باب تبين الحروف الزوائد والأدلة التي يتوصل بها
٥١٥	 إلى معرفة زيادتها

٥١٥	الأدلة التي يعرف بها الزائد من الأصلي
٥١٥	الاشتقاق الأصغر
٥١٥	التصريف
٥١٦	الكثرة
٥١٦	لزوم الحرف الزيادة
٥١٦	لزوم حروف الزيادة البناء
٥١٧	كون الزيادة لمعنى
٥١٧	النظير
٥١٧	الخروج عن النظير
٥١٧	الدخول في أوسع البابين عند لزوم الخروج عن النظير
٥١٩	ذكر النوع الثاني من التصريف باب الإدغام في الكلمة الواحدة
٥١٩	تعريف الإدغام
٥١٩	إدغام المتقارين
٥٢٠	إدغام المثلين إذا كانا حرفي علة
٥٢٢	إدغام المثلين إذا كانا حرفين صحيحين
٥٢٥	باب حروف البدل
٥٢٥	الهمزة
٥٢٨	الجيم
٥٣٠	الذال
٥٣١	الطاء
٥٣١	الواو
٥٣٢	الياء
٥٣٦	التاء
٥٣٧	الميم
٥٣٨	النون

٥٣٨	الهاء
٥٣٩	اللام
٥٣٩	الألف
٥٤١	السين
٥٤١	الصاد
٥٤١	الشين
٥٤١	الزاي
٥٤١	العين
٥٤٢	الفاء
٥٤٢	الكاف
٥٤٣	باب القلب والحذف والنقل
٥٤٣	ما يُتَصَوَّرُ فيه القلب والحذف والنقل
٥٤٣	الواو الساكنة
٥٤٤	الواو المتحركة أول الكلمة
٥٤٤	الواو المتحركة في طرف الكلمة
٥٤٦	الواو المتحركة الواقعة حشواً
٥٤٨	الياء الساكنة
٥٤٨	الياء المتحركة أول الكلمة
٥٤٩	الياء المتحركة في طرف الكلمة
٥٥٠	الياء المتحركة الواقعة حشواً
٥٥١	الألف
٥٥٣	باب ما قلب على غير قياس
٥٥٣	قسما المقلوب على غير قياس
٥٥٣	ما يُعَلَّمُ به القلب
٥٥٤	باب الحذف على غير قياس

٥٥٦	باب الضرائر
٥٥٦	أنواع الضرائر
٥٥٦	الزيادة
٥٥٧	النقص
٥٥٩	التقديم والتأخير
٥٥٩	البدل

الفهارس العامة

٥٦١	- فهارس آيات كتاب « المقرب »
٥٦٧	- فهارس أحاديث كتاب « المقرب »
٥٦٨	- فهارس أعلام كتاب « المقرب »
٥٧٢	- فهارس أشعار كتاب « المقرب »
٥٨٤	- فهارس أراجيز كتاب « المقرب »
٥٨٨	- فهارس آيات كتاب « مثل المقرب »
٥٩٤	- فهارس أحاديث كتاب « مثل المقرب »
٥٩٥	- فهارس أعلام كتاب « مثل المقرب »
٥٩٧	- فهارس أشعار كتاب « مثل المقرب »
٦٠٢	- فهارس أراجيز كتاب « مثل المقرب »
٦٠٤	- فهارس مراجع التحقيق ومصادره
٦٢٥	- فهرس الموضوعات